

دار الفكر
للدراسات
والنشر والتوزيع

المدن العربية الكبرى
في العصر العثماني

أندريه ريمون
ترجمة: لطيف فرج

المدن العربية الكبرى
في العصر العثماني

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٩١



القاهرة - باريس

القاهرة: ش هشام لبيب - رقم ٢٥/١٢
مدينة نصر - المنطقة الثامنة

ت : ٢٦١٣٤٢٣

الغلاف : عماد حلم

صورة : الغلاف سبيل عبد الرحمن كتخدا

تصوير : إيف باريزى

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع البعثة الفرنسية للأبحاث والتعاون - قسم الترجمة - القاهرة .

المدن العربية الكبرى

في العصر العثماني

أندريه ريمون

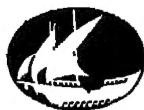
ترجمة: لطيف فرج

دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع

هذه ترجمة كتاب

André Raymond

Grandes villes arabes à l'époque ottomane



Sindbad
1 et 3 rue Feutrier
Paris 18

مقدمة المؤلف
للطبعة العربية

تغمرنى سعادة كبيرة للغاية لأننى أكتب مقدمة الطبعة العربية لكتابى " المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى " الصادر فى باريس عام ١٩٨٥ .

هذا الكتاب هو محصلة جهود بدأت عام ١٩٥٥- ١٩٥٦ م . حين كنت أعمل باحثا بالمعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة حيث تلقنت المعرفة بالقاهرة العثمانية من خلال قراءتى لكتاب الجبرتى ، ولكتاب " وصف مصر " ولمؤلفات على باشا مبارك بمكتبة المعهد ، وحيث كنت أقوم بجولات فى شوارع المدينة القديمة متسلحاً بخرائط " وصف مصر " وخرائط مجمل آثار القاهرة . وقد تمخضت هذه الجهود الأولية عن صدور كتابى " الحرفيون والتجار بالقاهرة فى القرن الثامن عشر " والذى لم تحتل فيه الأوجه العمرانية سوى موضعاً ثانوياً فى بحث كان يبتغى أن يكون اجتماعياً واقتصادياً قبل كل شىء ، كما أنه اقتصر على سكان القاهرة " المدنيين " (أى " الرعية " وفقا لمصطلح العثمانيين) . ثم أتيحت لى فرصة معالجة مشكلات طبوغرافية الأحياء التى كان يسكنها أبناء الطبقة الحاكمة فى القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين وذلك فى مقال نشر عام ١٩٦٣ بجريدة التاريخ الاقتصادى و الاجتماعى للشرق " Journal of Economic and Social History of the Orient " وقام صديقى المرحوم زهير الشايب بترجمة هذا المقال فيما بعد إلى العربية ونشر بمجلة (" المجلة " مايو ١٨٦٩ - العدد ١٤٩) بعنوان " الأحياء الأرستقراطية " . وفيما بعد أجريت بحثاً آخر تناولت فيه مشاكل سكان القاهرة من الفقراء فى ظل الحكم العثمانى ، وقام زهير الشايب أيضا بترجمته ونشره (مجلة الطليعة - يوليو ١٩٦٨ العدد ٧ بعنوان " أحياء القاهرة الشعبية ") . وبعد مضى عدة سنوات تناولت مشكلة الطبوغرافية الاقتصادية للقاهرة فى العصر العثمانى تلبية لاقتراح أستاذى وصديقى جاستون ڤييت G. Wiet على أساس ترجمته لفصول المقريزى " الخطط " الخاصة بأسواق وقيساريات القاهرة (أسواق القاهرة - ترجمة وتعليق على كتاب المقريزى . " بالتعاون مع ج . ڤييت - المعهد الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة - عام ١٩٧٩) . وقد قادنى هذا البحث إلى الاهتمام ببنيان مدينة القاهرة الحضرى فى العصر المملوكى وإلى صياغة بعض الاقتراحات حول مساحة العاصمة المملوكية وسكانها فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

ومن هذه الأبحاث عن القاهرة انتقلت بطبيعة الحال إلى دراسة المدن العربية ، وقد واجهت مصاعب فى أعمالى هذه وفى تحديد الافتراضات التى كنت أتمنى معالجتها فى إطار أوسع نطاقاً ، وذلك بمقارنة هذه المدن بالمدن الكبيرة الأخرى . وأتاحت لى إقامتى

فى المعهد الفرنسى للدراسات العربية بدمشق لمدة تقرب من عشر سنوات فرصة دراسة تاريخ دمشق وحلب عن قرب ، وهما مدينتان لا يزال تاريخهما القديم نابضا بالحياة فى طبوغرافيتهما الحديثة ، وهو أمر مثير للاهتمام ، وقد قام سوڤاچيه بإبرازه فى دراساته التى كرسها للمدن السورية الكبيرة . وبناءاً عليه وجدت نفسى مقبلاً على توسيع نطاق بحثى تدريجيا ليشمل كافة المدن العربية الكبيرة فى " العصر الحديث " ، أى قبل الانقلاب الحضرى الكبير الذى بدأ فى نحو منتصف القرن التاسع عشر وهى بالأحرى مدن العصر العثمانى والتى يمكن وصفها بـ " التقليدية " ، وليست مدن العصور الوسطى والتى يجب علينا إعادة تمثل بنيانها من خلال صور المدن التى شاهدت تطورا لاحقا امتد لأكثر من ثلاثة قرون . وقد تمكنت من خلال بعثات عمل إلى الجزائر وتونس وقسنطينة وفاس ومراكش وتطوان وطرابلس الغرب والموصل وبغداد من تحقيق الاتصال المباشر (وإعادةالإتصال أحيانا) ، الأمر الذى لا يمكن بدونه تحقيق أى إنجاز حقيقى فى مجال أبحاث التاريخ الحضرى ، وذلك طالما بقيت هذه المدن الكبيرة متحفاً رائعاً (وحيًّاً) للأشكال وللمنشآت المعمارية بالرغم من الغارات التى تشنها " الحداثة " على المناطق القديمه بالمدن .

وقد دفعتنى زياراتى المتكررة لهذه المدن ، والحقيقة الواضحة بكونها تقوم بوظائفها على المستوى التاريخى خير قيام إلى إعادة النظر فى التصورات التقليدية القائلة بطابع هذه المدن الفوضوى ، والتى قد تصل بنظريات سوڤاچيه إلى أقصى تطرفها مدعيَّة بانعدام أى تعمير حضرى عربى كلية . وبطبيعة الحال اتضح بطلان النظريات المؤسسة على تدهور هذه المدن ، كما لا يمكن إجراء دراسة جادة عنها وعن تاريخها إلاَّ بعد التسليم فى البداية بوجود نمط تنظيمى يختلف عن ذلك النمط الخاص بالعصور القديمة (بنيان مكانى منتظم ومؤسسات بلدية وحياة جماعية) وبالعصور الوسطى (مؤسسات تعاونية وبلدية) . ويرتكُز هذا النمط التنظيمى على مبادىء أثبت تطور هذه المدن قابليتها للإستمرار فى الحياة . ان ازدهار المدن العربية الكبيرة (ومن بينها مدينة حلب التى تقدم مثالاً صارخاً على هذا الازدهار حتى من خلال وصف سوڤاچيه المأسوى لها) يجب أن يؤدى إلى دحض المقولات المتعلقة بتأخرها المستمر ، وبتدهورها المتزايد خلال العصر العثمانى بصفة خاصة .

ولم تكن المسألة تتعلق بمحاولة دراسة هذه المدن عن طريق تطبيق جداول تفسيرية أجنبية وضعت للمدن الغربية ، ولا تطبيق مقولات ماكس ڤيبر الأمر الذى قد يؤدى إلى الحكم على التعمير العربى - الإسلامى بالسلب لأنه ليس التعمير الخاص بالعهود القديمه ولا بالعصور الوسطى واعتباره فى النهاية بأنه " غير حضرى " ، وهى نتيجة مضللة توصل إليها سوڤاچيه والعديد من الباحثين الذين عكفوا على دراستها . وكانت المشكلة التى يجب حلهاهى تحديد المبادئ الهامة المتعلقة بتنظيم هذه المدن والتى

سمحت بتطورها وبازدهارها ، حيث أن القاهرة وحلب كانتا مدينتين عظيمتين للغاية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد حازت هاتان المدينتان على إعجاب الرحالة القادمين من الغرب والذين إفتتنوا بجمالهما وعظمتهما وأنشطتهما ، وكانوا يقارنون بينهما وبين المدن الكبرى فى ذلك العصر مثل باريس أو لندن . فقد كتب كوبان Copin فى عام١٦٤٠م ، بعد مشاهدته لمدينة القاهرة من أعلى القلعة " تعتبر القاهرة من أجمل الأشياء التى يمكن مشاهدتها. إن المنظر العام ليس تماما فى مثل روعة عاصمة بلادنا الفرنسية ، ولكن يمكن القول أنه يوجد شيء أكثر مرحاً ويدعو إلى الانشراح أكثر " (جان كوبان " رحلات فى مصر " – المعهد الفرنسى للآثار الشرقية – القاهرة عام ١٩٧٠م.) . كما أن ڤولنى Volney الصارم كتب عن مدينة حلب فى عام ١٧٨٥م . قائلا : " إنها إحدى أجمل مدن سوريا ، بل قد تكون أنظف مدينة فى الإمبراطورية كلها وأفضلها تشييداً . إننا حين نصل إليها من أى اتجاه نجد حشداً من المآذن والقباب البيضاء التى تمتع العين المرهقة من السهل الداكن والممل " (ڤولنى " رحلة الى سوريا ومصر " – باريس عام ١٩٠٧ الجزء الثانى ص . ٥١) . ويشعر الزوار المعاصرون أيضا بنفس هذا الافتتان وهذه الجاذبية بالرغم من أنهم لا يرون أمام أعينهم سوى بقايا من مدن سالف الزمان .

وقد اهتديت إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن تفسير قيام هذه المدن العربية الكبيرة بتأدية وظائفها واستمرارها فى ذلك الاَّ بسبب قوة بنيانها الداخلى الأمر الذى لم يتمكن من تقدير أهميته أصحاب مقولات " الفوضى الحضرية " . إن الوقائع البنيانية التى يجب تحليلها فى كل مدينة من هذه المدن للوصول إلى تحليل المنهج الحضرى هى التمركز الشديد فى منطقة " وسط المدينة " مع الوجود المكثف للأنشطة الدينية والثقافية والاقتصادية فى هذه المنطقة ، وكذلك التجمع الثنائى للأنشطة الاقتصادية والسكنية كما يجب أن تؤخذ فى الاعتبار أيضا الظواهر التاريخية التى تحكمت إلى حد كبير فى تطور كل مدينة وفى تكوين سماتها الخاصة . هذه هى بعض موضوعات البحث التى بذلت جهدا لاستظهارها فى هذا الكتاب المعروض اليوم على القارئ العربى .

وبطبيعة الحال إن إسلامية هذه المدن لم تكن أقل أهمية ؛ إذ أن انتماءها إلى نفس المجال الدينى أدى إلى صنع سماتها وتوجيه تطورها . وتتضح هذه الإسلامية بصفة خاصة فى المؤسسات التى تحكمت على نطاق واسع فى تنظيم المدن والتى لعبت دوراً حاسماً فى تطورها . وتتمثل هذه المؤسسات فى الأحكام التى يصدرها " القضاة " ، وفى الإشراف على الأسواق وعلى الأنشطة الاقتصادية فى إطار نظام " الحِسْبَه " ، وفى المؤسسات الدينية المندرجة داخل إطار " الأوقاف / الحبوس " . وقد ظلت هذه المؤسسات من العوامل الأساسية فى تسيير شئون حواضر شاسعة للغاية ومزدحمة بالسكانحتى نهاية القرن التاسع عشر . واكتسبت هذه المدن التى ينتمى غالبية سكانها

إلى الإسلام – وفى بعض الأحيان جميعهم – هذا الطابع الإسلامى الذى يفسر بلا جدال ما يراه الزائر من تماثل حضرى عام . وبالرغم من وجود اختلافات كبيرة ثقافية وطبيعية بين هذه المدن بسبب خضوعها لتجارب تاريخية متنوعة للغاية إلاَّ أن الإنسان لا يشعر باغتراب حين ينتقل من مدينة فاس إلى القاهرة أو حلب أو أصفهان أو كابول . ولا يمكن أن نحدد بدقة طبيعة هذا " الجوهر" أو هذه الصفات المميزة والتى تجمع بين هذه المدن إلاَّ بإجراء دراسة أكثر تعمقاً حول التعمير فى البلاد العربية قبل الإسلام وفى زمن الفتح الإسلامى خاصة فى سوريا والعراق . إن مثل هذه الدراسة سوف تمدنا بالضوء الذى نحن فى حاجة إليه .

وبطبيعة الحال أننى كنت أشعر بعدم الرضى لأن العديد من الدراسات التى أتيحت لى فرصة إنجازها خلال ثلاثين عاما عن تاريخ القاهرة والمدن العربية لم تصل إلى القراء فى العالم العربى بسبب أنها كتبت بلغة أخرى ، فى حين أنها دراسات موجهه إليهم أولاً، وأرجو أن تلقى لديهم اهتماما وتعليقات نقدية . وعلى هذا فإننى أشكر الأستاذين برنار مالوزا المستشار الثقافى وريشار جاكمون أستاذ اللغة العربية ومدير قسم الترجمة بالبعثة الفرنسيه للأبحاث والتعاون لأنهما أخذا المبادأة باقتراح ترجمة كتابى عن المدن العربية ، ولأنهما تمكنا من التغلب على المشاكل المعقدة الخاصة بهذا الموضوع . وإننى أشكر بحرارة الأستاذ لطيف فرج لاهتمامه ولعنايته بترجمة هذا الكتاب الذى أعرف مدى صعوبته .

إن هذا الكتاب الذى أنا مدين لهم به ، سيساعدنى على تسديد جزء من دين قديم اقترضته من سكان هذه المدن وخاصة سكان مدينة القاهرة ، وذلك أثناء زيارات وجولات عديدة فى الأحياء القديمة ، هى جولات غير سياحية فى مجملها وكانت تثير لديهم دهشة مشروعة . ففى أثناء تلك الجولات تولد شعور مودة متبادلة من خلال تساؤلات متبادلة حول أسماء الأماكن والمنشآت وحول تاريخها الحقيقى أو الأسطورى .إن جميع صفحات هذا الكتاب مدينة بالكثير إلى هذه المقابلات الحارة والمثمرة وإننى أهديها إلى جميع القاهريين المتعطشين إلى معرفة تاريخهم والذين أظهروا الود تجاه " الخواجه " المهتم بهذا التاريخ . كما أهديها إلى مدينة القاهرة الشاسعة والفاتنة والمتعددة العناصر والتى وصفها المؤرخ التونسى حمودة بن عبد العزيز فى نهاية القرن الثامن عشر قائلا " وليس الآن فيما يبلغنا أحواله من المعمور شرقا أو غربا مدينة هى دار للعلم وموضوع الهجرة إليه من الأقطار مثل القاهرة " ويعتبر هذا القول ترديدا لما كتبه مغربى آخر فى نهاية القرن الرابع عشر وهو ابن خلدون العظيم الذى قال فى " المقدمة " . " ونحن لهذا العهد نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها مستبحرٌ

وحضارتها مستحكمةٌ منذ آلاف السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت ، ومن جملتها تعليم العلم " .

أندريه ريمون

هذا الكتاب...

كلمة للمترجم

يكمن جوهر أعمال الترجمة العلمية والتاريخية لا فى نقل الألفاظ والعبارات من لغة إلى لغة أخرى ، بل أساساً فى نقل مضمون لإطار ثقافى وحضارى إلى نفس المضمون لكن فى إطار ثقافى وحضاري أخر . وكلما كان هذا المضمون يختص بإبداع علمى أو ثقافى كلما ازدادت صعوبة عملية الترجمة لوجود حاجة لاستحداث ألفاظ جديدة . ولكن المشكلات التى واجهتنى أثناء ترجمة هذا الكتاب من الأصل الفرنسى والذى وضعه المؤرخ الكبير أندريه ريمون كانت من نوع آخر . إن المؤرخ الفرنسى المبدع يعالج فى هذا الكتاب من وجهة نظر جديدة ومنصفة موضوع المدن العربية خلال العصر العثمانى الذى امتد من القرن السادس عشر الميلادى حتى القرن التاسع عشر بل العقدين الأولين من القرن العشرين فى بعض الولايات . ويستشهد المؤلف أحياناً بأقوال المؤرخين وكتاب الحوليات العرب القدامى والمعاصرين لتلك الفترة التاريخية طويلة الأمد والذين ترجمت أعمالهم إلى الفرنسية . ومن ثم كان من الضرورى أن ألوذ بالنصوص العربية الأصلية التى كتبها هؤلاء المؤرخون أمثال المقريزى والجبرتى وابن أبى دينار وابن أبى ضياف وعلى باشا مبارك وغيرهم . وكانت مهمتى فى هذه الحالة – مضطراً – هى إعادة صياغة هذه النصوص بلغة عربية " حديثة " تسهيلاً للقارئ غير المتخصص ، ولكننى تركت نصوصاً أخرى بلا تغيير لإمتاع القارئ بقراءة النصوص العربية الأصلية ولكى يتعايش مع الإطار الثقافى والحضارى فى المدن العربية خلال الفترة التى يعالجها المؤلف .

وكانت المشكلة الثانية هى الاطمئنان إلى صحة ودقة أسماء الأماكن مثل أحياء المدن والأبواب والشوارع بل والأزقة المسدودة ، وأسماء المنشآت المعمارية مثل الجوامع والمساجد والقيساريات والأسواق والخانات والأسبلة وهى مسألة ليست بالهينة إذ أنها أماكن ومنشآت تمتد من المحيط غرباً إلى الخليج شرقاً . بالإضافة إلى أن أسماء نفس الأماكن والمنشآت تتفاوت وفقاً للهجات المحلية بين بلد عربى وآخر ، بل وتتغير أيضاً فى نفس البلد من عصر إلى أخر . فالحى مثلاً كان يسمى – نقلاً عن المؤلف – فى القاهرة ودمشق وصنعاء " حارة " ، وفى الجزائر وتونس " حَوْمة " ، وفى الموصل وبغداد " مَحَلة " كما حدث نوع من الخلط والتداخل فى استخدام الأسماء الخاصة بالمؤسسات التجارية مثل القيسارية والخانة والفندق والوكالة وإن كان لكل مؤسسة منها وظيفتها التى أدتها فى التجارة الداخلية والخارجية ، كما اختص بعضها بفئة معينة من التجار .

وباعتبارى مواطناً مصرياً وعربياً تفرغ فترة تزيد على عام لترجمة هذا العمل الهام ، الذى هو حصيلة بحوث وزيارات عمل ميدانية للمؤلف امتدت أكثر من ثلاثين عاما ، فإننى أود أن أعرب عن تقديرى العميق لأندريه ريمون المؤرخ الفرنسى الكبير وأستاذ

التاريخ العربى والإسلامى بالجامعات الفرنسية . ففى رأيى أنه باحث يتميز بالنظرة الموضوعية ، وبالقدرة الإبداعية ، وبالرغبة الصادقة والمُحِبَة فى التعرف على الحضارة العربية والإسلامية ، ونقلها إلى قارئى اللغة الفرنسية . وأعتقد أن هذا الكتاب يهم القارئ العربى بالدرجة الأولى ، وجدير بالمثقفين العرب والإخصائيين فى التاريخ والحضارة العربية والإسلامية أن يستقبلوه بما يستحق من عناية وتأمل ، إذ مما لاشك فيه أن الوعى بالتاريخ يساعد على تحريك الحاضر نحو المستقبل بخطى أكثر وعياً وثباتاً .

وفى رأيى أيضاً أن أندريه ريمون حين ينشر هذه البحوث الهامة فإنه يسهم عملياً فى التبادل الثقافى المثمر وقديم العهد بين خيرة أبناء مصر وفرنسا . فأبناء مصر لاينسون أن فرنسا قد أعارت بلادهم خلال قرن كامل العديد من خيرة أبنائها ممن قاموا فى جلد وصبر بانجاز أروع عمل ثقافى حقيقى وهو كتاب " وصف مصر " . ولاينسون أيضاً شامبليون الذى اكتشف أسرار اللغة الهيروغيلفية فأعاد بذلك إلى مصر سجل ماضيها الذى يعود إلى سبعة آلاف عام . أما عن خيرة أبناء مصر الذين قاموا بوضع أسس تاريخها الحديث ، فإنه تجدر الإشارة إلى رفاعة الطهطاوى ومؤلفه " تخليص الإبريز فى وصف باريس " ، وإلى العديدين من أمثال مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، وطه حسين ، ومئات غيرهم ، والذين باطلاعهم على العقل الفرنسى ومنجزاته الفلسفية والثقافية ترسخت فى أعماق كيانهم أصالة الحضارة العربية والإسلامية . وفى الواقع أن هذا النوع المتحضر من التبادل الثقافى هو ظاهرة فريدة تستحق الرعاية ، الأمر الذى يساهم فى القضاء على محاولات تشويه الثقافات والحضارات ، ومحو هوية الشعوب.

ويجدر أن أقدم الشكر الى ريشارد چاكمون أستاذ اللغة العربية الفرنسى لأنه اقترح علىَّ ترجمة هذا الكتاب والذى لولاه لما اهتديت اليه . ويجب أن أخص بالشكر الأستاذ أحمد عيسى نائب رئيس مجلس إدارة مركز الابحاث باستانبول ، وعضو شعبة الحضارة التاريخية بالمجالس القومية المتخصصة فى مصر لمساعداته القيمة التى قدمها لى وخاصة بالنسبة للقاهرة التى يعشقها .

وأخيراً أتمنى أن تكون هذه النسخة العربية من مؤلف أندريه ريمون مساهمة حقيقية فى دراسات جديدة يجريها الباحثون العرب ، خاصة بعد أن أصدرت أنقرة أخيراً قراراً بالسماح بنشر محفوظات دار الأرشيف العثمانى فى استانبول وهى غنية بالوثائق ، الأمر الذى يسمح بإعادة تقييم للعصر العثمانى الذى هو مفتاح لزيادة معرفتنا بالتاريخ العربى السابق له .

لطيف فرج

مقدمة

إذا ما أصدرنا حكما على أساس عدد المؤتمرات والحلقات الدراسية التى خصصت فى الفترة الأخيرة لموضوع المدينه العربية ، وإذا أبدينا رأيا من خلال وفرة المطبوعات التى صدرت نتيجة لهذه الإجتماعات العلمية [(١)] ، فإن موضوع المدينة العربية ، والمدينة الإسلامية يعتبر فى مجال الدراسات العربية من أكثر الموضوعات جذبا لانتباه الباحثين (مؤرخين وجغرافيين واجتماعيين) والممارسين (مهندسين مدنيين ومهندسين معماريين) خلال العشرين عاما الماضية .

إن الأسباب التى تبرر هذا الاهتمام متعددة ، ويجوز أولا ملاحظة أن التحضر الهام لهذه المدن كان دائما من السمات البارزة لمدن البحر الأبيض المتوسط ، وأنه لهذا السبب كانت المدينة تشكل بالنسبة للبحوث قطاعا نشطا للغاية . إن تجسد الإسلام بقوة فى المدينة ، حيث تحظى ممارسة الدين بأفضل الظروف – الأمر الذى ذكر كثيرا من قبل – قد ساهم فى وضع المدينة وحضاراتها فى المقام الأول من اهتمام المستشرقين . إن الانفجار المدينى الذى بدأ فى البلاد العربية منذ القرن التاسع عشر ، ثم تزايدت حدته خلال الثلاثين عاما الأخيرة لدرجة اتخاذه سمات مرضية فى بعض الأحيان ، قد أدى بالضرورة إلى عودة الاهتمام بالظاهرة الحضرية فى البلاد العربية من ناحيتين تكملان بعضهما البعض . إن نمو المدن العربية غير المنضبط أحيانا ، والذى يصعب دائما السيطرة عليه ، قد طرح مشكلة الحفاظ على المراكز القديمة فى المدينة والتى أفرغت تدريجيا من جوهرها وتشوهت جزئيا بسبب " التحديث " . ويفرض هذا النمو علينا التأمل فى شئون المدينة " التقليدية " بهدف الوصول إلى إدراك أفضل للظواهر العمرانية وإلى الحفاظ على المناطق التاريخية أو تجديدها . ومن ناحية أخرى فقد أدت مشكلة التغريب الضخم للمدن ، وما يلزمها من تدمير للمناطق القديمة مع نمو امتدادات جديدة هائلة ، إلى ضرورة البحث عن إمكانية العودة إلى تراث عربى أو إسلامى فى الإسكان والهندسة المعمارية والمنشآت العمرانية (انظر إلى نشاط مؤسسة أغا خانَ فى هذا السبيل خلال السنوات الأخيرة) ، يضاف إلى ذلك أن الاهتمام الموجه اليوم إلى المدينة الإسلامية لا يخلو دائما من المقاصد الخفية : فالمدن التى تزداد توسعا توفر مجالا للنشاط المربح لمهندسى المدن والمعماريين الغربيين أو الشرقيين الذين تمرسوا على الأساليب الغربية ، ويعطى هؤلاء الانطباع أحيانا بأنهم لا يأخذون مشكلة الهوية الثقافية والتقاليد إلا كذريعة لتسهيل إبرام العقود التى يمكن أن تكون خرافية فى حالة الدول الأكثر غنى ولكن الدول التى تعانى من مشكلة الانفجار المدينى الأكثر حدة ، ليست هى دائما تلك التى تملك القدرات المالية الأكثر وفرة ، وهى قدرات ترتبط عادة بالبترول .

وبالرغم من هذا الاهتمام ، وهذا الازدهار فى الدراسات إلا أنه لا يمكن القول بأن معارفنا عن ماضى المدينة العربية والإسلامية يمكن أن تكون اليوم كافية ، فمن جهة نحن لا نملك حقيقة دراسات بشأن المدن العربية تساعدنا على ترسيخ فكر شامل . فالمدن العربية الكبرى التى حظيت بأبحاث إجماليه هى مدن نادرة ، والى جانب الأعمال القديمة الخاصة بالقاهرة (كتاب كليرجيه **M. clerget** فى عام ١٩٣٤) ، وبحلب (كتاب سوفاجيه **J. Sauvaget** فى عام ١٩٤١) ، وبمدينة فاس (لوتور **R.Le Tourneau** فى عام ١٩٤٩) ، أضيفت أعمال جديدة وهى كتاب سرجان وليوكوك **R.b. Ser-geant , R. lewcock** عن صنعاء (١٩٨٣) ، ومؤلف جوب وورث **H.Gaube , E.Wirth** (حلب عام ١٩٨٤) . ومع ذلك لا تزال توجد العديد من الثغرات المذهلة . إن كتاب ليسبس **R.lespès** حول الجزائر (عام ١٩٣٠) لا يتناول تاريخ المدينة إلا بطريقة عرضية . هذا ولم تحظ كل من تونس ودمشق والموصل وبغداد بأية دراسة منهجية (مع استبعاد الدراسة الموجزة التى أجراها ج. سوفاجيه عن دمشق الأمر الذى يجعلـنا نأسف علـى الكتاب الذى لم يسـعفه الوقت لكتابته عن هذه المدينة) . يتضح فى ظل هـذه الظروف أن إجراء دراسة عامة عن المدن العربية يعتبر مشروعا صـعبا

ومـن بين المحاولات النادرة التى أجريت فى هذا المضمار الكتاب الذى وضعه لوتورنو بشأن المغرب " المدن الإسلاميه فى الشمال الإفريقى " (١٩٥٧) . وقد قام لوتورنو فى هذا الكتاب بتعميم معرفته التامة بالحاضرة المغربية على جميع شمال أفريقيا .

وبالإضافة الى هذه الثغرات نجد آثار الغموض والحيرة التى تسود البحوث فى هذا المجال نتيجة لبعض المفاهيم التقليدية . وتتعلق هذه المفاهيم أساسا بمشكلة إمكانية أن نتحدث عن مدينة إسلامية ، وذلك حين نتحدث عن مدن عربية ، فى بلاد تقع على البحر المتوسط ، أو نتحدث بصفة عامة عن مدن عربية بينما نحن لا نعرف بطريقة كافيه سمات المدينة العربية قبل الإسلام (فى اليمن أو الحجاز) ، ولا سمات تلك المدن الإسلامية غير العربية والتى تشكل المدن الأكثر عددا (فى بلاد مثل إيران وأفغانستان وباكستان والهند واندونسيا وربما الصين عند الاقتضاء) . وهذه المـدن عـادة مايتجاهلها الباحثون الذين يجتهدون من أجـل تحديد السمـات العامـة للمـدينة " الإسلامية " . وقد تم حديثا للغاية الإدلاء ببعض الملحوظات الذكية حول هذه المشكلة العامة ، وذلك على أساس بحوث أجريت من زوايا متنوعة ، ولكنها توصلت إلى نتائج متقاربه بشكل مذهل وهى ضرورة إجراء إعادة تقييم شاملة . إن البحوث التى أجراها عالم الجغرافية اورث **E. Wirth** حول المدن " الشرقية " و " الإسلامية "و " العربية " ، أدت به الى التقليل بشدة من االتوسع فيما أعتبر لأمد طويل بأنه "خصوصية" إسلامية [٢] وفى دراسة أجراها ج . س جارسن **J-C . Garcin** - عن القاهرة فى العصور الوسطى تساءل فيما إذا كان ممكنا القول بأن الظواهر المدينية لم يعتريها أى تغيير خلال فترة تبدأ من صدر الإسلام وتنتهى

فى القرن التاسع عشر أى خلال مدة استمرت اثنتى عشر قرنا .[٣]

وأخيرا فان أوليج جرابار **Oleg Grabar** قد بين لا معقولية استخدام مفهوم مثل المفهوم " الإسلامى " لتحليل ظواهر حضرية تتعلق ببلدان لها تقاليد تاريخية وثقافية متباينة ، وتتمتع بسمات مناخية متنوعة كل هذا التنوع الذى يعرفه العالم الإسلامى على اتساعه الكبير ، والذى يمتد من المغرب حتى اندونسيا ويشمل مناطق فى آسيا الوسطى غزتها روسيا ، بل ويصل حتى أفريقيا السوداء[٤] . ويجدر الإضافة أنه ربما بسبب انغلاق خبراء التاريخ والفن الإسلامى المفرط داخل منظور " المستشرق " ، ولأنهم كانوا بصفة عامة محتكرين لهذه االدراسات الدينية ، فقد أهملوا بلا شك حقيقة وجود "ذاتيه حضرية " ، وأن المدينة الإسلامية أو العربية لا تمثل إلا أحد أوجه هذه الذاتية . إن مشاكل البنيان والوظائف الحضريه المطروحة بالنسبة للمدن العربيه والإسلامية يمكن فى أكثر الأحيان أن تتضح بمقارنتها بمشاكل المدن بصفة عامة ، مثلما يمكن توضيحها بالرجوع إلى تأثير الحضارة الإسلامية المنفرد على المدن الإسلامية فى المنطقة العربية .

يتضح إذن أنه من الحكمة عدم التصدى للمشكلة الحضرية إلا بطريقة محدودة . إنه حتى مع استبعاد أية إشارة الى عمران " إسلامى " والذى لا تزال حقيقته فى حاجة إلى تحديد ، فالمجال العربى يبدو شاسعا للغاية رغم تجانسه ، ورغم أنه أفضل تحديدا بفضل الدراسات المخصصة له . وفى الدراسة التاليه وضعت لنفسى إطارا تاريخيا هو العصر الحديث (الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر) ، كما حددت أيضا مساحة جغرافية وهى المنطقة التى شملتها الدولة العثمانية أثناء تلك الفترة (المنطقة التى تمتد اليوم من الجزائر إلى العراق) . يجب أن يسمح هذا التحديد المزدوج الزمنى والمكانى بتشكيل مجموعة متجانسه من المدن . وقد اقتصرت فى بحوثى على المدن الكبرى بقصد تكوين مجموعة مترابطة ، ولأن مشاكل البنيان والوظائف المدينية فى هذه المدن تطرح نفسها بطريقة تسمح بالمقارب . ويتضح من وجهة النظر المزدوجة هذه أن مدن الجزائر وتونس والقاهرة وحلب والموصل وبغداد يمكن أن تشكل مجموعة متجانسة . ولكن لن يفوتنى عند الاقتضاء التحدث عن مدن " متوسطة " مثل القدس وحماه أو أنطاكية ، وعن مدن كبيرة غير عثمانية مثل فاس وصنعاء .

إن قلة معلوماتنا عن تاريخ المدن العربية والتى سبق ذكرها تبدو واضحة بصفة خاصة بالنسبة للفترة " الحديثة " التى نهتم بها هنا ، أى خلال القرون العثمانية الأربعة (ق ١٦- ق١٩) - وأسباب هذا القصورفى المعلوما ت عديدة . فى البداية أود الإشارة الى

فقدان الإعتبار تجاه الفترة العثمانية التى بدأت فى أوائل القرن السادس عشر وانتهت بتفكك الدولة وسط أعمال عنف أدت إلى تعتيم صورة القرون العثمانية السابقة ، ويقع جزء من المسئولية أيضا على عاتق الغربيين الذين أدى نفورهم من الفترة العثمانية السابقة للإستعمار إلى الإساءة ، بوعى إلى حد ما ، إلى ما كان قائما قبل سيطرتهم ، وهى سيطرة يهدفون منها إلى " تحديث " البلدان التى يغزونها . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أسلوب المؤرخين الفرنسيين فى معالجة تاريخ الجزائر خلال العصر العثمانى والذى صور بأنه عصر تخلف كامل (وتوحش عدوانى إن لم يكن "قرصنة" وحشية)

كما أن مصر فى العهد السابق لمحمد على (١٨٠٥- ١٨٤٨) لم تلق معالجة تاريخية أفضل من الجزائر . وأخيرا فإن العرب أنفسهم ترددوا كثيرا فى أن يأخذوا على عاتقهم مسئولية عهد اتسم بسيطرة جنس أجنبى (تركى) . وكان العرب يشعرون بأنه عهد " استعمارى " ، وانتهى الأمر باستبعاده من التاريخ القومى . وظل المؤرخون العرب لأمد طويل يعتبرون هذه الفترة بأنها " عصور وسطى " ، وليس من الغريب أنها كانت تسمى فى تاريخ الأدب بعهود "الانحطاط " ، ويضـــاف إلى هذه الأسباب سبب آخر موضوعى للغاية ، وهو أن معارفنا عن هذه الفترة ظلت لأمد طويل شبه معـدومة . وظلت الوثائق التى يمكن استخدامها مقتصرة على مصادر خارجية (وثائق قنصلية وقصص ورحلات فى غالبيتها سيئة النية) ، ومنحصرة فى مجموعة أحداث مروية لم يكن ممكنا أن ينشر منها إلا الطفيف . وقد بقيت وثائق المحفوظات غير مستخدمة على الإطلاق حتى ٢٥ عاما مضت أى حوالى عام ١٩٦٠ ويعود ذلك لأسباب لا تتعلق إلا جزئيا بصعوبات " حقيقية "مثل توافر الموارد الماليه أو صعوبة حل رموز الوثائق ذاتها .

ومع ذلك فإن الحقبة العثمانية توفر مزايا ضخمة للبحوث فى المجال الحضرى . إن المدن القديمة التى نعرفها هى أولا وقبل كل شىء ميراث مباشر لعصر كان طويلا للغاية (ثلاثة قرون فى غالبية العالم العربى بل وأربعة قرون بالنسبة لسوريا وفلسطين) ، وبالتالى فإن هذا العصر لابد وأنه قد أثر بعمق فى البيئة الحضرية . وبالرغم من التدمير الذى حدث بسبب الانفجار المدينى وبسبب تحديث هذه المدن فى الفترة الأخيرة ، إلا أن المراكز القديمة قد حافظت على ثروة وفيرة من الروائع التاريخية والأشكال المدينية التى يمكن بدراستها توضيح البحوث الخاصة بالبنيان وبالوظائف الحضرية . ومن بين المدن التى حافظت على عمائرها أكثر من غيرها مدينتى حلب وتو نس وإلى حد ما القاهرة (التى كانت فى كثرة عمائرها التعويض للخسائر الكثيرة التى لحقت بها) . وتمثل هذه المدن الثلاث " معاهد فنون " حيث يستطيع الباحثون فى أيامنا العثور على صور وذكريات

لقرون عديدة مضت . إن المؤرخ الذى يتفحص اليوم شوارع القاهرة القديمة مع متابعتها على خرائط كتاب وصف مصر (١٨٠٠ م) ، أو مقارنتها بالأوصاف التى أوردها المؤرخ المقريزى عن القاهرة فى بداية القرن الخامس عشر لابد وأن يجد فى ذلك متعة مثيرة للغاية .

ومن جهة أخرى فإن الحقبة العثمانية تقدم فيضاً من المعلومات التى لامثيل لها فى أى عصر آخر قبل الحقبة المعاصرة . إن المصادر التقليدية (مجموعة الحوليات العربية) تتكامل مع المصادر الأوروبية (السجلات القنصلية وروايات الرحلات) ، وهى وفيرة ودقيقة لدرجة أنه أمكن استخدامها كأساس لكل ماكتب بشأن هذه المناطق . وقد أضيفت منذ بضع عشرات من السنوات سجلات الإدارة العثمانية الوفيرة والمحفوظة فى استانبول وفى عواصم الولايات . وحول هذه النقطة فإن البحوث حول الأوضاع التى كانت عليها ولايات الدولة العثمانية قد اضطلعت بالأعمال التى سبق أن بدأها عمر لطفى بركان فى المجال التركى . وكانت سجلات المحاكم التركية هى الاكتشافات الأولى . ومنذ الستينات تتزايد الاستفادة المنظمة من هذه السجلات الأمر الذى أدى الى تجديد معرفتنا عن هذه القرون التاريخية الأربعة . ولكن الاستفادة من محفوظات استانبول الغنية بشكل خرافى ليست إلا فى بدايتها ، كما بدأ استخدام وثائق الأوقاف (الحبوس) اللامتناهية تقريباً ، وفحص المراسلات بين مركزالدولة فى استانبول وبين الولايات (الأوامر السلطانية) . إن الاستشهاد ببعض البحوث التى تم إجراؤها على أساس سجلات العالم العربى المحفوظة سيؤدى ظلماً وجوراً إلى إهمال غيرها من السجلات . ولكن ليس فى الامكان تجاهل ذكر الدور الرائد الذى لعبه فى هذا المجال فى الستينيات كل من س . ج شو S.J. shaw (ـ بالنسبة لمصر) وانطوان رفيق (بالنسبه لسورية) . (٥)

هذه الوفرة ، وهذا التنوع فى المصادر يشكلان فى حد ذاتهما مشكلة . إن معلوماتنا التى ذكرت بأنها قاصرة هى فى سبيلها حاليا إلى التطور ، ويمكن أن نتوقع من الأعمال الجارية الآن تجديدا شاملا لمعارفنا عن المدن العربية . وفى هذا المجال أيضا من المستحيل وضع قائمة كاملة لكل البحوث . ولكن يبدو لى أنه من الإنصاف التحدث عن كل ما نحن مدينين به ، وما سنكون مدينين له من البحوث المتطورة تطورا كبيرا . ج - س ديفيد J.C. David وج. ب . تييك J . P. Thieck بشأن مدينة حلب و ج . ب باسكوال . J.P. Pascual و . أ بخيت M.A Bakhit بالنسبة لدمشق ونيللى حنا وهدية تيمور - هيكل عن القاهرة ، وبطبيعة الحال بحوث انطوان عبد النور عن المدن السورية والذى اختفى مبكرا وقبل أن تزدهر أعماله (٦) . إن هذا التقدم يجعلنا نتوقع حدوث انقلاب خلال بضع سنوات فى معارفنا عن المدن العربية الكبيرة .

ويمكننا اجمالا أن نصدر حكما بأن هذه المحاولة لتقديم تاريخ المدن العربية خلال الفترة بين القرن السادس عشر والثامن عشر هي محاولة سابقة لأوانها . ولكن بدى لى أن تحديد الوضع بالنسبة لما نعرفه عن هذه المدن لم يكن عديم الجدوى ، وذلك فى الحدود المكانية للعالم العثماني ، وفى إطاره التاريخى . وأرجو أن يؤدى تواضع المشروع إلى التقليل من الاختلافات المترتبة على الخصوصية المحليه ، والتخفيف من التغيرات الناجمة عن طول المدة ، وهى اختلافات وتغيرات تجعل من الصعب إجراء دراسة أكثر اكتمالا . كما بدى لى أيضا أنها ستكون فرصة لاستخدام عينة محدودة ومتسقة نسبيا لاختبار صحة عدد من المفاهيم التقليدية عن المدينة العربية فى مجملها : إننا نفعل هذا بحذر شديد لا مفر منه ، مع الأخذ فى الاعتبار قصور الوثائق التى لدينا ، ولنا هنا أن نتمثل بقول كارل بوبر (فيلسوف نمساوى) " إن جهلنا غير محدود ومخيب للآمال " .

الفصل الأول

المدن العربية فى عهد الإمبرطورية العثمانية

الغزو العثمانى و تنظيم الإمبراطورية

الغزو العثمانى

إن الفترة الزمنية التى تفصل بين احتلال العثمانيين للموصل (١٥١٦م.) ، واسترجاعهم لتونس بصفة نهائية (١٥٧٤م.) ، تزيد عن نصف قرن بقليل [١] . وفى غضون هذه الفترة القصيرة من الزمن شمل الفتح العثمانى مجمل العالم العربى تقريباً ، وذلك من خلال حملات كانت مراحلها الأساسية هى معركة غالديران (١٥١٤م.) ، ومعركة الأبلستين (١٥١٥م.) – وقد أدت هاتان المعركتان إلى تمكن السلطان سليم من هزيمة قوات الشاه اسماعيل الصفوى حاكم إيران ، ومن أن يفتح لنفسه طريق العراق حيث استولى على الموصل فى العام التالى – ثم الحملة السريعة ضد مماليك مصر (١٥١٦ – ١٥١٧) . والتى تؤمن لسليم امتلاك سوريا وفلسطين . وبعد هزيمة قانصوه الغورى فى مرج دابق بشمال سوريا فى ٢٤ أغسطس ١٥١٦ ، تم احتلال حلب فى أغسطس ، ودمشق فى أكتوبر ، وسقطت فلسطين كلها بين أيدى العثمانيين . وفى يوم ٢٢ يناير ١٥١٧ م ، تم سحق قوات طومان باى آخر حاكم مملوكى فى الريدانية على أبواب القاهرة ، وكان اليوم التالى هو آخر أيام سنة ٩٢٢ هجرية ، وقد خطب فى صلوات الجمعة باسم السلطان سليم على منابر جوامع مصر والقاهرة « وانصر الله السلطان بن السلطان ، مالك البرين والبحرين، ،كاسر الجيشين ، وسلطان العراقين ، وخادم الحرمين ، الملك المظفر سليم شاه ، يامالك الدنيا والآخرة ، يا رب العالمين » [٢] . وبينما يعود سليم إلى استانبول تستمر جيوشه فى الزحف نحو الجنوب حتى الشلال الثالث ، وفى عام ١٥٢٠م تحتل سواكن على البحر الأحمر . وفى بلاد العرب يضع بركات الثانى شريف مكه نفسه تحت السيادة العثمانية ويرسل مفاتيح الأماكن المقدسة إلى سليم ، كما يقوم إزدمير باشا باحتلال صنعاء (١٥٤٧م.)

وفى ذلك التاريخ كان العثمانيون قد سبق أن وصلوا إلى الجزء الغربى من البحر المتوسط ، حيث كان الأخوان باربروس [نو اللحية الحمراء] وهما من القراصنة الأتراك قد سبقا العثمانيين إلى هناك ، حين لجأ المسلمون الجزائريون إليهما طالبين مساعدتهم فى الصراع ضد الخطر الأسبانى : وقد قام عروج [أحد الأخوين] باحتلال جيلجيلى فى عام ١٥١٤ ثم الجزائر فى عام ١٥١٦ . بينما قام أخوه خير الدين من أجل تدعيم وضعه الشاق ، بتقديم الولاء والطاعة إلى سليم الذى عينه حاكما أو باشا " بيكلر باى " للجزائر ، ودعمه بألفين من الإنكشارية (١٥١٩م) . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مدينةالجزائر من بين البلدان التابعة للباب العالى . وبعد حين ، وعلى إثر عدة تقلبات ، لاقت تونس نفس المصير . إن آخر ممثلى الحفصيين الضعاف كانوا قد وضعوا أنفسهم تحت الحماية الأسبانية للنجاة بأنفسهم : وفى عام ١٥٣٤م احتل خير الدين تونس

التى يستولى عليها شارل الخامس فى العام التالى ثم يعيد تنصيب مولاى الحسن حاكما لها . وفى عام ١٥٧٤م إستولى سنان باشا وأولجى على بالقوة على المرسى وتونس ، وتصبح تونس إحدى ولايات الدولة العثمانية . وكانت قد سبقتها فى ذلك ولاية طرابلس التى انتزعها السلطان سليمان من فرسان مالطة فى عام ١٥٥١ . وبقيت المغرب هى الوحيدة فى الشمال الأفريقى التى لا تدخل فى نطاق الإمبراطورية العثمانية : فما كاد بوحسن آخر سلاطنة بنى وطاس يعلن ولاءه للسلطان سليمان الذى عاونه ضد السعديين (١٥٥٤) حتى قام محمد الشيخ بإعادة سيطرة السعديين . لقد نجحت الإمبراطورية الشريفية إذن فى إبعاد العثمانيين عن المغرب الأقصى وتحددت الحدود العثمانية بصفة نهائية بين وجده وتلمسان .

وفى نهاية القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية قد توطدت فى منطقة نفوذها العربية ، وداخل إطار جغرافى استمر حتى عام ١٨٣٠ م ولم يتغير على الإطلاق سوى عند أطرافة . فقد ظل العراق موضع نزاع بين العثمانيين والصفويين الإيرانيين ثم خلفائهم وذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر . إن الموصل لم تخرج فى أى وقت عن نطاق الإمبراطورية . أما بالنسبة لبغداد فقد تم غزوها عام ١٥٣٤م . على إثر حملة قادها السلطان سليمان بنفسه . وفيمايتعلق بالبصرة التى اعتَرف رئيسها العربى فى عام ١٥٣٨ - ١٥٣٩ بالسيادة العثمانية ، فقد ضعفت السلطة العثمانية فيها فى بداية القرن السابع عشر ، الأمر الذى أدى إلى تشجيع الحاكم الصفوى الكبير الشاه عباس على محاولة العودة إلى العراق . وفى ١٦٢٣م إستولى الشاه عباس على بغداد . ولم يعد العثمانيون إلى الاستيلاء على بغداد إلا بعد وفاته (١٦٢٩م) ، وذلك عقب حملة عسكرية قادها السلطان مراد الرابع (١٦٣٨) . وقد وضعت معاهده ذُهاب (١٦٣٩) نهاية للنزاع الذى استمر أكثر من قرن بين العثمانيين والصفويين . ومع ذلك وفى القرن التالى استؤنفت المعارك بين الإمبراطوريتين ، وظلت شبه مستمرة خلال الفترة من ١٧٢٣ إلى ١٧٤٩ . ففى عام ١٧٣٣ كان نادر شاه قاب قوسين من الاستيلاء على بغداد . وفى عام ١٧٤٣ضرب حصارا حول الموصـــل ، وكاد ينجح لولا المقاومة الباسلة التى أبداها السكان والحاكم حسين باشا الجليلى . وقد حققت وفاة نادر شاه فى عام ١٧٤٧ هدنة طويلة للعثمانيين . ففى عام ١٧٧٥ قام جيش فارسى بمحاصرة مدينة البصرة ، وبعد دفاع طويل سقطت المدينة فى عام ١٧٧٦ ، ولم يسترجـــعها العثمانيون إلا فى ١٧٨٠ . وفى هـذه المـرة إبتعد الخطر الفارسى نهائيا عن العراق بعد معارك امتدت ثلاثة قرون ، وجعلت الحدود العراقية هى أقل حدود الامبراطورية أمنا فى منطقة النفوذ العربية (٣) .أما اليمن الذى أصبح ولاية عثمانية فى ١٥٤٧ فكان له تاريخ متقلب ومع ذلك لم يؤثر على أمن الإمبراطورية . وقد جرت محاولة من جانب الزيديين ضد العثمانيين فى ١٥٦٦ الأمر الذى دفع سنان باشا حاكم مصر إلى إعادة السيطرة العثمانية على اليمن . ومع ذلك وبعد

وقوع العديد من أحداث التمرد ، اضطرً الحاكم العثمانى حيدر أخيراً إلى الجلاء عن اليمن وإلى تركه للإمـام المؤيد (١٦٢٩م) . وظل اليمن تحت حكم الأئمة الزيديين حتى عودة الفتح العثمانى فى عام ١٨٧٢ : ولم يخضع اليمن للعثمانيين إلا لثلاثة أرباع قرن [٤]

كانت الإمبراطورية العثمانية إذن بدءا من عام ١٥٧٤ تضم مجموع الأراضى العربية ، باستثناء المغرب واليمن وحدهما ، ولم يبدأ تقهقرهما إلا عام ١٨٣٠ حين احتل الفرنسيون الجزائر ثم تونس (عام ١٨٨١) ، واحتل البريطانيون مصر (عام ١٨٨٢) ، والإيطاليون طرابلس (عام ١٩١١) . لكن لم تتنته السيطرة العثمانية على بلدان الهلال الخصيب إلا عام ١٩١٨ بعد أن استمرت أربعة قرون .

تنظيم الولايات العربية

أقام العثمانيون فى جميع الولايات نظاماً إدارياً متسقاً نسبياً ، يمكن تحديد معالمه ووصف نقاطه المشتركة بين هذه الولايات ، طالما لا ندخل فى تفاصيل الأوضاع المحلية . إن وصف هذا النظام الإدارى سيكون بالضرورة غير محكم ، ولكنه يسمح بإدراك المبادىء العامة التى كان يعيها المعاصرون لتلك الفترة والذين كانوا يتجولون داخل الإمبراطورية .

كانت الإمبراطورية مقسمة إلى " إيالات " (ولايات) ، وهذه الولايات مقسمة إلى أجزاء أصغر تسمى " سناجق " . وهذا التنظيم كان بطبيعة الحال متغيراً حتى بعد وصول الإمبراطورية إلى أقصى توسع لها فى نهاية القرن السادس عشر . وقد قام الصدر الأعظم قويوجى مراد باشا بعمل إحصاء يصف حالة الإمبراطورية (لتقديمه إلى السلطان أحمد الأول) جاء فيه أن عدد الولايات يبلغ ٣٢ ولاية مقسمة إلى ٢٧٩ سنجق ، ولكن مقارنة الوثائق المختلفة يجعلنا نصل إلى عدد ٣٦ إياله [ولاية] من بينها ١٢ ولاية عربية هى : الرقة (نهاية القرن السادس عشر) ، وبغداد (١٥٣٥) ، والبصرة (١٢٥٢) ، والموصل (نهاية القرن السادس عشر) ، وحلب (١٥٢١) ، والشام (سورية ١٥١٦ – ١٥١٧) ، وطرابلس السورية (حوالى ١٥٧٠) ، واليمن (١٥٣٩) ، ومصر (١٥١٧) ، وطرابلس الغرب (١٥٥١)، وتونس (١٥٧٤) ، والجزائر (١٥١٩) [٥] .

إن التقسيمات الإدارية لهذه الولايات كانت معقدة للغاية لدرجة أنها كانت تتغير دائما طوال عهود السيادة العثمانية . فقد كانت ولاية دمشق مثلا مقسمة إلى ٩ سناجق فى القرن التاسع عشر ، ولكن تشير القوائم المختلفة النى وضعت عام ١٦٠٩ إلى ١٠ أو ١٢ سنجق . وفى عام ١٦٠٩ أقيمت ولاية فى صيدا ثم ألغيت بعدها لتعود من جديد فى عام ١٦٦٠ [٦] . إن المدن الكبيرة التى سندرسها كانت عواصم أهم هذه الولايات .

كان الباب العالى يمارس سيطرته على هذه الولايات من خلال إطار لنظام يتكون أساسا من ثلاثة عناصر وهى الحاكم ، والمليشيات [جند إضافيون] ثم القاضى .

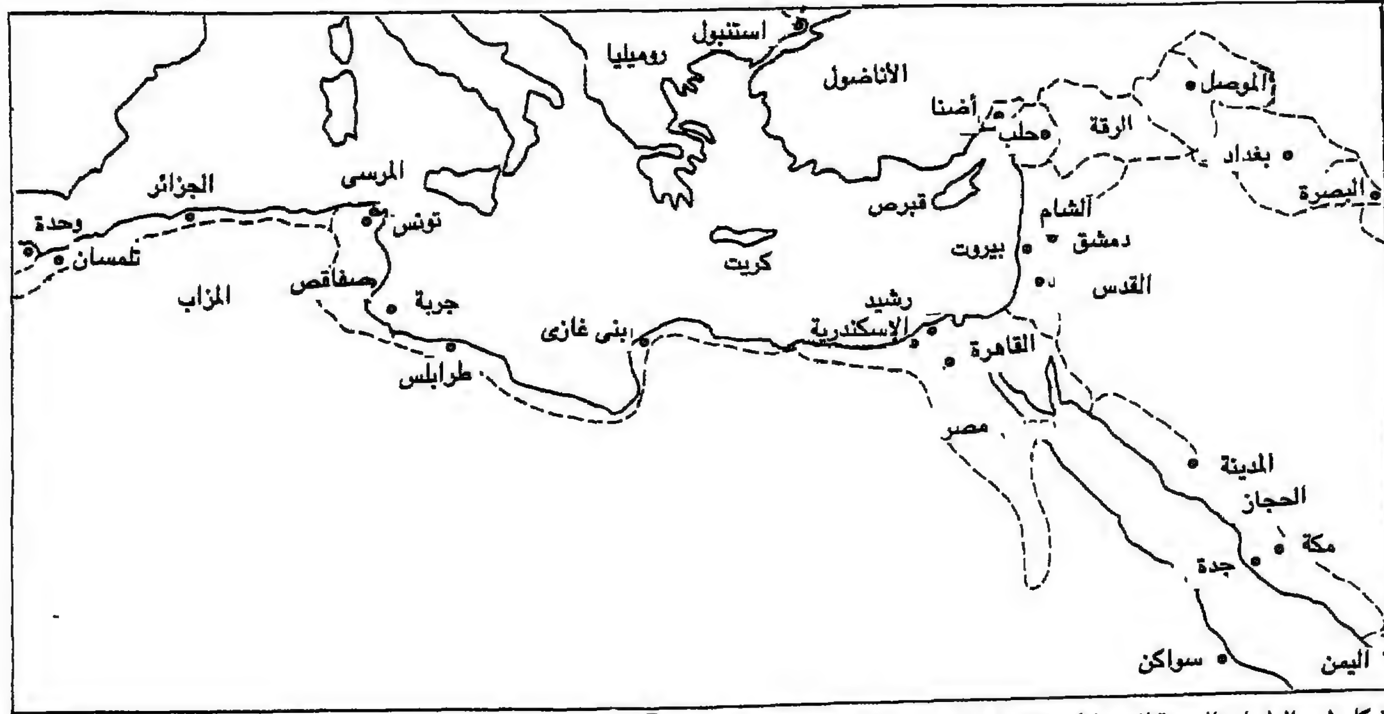
وهو نظام لن نصفه إلا بإيجاز ومن غير أن ندخل فى حسباننا الظروف المحلية شديدة التنوع ، كثيرة التغييرات بسبب تطور امتد عبر قرون عديدة .

يتولى حكم الولاية حاكم (والى) يقوم الباب العالى بتعينه وفقاً لتسلسل رئاسى محدد . من ناحية المبدأ كان حكم الإيالات يسند إلى حكام من أعلى الرتب وهى رتبة وزير أو أكثر (بيكلر بك) مع منحه لقب باشا وثلاثة أذناب للخيل (طوغ) . وكان الصنجق يوضع تحت إمرة صنجق بك (ويمنح ذيل حصان واحد) ، أو بيكلر بك (ويمنح ذيلين مع لقب باشا) . أما حكام الولايات الأكثر أهمية فكان لديهم فرص قوية للترقى إلى أعلى منصب وهو الصدر الأعظم : وكان هذا بصفة خاصة من فرص حكام مصر ، وفى مرات أقل حكام سورية . وللحصول على منصب حاكم كان على المرشحين تقديم الهدايا والهبـات المالية التى تتفاوت أهميتها وفقا لمدى غنى الولايـة التى سيذهـبون إليها حيث سيصبح لديهم إمكانية استعادة ما أعطوه ، الأمر الذى جعل منهم مستغلين للمهام الموكلة إليهم . ويعين هؤلاء الحكام عادة لمدة عام قابلة للتجديد ، وكان التجديد يعنى تقديم عطايا إضافية للسلطان . وفى دمشق تضاءل إستقرار الحكام فى القرن السابع عشر عنه فى القرن السادس عشر . ويقول ك . بادبير أن دمشق شهدت ٤٥حاكما خلال الفترة من ١٥١٦ إلى ١٦٠٠ ، و٧٥ حاكما خلال القرن السابع عشر [٧] . هذا التناقص فى أمد بقاء الحكام لم يكن مقطوع الصلة بالحالة السائدة فى الولايات ، وكثيرا ما كان يحدث انقلاب ضد الباشوات الذين تعينهم الحكومة المركزية (بل وأحيانا يتم اغتيالهم) من جانب السكان أو " القوى " المحلية . إن سلطات الحاكم التى كانت تمتد إلى مجالات واسعة للغاية (الإدارة ، والأمن ، والمالية) لم يكن يجدها سوى مراعاة جماعات الضغط المحلية ، وعدم مضايقة الحكومة السلطانية باتخاذ مواقف مستقلة أكثر من اللازم أو مواقف إستبدادية مفرطة . وكان يعاون الحكام عدد من أصحاب المقامات الرفيعة يعينهم السلطان عادة وتوزع فيما بينهم المهام الإدارية ويمكن أن نطلق على هؤلاء اسم " مجلس القيادة " والذى كان يختلف تشكيله وفقا لظروف كل ولاية . ففى القاهرة كان يضم إلى جانب "الدفتردار " (أمين الخزانه) الذى يعنى بالشئون المالية " سردار " يتولى قيادة الحمـلات خارج مصر أو داخلها ، و " أميرا للحج " يتولى رئاسة قافلة الحجاج فى كل عام إلى مكة ، و " أمير الخزانة " الذى يحرس الجزية السنوية المرسلة إلى إستانبول ، وأخيراً " قائمقام " يتولى شئون الحكم أثناء فترات خلو السلطة فى الولاية (حين يتم عزل الباشا أو الإطاحة به) ، وذلك إلى حين وصول حاكم جديد . وكان الحكام بصفة عامة يعقدون مجلسهم (الديوان) الذى يضم أصحاب المقامـات الرفيعـه ، وكبار ضبـاط المليشيـات ، والقاضى ، وكبار العلماء من المسلمين . وفى القاهرة كان يوجد مجلس كبير يجتمع أربع مرات أسبوعياً وآخر صغير يجتمع يومياً لتنظيم الشئون العادية [٨] .

والركيزة الثانية للحكومة فى الولايات تتكون من المليشيات (الأوجاقات) ، وبصفة

خاصة قوات الإنكشارية التى كانت موزعة على١٩٦سرية (أورطه) تتبع " أغا " فى إستانبول ، بينما كان عدد من هؤلاء الأغوات يقيمون فى الولايات . وكان من المألوف تجنيد أفراد القوات الإنكشارية وفقاً لنظام الـ " ديوشيرما " (تجنيد الأطفال الذكور فى الولايات المسيحية التابعة للإمبراطورية) وكانت الإنكشارية لأمد طويل هيئة ذات فعالية رائعة قامت بتأمين التفوق العسكرى للعثمانيين خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وكان بضعة ألوف من الرجال كافين للمحافظة على النظام والأمن فى الولايات . وفى عام ١٧٥٠م . بلغ مجموع قوات الإنكشارية ٥٣ ألف و٩٦٦ انكشاريا موزعين على حاميات تقيم فى ست وثلاثين مدينة كبيرة . وفضلاً عن ذلك كان الحكام يملكون تشكيلات مختلفة من الجند الإضافيين والمجندين محلياً لمساعدة الإنكشارية وربما من أجل موازنة نفوذ هؤلاء فى مجالات عديدة . ومن النماذج الواضحة فى هذا الشأن حالة تونس فى القرن الثامن عشر ، حيث قام حسين بن على بتوسيع نطاق الاعتماد على قوات مسلحة غير تركية : ففى ميزانية عام ١٧٣٠-١٧٣١م حصلت القوات التركية على ٤٧ر٢٥ ٪ من النفقات ، بينما حصلت القوات المسلحة المكونة من أهالى محليين على ٢٦ ٪ . وكان الجيش فى المعارك الكبيرة ضد الجزائر يضم أساسا جنوداً محليين . وفى عام ١٧٣٥ كان يوجد ٢٣٠٠ تركى من بين ٢٥ ألف جندى ، وفى عام ١٨٠٧ كانوا ١٥٠٠ تركياً من بين ٢٠ ألف جندى (٩)

وأخيرا كانت إدارة الولاية ترتكز إلى حد كبير على التنظيم القضائى الذى وضعه السلاطنة العثمانيون فى بؤرة اهتمامهم . ونجد على رأس التسلسل القضائى " شيخ الإسلام " ، واثنين " قضاة عسكر " ، أحدهما للروميلى ، والآخر للأناضول . ويقوم ""القاضى عسكر " بتعيين قضاة الولايات ، حيث كان يقوم قاضى عسكر الأناضول بتعيين قضاة آسيا ومصر وقاضى عسكر الروميلى بتعين قضاة المغرب . وفى القرن الثامن عشر كان قضاة عواصم الولايات يعينون لفترة عام يتم تجديدها فى بعض الأحايين . ويدفع المرشحون لهذه المناصب فى الأغلب رسوما ضخمة لتولى مناصبهم . وكان هؤلاء القضاة بطبيعة الحال يتحدثون باللغة التركية فى حين أن قضاة الدوائر القضائية ونوابهم كانوا يعينون من بين العرب : فى عام ١٧٩٨م فى القاهرة لم يوجد سوى ستة قضاة أتراك (من بينهم القاضى عسكر) . أما باقى القضاة الذين يعملون فى ست وثلاثين منطقة قضائية فى مصر (من بينها عشر مناطق قضائية فى القاهرة) ، كانوا يعينون من بين " العلماء المصريين (١٠) . وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أهمية واتساع نطاق المهام الموكولة للقضاة (إصدار الأحكام إلى جانب مراقبة الإدارة ، وشئون الأحوال الشخصية ، وشئون الحياة الاجتماعية والاقتصادية ....الخ) . فإنهم كانوا يمثلون جهازاً أساسياً فى الإدارة العثمانية ، الأمر الذى يجعلنا ندرك الأهمية التى يوليهم إياها أحمد البديرى مؤرخ أحداث دمشق وأحد شهود الحياة اليومية وقتها ، والذى كان يشير فى بداية كل عام



شكل ١ – الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية فى بداية القرن السابع عشر نقلاً عن :

D E Pitcher *An Historical Geography of the Ottoman Empire*, Leiden, 1972, carte 24, "The political divisions of the Ottoman Empire in 1609".
(On n'a pas indiqué les noms des provinces lorsqu'ils sont ceux de leurs capitales).

فى شـــهر محرم أو صفر إلى وصف وصول قاضى جديد قادم من استنابول ويصف سماته وطباعه . " وثامن صفر ١١٦٤ (٦ يناير ١٧٥١) دخل قاضى الشام عبد الله أفندى سعيد زاده ليلاً وعليه جلالة وهيبة " (١١) .

تطور الولايات العربية

من المستحيل تحديد تطور عام فى الولايات العربية التابعة للإمبراطورية . إننا نواجه ظروفاً متباينة بسبب اختلاف خبرات الولايات التاريخية ، وبسبب مواقعها الجغرفية بالنسبة لمركز الإمبراطورية . بطبيعة الحال أن البصمات العميقة التى تركتها الفترة الحفصية (من القرن الثالث عشر إلى السادس عشر) فى تونس ، هى التى تفسر نمط النظام الذى فرض نفسه عليها فى القرن السابع عشر .

إن ممارسة نظام " المعسكرات " المتحركة (مَـحَلة) بصفة دورية كوسيلة لحفظ النظام ولجباية الضرائب لم يتوقف فى ظل العثمانيين ، وكان مصدر قوة للبايات . ونفس الشىء حدث فى مصر بالنسبة للتقاليد الموروثة عن العهد المملوكى وهى السيطرة على السلطة عن طريق مجموعة أفراد مشترين كمماليك ثم إشراكهم فى السلطة فيما بعد . وهو الأمر الذى يفسر نجاح المماليك المصريين فى الصمود وفى فرض أنفسهم باعتبارهم من مكونات السلطة حتى بعد وصول السلطان سليم إلى القاهرة والذى كان كارثة لهم وللإمبراطورية قديمة عمرها قرنين ونصف . وبالنسبة للجزائر وتونس فإن موقعهما على مسافة بعيدة عن مراكز السلطة يفسر بلا شك تطور هاتين الولايتين تطورا لايقاوم نحو استقلال يزداد إكتمالاً . وهذا عكس وضع حلب القريبة من الآستانة ، بالإضافة إلى حرمانها منذ قرنين ونصف من التقاليد المتعلقة بقيام دولة . ولذلك فبالرغم من رفاهية حلب المادية إلا أنها بقيت حتى النهاية خاضعة نسبيا للحكومة المركزية .

إن الضعف التدريجى للمؤسسة السلطانية ، والتى حلت مكانها سلطات الصدور العظام والدواوين ، ثم التخـلى عن نظام " الديوشيرمه " الـذى كان يزود الإمبراطوريـة بالمديرين وبالجنود المخلصين والأكفاء نسبيا ، أدى إلـى إضعاف سيطرة الحكومة المركزية على الولايات ، وبالتالى إلى ظهور اتجاهات رافضة للسلطة المركزية كلما سمحت الظروف بذلك ، أو على الأقل ازدياد توطد الاتجاهات الاستقلالية فى الولايات . (١٢)

ولم تنظر السلطة العليا للإمبراطورية إلى مثل هذه التطورات على اعتبارها كارثة ، واستسلمت لها فى غالبية الأحوال كأمر حتمى ، طالما بقى هناك احترام للالتزمات الرئيسية والشكليـات الظاهرية بالخضوع للسلطات المركزية مثل · الالتزام بالمساهمة فى أمن الإمبراطورية ، وبالمشاركة فى حملاتها : والمحافظة على الأمن ، ودفع الجزية السنوية إلى خزينة الإمبراطورية والتى هى مظهر الاعتراف بسيادة الباب العالى . لقد تحملت الحكومة المركزية بلا تردد الحماقات التى لا تحصى والتى ارتكبتها القوى التى كانت

تتصارع على السلطة فى القاهرة ، ولم تتخذ قرارا بالتدخل ضد المماليك المصريين إلا حينما وصل عنادهم إلى حد الامتناع عن إرسال الجزية وتعديهم لحدود اللياقة (١٧٨٦م). ومن ناحية الأفراد أو المجموعات الذين حققوا لأنفسهم سلطة سيادية إلى حد ما داخل البلاد ، فإنهم نادرا ما كانوا يتخلون عن احترامهم للمراسم التى تتطلب إظهارخضوعهم ، وهو أمر ضعيف الشأن بالمقارنة بسلطتهم الفعلية الأضخم شأنا . إن حالة الأمير على بك الذى توقف عن إرسال الجزية والذى قام بسك النقود وبذكر إسمه فى صلاة الجمعة (١٧٦٩م) هى حالة فريدة فى نوعها .

وفى تونس الحسينية ، حيث كان البايات يحكمون منذ ١٥٠ عاما ، وحيث كانوا يتعاقبون وفقا لنظام وراثى صارم داخل الأسرة الحاكمة ، فإن الباى محمد أبلغ السلطان بتولية السلطة فى البلاد بالعبارات التالية · " سلام على أمير المؤمنين ورحمه الله يتضرع بها عبد نعمه وخيراته والمجتهد الذى شب على خدمته ، محمد ..... إن عبدك قد كبر فى ظل إمبراطوريتك .. وإن أمالنا تتعلق بأفضال وكرم عظمتكم ..." (٤ يوليو ١٨٥٥) .[١٣]

وفى دمشق حيث كانت أسرة العظم تشغل منصب الباشوية طوال الأعوام من ١٧٢٥ إلى ١٧٨٣ م ، فإن أعظم باشوات آل العظم وهو أسعد باشا ظل يحكم البلاد من ١٧٤٣ إلى ١٧٥٧ ، وكان يمارس سلطات تبدو بلا منازع . ولم يمنع هذا السكان من إنتظارهم فى كل عام لمرسوم تجديد سلطاته ببعض القلق وخاصة فى حالة تأخر المرسوم . ويذكر مؤرخ أحداث دمشق أحمد البديرى فى فبراير ١٧٥٤ وصول نبأ يؤكد تعيين مصطفى العظم فى منصب باشا ولاية صيدا ولكن على العكس " لم يأت إلى أخيه أسعد باشا خبر شاف من جهة حكم الشام وقد طال عليه المطال "[١٤] . وفى نهاية الأمر حين قررت الحكومة العثمانية فى ١٧٥٧ عزل أسعد باشا من باشوية دمشق خضع أسعد باشا صاحب النفوذ القوى للقرار . وفى خلال ثلاثة أيام غادر دمشق التى ظل حاكما لها ما يقرب من خمسة عشر عاما . ويبدو إذن أنه حتى إذا كانت الروابط القائمة بين السلطان والولايات قد تراخت بوضوح فإنه يجب الحذر فى فهم مدى هذا التراخى ، لأن سلطة الباب العالى كانت موجودة فى الحسبان باعتبارها أمرا واقعاً حتى فى تلك الولايات الأكثر بعدا والأكثر " استقلالية " ظاهرياً .

الأوضاع المحلية

تكشف أوضاع الولايات العربية فى القرن الثامن عشر عن تنوع كبير ، يتراوح بين التبعية شبه الكاملة لسلطة الحكومة العثمانية ، وبين الحكم الذاتى الذى يقترب من الاستقلال .

وفى حلب ، بقيت سلطة الباب العالى على حالها لأسباب سبق ذكرها ، وهى قرب هذه الولاية من مركز السلطة ، وموقع المدينة الاستراتيجى حيث تشرف على مواصلات

الإمبراطورية مع العراق وسورية وفلسطين وبلاد الحجاز ومصر . لم يكن فى استطاعة الباب العالى إذن السماح بقيام سلطة مستقلة فى حلب . ومن ناحية أخرى فإن المدينة الكبيرة التى تقع فى شمال سورية ، كانت خلال قرنين ونصف تحت سيطرة المماليك ، وكانت ولاية تابعة لإمبراطورية يقع مركزها فى القاهرة . لقد تغيرت العاصمة ولكن تبعية ولاية حلب لغيرها ظلت على حالها . وخلال هذه القرون الثلاثة شهدت حلب باشاوات أثبتوا بصفة عامة إخلاصهم الشديد للسلاطين . وهذا لا يعنى بطبيعة الحال أن الهدوء كان سائدا خلال هذه الفترة فى المدينة الكبيرة التى تقع شمال سورية . ففى اللحظات القاسية وخاصة وقت القحط كانت تحدث بعض القلاقل وأحيانا يتمرد السكان . وفى ١٦٥٥ م ، سبقت الحاكم المعين أحمد باشا سمعته المفزعة لدرجة أن سكان حلب رفضوا استقباله ، فاضطر إلى محاصرة المدينة لمدة شهرين ونصف وفى النهاية تم تعيينه فى مكان آخر . وفى عام ١٧٩١ م قام سكان حلب الساخطون على كوسه مصطفى باشا بمحاصرته فى قصره مدة أربعة أيام ثم أخرجوه من المدينة . وفى أكتوبر ١٨١٩ تمرد الحلبيون فى النهاية ضد خورشيد باشا ، حيث قامت قوات ثلاث باشاوات بمحاصرة المدينة وقذفها بالمدافع ، وكان يحكمها مجلس من الأعيان ، واستمرت مقاومتها مدة مائة يوم وواحد ، ولم تستسلم إلا فى يناير ١٨٢٠ . ويوجد سبب آخر للمصاعب ، وهو النزاعات التى دارت فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بين الأشراف والانكشاريين ، وهما هيئتان كبيرتان ومتأصلتان بقوة فى السكان المحليين ، الأمر الذى جعل وقائع المنافسة بينهما من أجل السيطرة على السلطة تتحول إلى حروب أهلية تعددت بتعدد ما قام من نزاعات ، كما كان الباشاوات يحاولون الاستفادة من هذه الحروب لتعزيز سلطاتهم الخاصة (١٥) .

وفى دمشق والموصل استقرت فى الولايتين أسر حاكمة محلية تتصف بعدد من الصفات المشتركة . إن أصولهم ليست مؤكدة على وجة الدقة . ربما كان آل العظم أسرة محلية من أعيان الريف مرتبطة بناحية المعرة المجاورة لحلب . ويبدو أن الجليليين ينتسبون إلى رجل يعمل بالتجارة بين ديار بكر والموصل . وقد التحقت الأسرتان بالدولة العثمانية ووصلتا إلى السلطة المحلية فى تاريخين متقاربين ، حيث أصبح إسماعيل باشا العظم حاكما لدمشق فى ١٧٢٥ م ، وإسماعيل باشا الجليلى حاكما للموصل فى ١٧٢٦ . واستخدمت الأسرتان وسائل متماثلة إلى حد كبير للبقاء فى السلطة ، وقد استمر آل العظم من ١٧٢٥ إلى ١٧٨٣ ، وأسرة الجليلى من ١٧٢٦ إلى ١٨٣٤ : هذه الوسائل هى الارتباط طويل الأمد مع السلطة التى حققت لهما مساندة شعبية وشرعية لا جدال فيها ، وسياسة أسرية قوية ، ثم قبول السلطة العثمانية والتخلى عن أية محاولة للاستقلال . ومن ناحية حكومة الباب العالى فإنها بينما كانت تحاول إقامه إشراف أكثر مباشرة (كماحدث فى دمشق حين نقل أسعد باشا من دمشق إلى حلب فى عام ١٧٥٧ ، وفى

الموصل خلال الفترة من ١٧٥٦ إلى ١٧٦٠ بصفة خاصة) ، إلا إنها كانت تتقبل هاتين الأسرتين شبه الحاكمتين طالما أنهما تسمحان لها بتحقيق أهدافها الأساسية · ويشير ك . باربير إلى أنه تم تعيين رجال من أسرة العظم فى دمشق " لأنهم يمتلكون الصفات التى تحتاجها الإمبراطورية لإعادة تنظيم الولاية ". إنهم على الأقل وخاصة خلال عهد أسعد باشا يؤمنون طريق الحج دون حوادث مؤسفة . وفى الموصل كانت أسرة جليلى تقوم بواجب الدفاع عن الحدود واشتهر الحاج حسين باشا الذى كان حاكما لثمانى مرات (خلال الفترة ١٧٣٠ - ١٧٥٨) بمقاومة الموصل الظافرة ضد نادر شاه فى عام ١٧٤٣ . واتسم حكم أسرتى العظم والجليلى بطول الأمد (خاصة عهد أسعد باشا وحسين باشا) ، وكانتا تمارسان سياسة حماية ورعاية استوجبت تأييد السكان المحليين للأسرتين . إن احترام هذا التوازن الضمنى بين طموحات الأسرتين وبين الإمتيازات السلطانية يفسر استمرارية هذين النظامين الحاكمين لآماد طويلة ، انتهت حين رأى الباب العالى أفضلية توطيد سلطة أحمد باشا الجزار فى سورية (نهاية القرن الثامن عشر) واسترجاعه للسيطرة على الموصل فى بداية القرن العشرين .(١٦)

أما فى بغداد ، فإن النظام الذى ساد فيها فى القرن الثامن عشر ، وتأسيس أسرة حاكمةزائفة من مماليك تم شراؤهم وتعليمهم وتدريبهم لتولى وظائف سياسية ، فإنه يذكرنا بنظام المماليك الذى جرى العمل به فى مصر . ويعود الفضل فى إدخال هذا النظام إلى حسن باشا حاكم بغداد خلال الفترة ١٧٠٤ - ١٧٢٣ ، وهو نفسه من أصل جيورجى ، وكذلك إلى ابنه أحمد باشا الذى كان حاكما مرتين لبغداد (١٧٢٤ - ١٧٣٤ - و ١٧٣٦ - ١٧٤٧) . فقد قاما بتجنيد مماليك من القوقاز بالجملة أصبحوا فيما بعد نوعا من الأسر الحاكمة التى إستمرات حتى عام ١٨٣١ . وصار المماليك العراقيون هم الباشاوات العثمانيون الذين يعينهم الباب العالى حكاما ويجدد لهم كل عام وذلك على نقيض ما حدث فى مصر ، حيث وجب على المماليك أن يرتضوا وجود باشا يرسله الباب العالى من طرفه . ولم يحدث فى أى وقت أن رفض المماليك فى بغداد تبعيتهم للسلطان حتى فى ظل حكم سليمان باشا الكبير المملوك الجيورجى ، الذى كان عهده هو العهد الذهبى للحكومة المملوكية هناك . وقد استمر لفترة عشرين عاما (١٧٧٩ - ١٨٠٢) . وقد قبلت الحكومة المركزية هذا الوضع حيث كان من الصعب تغييره مكتفية بالمحافظة على بعض السيطرة على العراق ، وذلك طالما أن أسرة الجليليين ومن معهم من المماليك يسهرون على أمنه الخارجى الأمر الذى يضمن أمن الإمبراطورية بأكملها فى هذه المنطقة الحدودية .(١٧)

وفى القاهرة نصب العثمانيون أحد الباشوات ممثلا للباب العالى ، وكان يحكم بمساعدة فرق المليشيات ، وأقوى هذه الفرق كانت الانكشارية . وترك العثمانيون الأرستقراطية المملوكية المحلية مستمرة فى بقائها وقد تحصنت بقوة داخل الحكومة وفى استثمار الريف . وقد نمى فى البلاد نظام ثلاثى يسعى أطرافه إلى السيطرة على السلطة

وعلى المغانم التى تحققها ويضم الباشا المعين من قبل الباب العالى ، والإنكشاريين الذين يسيطرون على العاصمة ، والبكوات الذين يحكمون الأقاليم ، وفى داخل هذا النظام الثلاثى كان الباشوات هم أول من استسلم : ففى عام ١٥٨٦ قام الجنود بوقف الحاكم عن أعماله وبالتحفظ عليه . وفى عام ١٦٠٤ قتل الثوار إبراهيم باشا . وتميز النصف الأول من القرن السابع عشر بهيمنة البكوات : فقد سيطر رضوان بك وهو أمير من أصل جركسى على الحياه السياسية فى مصر من عام ١٦٣١ حتى وفاته فى ١٦٥٦ . وبعد مضى فترة من هيمنة الإنكشاريين فرضت " البيوتات " المملوكية الكبيرة فى القرن الثامن عشر سيطرتها ، وأدى التنافس بين مجموعات البكوات على السلطة إلى تصارعها معاً ، ولم يعد الباشا يلعب دوراً أكثر من التحكيم بين المجموعات المتحزبة . وفى حوالى ١٧٧٠ أمن على بك أحد الأمراء المسيطرين مركزا قويا لنفسه لدرجة أنه بدى قادراً على زعزعة السيطرة العثمانية كلية وعلى أن يقيم فى مصر (وفى سورية التى غزاها فى أحد الأوقات) نظاما ملكيا مستقلا ، وقد فشلت هذه المحاولة ولكن خلال الربع قرن التالى سيطر على مصر عدد قليل من الأمراء منهم محمد بك أبو الدهب (١٧٧٢ - ١٧٧٥) وإسماعيل بك وإبراهيم بك ومراد بك . وحاول الباب العالى فى عام ١٧٨٦ إعادة سلطتة على مصر ، لكن الحملة التى أرسلها لم يكن لها إلا آثار مؤقتة . وخلال الفترة من ٧١٩١ - ١٧٩٨ (تاريخ حملة بونابرت) كان يحكم مصر نوع من الحكم الثنائى (إبراهيم ومراد بك) الذى يعترف بسيادة الباب العالى (والمعبر عنه بوجود باشا فى القاهرة) ، ولكن دون منحه المنافع المادية : بالنسبة للجزية التى كان عدم دفعها أحد أسباب حملة ١٨٧٦ فإنه من عام ١٧٩٣ - ١٧٩٨ لم ترسل بارة واحدة إلى استانبول (١٨) . ومع ذلك فإن فشل على بك ثبط همة أية محاولة جهرية للانفصال : كانت سياسة محمد بك أبو الدهب تختلف قليلا فى إجمالها عن سياسة على بك ، ومن المحتمل أنه كان يستهدف إقامة حكم ذاتى ولكن بلا شك فى داخل الإمبراطورية . وكان من الممكن أن يتحقق له ذلك بالمزج بين سلطة " شيخ البلد " (شيخ الأمراء المماليك) وسلطة الحاكم التى يبدو أن السلطان قد منحها له لولا وفاته الفجائية يوم ١٠ يونيو ١٧٧٥ (١٩)

وفى المغرب (تونس والجزائر) أقيمت نظم مختلفة فى الظاهر لكنها متقاربة للغاية، حيث أنشئت سلطة تشبه سلطة الحاكم (دايات وبايات) ، وكانوا بعد توليهم السلطة يتلقون تنصيب السلطان لهم فى صورة منحهم رتبة الباشوية وهى ذات قيمة شرفية ، وفى نفس الوقت اعتراف بسيادة السلطان .

وقام البكلربايات المعينون من قبل السلطان بحكم ولاية الجزائر خلال فترة ، ثم انتقلت السلطة الأساسية إلى القراصنة (طائفة الرؤساء) وإلى مليشيا (أوجاق) الإنكشارية . واستولى الأوجاق بدءا من عام ١٦٦٥ على حقيقة السلطة التى أسندت فى عام ١٦٧١ إلى أحد " الدايات " : وفى عام ١٧١٠ قام الداى على شاوش بطرد آخر

الباشوات ، ومع ذلك فإن السلطان كان يمنح لقب باشا للدايات الذين يعينهم الأوجاق . ويعد فترة من عدم الاستقرار الشديد حيث تعاقب على الحكم ثمانى دايات من عام ١٦٨٣ إلى ١٧٠٠ ، بدأت سلطة الدايات تتوطد بسبب النزاعات داخل الأوجاق ولأن الديموقراطية كانت تمارس داخله بالعنف : كان هناك عشرة دايات من عام ١٧٠٠ إلى ١٧٥٠ بينما بلغ عددهم أربعة فقط من ١٧٥٠ إلى ١٨٠٠ ثم ظهرت اتجاهات نحو توارث الحكم ، وتم تدريجيا تشكيل حكومة تضم " خزنجي " (أمين خزانة) وهو غالبا الخليفة الذى وقع عليه الاختيار ، كما تضم أغا العرب (قائد الجيش) و "خوجة الخيل " (جابى الضرائب العينية) ، و " وكيل الخرج " (المسؤل عن البحرية والشئون الخارجية) . وقد أدى عدم استقرار الأوجاقات إلى سلسلة من الثورات فى بداية القرن التاسع عشر جعلت على خوجه ينسحب داخل القلعة (القصبة) وإلى أن يزيد من تدعيم الطابع الملكى للحكم .[٢٠]

.ان حاجة حكام الجزائر ، على فترات منتظمة ، إلى تجنيد الانكشاريين من الأناضول قد ساهم بلا شك فى حثهم على المحافظة على علاقات مختلفة مع الباب العالى الذى كان عليه مع ذلك الاكتفاء بمظاهر السيادة الشرفية المحض . وفى عام ١٧٢٩ جرت محاولة من جانب الباب العالى لفرض باشا على الجزائر مرسل من استانبول ، وقد فشلت هذه المحاولة فشلا ذريعا إذ رفض الداى عبدى والديوان السماح لمبعوثى السلطان بالنزول من السفينة إلى البر ، ويبدو أن هذه المحاولة لم تتجدد على الإطلاق .[٢١]

وفى تونس كان التطور نحو نظام مستقل أكثر سرعة واكتمالا ، وهى ظاهرة يجب ربطها بقدم التقاليد المتعلقة بإقامة دولة فى هذه المنطقة ، وباستمرارية المؤسسات الموروثة عن العهد الحفصى . ولا شك أن العادة القديمة الخاصة بتنظيم " معسكرات " متحركة (محله) ، والتى كانت تجوب الأقاليم بصفة دورية بقصد إظهار سلطة الحكام وجباية الضرائب هى التى سمحت للبايات الذين كانوا يقودونها فى القرن السابع عشر بأن يفرضوا أنفسهم تدريجيا على البشوات الذين يمثلون الباب العالى وعلى الدايات الذين كانوا منذ ١٥٩٠ - ١٥٩١ م . يقودون الوحدة رقم ١٠١ للإنكشارية المرابطة فى تونس . وكان من أبرز هؤلاء الدايات فى بداية القرن السابع عشر عثمان داى (١٥٩٤ - ١٦١٠) ويوسف داى (١٦١٠ - ١٦٣٧) . إن نوعية الاقتصاد الزراعى (مزارعون مقيمون ومربو حيوانات رُحَّل) تفسر أيضاً كيف أن الباى الذى كان يسيطر على داخل البلاد سرعان ما لعب دوراً مهيمناً فى مواجهة " القوى " التى تسيطر على العاصمة . وفى ظل هذه الظروف توطدت أولى الأسر الحاكمة فى تونس وتسمى المرادية نسبة إلى مؤسسها مراد باى (١٦١٣ - ١٦٣١) . وقد سعى مراد باى لدى الباب العالى للحصول منه على لقب باشا الذى يعنى إقرارا شرعيا بسلطته ، وقد نجح فى مسعاه ، كما لم ينس خلفاؤه من بعده تقليده فى ذلك المسعى وذلك حتى نهاية هذه الأسرة فى عام ١٧٠٢ . وتمكن حسين بن على فى عام ١٧٠٥ من إقامة أسرة حاكمة ثانية ظلت تحكم البلاد بلا انقطاع حتى

حصول تونس على استقلالها فى عام ١٩٥٧ . وحسين بن على هو جندى محترب من أب يونانى الأصل جاء إلى تونس كرجل عسكرى . وحصل الحسينيون مثلهم فى ذلك مثل المراديين على اعتراف من الباب العالى بسلطتهم ، كما منحهم لقب باشا . وكانت أكبر الصعوبات التى واجهها المراديون والحسينيون هى سياسة جيرانهم أو جاق الجزائر العدوانية وتدخلهم فى الشئون الداخلية التونسية والتى لم تتوقف إلا فى نهاية القرن التاسع عشر . وكانت تونس فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دولة مستقلة تقريباً إذا ما استبعدنا بعض رموز السيادة التى حافظ الباب العالى عليها . وقد بذل الباب العالى المحاولات " لاستعادة موقفه " فى تونس . ففى عام ١٦٧٦ مثلا عاد الحفصى المرادى إلى تونس وهو يحمل فرمانا سلطانيا بتوليه الحكم ودخل فى نزاع لم ينجح فيه مع ابن أخيه محمد والذى تولى الحكم بقرار من الديوان التونسى . وفى عام ١٧٠٨ وبسبب تحريض ابن فاطمة أحد الطامعين فى تولى السلطة جاء الأسطول السلطانى بقيادة جانيم خوجه قبودان باشا (أمير أسطول) لكى يفرض على حسين بن على التخلى عن السلطة . ولكنه اصطدم برفض شديد من جانب الباى الذى يعضده الديوان والعلماء . [٢٢] هذه الحالة الغامضة بعض الشيء بسبب التناقض بين الوضع الواقعى (استقلال حكومة تونس الكامل) والوضع القانونى (سيادة عثمانية على تونس) ، تفسر الأحداث الديلبوماسية المفاجئة والتى كانت تونس محورها فى القرن التاسع عشر . ومع ذلك لم تتمكن الحكومة العثمانية من استعادة سيادتها التى أفرغت من كل مضمون منذ أكثر من قرنين [٢٣]

وإجمالا ، ومهما تنوعت الظروف المحلية ، فقد كان الباب العالى يستسلم فى الأغلب للسلطة المحلية فى الأقاليم العربية بين أيدى مجموعات أو أفراد . وإذا ما نظرنا إلى مجمـــوع هذه السلطات المحلية والعناصر المكونة لها ، فإننا نرى لوحة متنوعة للغاية تتضمن جميع أنواع التبعية بدءاً من الإدارة المباشرة (حلب) وإنتهاءاً بشبه الإستقلال (تونس) . وبهذا المفهوم فإنه من الأكثر صوابا النظر إلى الإمبراطورية العثمانية باعتبارها " كو مونولث " [رابطة شعوب] أكثر منها بنيانا سياسيا شديد المركزية . على أيه حال إننا لا نستطيع تقييم العلاقات بين الباب العالى والسلطات المحلية إلا إذا أخذنا فى اعتبارنا النظام البارع الذى يتضمن من جانب الحكومة المركزية الخضوع للسلطات المحلية طالما أنها تحافظ على الجوهر (السيادة العثمانية) ، وأنها ملتزمة بالأهداف الأساسية للسياسة العثمانية (الأمن الخارجى مثلا) . وكان على الحكام المحليين أن يلتزموا باحترام الأشكال الخارجية وبعض الحقائق الواقعية ، حتى يضمنوا لأنفسهم التمتع الفعلى بالثمار السياسية والمادية للاستقلال .

المعطيات الأساسية لنمو المدن الكبيرة

كان تقييم فترة السيطرة العثمانية على البلدان العربية بصفة عامة سلبيا للغاية ،

بل فى بعض الأحيان تم تجاهلها تماما . [٢٤] إن الانحطاط الذى يشار إليه دائما كان واضحا بصفة خاصة فى المدن حيث ازداد إقامة الفواصل فى الحياه الحضرية فى ظل نظام " المِلَّة " (تنظيم جاليات الأقليات الدينية فى تجمعات شبه مستقلة) ، والذى كان من نتيجته حدوث تصدع حقيقى فى البنيان الحضرى أدى إلى تفسخ المدينة بصورة يتعذر إصلاحها . ويكفى لتوضيح وجهه النظر هذه الاستشهاد ببعض الأقوال الواردة فى دراستين من أفضل الدراسات الخاصة بالمدن العربية . يقول مارسيل كليرجيه فى دراسته عن مدينة القاهرة فى ظل العثمانيين : " اختنقت تدريجيا وبشكل خفى وانطوت على نفسها ، وتركت بقايا ماضيها المجيد يتصدع بهدوء ... عادت القاهرة إلى التعمير المبعثر والذى كان العرب الأولون يفضلونه ... إن الفوضى المتزايدة فى التصميمات وصعوبة المواصلات تعكسان أيضا الفوضى السياسية والإقتصادية " ويقول جان سوفاجيه عن مدينة حلب فى ظل العثمانيين : " إن عناصر الانحلال تزاول مفعولها من جديد مع الاتجاه إلى الافراط فى تجزئة المركز الحضرى إلى أقسام معزولة . إن حلب فى ظل العثمانيين ليست سوى سراب خادع ، فهى واجهة فاخرة لا يوجد خلفها سوى خرائب " [٢٥]

يمكننا الاستفاضة طويلا فى شرح أسباب هذا العرف المتوارث بعدم الرضى عن الفترة العثمانية . لقد كانت أعمال مؤرخى الاستعمار الفرنسى تتجه بطبيعة الحال إلى تسويد صورة الحالة السابقة فى البلدان التى زعم المحتل الجديد صراحة أنه يعيد توطيد السلام والرفاهية " الرومانية " فيها . هذا واضح بنوع خاص فى الجزائر مهما كانت القيمة الحقيقية للأعمال التى أنجزت فى الجزائر التركية فى القرن التاسع عشر . إن الاضطرابات والفوضى السائدة قبل الاستعمار الأوربى قدمت تبريرا للسيطرة الأوروبية التى أعلنت عن عودة نوع من العهد الذهبى . وفى أكثر الأحيان اشترك المؤرخون العرب أنفسهم فى هذا العداء ، ونظروا إلى هذا الجزء من تاريخهم باعتباره فترة إستعمارية ، لاسيما أن الفترة العثمانية انتهت أحيانا فى صورة مأساوية كما حدث فى سورية وفى المشرق حيث تم قهر القومية العربية بصورة مأساوية . وبعد حصول البلاد العربية على استقلالها ، أمضى المؤرخون العرب بعض الوقت فى المطالبة بجعل هذه القرون العثمانية الأربعة جزءاً من تاريخهم القومى .. وأخيرا ، منذ عشرين عاما فقط بدأت البحوث تتصدى لدراسة الوثائق التى هى وحدها تسمح بإجراء دراسة دقيقة لهذه الفترة التاريخية (سجلات المحاكم والمحفوظات العثمانية) . ويجب على عملية إعادة التقييم التى تبدأ اليوم أن تأخذ فى اعتبارها عناصر متعددة .

انحدار المدن العربية الكبيرة قبل العثمانيين

إن أول هذه العناصر بطبيعة الحال هو أن انحدار المدن العربية كان " سابقا " للغزو العثمانى . فالمدن العراقية الكبيرة لم تسترجع قواها إطلاقا بعد الكارثة التى

تمثلت فى الغزو المغولى . ويقول المؤرخ المصرى المقريزى فى القرن الخامس عشر . "بغداد قد تهدمت . لم يعد هناك جامع ولا مؤمنون ولا سوق . غالبية قنواتها قد جفت ومن الصعب تسميتها مدينة " . (٢٦) ويكفى لمعرفة مدى هذا الانحدار ملاحظة أنه سواء بالنسبة إلى بغداد أو الموصل فقد ظلتا خلال قرون عديدة ذات مساحات متسعة للغاية داخل الأسوار ، واستمر هذا الحال حتى القرن التاسع عشر . وفى مصر وسورية أيضا كان القرن الأخير من الامبراطورية المملوكية فترة انتكاس حضرى . وقد استرجعت القاهرة قواها تدريجيا وإن كانت لم تستردها كاملة ، وذلك على أثر وباء الطاعون الذى اجتاحها عام ١٣٤٨ ، وبعد الصعوبات التى واجهتها فى بداية القرن الخامس عشر والتى بين المقريزى (١٣٦٤ – ١٤٤٢) آثارها التى لا تمحى خلال وصفه الدقيق للمدينة . وبالنسبة لدمشق فقد ذكر سوفاجيه أن قوات تيمورلنك قد نهبت المدينة فى عام ١٤٠٠ ، ثم عانت من الأزمة الاقتصادية التى شاهدتها الإمبراطورية المملوكية ، وأضاف بأن السلطان سليم لم يحتل فى عام ١٥١٦ سوى مدينة " أكثر من نصفها أطلال " (٢٧) وفى شمال أفريقيا أدى تفسخ دول المغرب الوسطى والشرقية إلى تشجيع المغامرات الاستعمارية الأسبانية والبرتغالية الأمر الذى دفع الجزائر إلى اللجوء للأتراك لحمايتها منها . وكانت مهمة الأتراك الأولى إنهاء الخطر الذى يتهدد مدينة الجزائر نتيجة لاحتلال الأسبانيين لقلعة بينون واستمرار هذا الخطر حتى عام ١٥٢٩ . وفيما يتعلق بتونس ، فإن القرن الحفصى الأخيركان يمثل مأساة طويلة الأمد إذ كان الأتراك والأسبانيون يتنازعون للاستيلاء عليها . وقد لاقى سكان تونس أسوأ معاملة حين احتلها الأسبانيون عام ١٥٣٥ (يقول المؤرخ إبن أبى دينار أنه تم قتل ثلث السكان وإخضاع ثلث آخر للعبودية) . وقد استمر هذا الاحتلال مدة أربعين عاما . (٢٨)

لاشك إحلال إمبرطورية قوية وموحدة مكان مجموعة دول تلهث من الإرهاق كان مفيدا للمدن التى ظلت تعانى منذ قرن من الزمن من آثار هذا التدهور السياسى .و فى الواقع أنه من المنطقى أن يكون هذا هو ماحدث .

إعادةتوطيدالأمن

إن الآثر المباشر لإقامة الإمبرطورية العثمانية هو حماية غالبية البلاد العربية من الأخطار الخارجية التى كانت تهدد بعضها بشدة . إن الحملة الصليبية الأوربية ضد المغرب والتى بدأت فى القرن الخامس عشر ، أعقبها فترة من التوسع الإسلامى دفع بالأتراك إلى أسوار فيينا فى ١٦٨٣ م . وكان اتساع رقعة الإمبراطورية العثمانية فى حد ذاته يحقق حماية كافية فى غالبية الأحوال . وقد أقيمت بالمدن الكبيرة ضواحى غير محمية (تونس والقاهرة ودمشق وحلب) ، كما أن استحكامات المدينة التى كانت تقتصر على المراكز الحضرية القديمة تركت بلا عناية فى أحيان كثيرة . ويعود السبب فى ذلك أساسا لا إلى العجز والقصور ، بل لأن هذه الاستحكامات أصبحت بلا فائدة . ويشير سوفاجية

إلى هذه الظاهرة بالنسبة لحلب التى أدى انساع الإمبراطورية إلى فقدانها لطابعها كمدينة حدودية فيقول : إنهم لم يعيدوا ترميم سور المدينة ، كما أن المنازل الخاصة اكنسحت هذا السور ، وتم زراعة الخنادق أو ملئها بالقاذروات وأصبحت تستخدم كطرق للمواصلات . (٢٩)

وقد استثنيت من هذه القاعدة المدن الواقعة على أطراف الحدود والتى لاتزال تدور فيها العمليات العسكرية لدرجة تبرر إقامة استحكامات دفاعية فيها . وكان هذا الوضع ينطبق بطبيعة الحال على المدن العراقية التى ظلت حتى نهاية القرن الثامن عشر معرضة لضغوط الفرس . وكانت أعمال سور مدينة الموصل وترميمه من بين الفصول الهامة فى تاريخ المدينة المعمارى خلال الحقبة العثمانية وحتى القرن التاسع عشر . انظر إلى الكتابات المنقوشة عن ترميم باب الشط [ب ١٩] ، وباب البيض [س ٨] ، وباب ليكيش (١٨٠١ ، ١٨٠٢ م) [ل ١٠] ، وباب سنجار [و ٢٤] وباب الجديد [ع ١٢] وبرج باش طابية (١٨٢١) فى شمال المدينة (٣٠) وكان نفس الوضع ينطبق على مدينة الجزائر التى كانت دائما مهددة بالأخطار القادمة من البحر . إن تقوية سور المدينة واستحكاماتها كانت تحظى بأولوية اهتمامات الحكام خلال القرون الثلاثة . ومع ذلك فإنه يبدو أنه قد تم الاستلاء على مدينة الجزائر فى عام ١٨٣٠ بهجوم قادم من البر ، لأن المدينة كانت محصنة تجاه القادمين من البحر . لم يكن إذن فى بغداد ولا فى الموصل أو الجزائر ضواحى "خارج الأسوار" وهو الأمر الذى اتصفت به تونس إلى حد كبير . لقد تركت ضواحيها الشمالية والجنوبية بلا حماية حتى نهاية القرن الثامن عشر حين قرر الباى حموده إنشاء سور لتأمين الدفاع عن هذه الضواحى ضد التهديدات الموجهة لها من جانب طموح حكام الجزائر إلى نوع من الوصاية على الولاية المجاورة وهى طموحات لم تنته إلا بعد مضى عدة سنوات (١٨٢١ م) بفضل وساطات الباب العالى . (٣١)

إن الأمن الذى تمتعت به البلاد العربية ، على الأقل تجاه العالم الخارجى ، كان عاملا إيجابيا ساهم فى تنمية الأنشطة الإقتصادية الداخلية .

النموالاقتصادى

أدى الغزو العثمانى إلى دمج الدول العربية داخل مجموعة موحدة متسعة للغاية امتدت من حدود المغرب إلى الحدود الإيرانية ، ومن الحدود الروسية الجنوبية إلى اليمن . وكانت الامبراطورية العثمانية بفضل اتساعها (حوالى ٢ مليون و ٥٠٠ ألف كيلو متر مربع فى عام ١٦٠٦) ، ووجودها على ثلاثة أرباع محيط البحر المتوسط ، هى أكبر بنيان سياسى عرفه الغرب منذ نهاية الامبراطوربة الرومانية . وكان يمكن " لكل مواطن تابع للسلطان أن يتجول من الدانوب حتى المحيط الهندى ، ومن بلاد الفرس حتى المغرب ، وهو خاضع لنفس القوانين لنفس التنظيم الادارى ، وأن يتحدث نفس اللغة ، ويستخدم نفس

النقود ، وهى ظروف مواتية لحركة تبادل داخلية واسعة النطاق " [٣٢] هذه السهولة فى انتقال الأفراد والأموال اقتضت فى الواقع تنمية التجارة الداخلية إلى حد كبير بين مجموعة دول متعاونة للغاية ، وتمر عبرها منتجات شديدة التنوع ، وتمثل عنصرا فعالا فى التجارة الدولية . إننا نشير مثلاً إلى البن والتوابل والمنسوجات الشرقية ، التى كانت تصل إلى القاهرة وحلب ، والمنتجات الواردة من وسط إفريقيا والمنسوجات التى كانت تصنع فى سورية ومصر ، والمواد الجلدية والصوفية والزيت الذى ينتجه المغرب والخشب الذى يصدره الأناضول ، والدخان الذى يصل من تسالونيكى ...الخ . ورغم اكتشاف الأوربيين للطريق المباشر مع الهند إلا أن القاهرة ظلت مركزا للتجارة ، ولإعادة توزيع المنتجات الشرقية الذى اتخذ فيها البن منذ القرن السابع عشر مكان التوابل التى بدأت تتراجع ببطء . وكان يمر عبر القاهرة ١٠٠ ألف قنطار بن واردة من اليمن لكى تباع فى باقى أنحاء الإمبراطورية أو يعاد تصديرها إلى أوروبا ، وكان اليمن هو البلد الوحيد المنتج للبن فى القرن الثامن عشر ومجموع صادراته منه ٢٠٠ ألف قنطار . واستفادت حلب كثيرا من ترحيل حدود الدولة التى تنتمى إليها تجاه الشرق : إذ أصبحت حلب مركزا لنقطة واسعة تمر عبرها طرق التجارة الدولية الكبيرة ، وصارت نقطة عبور إجبارية للبضائع الفاخرة القادمة من الخليج والهند . وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت تجارة حلب مع مارسيليا تفوق تجارة القاهرة معها .

وفى نطاق هذا النشاط التجارى الواسع ازدادت حيوية العمليات الجارية داخليا إلى حد كبير بفضل ضخامة سوق الإنتاج والاستهلاك داخل الإمبراطورية ، وظلت هذه العمليات محتفظة بأهميتها الكبيرة حتى نهاية القرن التاسع عشر . وإذا ما تناولنا حالة مصر نجد أنه خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر كانت التجارة الشرقية تمثل ٣٦/ من مجموع المبادلات ، وأن التجارة مع ولايات الإمبراطورية المختلفة عبر البحر المتوسط تمثل ٥٠/ ، والتجارة مع أوروبا لاتمثل إلا ١٤/ فقط . لقد كانت التجارة "الخارجية " الحقة إذن هامشية ، وقد توصلت دراسة حديثة أجراها د . بانزاك حول القافلة البحرية الفرنسية فى الاسكندرية إلي نتيجة مماثلة فقد تبين أنه من بين ٨٥٤ عقد لاستئجار السفن وقعه القباطنة الفرنسيون فى الأسكندرية بين عامى ١٧٥٤ و ١٧٦٧ ، كان يوجد ٣٨٥ عقد للأناضول (٤٣,١/) ، و١٠٩ لاستانبول (١٢,٢ /) و١١٢ للمغرب (١٢,٥ /) ، و٨٢ لليونان (٩,٢ /) و٢٣ فقط لأوروبا (٢,٥ ٪) . يتضح إذن أن العلاقات التجارية بين مصر وأوروبا كانت صغيرة بمقارنتها بالعلاقات بينها وبين باقى العالم العثمانى . ولم يكن هذا الوضع مختلفا بالنسبة لباقى المدن العربية الكبيرة كان هناك بين ٧٠ و ٨٠ سفينة فرنسية تقوم بتأمين العلاقات البحرية بين تونس والمشرق العربى لحساب التونسيين [٣٣] . وقد ظلت هذه الحقيقة الأساسية مجهولة لأمد طويل بسبب تمركز البحوث فى أوروبا ، وللطابع الجزئى للوثائق المستخدمة (وثائق القنصليات

أساسا) ، وهذا الأمر يفسر خطأ وجهات نظر رجل مثل سوفاجيه الذى يربط رفاهية حلب أو تدهورها بتطورات تجارتها مع أوروبا ، فى حين أن هذه التجارة كانت ثانوية بالمقارنة بالمبادلا ت الضخمة داخل الإمبراطورية والتى يصعب تقديرها لعدم توفر الإحصائيات الخاصة بها (٣٤) . وقد توصل الأوروبيون فى حوالى منتصــف القرن الثامن عشر إلى فـرض التغيير فى توجه المبادلات التجارية للمنطقة الأمر الذى أدى فى النهاية إلى آثار مفجعة على اقتصادها (٣٥) . ولكن قبل حدوث هذا التحول أدى السوق الداخلى الضخم الذى تكون نتيجة لإنشاء الإمبراطورية إلى حدوث نشاط ورفاهية فى المراكز التجارية الكبيرة وخاصة فى الحواضر العربية . وكانت هذه الحواضر تقع على نقاط حساسة على الطرق التجارية بالقرب من حدود أوروبا وآسيا وأفريقيا (الموصل وحلب والقاهرة) وعلــى نقاط الإتصــال بين البحــر المتوسط وداخــل أفريقيا (تونس) . وقد أدى هذا النشاط التجارى والرفاهية التى حققها إلى تنمية جهاز اقتصادى يمكن أن ندرسه ونحسب قيمته بالأرقام ، الأمر الذى يساعد على سد الفراغ الناجم عن الانعدام الكامل لإحصائيات التجارة الداخلية .

من الممكن إيضاح تضاعف عدد المراكز التجارية (القيساريات حيث يتم عقد صفقات التجارة الدولية الكبيرة) ، وتبيان توسعات القطاعات الاقتصادية المركزية ، وذلك فى المدن التى نعرف بدقة حالتها قبل الغزو العثمانى ، الأمر الذى يساعدنا على إجراء المقارنات . ففى تونس مثلا نحن نعرف مساحة منطقة الأسواق المركزية فى العهد الحفصى ، كما أنه لدينا معلومات مؤرخة بدقة عن الأسواق الجديدة التى أنشئت فى عهد المراديين وفى عهد الحسينيين . فمنذ بداية القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر ازدادت مساحة المنطقة الواقعة حول جامع الزيتونه [ى ٦ - ٧] من ٣,٧٥ هكتار تقريبا إلى حوالى ٦ هكتارات أى بزيادة قدرها ٦٠ ٪ . كما أنه لدينا معلومات أكثر دقة بشأن مدينة حلب تسمح لنا بحساب مدى توسع " المدينة القديمة " حيث تتجمع الأسواق والخانات حول الجامع الكبير والتى يتمركز فيها جوهر تجارة المدينة . تقدر مساحة حلب فى نهاية العهد المملوكى بخمسة هكتارات وفقا للخرائط التى يمكن رسمها على أساس أعمال سوفاجيه ، وقد ازدادت هذه المساحة فى بداية القرن التاسع عشر إلى ١٠,٦ هكتار أى أنها اتسعت بنسبة تزيد على ١٠٠ ٪ (٣٦)

أما بالنسبة للقاهرة فإن معلوماتنا الوفيرة عن العصر المملوكى بفضل وصف المقريزى الدقيق ، ومعلوماتنا عن السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر بفضل كتاب " وصف مصر " تسمح لنا بمعرفة حقيقة هذا التوسع . وبذكر المقريزى أنه كان يوجد بالقاهرة فى النصف الأول من القرن الخامس عشر ٨٧ سوقاً و٥٧ قيسارية (خان ، وفندق ، ووكالة) . وقد أمكننى الاستدلال على ١٤٥ سوق و٣٦٠ قيسارية (خان ووكالة) فى العصر العثمانى . ويتضح من المقارنة أن التقدم كان باهرا خاصة بالنسبة للقيساريات التى هى

أساس التجارة الضخمة وتعتبر مؤشرا هاما للنشاط الاقتصادى فى المدينة . وكانت هذه القيساريات متجمعة فى منطقة تشبه " المدينة القديمة " فى حلب ، ويمكن تحديد مساحتها فى العصرين المملوكى والعثمانى المشار إليهما : ففى عصر المقريزى كانت مساحة هذه المنطقة التجارية الهامة حوالى ٣٢ هكتاراً موزعة على جانبى الشارع الرئيسى فى القصبة [ح ٦] ، ويوجد٤٤ قيسارية و٥٠ سوقاً ، فى حين أن مساحتها فى العصر العثمانى أصبحت ٥٨ هكتارا وتضم ٥٨ سوقا و٢٢٩ قيسارية (٣٧) . وبذلك يمكن تقدير نمو منطقة النشاط الاقتصادى المركزية فى القاهرة بما يقرب من ١٠٠ ٪ .

دور الحج

إن تكوين إمبراطورية شديدة الاتساع ، تضم جماعات إسلامية متعددة تسودها سلطة واحدة ، وتحقق سهولة نسبية فى المواصلات قد ساعد فى تيسير الحج . وكان للحج آثار طيبة خاصة على مصر وسوريا اللتين تبدأ منهما القوافل البرية الرئيسية . وقد نشط الحكام العثمانيون فى استثمار هذه الظروف المواتية وذلك لأسباب دينية وأيضا سياسية . كان الحج فى كل عام مناسبة تنتهزها الدولة العثمانية لتأكيد سلطتها الدنيوية ودورها بإعتبارها قوة إسلامية أساسية . وكان الحكام العثمانيون المسيطرون على الحجاز والملقبون بـ " خادم الحرمين الشريفين " يبدون دائما اهتماما بتأمين حسن وانتظام سير الحج (٣٨) .

وقد تجلى اهتمام العثمانيين فى بذلهم للجهود المتصلة لتحسين نظام المراكز التى تحمى القوافل على الطرق ، وفى إعداد مراكز المياه اللازمة . كما قامت السلطات العثمانية بتحسين أمن القوافل ووضع تنظيم يعتبر إحدى المسؤليات الرئيسية لولايتى القاهرة ودمشق واللتين كانت القوافل تبدأ منهما . وكانت القافلة المصرية التى تضم كل عام ٣٠ أو ٤٠ ألف حاج قادمين من المغرب ومن قلب أفريقيا توضع تحت قيادة أحد وجهاء البلاد (امير الحج) ، كما أن تمويلها كان يمثل أحد البنود الرئيسية فى ميزانية البلاد (٣٩) . وعند نهاية القرن الثامن عشر كانوا ينفقون على القافلة حوالى ١٢ مليون و٥٠٠ ألف بارة كمصاريف انتقال ومؤونة لألف جندى وكنفقات متنوعة ومعونات مالية للبدو الذين يساعدون فى النقل بتقديم الجمال ، والذين يجب أيضا الحصول على رضاهم . وفى دمشق كانوا يعتبرون مسئولية قيادة القافلة السورية هامة للغاية (من ٢٠ إلى ٦٠ ألف حاج سنويا) ، لدرجة أنه ابتداءا من عام ١٧٠٨ كان حاكم دمشق يتولى بنفسه عادة قيادة الحج ، وذلك بسبب آلياته المعقدة . كانت الرحلة تستغرق على الأقل ثلاثة شهور من بينها ٢٩ يوما فى الذهاب ومثلها فى العودة . وإلى جانب المصاعب التى يمثلها بالضرورة انتقال مثل هذه الكتل البشرية عبر مناطق غير آمنة ، فإنه رغم الاحتياطات المتخذة ، كثيرا ما كانت القوافل تتعرض إلى عمليات نهب من جانب القبائل البدوية : ومن بين حوادث النهب الأكثر شهرة الحادث الذى وقع للقافلة السورية عام ١٧٥٧ . لقد بلغ الانفعال فى دمشق

أشده حين " جاء خبر إلى الشام ان الحج قد شلحه العرب ونهبوه والعرب سلبت النساء والرجال أموالهم وحوائجهم " لدرجة أن قام السكان المستاؤن من تراخ ممثل الباشا " المُتَسَلِّم " بالهجوم عليه فى القصر ورجمه بالحجارة (٤٠) .

وقد استخدمت هذه القوافل التى تحرك عشرات الألوف من الأشخاص كوسيلة نقل لمبادلات تجارية يصعب تحديد قيمتها بدقة ، ولكنها ساعدت على تبادل بضائع واردة من جميع أنحاء العالم الإسلامى كانت منتجات المغرب وأواسط أفريقيا ، والبلقان ، والأناضول ، والشرق الأدنى تتجمع فى مصر أو فى سوريا حيث يتم تداولها أو تستمر فى طريقها إلى الأماكن المقدسة . وفى رحلة العودة تنقل القوافل منتجات الشرق (منسوجات وتوابل وبن) التى توزع فى جميع أنحاء الإمبراطورية . يضاف إلى ذلك أنه كان على الحجاج شراء احتياجات ولوازم ومؤن تكفى رحلة تدوم ثلاثة أشهر ، كما ينسبب مرورهم فى نشاط اقتصادى واسع فى المدن التى يتجمعون فيها . وإذا كانت القاهرة وحلب قد حصلتا بطبيعة الحال على أرباح كبيرة من الحج فإنه ليست هناك مدينة استفادت أكثر من دمشق التى تأثر بنيانها الحضرى ذاته بشده . وقد تركزت التجارة الخاصة بالحج فى منطقة السنانية [د ٥-٦] الواقعة على حدود دمشق الغربية على الطريق المؤدى إلى مكة وحيث أقيمت أسواق يجد فيها المسافرون كل ما يحتاجون إليه . وازدهرت أيضا فى العصر العثمانى ضاحية ضخمة اسمها الميدان وتقع فى منطقة أخرى أكثر بعدا على نفس الطريق المؤدى إلى الحجاز والمتجهة إلى المناطق الزراعية فى الحوران . هذا التوسع لمدينة دمشق تجاه الجنوب على طول مسافة تزيد على كيلو مترين يمثل إحدى السمات الأساسية لتاريخ المدينة فى العصر العثمانى (٤١) .

إن الحج الذى ساهم إلى هذا الحد فى الوحدة المعنوية والمادية للامبراطورية كان إذاً يمثل عنصرا أساسيا فى تنمية المدن الكبيرة الموجودة على طريقه .

تنوع السكان

من بين العناصر التى ساهمت فى ازدهار المدن العربية يجب الإشارة إلى توافر سكان متنوعين اشتركوا فى تنمية هذه المدن بسبب أنشطتهم المتباينة ، وهى ظاهرة تقليدبة فى المدن الشرقية ، ولكنها إزدادت تدعيما إلى حد بعيد فى العهد العثمانى .

لقد ساعد اتساع الإمبراطورية وتنوعها ، وسهولة الانتقال النسبية من منطقة إلى أخرى على ترحال الأفراد بأعداد كبيرة ، والذين تحركهم بواعث متعددة كالسعى إلى الربح عن طريق النجارة ، أو الرغبة فى المعرفة والثقافة ، أو فى إتمام التزام دينى كالحج . وكانت جميع هذه البواعث تدفع هؤلاء الأفراد إلى الإقامة فترة طويلة إلى حد ما ، بل وأحيانا إلى الإقامة النهائية فى ولاية أخرى . وهكذا استقرت فى مصر جاليات كبيرة من المغاربة والسوريين والأتراك الذين وصل عددهم إلى ٢٥ ألف نسمة ، فى حين كان عدد

السكان يزيد قليلا على ٢٥٠ ألف نسمة ، أى بنسبة عشر عدد السكان . ولقد لعب هؤلاء الأجانب فى القاهرة دورا هاما فى الأنشطة الاقتصادية خاصة التجارية ، وكنا نجدهم ممثلين فى المبادلات الكبيرة للبن والمنسوجات . وقد أمكن مثلا التحقق من أن ٤٤ ٪ من كبار التجار ينتمون إلى هذه الجاليات الشرقية المسلمة . (٤٢)

وكان الأمن الذى يسود المدن العربية الكبيرة والإمكانيات التى تتيحها الأنشطة الاقتصادية تجذب إليها سكان الريف الذين يبحثون عن حرفة غالبا ما تكون متواضعة . ويبدو أن هذه الهجرة الداخلية كانت قوية ، فى تونس والجزائر مثلا حيث تم إجراء دراسة بصورة أفضل لأنه كان من السهل تمييز الأفراد القادمين من خارج المدينة (البرانّية) لأنهم أقليات دينية أو لغوية (مزابيون أو جربيون أو قبائل تتحدث لغة البربر) .

إن التسامح العثمانى النسبى تجاه الأقليات ، ومنحها استقلالا كبيرا فى إدارة شئونها الداخلية يفسر ازدهار الجماعات اليهودية فى جميع المدن العربية الكبيرة تقريبا ، وإزدهار الجماعات المسيحية فى مدن الشرق الأدنى . ومن الأمور ذات المغزى أن الجاليات اليهودية المقيمة فى البلاد العربية منذ أزمنة قديمة ازداد تدعيمها فى العصر العثمانى . فقد انضمت اليها جماعات يهودية أخرى قادمة من أوربا بحثا عن ملجأ من الاضطهاد الذى يعانون منه (فى أسبانيا مثلا) ، أو سعيا وراء أنشطة اقتصادية مثمرة (كاليهود القادمين من ليجورنى[ميناء إيطالى] . والذين انضموا إلى الجاليات اليهودية المحلية فى الجزائر وتونس خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر) ، وجاءت أيضا مجموعات من المسيحيين اليونانيين والأرمن للإقامة فى غالبية المدن العربية الكبيرة فى الشرق الأدنى حيث لعبوا دورا هاما فى عدد من الأنشطة الحرفية إلى حد احتكار بعضها . انظر إلى بائعى الفراء ونساجى الحرير (الحريرى) من اليونانيين والساعاتية الأرمن .

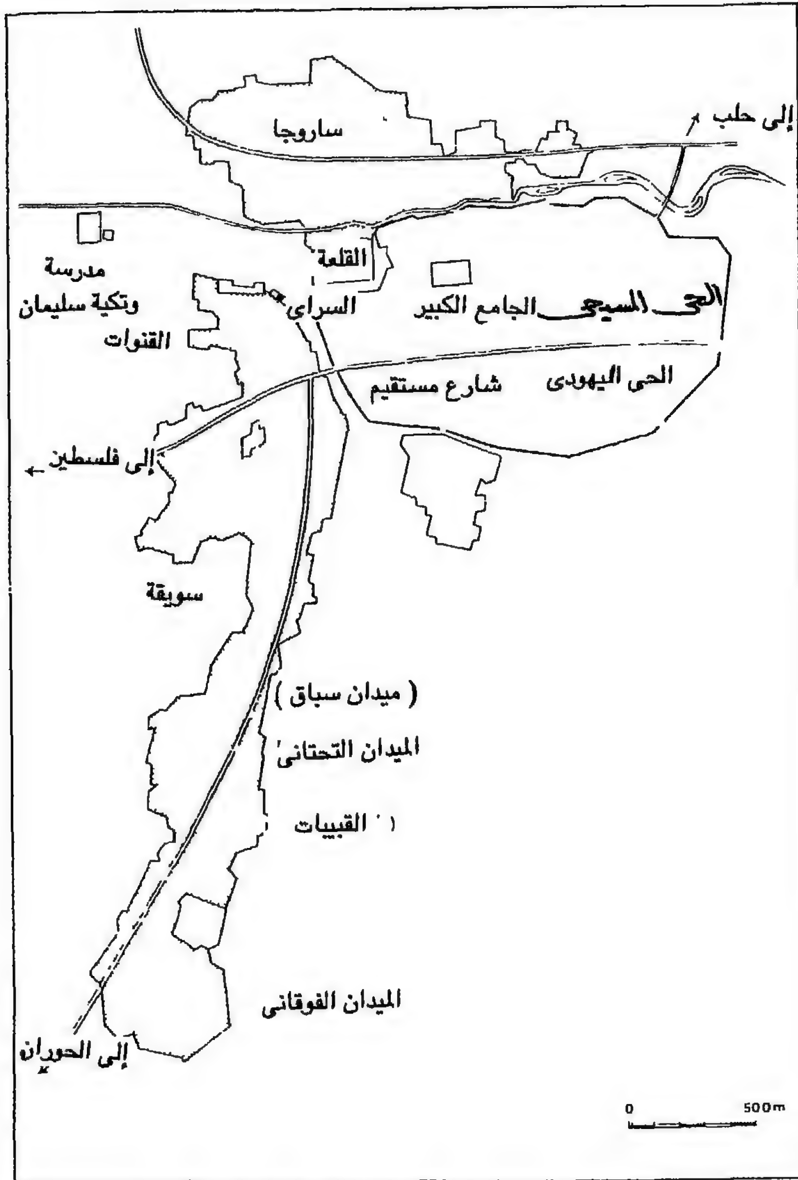
وأخيرا أدت الهيمنة السياسية التركية وتعيين الأتراك بأعداد كبيرة فى الوظائف العسكرية والإدارية إلى إقامة جاليات تركية غفيرة خارج الأناضول ، وكانت هذه الجاليات قوية بسبب علاقاتها بالسلطة . وحين يقيم هؤلاء الأتراك فى البلاد بصفة نهائية ، ويتأقلمون بالزواج من مواطنات من أهالى البلاد ، فإنهم ينتهون إلى تكوين جاليات تقع فى منتصف الطريق بين الطبقة الحاكمة والسكان الرعايا .

وتقدم مدينتا الجزائر وتونس مثلا صارخا لهذا التنوع السكانى بسبب موقعهما الفريد تماما بالنسبة لكونهما من المدن العربية الكبيرة . تقع هاتان المدينتان على شاطىء البحر المتوسط (الجزائر) ، أو بالقرب منه (تونس) ، وفى مواجهة دول مسيحية تقع على الشاطىء الشمالى لنفس البحر . وقد قامت بينهما وبين هذه الدول علاقات وطيدة على أساس التبادل (التجارة) أو الحرب (المحاولات الاستعمارية الأسبانية وحرب القراصنة . وأدى نشاط القراصنة إلى وجود مهتدين (والذين تسميهم المصادر الغربية "مرتدين)

فى المدينتين ، وقد ازداد عدد هؤلاء المرتدين وكثر نشاطهم بشكل ملحوظ فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . وكان هدف المغاربة الأول من أسر المسيحيين ممارسة تجارة نشطة ومجزية عن طريق افتداء هؤلاء الأسرى . ومن بين ألوف الأسرى المسيحيين المحجوزين فى سجون الجزائر (حوالى ٣٠ ألف فى عام ١٦٥٠) ، وفى سجون تونس التسعة (أقل من عشرة آلاف بقليل) اعتنق عدد منهم الإسلام سواء عن إقتناع أو لتحسين مصائرهم ليأسهم من افتدائهم . وانضم إلى الإسلام العديد من المسيحيين غير الأسرى والذين ارتدوا عن دينهم الأصلى للهروب من بلادهم الأصلية ، وفى بعض الأحيان من أجل النجاح فى أعمالهم خاصة فى البحرية حيث كانت غالبية القباطنة (الرؤساء) من " المهتدين " . وقد لعب هؤلاء فى الواقع دورا هاما فى حرب القراصنة . ويبدو أن وارد **Ward** " الذى سمى فيما بعد الرئيس يوسف " وزملاءه الإنجليز (عددهم مائة) هم الذى أنشأوا بحرية السفن الشراعية التونسية . وكان للمرتدين شأن كبير فى الحياة السياسية ، وحصل العديد منهم على وظائف سياسية أوصلتهم إلى أعلى مناصب الدولة : إن على بتشنين رئيس طائفة الرؤساء فى الجزائر وصاحب أكبر سلطة على هذه الولاية حتى وفاته فى عام ١٦٤٥ ، كان من أصل إيطالى وإسمه بتشنينو **Piccinino** . وكان مراد مؤسس الأسرة المرادية فى تونس (١٦١٢ - ١٦٣٢ م) عبدا من أصل كورسيكى اسمه موراتوكورسو **Moratto corso** ثم حصل على حريته . وأخيرا كان أسطى موراتو أمير الأسطول الذى أصبح داى تونس (١٦٤٠ - ١٦٣٧ م) من جنوه (إيطالى) وهو إبن فرانشيسكو ريو الذى وصل إلى تونس حوالى ١٥٩٠ م . (٤٣) هذا القدر البسيط من البيانات يعطى فكرة عن أهمية هذه الجالية التى كان لها بلا شك دور هام حتى فى المجال الثقافى .

وقد لعبت الجالية الأندلسية دورا هاما أيضا فى هاتين المدينتين حيث كانت تعيش منذ القدم ، ولكن ازداد وجودها بشدة فى القرن السادس عشر وفى بداية القرن السابع عشر بعد طرد المغاربة الأسبان من أسبانيا نهائيا . ففى عام ١٦٠٩ لجأ إلى تونس بين ٤٠ و ٥٠ ألف فرد من بين ٨٠ ألف غادروا اسبانيا ، كما أن جزءا هاما من الباقين استقروا فى الجزائر . (٤٤)

وقام الأندلسيون بتكوين جاليات نشطة فى ولايتى الجزائر وتونس ولعبوا دوراً هاماً فى الاستثمار الزراعى فى المناطق التى توطنوا فيها ، كما نشطوا فى المدن أيضاً حيث أدت قدراتهم وفعاليتهم إلى انعاش بعض الأنشطة خاصة المتعلقة بنسج الحرير ، وصنع البلاطات الخزفية ، وأعمال البناء . وقد تمكنوا فى مدينة تونس حيث أسكنهم الداى عثمان من إعطاء دفعة للحرفيين صناع الشاشية (عمائم من الصوف) خلال قرنين ، مما جعل هذه الصناعة هى النشاط الرئيسى فى تونس . ولاشك أن تونس مدينة أيضاً للأندلسيين



شكل ٢ – اللون الرمادى يمثل دمشق خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر (نقلاً عن : J Sauvaget *Esquisse*, pl VIII et X.

لتنظيمهم لطوائف الحرفيين بها والتى ظلت حتى القرن التاسع عشر تحت سيطرة صناع العمائم (الشواشية) وهم من أصل أندلسى . وفى الجزائر تمكنت أسرة من المعماريين الأندلسيين من أن تضيف الى مآثرهم القيام بتشييد الثكنات والبوابات والمنشآت العسكرية ، وهى أسرة موسى الأندلسى وعلى وابراهيم موسى . كما قام الأندلسيون فى مدينتى تونس والجزائر بتشييد الأحياء التى تبرز تفردهم والتى استمرت حتى القرن التاسع عشر (إن الأمر لمذهل حقاً ، حين نتفحص هاتين المدينتين ، هو اتصافهما بالعالمية الحقة ، وانفتاحهما على الجزء الغربى من البحر المتوسط الأمر الذى أثر بلاشك كثيراً على تطورهما خاصة فى القرن السابع عشر . أما بالنسبة إلى القاهرة فإنه إذا كان الوضع فيها لم يصل الى هذا الحد البعيد إلاَّ أن الجاليات " الدخيلة " لعبت فيها دوراً يتضح من أهمية هذه الجاليات العددية والتى بلغ مجموع أفرادها ربع مجموع عدد السكان . وكان الغزو العثمانى مسئولاً إلى حد كبير عن هذا التنوع المترتب على اتساع الامبراطورية وعلى سياسة العثمانيين المتسامحة نسبياً تجاه الأقليات .

النمو الحضرى

تميز انشاء الإمبراطورية العثمانية بنمو شبه عام فى جميع مدن العالم العربى الكبرى . من الصحيح أن بعض هذه المدن توقفت عن كونها عواصم دول وانتقص من قدرها لتصبح مجرد مدن رئيسية فى ولايات ، الأمر الذى قد يتسبب فى تدهورها . ولكن العوامل العامة السابق ذكرهاقد عوضت هذاالجانب السلبى الذى لم يلعب دوراً حقيقياً الاَّ بالنسبة للقاهرة . إن تونس والجزائر مثلاً سرعان ما عادتا لتصبحان من جديد عاصمتين لدولتين شبه مستقلتين .أما بالنسبة لدمشق وحلب والموصل وبغداد فقد بقيت جميعها عواصم لولايات وهو الأمر الذى كان قائما من قبل الفتح العثمانى .[٤٥]

إن توضيح التقدم الحضرى للمدن العربية فى العصر العثمانى ليس أمرا سهلا . لا توجد أية إحصائيات جادة حول سكان هذه المدن قبل التقييم الذى وضعه علماء حملة بونابرت بشأن القاهرة فى عام ١٧٩٨ . ولا توجد أيضا خرائط دقيقة قبل خريطة " وصف مصر " . وتوجد صعوبة إضافية وهى أن التقديرات الخاصة بسكان هذه المدن كانت جزافية ومفرطة فى التفاؤل . ولهذا فإن الأرقام التى لا أساس لها والخاصة بالقاهرة المملوكية (نصف مليون نسمة عام ١٣٥٠ و ٣٨٥ ألف نسمة حوالى عام ١٥٥٠) كانت مبررا للتعليقات السلبية بشأن تطور القاهرة فى عهد العثمانيين والذى يوصف دائما بأنه تدهور مستمر خلال الفترة من ١٥١٧ إلى ١٧٩٨ .[٤٦]

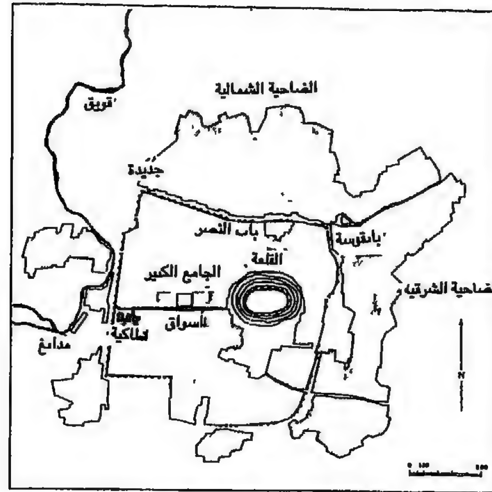
وقد سمحت الدراسات الجارية للمحفوظات التركية والتى لا تزال فى بدايتها باكتشاف بعض التقديرات التى وضعها العثمانيون الذين كانوا مهتمين بمعرفة الولايات

التابعة لهم حتى يمكنهم وضع نظام لجباية الضرائب (٤٧) . ولسوء الحظ أيضا أنه لا يمكن الاعتماد تماما عل هذه البيانات العثمانية لأنها وضعت فى صورة إحصاء لعدد " المساكن" (خان) ، الأمر الذى يصعب ترجمتة إلى تعداد دقيق ومحدد للسكان . ومن جهة أخرى نحن لانملك بصفة عامة أرقاماً إلا عن القرن السادس عشر الأمر الذى لا يسمح بتحديد اتجاه التطور خلال أمد طويل .

يجب إذن فى غالبية الأحوال البحث فى المدينة ذاتها عن العناصر التى تسمح بالوصول إلى نتائج بشأن سكانها خلال العصور المختلفة . إن علم آثار المدن الذى يكشف لنا عن قصة البنية الأثرية وتاريخها، ثم دراسة منشئها يسمحان بطرح بعض التكهنات بشأن تطور مساحات المدن ونموها . وبهذه الطريقة تمكن سوفاجيه من وضع خرائط تبين بصورة قريبة من الواقع تاريخ مدينتى دمشق وحلب منذ نشأتهما حتى منتصف القرن التاسع عشر (٤٨) . إن دراسة مواقع تمركز الجوامع والحمامات العامة والأسبلة تقدم مؤشرات على تطور النسيج الحضرى ، وتسمح باستخلاص النتائج بشأن توزيع السكان فى عصر معين وتطوره من عصر إلى آخر . (٤٩) ومع ذلك فإن كل ما قد يقال فى هذا المجال يدخل إلى حد كبير فى نطاق الافتراضات .

ويمكن تجسيد نمو المدن وتطورها عن طريق حساب كمية الزيادة فى مساحتها المبينة فى حالة معرفة تاريخ هذه المدن جيدا ، لدرجة تسمح بوضع خرائط دقيقة لشكلها العام . إن المساحة المبنية فى القاهرة المملوكية مثلا – قبل الفتح العثمانى – لم تزد بحال من الأحوال عن ٤٥٠ هكتاراً ، بينما بلغت هذه المساحة فى حوالى عام ١٧٩٨ (نقلا عن خرائط " وصف مصر ") ٦٦٠ هكتارا . وبالنسبة لدمشق تشير خرائط سوفاجيه إلى أن مساحتها المبينة فى بداية القرن السادس عشر كانت ٢١٢ هكتارا وبلغت فى أواسط القرن التاسع عشر ٣١٣ هكتارا (انظر الشكل ٢) . أما بالنسبة لمدينة حلب فقد كانت ٢٣٨ هكتارا وأصبحت ٣٦٧ هكتارا فى نفس التاريخين . ويتضح من ذلك أن التقدم فى المدن الثلاث بلغ ما يقرب من ٥٠ ٪ . (٥٠)

ويمكن بالتأكيد الافتراض منطقيا بأن سكان المدن قد ازداد عددهم تناسبيا مع ازدياد المساحات المبنية ، لأنه رغم التغيرات التى حدثت فى الحياه الحضرية خلال فترات التوسع أو التقهقهر فإن الكثافة السكانية ظلت ثابتة فى المدن العربية حتى القرنين التاسع عشر والعشرين ، وكانت بمعدل حوالى ٣٠٠ أو ٤٠٠ ساكن فى الهكتار الواحد . (٥١)



شكل ٣ – اللون الرمادى يمثل نمو حلب فى الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر (نقلاً عن J Sauvaget *Alep* pl LXII

ومع ذلك فإنه لا يمكن استخدام تعداد السكان آليا لمعرفة المساحات المبنية كما أنه لا يجب الاعتماد على الأرقام الوهمية إلى حد كبير والتى يذكرها الرحالة أو القناصل ، وذلك عن الفترة قبل القرن التاسع عشر ، ولا على التقديرات القليلة التى يطرحها أصحاب الحوليات . (٥٢)

وتعتبر مدينة حلب فى الوقت الراهن هى المدينة الوحيدة التى يمكن أن نصل إلى وضع رسم بيانى لها يمثل عدد سكانها خلال القرون العثمانية الثلاثة ، وذلك عن طريق مزج أرقام الإحصائيات العثمانية عن القرن السادس عشر(أول إحصاء كان عام ١٥٣٧)، مع إحصائيات القنصل درافيو فى عام ١٦٨٣ (من الموكد أنها نقلت عن وثيقة عثمانية رسمية) ثم تقديرات القرن التاسع عشر الموثوق فيها أكثر من غيرها . وباتخاذ عدد المساكن (الخانات) أساسا يكون عدد السكان قد ازداد من ٩ آلاف و٥٨٣ عام إلى ١٣ آلف و ٨٥٤ فى عام ١٦٨٣ أى بزيادة قدرها ٤٥ ٪ . وإذا حاولنا ترجمة عدد المساكن إلى تعداد للسكان مع كل التحفظات التى تفرضها هذه العملية بسبب عدم التأكد من عدد الأفراد الذين يقيمون فى كل مسكن (ثمانية) ، فإننا نصل إلى نتيجة وهى أن سكان حلب قد ازدادوا من ٨٠ آلف فى عام ١٥٣٧ إلى ١١٥ فى عام ١٦٨٣ ثم حوالى ١٢٠ آلف فى نهاية القرن الثامن عشر أى بزيادة قدرها ٥٠ ٪ . ويطرح أنطوان عبد النور تقديرا مماثلا بالنسبة لمدينة دمشق وه، : ٥٢ آلف نسمة فى بداية القرن السادس عشر وحوالى ٩٠ آلف نسمة فى نحو عام ١٨٠٠ . (٥٣)

وبالنسبة للقاهرة فإنه ليس لدينا سوى رقم واحد أكيد وهو الرقم الذى يقدمه كتاب " وصف مصر " عن عام ١٧٩٨ وهو ٢٦٣ ألف نسمة . وإذا ما انطلقنا من التقدير الذى قمت باقتراحه عن عام ١٥١٧ (١٥٠ ألف نسمة) . فإننا نصل إلى زيادة بنسبة ٦٠ ٪ ،

وهو تكهن يبدو لى أنه يتوافق مع ما نعرفة عن تـــطور القاهرة خـــلال هـــذه القرون الثلاثـة . [٥٤] كان النمو الحضرى ظاهرة عامة ، [٥٥] لكنها غير منتظمة . فقد تميز سكان هذه المدن قبل القرن التاسع عشر بمعدل نمو طبيعى ومنخفض ، [٥٦] لدرجة أن وقوع أى طارىء خطير إلى حد ما (مجاعة أو وباء أو اضطراب سياسى) يمكن أن يحدث خسائر لا تعوض إلا ببطء شديد . من المحتمل إذن أن المنحنى البيانى الخاص بعدد السكان والذى كان متصاعدا بصفة إجمالية قد تأثر ببعض التراجعات الحادة والتى طال أمدها إلى حد ما . وهكذا تشير إحصائيات السكان العثمانية إلى شئ من الانخفاض فى كل من دمشق وحلب فى نهاية القرن السادس عشر . وقد عانت القاهرة بصفة دورية من أوبئة الطاعون ، وكان أخطرها ذلك الوباء الذى تفشى فى نهاية القرن الثامن عشر . فقد وصل عدد الوفيات فى مارس ١٧٩١ إلى ما بين ١٥٠٠ وألفين يوميا ، ثم أضيف إلى ذلك فى عام ١٧٩٢ غلاء الأسعار والمجاعة . ويصف المؤرخ الجبرتى تلك الفترة فيقول عن شوارع القاهرة : " لاتكاد تقع الأرجل إلا على خلائق مطروحين بالأزقة وإذا وقع حمار وفرس تزاحموا عليه وأكلوه ميتا ولو منتنا حتى صاروا يأكلون الأطفال " . [٥٧] من المحتمل إذن أن تكون القاهرة التى وصفها العلماء الفرنسيون فى عام ١٧٩٨ أقل سكانا مما كانت عليه فى أعوام ١٧٠٠ - ١٧٥٠ . وعلـــى العكس قد يكون ازدياد عـدد الســـكان الواضــــح فى منتصف القرن الثامن عـشر مرتبـــطا بفترة استراحة مؤقتة بين وباء عام ١٧٠٥ ووباء عام ١٧٨٤ - ١٧٨٥ المسمى " الوباء الكبير " والذى أدى إلى وفاة بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ شخص يوميا. [٥٨]

ومن المؤكد من ناحية أخرى أن معدلات النمو كانت متباينة فى المدن المختلفة ، ويمكن تفسير هذه الاختلافات بالظروف التاريخية لكل منطقة . وبينما كان النمو قويا فى حلب والقاهرة خلال القرن السادس عشر كانت تونس على العكس تمر فى القرن ذاته بأزمات خطيرة أدت إلى تأخير نموها ، وحتى تمكن المراديون ثم الحسنيون من إعادة بعض الازدهار إليها فى القرن الثامن عشر . ولكننا نحتاج إلى معرفة أكثر دقة بالتأثير الذى تحدثه ظواهر تعداد السكان على التاريخ الحضرى حتى يمكننا أن نفعل أكثر من الإفتراض بحدوث تقدم عام عبر آماد طويلة .

أنماط النمو

تحقق النمو الحضرى داخل المدن أو على أطرافها ، وغالبا ما تم داخل المدينة ذاتها عن طريق " التكثيف " وملء الفراغات التى كانت قائمة فى النسيج الحضرى (مناطق غير مبنية أو مدافن) ، كماتحقق أيضا خارج المدينة عن طريق امتدادها على هيئة ضواحى فى الأغلب .

ونحـــن نعـــلم أن توسـع تونـس فـى القرنيـن السـابع عشر والثامن عشر تم فى

المناطق التى تحتلها المدافن وهكذا نرى أن دار الباى [ى ٨] والجامع [ى ٨] والأسواق التى شيدها يوسف داى (١٦١٠ - ١٦٣٧) بين منطقة الجامع الكبير [ى ٦-٧] ومنطقة القصبة [ى ٩] قد امتدت إلى مناطق كانت فى ظل الحفصيين عبارة عن مدافن كبيرة (السلسلة وسيدى على بن زياد) . وفى القرن التالى حدث نفس الشئ حيث إمتدت المدينة فى اتجاه الجنوب فى مناطق كانت حدائق ومدافن [٥٩] . وقد تمت العمليات العمرانية الكبيرة فى مدينة حلب فى القرن السادس عشر فى المنطقة الواقعة جنوبى المدينة ، وسوف نعود فيما بعد إلى الحديث عن هذا العمران الذى تم فى منطقة كانت فى عهد المماليك قليلة السكان ويوجد بها " ميدان " للتدريب على ألعاب الفروسية والرماية .

وقد اتخذت عملية " التكثيف " داخل مدينة حلب شكلا وصفه عبد النور على أساس دراسة أجراها على المعاملات العقارية فقال : " إن تدهور وتجزئة المنشآت فى حلب فى القرن الثامن عشر بالنسة للقرن السابع عشر هو حقيقة ملموسة نجدها فى كل صفحة من صفحات السجلات .. أصبحت الشقق أكثر ضيقا والمعاملات العقارية أكثر حدوثا ، والأسعار أكثر ارتفاعا . إننا نسجل ازديادا فى الطلب على المساكن لم تستطيع عمليات البناء التجاوب معه . إن نتيجة هذا الضغط السكانى كانت تجزئة المساكن " القائمة " [٦٠] . ويشير سوفاجيه وعبد النور كمثال على ذلك حالة حى بحسيتا الشعبى فى مدينة حلب [ط ١١ - ١٢] والمحصور داخل سور المدينة ، وحيث ارتفع عدد المساكن الأسرية من ٦٠ فى عام ١٥٧٠ إلى ٤٧٧ فى ١٦٨٣ ، ويحتمل أن يكون ذلك بتجزئة الملكية . [٦١]

ويصعب بصفة عامة إيضاح نمو الكثافة الداخلية فى المدينة إلا إذا أدى إلى حدوث " أزمة " ، مثلما حدث حين أدى نمو السكان إلى نقل المدابغ من موقعها غير المحتمل فى مركز المدينة . وتوجد ثلاث أمثلة على هذه الظاهرة فى حلب والقاهرة وتونس . ففى حلب نقلت المدابغ من داخل نطاق المدينة [ل ٢٠ - ٢١] إلى غربها [ع ف ٦] فى حوالى عام ١٧٥٠ . ويبدو أن سبب نقل المدابغ كان توفير مكان للسكان الذين تكاثر عددهم داخل المدينة ولم يتمكنوا من التجاور مع هذه الصناعة كريهة الرائحة . ولا يزال يوجد حتى اليوم فى حلب حى وجامع يحملان إسم " الدباغة العتيقة " [ل ٢١] ، وهما يحافظان على ذكرى موقع المدابغ القديمة ، بينما نجد المدابغ الجديدة قائمة على طوال نهر قويق . وفى القاهرة أدى ازدياد كثافة السكان فى المنطقة الواقعة جنوبى باب زويله [ل ٦] مباشرة إلى فرض نقل المدابغ فى عام ١٦٠٠ ، والتى كانت تحتل أربعة هكتارات فى منطقة يجرى فيها التعمير السريع [م ن ٩ - ١٠] . وقد تم نقلها إلى منطقة تقع خارج المدينة بعيدا عن باب اللوق [ل ١٥] ، ومن ثم أصبحت المنطقة المجاورة لبركة الفيل [ع ٩] منطقة سكنيه أنيقة يسكنها الأمراء . وفى تونس قرر الحاكم على بك فى عام ١٧٧٠ نقل سوق الدباغين إلى خارج المدينة بسبب ازدياد عدد السكان زيادة كبيرة فى

القرن الثامن عشر . ويقول المؤرخ التونسي حموده بن عبد العزيز : " أصبح سوق الدباغين السابق الذى كان فى داخل المدينة متاحا لتشييد مبانى سكنية " . (٦٢)

وفى المقابل ، فإنه يمكن فى سهولة أكثر التحقق من امتدادات المدينة فى شكل ضواحى تقع خارجها ويمكن قياسها . وهكذا تمكن سوفاجيه من رسم خرائط تبين نمو ضواحى حلب الشمالية والشرقية خلال الفترة من بداية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر . وبنفس الطريقة بيَّن سوفاجيه كيف أن ضاحية الميدان الكبيرة التى تقع جنوبى دمشق قد إمتدت على طول طريق حوران والحجاز وابتعلت القرية الواقعة فى ضاحية القبيبات " القباب الصغيرة " ، كما بين كيف أن ميدان " الحصى " القديم أصبح ضاحية وخلع عليها اسمه (الشكل ٢ و ٣) . وقد تطورت القاهرة أيضا وفقا لعملية مماثلة ، فقد نمى جنوب المدينة تدريجيا ، ثم امتدت منطقتها الغربية عبر الجانب الآخر من " الخليج " الذى كان يعين حدود المدينة فى القرون الوسطى . إن تحركات أحياء الأمراء السكنية لتجنب المناطق الأكثر ازدحاما فى " القاهرة القديمة " تصلح كوسيلة لشرح حركة النمو الحضرى . ففى القرن السابع عشر كانت هذه الأحياء مستقرة فى جنوبى بركة الفيل [ن ٩] ، ثم انتقلت فيما بعد إلى المنطقة الغربية حول بركة الأزبكية [ح ١٢] : وينطبق هذا الأمر أيضا على وقائع تشييد الأسبلة العامة والتى يمكن أن تشرح لنا حركة التعمير السكانى لأنها اقتفت آثارها . (٦٣)

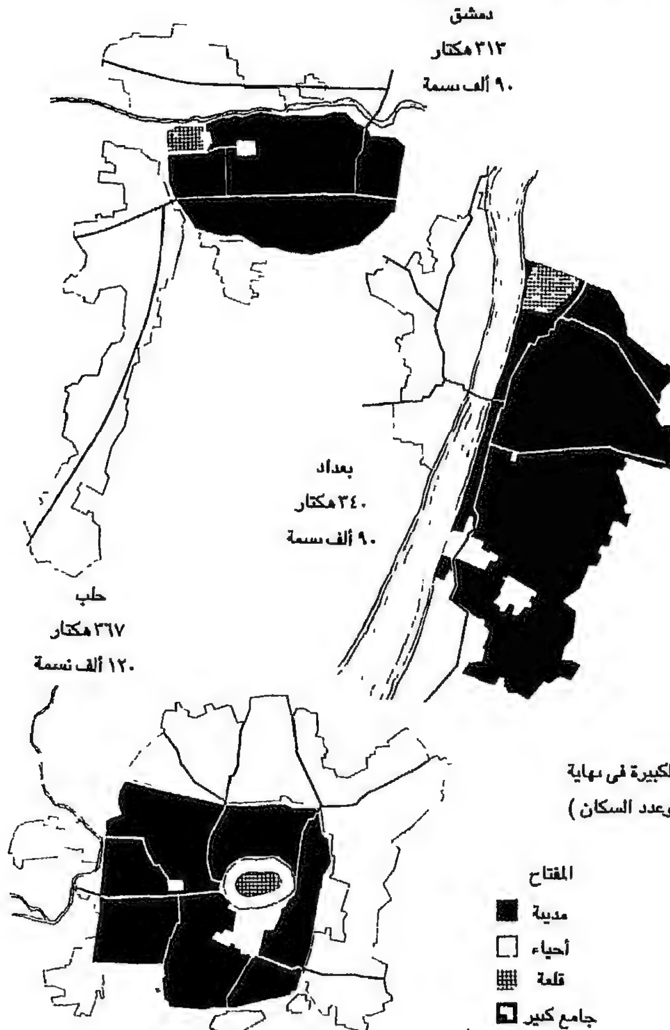
وفى حالة مدينة حلب فإنه يمكننا متابعة نموها بفضل دراسة ج . سوفاجيه و ج . س . دافيد بشأن الضاحية الشمالية حيث تم توسع النسيج العمرانى بمحاذاة محاور المرور الكبيرة منذ العصر المملوكى مع إتخاذه شكلا مروحيا بدءاً من باب النصر [ط ى ١٦ – ١٧] ، ثم تعمير الفراغات بين مجموعات المنازل أثناء عهد العثمانيين . إن دراسة رسومات الشوارع (شوارع رئيسية متفرعة إلى شوارع ثانوية متوازية بدقة وتفصل بينهما مسافات منتظمة) ، (٦٤) وتقسيمات الأراضى الصغيرة تسمح بأن نجد على الخرائط الحديثة آثار عمليات حافظت على شكلها الهندسى عبر العصور .

وفى القاهرة تحافظ خريطة " وصف مصر " أيضا على بقايا تقسيمات صغيرة منتظمة فى الجزء الغربى من المدينة على الجانب الأخر من الخليج ، وهى منطقة تم تعميرها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر باستخدام أراضى الأوقاف الكبيرة ، التى أشار إليها المقريزى فى القرن الخامس عشر (٦٥) . وفى دمشق تم تعمير قطاع كامل من حى الميدان (منطقة سوق الميدان) ، على أساس تقسيم الأراضى (الشكل١٢) . (٦٦)
ولا شك أن إجراء دراسة دقيقة للتخطيطات التى لا تقل انتظاما والتى تكشف عنها خرائط ضواحى مدينة تونس الشمالية والجنوبية سوف تسمح بالوصول إلى نتائج مشابهة فيما يتعلق بنمو تونس فى العصر العثمانى .

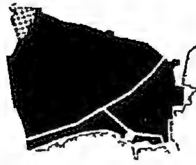
المدن العربية فى نهاية القرن الثامن عشر

كانت القاهرة هى ثانى أكبر مدن الإمبراطورية ، إذ كانت تسبقها استانبول التى إقترب عدد سكانها من ٥٠٠ ألف نسمه . واحتلت القاهرة مكانا فريدا تماما بين الحواضر العربية . إن مساحة القاهرة (٧٣٠ هكتاراً منها ٦٦٠ هكتار مبانى) ، وعدد سكانها (٢٦٣ ألف نسمه وفقا لكتاب " وصف مصر ") جعلاها تقف على مسافة بعيدة فى مقدمة مجموع المدن العربية الأخرى الوارثة لحواضر رائعة ، التى تقارب مساحة كل منها ٣٠٠ هكتار ، وعدد سكانها حوالى ١٠٠ ألف نسمة . وتجىء مدينة حلب فى مقدمة هذه المجموعة إذ أن مساحتها بلغت ٣٩٧ هكتاراً (منها ٣٦٧ هكتاراً مبانى) وعدد سكانها ١٢٠٠ نسمة . وكانت دمشق (٣١٣ هكتاراً وحوالى ٩٠ ألف نسمه) وبغداد (٣٤٠ هكتار وحوالى ٩٠ ألف نسمه) مركزين متماثلين تماما ، وكانتا أكثر أهمية قليلا من تونس (٢٦٠ هكتاراً منمها ٢٣١ هكتاراً مبانى وعدد السكان حوالى ٨٠ ألف نسمة فى عام ١٨٦٠) . وتعتبر مدينة فاس ضمن هذه المجموعة رغم أنها كانت خارج الامبراطورية ، وكانت مساحتها فى بداية القرن التاسع عشر ١٥٣ هكتارا ، ومن الصعب افتراض أن عدد سكانها بلغ ١٠٠ ألف نسمة . أما مدينة الموصل فقد كانت مساحتها ٢٤٧ هكتارا وكل المساحة المبنية لم تزد على ١٩٤ هكتار ، ولم يزد سكانها بأى حال عن ٥٥ ألف نسمه . وكانت الجزائر هى المدينة الأكثر تواضعا إذ بلغت مساحتها ٤٦ هكتارا فقط ويقدر عدد سكانها فى عام ١٨٣٠ بـ ٣٠ ألف نسمه ، وهو رقم يعتبر أقل بكثير من تعدادها فى القرن السابع عشر . وتعتبر كل من صنعاء (٢٤ ألف نسمه فى عام ١٨٨٠) والقدس (لا تزيد إطلاقا عن ١٥ ألف نسمه) مدنا صغيرة .[٦٧] . وتبدو هذه الأرقام ضئيلة بالنسبة للتقديرات الأخرى الأكثر سخاءا والتى من المألوف إجراؤها على أساس المعلومات المتفائلة ولكن التى لا أساس لها . إن حساب الكثافات العمرانية يزودنا بوسيلة تصلح لفحص مدى اقتراب هذه التقديرات من الحقيقة . وفى هذا المجال تبدو القاهرة مرة أخرى بأنها مدينة فريدة . إن متوسط الكثافة (٤٤٠ نسمة لكل هكتار) يبدو قريبا من الحدود المقبولة بالنسبة لمدينة عربية فى العصر الكلاسيكى ، ويمكن تفسير ارتفاع هذا المتوسط الكثافى بأنه بسبب نشاط المدينة الملحوظ ، والمعمار الرأسى الذى يسمح بكثافة كبيرة ، وكذلك بفضل كثرة المبانى المخصصة للسكن الجماعى (قيساريات ومبانى مؤجرة) والموجودة فى مركز المدينة الاقتصادى حيث قد تصل الكثافة السكانية إلى ما يقرب من ٦٠٠ نسمه للهكتار . أما فى باقى مناطق المدينة فإن الكثافات لم تتعد الرقم " المعقول " وهو٣٧٥ نسمه / هكتار (المنطقة الجنوبية) و ٣٠٠ نسمه / هكتار (المنطقة الغربية) [٦٨] . وهذه النسبة الأخيرة (٣٠٠ نسمه للهكتار) هى تقريباً نفس معدل الكثافة السكانية التى كانت فى المدن العربية الكبيرة الأخرى ، وذلك إذا اتخذنا تقديرات عدد السكان السابق ذكرها كأساس · حلب ٣٢٠ نسمه / هكتار

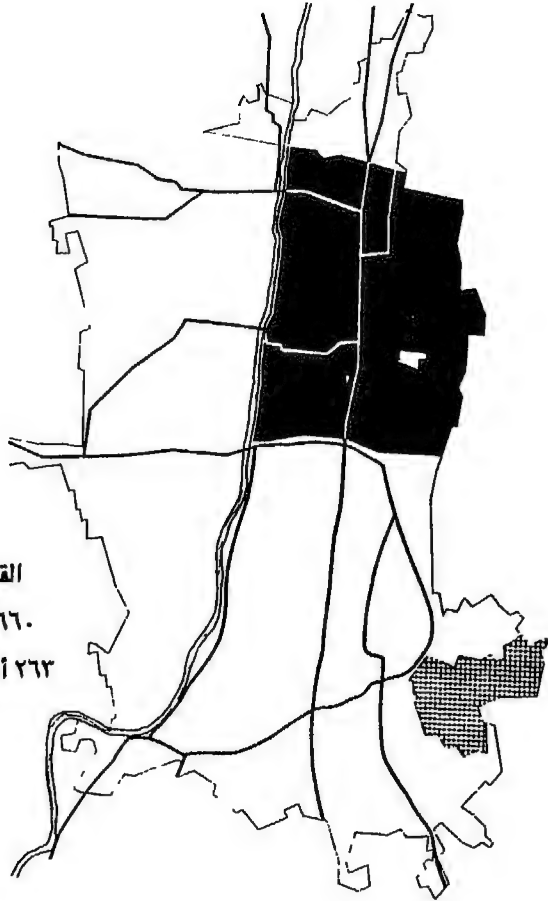
، ودمشق ٢٨٨ ، والموصل ٢٨٣ ، وبغداد ٢٦٥ ، وتونس ٣٤٦ نسمه / هكتار .[٦٩] أما بالنسبة للجزائر فإن متوسط كثافة السكان وهو ٦٤٦ نسمه / هكتار (مجموع عدد السكان ٣٠ ألف فى عام ١٨٣٠) ، يعتبر مرتفعا للغاية الأمر الذى يدعو إلى الشك فى صحته ، لأنه أكثر ارتفاعا من القاهرة . ومع ذلك فإنه يمكن إدراك إرتفاع الكثافة السكانية فى مدينة الجزائر بسبب انضغاط المدينة داخل أسوار ، ولكثافة المنشآت وطابع معمارها الرأسى ، بالإضافة إلى وجود سجون وسكنات حيث يتكدس ألوف الإنكشارية والأسرى المسيحيون . ولكن من الواضح أن الأرقام المطروحة بشأن عصور أكثر قدما (عادة ما يكتبون بأن عدد السكان فى القرن التاسع عشر كان ١٠٠ ألف نسمة) تدعو إلى التشكك الكامل . إن الكثافات العالية مثل ٢٠٠٠ نسمة / هكتار لا نجدها فى مدن مثل الجزائر أو القاهرة إلا فى العصر الحديث وتعود لأسباب استعمارية وإلى الانفجار السكانى الذى تشهده فى القرن العشرين .



شكل ٤ – مقارنات بين مساحات المدن العربية الكبيرة فى نهاية القرن الثامن عشر (المساحات المبنية وعدد السكان)



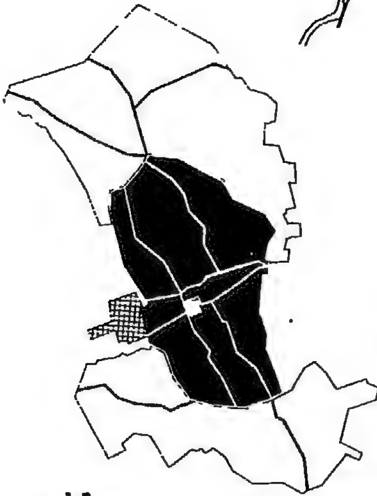
الجزائر
٤٦ هكتار
٣٠ ألف نسمة



القاهرة
٦٦٠ هكتار
٢٦٣ ألف نسمة

الموصل
١٩٤ هكتار
٥٥ ألف نسمة

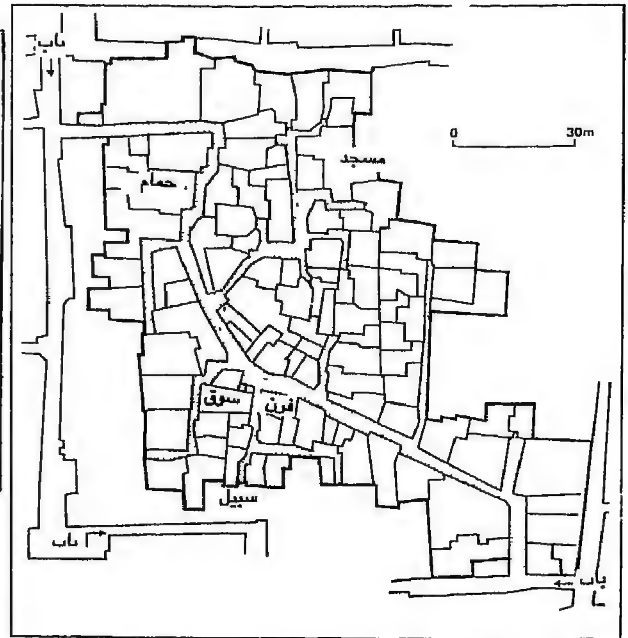




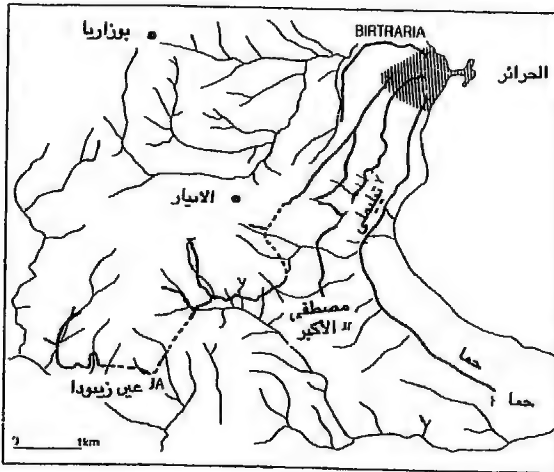
تونس
٢٣١ هكتار
٨٠ ألف نسمة

الفصل الثانى

سكان المدن



شكل ٥ – أحد أحياء دمشق نقلاً عن : Sauvaget *Esquisse* p 452 fig 8.



شكل ٦ – خطوط أنابيب المياه بالجزائر نقلاً عن

M Dalloni *Le probleme de l'alimentation en eau potable d'Alger*, p 7, fig 1)

وإذا ما أردنا إجراء مقارنة بين تقديرات عدد السكان فى المدن العربية الكبيرة فى نهاية القرن الثامن عشر وبين التقديرات المناظرة لها والخاصة بالمدن الفرنسية فى نفس العصر ، فإننا نلاحظ توزيعا متشابها إلى حد كبير (مع تميز باريس الواضح بمقارنتها بالقاهرة) ، وذلك رغم أن مجموع عدد السكان فى فرنسا فى ذلك الوقت كان أكبر بكثير من مجموع سكان البلاد العربية (٢٨ مليون فرنسى فى عام ١٧٨٩ مقابل ما يحتمل أن يكون ١٥ مليون نسمة فى المغرب والمشرق العربيين) . وهذا هو تعداد السكان فى المدن الفرنسية الكبيرة فى نهاية القرن الثامن عشر . باريس ٦٠٠ ألف ، وليون ١٥٠ ألف ، وبوردو ١١٠ ألف ، ومارسيليا ١١٠ ألف ونانت ٨٠ ألف ، وروان ٧٢ ألف و٥٠٠ وليل ٢٠٠ ألف ، وتولوز ٥٣ ألف . وهذا يعنى أن مجموع سكان أهم ثمانى مدن فى فرنسا يبلغ مليون و٢٤٠ألف نسمة بينما يبلغ مجموع سكان أهم ثمانى مدن فى العالم العربى (بما فيها مدينة فاس : ١٠٠ ألف نسمة) : ٨٤٨ ألف نسمة . أى أن نسبة سكان هذه المدن الثمان إلى المجموع الكلى للسكان كانت ٤,٤٪ فى فرنسا و ٥,٦٪ فى البلاد العربية (٧٠)

وتظل أهمية العمران كظاهرة مميزة للعالم العربى فى العصر العثمانى ، وذلك حتى إذا ما قمنا بتقويم أرقام إحصائيات سكان المدن العربية وجعلها أقرب إلى الصواب .

سكان المدن

تميز سكان المدن العربية فى العصر العثمانى بثلاث سمات كانت قد ظهرت فى المجتمعات الحضريه السابقة . السمة الأولى هى تميز هؤلاء السكان بالتنوع الشديد ، وهى صفة ازدادت بروزا مع انشاء الإمبراطورية العثمانية : كانت المدن إذن تضم عناصر عرقية ودينية لم تكن ممثلة فى المجتمع غير الحضرى إلا بصورة ضعيفة . ولهذا تميز سكان المدن بخصوصية أخرى واضحة دفعت الأجانب إلى اعتبارهم مغايرين تماما لسكان الريف ، وإلى اعتقادهم بأن سكان المدن (البلدى) لهم أصل عرقى مختلف عن الفلاحين والبدو . والسمة الأخيرة لمجتمع المدينة هى انقسامه إلى طبقة مسيطرة (حاكمة) ، وكان أفرادها من ناحية المبدأ أجانب ، وإلى " رعايا " (كما كانوا يسمون فى العصر العثمانى ، وكلمة "رعَيِةٌ" تطلق أيضا على " المواشى المرعية ") ، وهم من أهالى البلاد .

هذا التقسيم السابق ذكره كان مألوفا . فالتمييز بين " أهل السيف" الأجانب الذين احتكروا الأنشطة السياسية والعسكرية وبين " الرعايا " كان قائما فى العالم العربى فى جميع العصور. وازداد هذا التقسيم حدة نوعا ما فى العصر العثمانى بسبب انتماء أفراد الطبقة الحاكمة إلى مجموعة (من الأتراك أساسا) تشرف على السلطة من استانبول ، أى أنهم كانوا يسيطرون من الخارج على حياة الولايات . ولكن هذه الحالة التى نتجت عن الغزو العثمانى لا يمكن اختزالها إلى مجرد علاقة بين استعماريين ومُسْتَعمَرين . لقد خلق الانتماء المشترك للإسلام تضامنا عميقا كان يظهر بشدة فى كل مرة فيها تهديد خارجى . هذا التضامن هو الذى دفع الجزائريين إلى اللجوء إلى السيادة العثمانية ضد الخطر الأسبانى والذى أدى بالمصريين إلى الوقوف بالسلاح ضد الفرنسيين فى عام ١٧٩٨ ، كما أنه جعل التونسيين فى صفاقس يطلبون حماية العثمانيين فى عام ١٨٦٤ . ومن ناحية أخرى نسجت العلاقات الوطيدة خيوطها بين الطبقة الحاكمة والسكان المحليين ، لدرجة أن هؤلاء السكان لم يعتبروا المحتلين أجانب حقيقيين: ساهم الانسلاخ الإجتماعى والاقتصادى فى خلق التضامن بين المستويات المتساوية ، وفى سد الفجوة التى تفصل تقليديا بين الحكام والمحكومين .

الطبقة الحاكمة

مهما كانت الخلافات المحلية ، المترتبة على تطور سبق أن ذكرنا تنوعه فإن جوهر السلطة فى الولايات العربية كان بين أيدى طبقة يتم تجنيد أعضائها إلى حد كبير منأصل اجنبى ، كما كان يتم اختيار الجزء الآكبر من العاملين فى المجالين السياسى والعسكرى من بين أفراد هذه الطبقة .

العسكريون

أسنــدت مهمة توطيد الأمن ، والمحافظة على النظام فى الولايات إلى عدد معين من المليشيات ، والتـى كان عدد ممثليها متفاوتا فى المدن المختلفة . فى القاهرة كان يوجد ممثلو سبع " أوجاقات " . كان هناك الإنكشارية والعزب وهـى قوات من جنودالمشاه تكونت منذ غزو البلاد ، بالاضافة إلى " الجماليـة " (مـن الكلمـة التركية جونوليان . "المتطوعـون ") والتوفكشية (حاملو البنادق) وهـم من الفرسان ، وتم تشكيل قوات الشراكسة من المماليك وهم أيضا من الفرسان الذين يعملون لدى الحاكم . أما فرقة " "الشاويشية " فقد كانت مكلفة بحمل الأوامر والمراسيم . وفيما بعد (فى عام ١٥٥٤) تم تشكيل فرق " المتفرقة " التى كانت الأعلى مقاما والأكثر رفعة وتعمل فى خدمة الوالى الذى يستخدمها للسيطرة على الأوجاقات الأخرى .[(١)] وكانت الإنكشارية هـــى القوة العسكرية الأكثر أهميـة والمنتشرة علـى نطـــاق واسـع ، وفـى كل مكان فى ولايات الإمبراطورية حيث كانت تمثل القوة الرئيسية التى يستخدمها الباشوات لأغراض الحــكم[(٢)] . وتنقسم القوة الإنكشارية إلى فرق وتضم كل فرقة عددا ثابتا تقريبا يقيم فى كل عاصمة . ففى تونس قام سنان باشا بتوطين الوحدة رقم ١٠١ قبل عودته إلى استانبول فى عام ١٥٧٤ ، وبلغ عدد الإنكشارية الذين يحرســون البلاد فـــى القرن السابع عشر حوالـى ٤ آلاف فرد . وفى القاهرة بلغ عدد الإنكشارية الذين كانوا يسمون أيضا " حراس " (مستحفظان) حوالى ٦ آلاف فرد يمثلون حوالى ثلث إجمالى عدد أفراد المليشيات . وفى مدينة الموصل فى بداية القرن الثامـن عشر كانت توجـد ثـلاث وحـدات (أورطـة) مـن الإنكشاريـة وهـى الوحـدات أرقـام " ١٠ " و" ٥٢ " و" ٥٨ " وأقامت كل وحدة فى إحدى مناطق المدينة . وفى خلال نفس القرن تم تعزيز هذه الوحـدات المقيـمة فـى الموصل بوحدتين كان باشوات بغداد قاموا بإبعادهما ، وهما الوحدة " ٣١ " (عام ١٧٢٩) والوحدة " ٢٧٠ " (عام ١٧٣٥) ، وبذلك أصبح عدد هذه القوات لا يقل عن ألف رجل . وفى دمشق لم يزد عدد الإنكشارية عن ألف رجل ، بينما فى القدس كان عدد الجنود النظاميون ثلاثمائة جندى من بينهم مائة إنكشارى . وبلا شك أن هذا العدد يزيد على العدد اللازم للدفاع عن المدينة ولكن أخذ فى الإعتبار دور المدينة الدينى والتاريخى .[(٣)]

إن حالة الجزائر حيث حافظت فرقة الإنكشارية على طابعها التقليدى حتى القرن التاسع عشر تتيح لنا فهم كيف كان يتم تجنيد أفراد الإنكشارية وتنظيمهم فى مدينة الجزائر ذاتها .[(٤)]

فمنذ التخلى عن نظام " الديوشيرما " الذى سبق ذكره ، كان يتم تجنيد عساكر أوجاق الجزائر من الأناضول أساسا ، ومن بين الطبقات الأكثر فقرا هناك . كانت سلطات الجزائر ترسل بعثات لتجنيد الأفراد الجدد أو تستخدم القائمين بالأعمال (الوكلاء)

للقيام بهذه المهمة فى ولايات آسيا الصغرى وخاصة فى أزمير . وبهذه الطريقة تم نجنيد ٨ آلاف و٥٣٣ عسكريا خلال السنوات من ١٨٠٠ إلى ١٨٢٩ . ولم يكن من الممكن لولاية الجزائر القيام بهذا التجنيد الحيوى بالنسبة لها إلا بموافقة الحكومة العثمانية الأمر الذى ساهم فى المحافظة على الروابط السياسية بين الجزائر والسلطان . هذا بالإضافة إلى أن التدفق المنتظم للعسكريين القادمين من مركز الإمبراطورية ساهم بشدة فى المحافظة على الطابع " التركى " لدولة الجزائر . وحين يصل المجند (يولداش) إلى الجزائر يدونون اسمه فى سجلات الإنكشارية مع ذكر اسم الأب ومدينة المنشأ والمهنة السابقة ، وفى بعض الأوقات المميزات الجسمانية التى قد تجعله يوصف بأنه (" بورونوز " أفطس الأنف أو "طوبال " : أعرج) . ويلحق العسكرى الجديد بإحدى الوحدات (أوجاق) من بين ٤٢٤ وحدة كانت بالجزائر ، هذا وتضم كل وحدة عددا يتراوح بين عشرة جنود (الأوجاق رقم " ٣٤٧ ") وبين ٢٣٨ جنديا (رقم ٣٢٥) ، بمتوسط يبلغ ٢٨ جندى لكل وحدة فى عام ١٧٤٥ . ويبلغ مجموع عدد الأسماء المدونه فى ذلك الوقت عشرة آلاف رجل . ثم يؤخذ المجند بعد ذلك إلى إحدى الثكنات حيث يقيم فى غرفة (" أوضة " . باللغة التركية) وحيث يتلقى معداته ويعيش فى غرفته – من ناحية المبدأ – طوال عمله العسكرى . وكان فى الجزائر ثمان ثكنات فى المنطقة المنخفضة من المدينة . وهى ثكنات باب عزون والمسماه أيضا " لبنجيه " (شاربو مصل اللبن) [ك ٨] ، وايسكى (" القديمة ") وينى (" الجديدة ") (ف ٧) وصالح باشا وعلى باشا [ط ٨] ويالى (" شاطىء البحر " ، واسمها ايضا الدروج " السلالم ") (د ٨) ، وأسطى موسى (أو " باب الجزيرة ") [ج ٩] والمقرئين (" القراء " والتى أسماها الفرنسيون . " ماكرون ") [ج ٨] . وتضم كل من هذه الثكنات منشآت واسعة وفى وسطها فناء ثم صف من العقود المقوسة التى يعلوها غرف أو عنابر الجنود حيث يقيم فى كل غرفة ٤٠جندياً (مجموع الغرف ٢٠١ غرفة) . هذا وكان يطلق على كل فرقة اسما غالبا مايكون هو اسم رئيس الغرفة (أوضا باشى) ، والذى يكون قد اكتسب بعض الشهرة : ولا تزال أبواب الغرف فى ثكنة العطارين فى تونس [ط ٦] تحمل أسماء الضباط الذين تولوا قيادتها ، وهى الثكنة التى تستخدم الآن كمكتبة وطنية ، ويترقى الجنود بعد ذلك فى الرتب والأجور (بالإضافة إلى مخصصات عينية) . وتتدرج الرتب من " أوضه باشى " إلى " بولوك باشى " لتصل أخيرا إلى " أغا " ، وغالبا مايتم ذلك بالأقدمية . ورغم أنه كان يجب على الجنود من ناحية المبدأ أن يظلوا بلا زواج ، فإن عددا منهم تزوج من فتيات من الأهالى ، وأقاموا فى البلاد كتجار أو حرفيين وذلك لتحسين دخولهم التى كانت تتضاءل بسبب التضخم ، ولأن أجورهم لا تدفع بانتظام ، وتقول إحدى الأغنيات القديمة التى تسخر من الأوجاق فى الجزائر : " تأملت الجيش مليا ، إنه سوق ، ومتجر عام ... جنودك أصبحوا تجار مربى ...تجار لبن زبادى ... جنودك تجار بقالة ... عليك أن تعرف ذلك يا "باديشاه " (السلطان العثمانى) " (٥) .

إن الجزائر تمثل حالة قصوى . فقد كان مجموع مجنديها تقريبا من الأناضول ، ويمكن تفسير ذلك برغبة العنصر التركى فى الحفاظ باليد الطولى على السلطة فيها . على أيه حال فإن التجنيد بكثرة بين السكان المحليين قد غير بشدة من طبيعة الأوجاق وبعد أن تم التخلى عن الاقتصار على تجنيد غير المسلمين ، والتخلى عن قواعد الإنكشارية ، وعن عدم ممارستهم لأية مهنة وعدم إقامتهم خارج الثكنات ، فتح الباب لالتحاق أعداد كبيرة من الأهالى بصفوف الإنكشارية والذين رغبوا فى الاستفادة من المزايا المتنوعة التى يحققها الانتماء إلى هذه القوات : المرتبات ، والمزايا العينية ، والإعفاء من التقاضى والمشاركة فى السلطة السياسية . وقد أدت هذه الظاهرة إلى تعميق الروابط التى كانت قائمة بين العسكريين والسكان المحليين ، ولهذا فقد اعتبر المصريون رجال المليشيات بأنهم مقربين إليهم للغاية ، وكان المؤرخ الجبرتى يضفى عليهم إسم " المصرليه " ("المصريون ") . وحين حاولت السلطات فى مناسبات عديدة طرد بعض أفراد المليشيات من البلاد اصطدمت بأن هؤلاء " الأتراك " متزوجون من أهالى البلاد ولديهم منهن أطفالا يمارسون مهنا مختلفة . وفى عام ١٨٠٧ كتب الجبرتى أن هؤلاء العسكر يحملون المودة لأبناء البلاد " لأنهم اختلطوا بهم وسكنوا بيوتهم وأحياءهم وتزوجوا نساءا من بلادهم " . [٦] إن ترسخ الإنكشاريين وامتداد جذورهم فى البلدان التى أقاموا فيها أمر واضح فى غالبية المدن الكبيرة التى ندرسها ، فقد كانت المليشيا فى تونس فى أعوام ١٨٠٧-١٨١١ تضم ٩ آلاف رجل نصفهم تقريبا من " الأتراك " سكان البلاد . وفى حلب كان غالبية الإنكشاريين ينتمون إلى الطبقات الأكثر شعبية ويمارسون مهنا قد تكون الأكثر تواضعا ، الأمر الذى يفسر الروابط التى كانت بين الأوجاق والجزارين . وكانوا يسكنون ضواحى المدينة الشرقية مثل بانقوسة [ى ١٠] ، وباب النيرب [ش ١٢] وقارلق [ز ٢٩] ، وباب الملاك [ت ٦] ، وباب المقام [ث ١٧] : وكان أهم مكان يتلاقون فيه هو " قهوة الأغا " الكائنة فى حى بانقوسه . وفى الموصل أقامت وحدات الإنكشاريين الموزعة على أحياء المدينه علاقات مع السكان فى الأحياء ، وفقا لموقع كل " أورطة " . وكان الإنكشارية هم سكان المدينة الذين يحملون السلاح ويشتركون فى الخلافات الداخلية التى تنشب بين الأحياء بعضها مع بعض وبين كبار العائلات المسيطرة عليها [٧] .

وفى مدن عديدة من مدن الإمبراطورية ، أدى وجود الإنكشارية التابعين للسلطان (ويسمون قابقولى - " عبيد السلطان ") ، والمرسلين من قبل الحكومة المركزية والمقيمين فى القلعة ، وكذلك وجود الإنكشارية المجندين محليا (يرليه - يرليان) إلى حدوث صراعات عنيفة بينهما [٨] . ففى القدس أدت أعمال العنف التى ارتكبها إنكشارية السلطان إلى اتخاذ اليرلية موقفا متضامنا مع السكان المحليين الذين يتماثلون معهم : وفى عام ١٧٣١ قام اليرليان بمساعدة جزء من السكان المحليين باقتحام القلعة وطرد إنكشارية السلطان الذين لم يجدوا ملجأ آخرا سوى الحصول على فرمان من

السلطان بتعزيز موقفهم . وفي بغداد في حوالي ١٦٤٦ رفضت الفرق المحلية الاعتراف بالحاكم الذي عينه السلطان خليفة لابراهيم باشا ، وواجهت إنكشارية السلطان الذين يدعمون موسى باشا ، واستمرت الأزمة ثلاثة شهور حتى قرر الباب العالي إعدام ابراهيم باشا (٩) .

إن المنازعات بين القابقولي واليرليه كانت أشد حدة وأكثر استمرارية في دمشق أكثر من أي مكان آخر ، وبدءا من عام ١٦٥٩ حين أرسل الباب العالي عدة مئات من العسكريين لإخضاع الإنكشارية المحلية ، كان هناك فريقان متنازعان يقود كل منهما "أغا"مرسل من استانبول . وحصل إنكشارية السلطان المقيمون في قلعة دمشق بصفة عامة على تأييد سكان حي عمارة [و ٥] الموجودة داخل أسوار المدينة ، بينما كانت الإنكشارية المحلية أكثر عددا وتلقى تأييدا قويا من سكان الأحياء التي يقيمون فيها خارج المدينة مثل سوق ساروجا [ج ١] والميدان [د ٨] . ولكي نفهم هذه المنازعات يجب أن نتمكن من تحليل مغزاها السياسي والاجتماعي والحضري الأمر الذي ليس هذا هو موضعه . يجب علينا إذن الاكتفاء بذكر تقلبات هذه المنازعات وأحداثها التي كان السكان يشتركون فيها . ففي عام ١٧٤٠ يقرر الحاكم طرد (الأورطة) من القلعة ، ويعلق مؤرخ الأحداث البديري على هذا الحدث في ارتياح بقوله " تحسنت أحوال الناس " . وفي عام ١٧٤٦ هاجم أسعد باشا الإنكشاريين المحليين وقصف أحياءهم بالقنابل ، ثم هرب الثوار . وتم نهب خمسمائة منزل في حي الميدان . وتصل وحدة (أورطة) من القابقولي إلى دمشق لتدعيم أسعد باشا . ويكتب الراوي البديري مرة ثانية أن دمشق أصبحت مدينة " هادئة مثل كوب الزبادي " وهو الأمر الذي لم يدم طويلا . ففي عام ١٧٤٨ صدر أمر سلطاني بإلزام القابقولي بالرحيل لكنه لم ينفذ ، ثم اشتعل النزاع بصفة خاصة بعد عزل أسعد باشا في عام ١٧٥٧ . بدأت الحوادث يوم ٣١ مايو واستمرت حتى شهر اكتوبر . طلب أهالي دمشق رحيل " الأجانب " وتحقق مطلبهم . إن الباشا الجديد الذي أرسله الباب العالي لكي يعيد الأحوال إلى نصابها بعد نهب قافلة الحج أمر بخروج " المدنيين " من الإنكشارية . وقد أراد هؤلاء المقاومة لكن الباشا استولى على حي الميدان وجعله موضعا للنهب (ديسمبر ١٧٢٧) ، ويقول البديري . " أصيب سكان دمشق بكارثة لم يشهدوا مثلها منذ عهد تيمورلنك " (١٠) . ويمكن " إجمالا " اعتبار أن اليرليه كانوا يدافعون عن مصالح سكان دمشق في مواجهة الجماعات الأجنبية . كان العثمانيون يعتبرون اليرليه " ثوارا " ويحملونهم مسئولية العديد من أعمال العنف ، ومع ذلك فقد كانوا مقبولين لدى السكان المحليين والمرتبطين بهم أكثر من القوات المرتزقة . وقد أدى انتصار عبد الله باشا على اليرليه في عام ١٧٥٧ إلى إخضاع سكان دمشق . (١٠) وتبين لنا هذه الحالة إلى أي حد كانت المدينة مشتركة في النزاع القائم بين "الميليشيات" المتناحرة .

المماليك و " المرتددون "

كان التقليد السارى فى العديد من البلاد العربية هو اختيار المجموعة الحاكمة عن طريق شراء العبيد البيض ، ثم تعليمهم لكى يشغلوا الوظائف العسكريه والسياسية بهذه الطريقة كانت تسير السلطنة المملوكية خلال قرنين ونصف أثناء حكمها لمصر وفلسطين وسورية وجزء من بلاد العرب . إن نظام " ا لديوشيرما " الذى كان يطبقه العثمانيون لتجنيد الإنكشارية كان من بعض النواحى يماثل هذا النظام إلى حد كبير . إن الانتفاع بالمماليك بطريقة منظمة فى العصر العثمانى هو أمر تتميز به مصر بنوع خاص ، ذلك لأن هذا النظام كان بلا شك متأصلا بعمق فى الممارسات المحلية لدرجة ان السلطان سليم (١٥١٢ – ١٥٢٠م) وخليفته سليمان (١٥٢٠ – ١٥٦٦) وجد أنه من الأوفق استمراره ، وبذلك يقيمان سلطة تتوازن مع السلطة الممنوحة للباشا وللإنكشارية فى مصر . ولهذا استمر المماليك فى القيام بدور هام فى تنظيم مصر ، وقد كلفوا بصفة خاصة بتأمين الحكم فى الأقاليم مع حصولهم على رتبة البكوية .

وبعد فترة لم يقم المماليك خلالها بأى دور سياسى إذ كانوا خلالها يؤيدون البشاوات فى منازعاتهم مع العسكريين ، إلا أن البكوات أصبحوا بعد عام ١٦١٠ تدريجيا هم المجموعة المسيطرة وخاصة فى عهد رضوان بك (١٦٣١–١٦٥٦م) . وقد استمد البكوات قوتهم من سلطانهم فى حكم الأقاليم ومن إيجارات الأراضى الزراعية (الإلتزام) ، وكذلك من تولى الوظائف الحكومية الرئيسية . وقد أدى الصراع بين " حزبى " الفقارية والقسيمية بعد ذلك إلى إضعاف البكوات . ولكن فى القرن الثامن عشر ولأسباب لاتزال فى حاجة لإيضاح فرض نظام تجنيد المماليك نفسه على مجموع الطبقة الحاكمة بما فى ذلك الأوجاق الذين خضعوا لعائلات كبار البكوات . وابتداءا من عام ١٧٥٥ سيطر البكوات على حكومة مصر بمساعدة مجموعة من الموظفين المماليك الذين يجندون من القوقاز عادة ، ويتم تعليمهم وتدريبهم فى قصور الأمراء ، ثم يعتقون ويعينون فى الوظائف المدنية والعسكرية .

وفى ولايات عثمانية أخرى كان يوجد نظام مماثل ، ولكن يتم تخفيفة عادة بإدخال عسكريين من أصل تركى . وكان يتم شراء المماليك لتعيينهم فى الوظائف الحكومية والعسكرية لمنافسة الإنكشارية ، وذلك فيما عدا بغداد حيث قام العبيد المجندون من القوقاز بدءا من عهد حسن باشا (١٧٠٤–١٧٢٤) بالاستيلاء على كل السلطة تدريجيا . وفى ظل حكم سليمان باشا أبو ليلى (١٧٤٩–١٧٦٢) وهو نفسه من أصل جيورجى ، ازداد إحضار أبناء جورجيا من مدينة تفليس . وكان يوجد بصفة دائمة فى بغداد مائتا شاب يعدونهم لتولى الأعمال العسكرية والإدارية . وفيما بعد تحول الحرس الخاص المكون من الجيورجيين إلى قوة عسكرية بلغت فى النهاية ثلاث فرق تضم كل منها ألف رجل . وهكذا تكونت الطبقة المملوكية المسيطرة والتى حكمت بغداد حتى ١٨٣١م . (١١)

وفى المغرب ، لعب " المرتدون " (أو المهتدون) فى القرنين السادس عشر والسابع عشر دورا مشابها لدور المماليك فى البلاد الأخرى . إن التشابه بين المماليك والمهتدين يفرض نفسه بالرغم من اختلاف الأصل (جاء المهتدون من الأراضى المسيحية الواقعة فى البحر المتوسط الغربى بدلا من منطقة القوقاز) ، ومع أن المهتدين أقاموا فى البلدان الإسلامية فى سن متقدمة عادة . وبالنسبة للجزائر يقدر دييجو دى هايدو عدد "الأتراك بالعقيدة " المقيمين فيها فى نهاية القرن السادس عشر بستة الاف شخص . كان غالبية قباطنة القراصنة من المسيحيين الذين أسرهم الجزائريون ، ثم اهتدوا إلى الإسلام وكان هذا نفسه هو شأن " المرتدين " في تونس والذين يظن الأب دان أن عددهم فى القرن السابع عشر بلغ ٣ أو ٤ الاف شخص [(١٢)] . وإذا كان المهتدون فى الجزائر قد توقفوا عن القيام بدور يستحق الذكر بدءا من القرن السابع عشر ، وذلك بلا شك بسبب سيطرة أتراك الأوجاق الذين كانوا يتجددون دائما بوصول التعزيزات ، فإن العكس قد حدث فى تونس حيث استمرت الاستعانة بالمماليك الذين من أصل مسيحى وخاصة من الإيطاليين وكانوا يقومون بالوظائف الإدارية وبالخدمة فى القصر حتى القرن التاسع عشر كان يقوم بالخدمة الخاصة فى القصر غلمان (يسمون " موشاشى ") ، وهم صبية صغار يقوم القراصنة بتربيتهم على السواحل الإيطالية . وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أدى نضوب هؤلاء المجندين إلى التجاء البايات أكثر فأكثر إلى الممالبك القادمين من المشرق خاصة من جيورجيا واليونان . وبالرغم من أنه قد أسندت إليهم المهام التى تحتاج إلى ثقة (القيادة العسكرية العليا ، والمهام السياسية الهامة ، والحراسة الشخصية للحاكم) ، إلا أن عددهم كان قليلا ولم يزد على مائتى شخص من بينهم ٢٥ حارسا للقصر يعيشون فى ٤ غرف بثكنة الحراس ويقودهم " باش مملوك " [(١٣)]

الخلاصة:

لم تكن هذه الطبقة الحاكمة تضم عددا كبيرا من الأفراد . وأكثر عناصر هذه الطبقة أهمية هم جنود الملبشيات الذين من أصل تركى : ولم يكن عدد العاملين فى المجال السياسى و " العلماء " القادمين من تركيا كبيرا على الإطلاق ، كما أن إقامتهم فى الولايات كانت عادة مؤقتة . وفى عام ١٨١٠ تحدث ابراهيم بك عن الأيام الماضية أثناء العصر المملوكى وقبل الحملة الفرنسيه فقال : " كنا نحو العشرة آلاف أو أكثر بين مقدمى ألوف (جنرالات) وأمراء وكشاف (حكام الأقاليم) وأكابر ومماليك وأجناد وطوائف وخدم و أنباع " [(١٤)] . وحتى إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن هؤلاء الأشخاص كانوا متمركزين فى العاصمة ، إلا أنهم مجموعة قليلة العدد بالنسبة لأهالى البلاد . ولكن هذه المجموعة تضم جميع أولئك الممارسين للسلطة السياسية والإدارية فى البلاد والساهرين على النظام والأمن فيهما ، بالإضافة إلى أن هذه المجموعة كانت تضم أشخاصا أثرياء ومستهلكين للمنتجات الكمالية بوفرة .

وبالرغم من أن هذه الطبقة كانت إلى حد كبير أجنبية إلا أنها لم تكن مقطوعة الصلة بالسكان المحليين ، كما لاحظنا من قبل بشأن العسكريين المنتمين للأوجاق . ولدينا بعض الدلالات على هذا " التأقلم " الجزئى · من المدهش مثلا أن جميع الكتابات المنقوشة على المنشآت العديدة التى شيدها هؤلاء الأمراء والعسكريون مدونة باللغة العربية أكثر من التركية ، كما أن سجلات مواريث أفراد هذه الطبقة الحاكمة مدونة بالعربية وهى لغة سكان البدو ، وليست لغة الغزاة . وبشأن هذه النقطة تعتبر الجزائر استثناءا . حافظت المليشيا على طابعها التركى حتى النهاية إذ كانت تتجدد دائما بوصول تعزيزات قادمة من الأناضول . وقد بذل الأتراك الجهود للحفاظ على " القولوغلى " (" أبناء العبيد " وهم أطفال أتراك المليشيات من نساء محليات) فى مرتبة أدنى ، وقد يكون ذلك لتجنب تحول المليشيا التركية إلى قوة جزائرية . وتبين الأرقام أن هذه المشكلة كانت قائمة منذ عام ١٦٢١ كان يوجد فى الجزائر خمسة آلاف قولوغلى مقابل عشرة آلاف تركى . وفى عام ١٨٣٠ بلغ عدد القولوغلى فى جميع أنحاء الجزائر ١٥ ألفا ورغم استبعاد القولوغلى من المسئوليات الكبيرة – ليس بصورة مطلقة – واستبعادهم من الأوجاقات ، إلا أنهم كانوا يتمتعون بامتيازات مادية جعلت منهم " بورجوازية حضرية " ، ولكنهم لم يتمكنوا من تكوين قوة قادرة على منافسة العنصر التركى مثلما استطاع البرليه أن يفعلوا فى المشرق . ومن هذه الناحية فإن تنظيم الجزائر احتفظ بطابع " استعمارى " قوى ، فى حين أن الوضع فى تونس كان مختلفا تماما ، حيث كانوا يقبلون القولوغلى فى المليشيا · لقد تمكن حسين بن على وهو ذاته قولوغليا من الوصول إلى السلطة العليا فى عام ١٧٠٥ . وقد قام بتجنيد أفراد من القولوغلى كجنود فى الميليشيا – بدلا من تجنيد الإنكشارية القادمين من المشرق . (١٥)

العلماء والأشراف

كان العلماء الذين يتولون الوظائف الدينية والثقافية ينتمون عادة إلى السكان الرعايا . كانوا إذن ممثلين إلى حد ما لسكان الحضر ، ولكن أنشطتهم ورعاية الطبقة الحاكمة لهم جعلتهم فى مركز وسيط بين الحكام والرعية . ومن ناحية أخرى فإن الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية السائدة بين الأهالى والتى وإن كانت لم تؤد إلى تكوين طبقات اجتماعية كاملة ، إلا أنها أفرزت فئات إجتماعية مختلفة ، جعلت العلماء يتخذون مواقف متنوعة للغاية فيما يتعلق بدورهم فى المجتمع وعلاقتهم مع الطبقة الحاكمة .

الأوصاف المميزة للعلماء

نعتقد أنه لا يجب استخدام كلمة علماء بمعناها الفنى أى" رجال دين " أو" رجال قانون " ، ولكن بالمفهوم الواسع للغاية لمجموعة يندرج فبها بطبيعة الحال أعضاء محاكم العدالة والمؤسسات الدينية والتعليمة (الجوامع – المدارس ، ومدارس التعليم العالى) ،

والذين يمثلون النواة الصلبة لهذة المجموعة بالإضافة أيضا إلى طلبة الجوامع – المدارس الكبيرة والمدارس والعاملين في مؤسسات العبادة والتعليم والمسئولين عن الجماعات الصوفية وطوائف الأشراف(سلالة النبى) . وبذلك فإننا نحدد مجموعة إنسانية واسعة للغاية ، وهى فضفاضة بعض الشيء لكنها تجد وحدتها فى أنشطتها المرتبطة ببث الدين والمعرفة وإصدار الأحكام ونشر الثقافة ، وتتوقف مواردها فى غالبية الأحوال على الدخول التى توزعها المؤسسات الدينية والخيرية (الأوقاف والحبوس) ، وإلى حد كبير أيضا على رعاية الدولة وعلية القوم والتى تتم فى الأغلب فى إطار الأوقاف [١٦] . إن تقديم بعض الأمثلة يساعد على تقدير أهمية هذه المجموعة . ففى دمشق كان الوقف الذى أنشأه سنان باشا فى عام ١٥٩٥ – ١٥٩٦م وحاكم الولاية من عام ١٥٨٧ إلى ١٥٨٨م بخصص رواتب وأجوراً لحوالى ٢٠٣ شخص من بينهم ٩٠ مقرىء بجامع السنانية و ٢٥ تلميذ من الأيتام، وتتراوح المخصصات اليومية بين ٥٠ بارة للمسئول عن الوقف (الناظر) وبين نصف بارة (للتلميذ) . [١٧] وفى نفس الفترة تقريبا كان الجامع الكبير في دمشق يضم على الأقل ٥٩٦ شخصا إما يعملون به أو يتبعون الوقف . [١٨] وعن طريق الأوقاف أيضا كانت تتم رعاية الجليليين فى الموصل . وكانت أوقاف جامع الأغوات (١٧٠٣) [هـ ٧] وجامع النبى شيت (١٨١٥) ومدرسة الحسينية (١٨١٦) تقدم رواتب لـ ١٣ شخصية دينية (أئمة) ولطلاب ولـ ١٣ فرد من الخدم . [١٩]

وكانت الدولة تباشر رعايتها عن طريق " أرباح " مسجلة في ميزانيات الولايات . ففى مصر مثلا معاشات للعلماء (٥٨٧ ألف و ٤٠ بارة فى عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٦ م) إلى جانب توزيع حبوب على الفقراء فى المزارات والمساجد المختلفة (وفى الأزهر بصفة خاصة) [٢٠] . ومن الأمور ذات المغزى فى هذا المجال السخاء المعروف عن محمد بك أبو الدهب تجاه العلماء ، كما يتضح من الوقف الذى حبسه على ١٦ شيخ من علماء الأزهر وعلى عدد مماثل من المقرئين و ١٦٤ طالب ، ولكن سخاؤه الأكثر ضخامة تمثل فى شرائه للقاموس الشهير(تاج العروس) من مؤلفه الشيخ مرتضى بمبلغ ١٠٠ ألف درهم . وقد أهدى الأمير هذا القاموس إلى مكتبة الجامع الذى شيده . [٢١]

كان العلماء إذن يكونون مجموعة متسعة للغاية وسوف نقدم مثالين . أجرى بابر جوهانسن دراسة عن مجموع العاملين فى مساجد الجزائر قبل عام ١٨٣٠ بدءا من الإمام حتى الخدم وتوصل أنهم بلغوا ٣٧٠ شخصا وهو رقم يعتقد أنه أقل من الواقع . ومع ذلك فهم يمثلون نسبة ٦/ من عدد السكان الذكور والبالغين والذين يقدرون بحوالى ٣٠ ألف فرد ، وهى نسبة من الواضح أنها مرتفعة . [٢٢] وفى القاهرة فى القرن الثامن عشر بلغ عدد الموظفين فى القضاء وأساتذة الأزهر والعاملين فى المؤسسات الدينية الكبيرة حوالى ٤ آلاف شخص ، ويسهل تصور نفوذهم فى حياة المدينة .

كانت هذه المجموعة بأكملها تقريباً من أصل عربى باستثناء القضاة الذين كانت

ترسلهم حكومة السلطان ليرأسوا مجموع النظام القضائى فى الولايات . وقد حصل حسين بن على باى تونس منذ السنوات الأولى لحكمه على إذن بأن يختار الباب العالى القضاة عسكر (القضاة العسكريين) من بين العلماء أبناء " العسكر " المقيمين فى تونس ، وهم إذن أتراك لكنهم " متونسون " . وقد أجرى المؤرخ التونسى حسين خوجة (توفى قبل ١٧٤٠م) إحصاءا فى عصره عن العلماء فوجد أنه من بين ١٨٠ عالما يوجد أكثر من ١٥٠ ولدوا فى تونس . [٢٣] ولكن رغم أن العلماء انحدروا من السكان التونسيين إلا انهم لا يكونون مجموعة اجتماعية ملتحمة · ولا يمكننا وصفهم بأنهم طبقة لكنهم "جماعة " تضم جميع تنوعات المستويات الاجتماعية – الاقتصادية . ونجد من بينهم العمال الكادحين الذين يعتمدون فى معيشتهم على المخصصات والتوزيعات التى تؤمنها الأوقاف أو أرباب العمل : كان هذا بطبيعة الحال شأن الطلبة بل وأيضا العديد من الشيوخ الذين كان يجب على بعضهم أن يبحثوا عن أنشطة متنوعة للحصول على وسائل معيشتهم . وفى أعلى السلم الاجتماعى كان يوجد عدد معين من العلماء الذين يحصلون على دخول كبيرة من ادارة الأوقاف الأكثر أهمية ومن رعاية السلطات وعلية القوم لهم . وفى مصر نجح بعض الشيوخ خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر فى تكوين ثروات هائلة بل وفى الاشتراك فى استثمارات الإيجارات الزراعية والحضرية . [٢٤] كان نظام العلماء إلى حد ما نظاما مفتوحا يمنح السكان فرصة الحراك الاجتماعى : فقد كان يمنح السكان المحليين إمكانات واسعة للصعود والتقارب مع البورجوازية المحلية وحتى مع الطبقة الحاكمة .

دور العلماء

كان العلماء يقومون فى الهيكل العام للمجتمع بدور الوسطاء الطبيعيين بين الرعايا المرتبطين بهم بحكم نشأتهم ، وبين السلطات التى كانت تحتاج إليهم كمعاونين فى مجال العدالة والحكم لأنهم دعائم قوانين الشريعة ومفسريها . وكانوا يجلسون فى مجالس الحكام حيث أنهم يعملون مستشارين للحكام بل ومراقبين عند الاقتضاء . وما حدث فى الواقع أنهم كانوا يمثلون لدى الكبار مطالب وشكاوى الرعايا وقد يلجأون إلى الأسلوب العنيف . وقد حدث مثلا أن الشيخ الدرديرى المفتى المالكى فى القاهرة وصلته فى عام ١٧٨٦م احتجاجات سكان ضاحية الحسينية ضد أعمال العنف التى ارتكبها أحد الأمراء المماليك فصاح قائلا · " انا معكم فى غد نجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم " . [٢٥]

ولكن العلماء الأكثر نفوذا كانوا ، من أجل رفاهيتهم المادية الخاصة يعمدون كثيرا إلى مسايرة الحكام الذين يفتحون بدورهم الأبواب لهم للحصول على الأرباح الوفيرة والوظائف الهامة ، الأمر الذى يجعلهم يتمنون استمرار حصولهم على رضاء

الحكام إن رضاء العلماء عن النظام القائم وتعلقهم بالسلطة التى يتمتعون بحظوتها والتى تستخدمهم فى مناوراتها عند الضرورة هى ظاهرة ثابتة . ويمكن تقديم بعض الأمثلة بالنسبة لتونس فى القرن الثامن عشر فى عام ١٧٠٥م ، حين أدى هجوم أوجاق الجزائر على تونس إلى إحداث فراغ فى السلطة ، فقام حسين بن على حاكم تو نس المعين حديثا بإرسال وفد من رجال الدين (مفتيان حنفيان وقاضى مالكى ومرابط [صوفى] مشهور) لإقناع الجزائريين بالانسحاب . وفيما بعد استخدم العلماء نفس الحجج للدعوة إلى تعبئة الجيش ضد المعتدين . وفى ١٧٢٨م حين قام على باشا ابن شقيق الباى بالثورة ضد عمه ، رد الباى حسين بن على باشا بأن عقد فى قصره نوعا من المجالس الدينية ضم أعضاء المحكمة الشرعيــة التونسية ، وحصل علــى حكم بإدانة الثائر وأنصاره بتهمة " التمرد " والجور ، وهو حكم متواطئ أثار لدى الباشويين (أنصار على باشا) تعليقات قاسية تجاه العلماء التونسيين وكانوا يتمتمون " إذا اتخذ شعب من الغراب هاديا له فإنه سوف يرشده إلى إحدى الرمم النتنة " . وحين انتصر على باشا فى ١٧٣٥م انضم نفس العلماء الكبار إليه وقبلوا الحصول على ترقيات وامتيازات واستمروا فى الدعوى إلى " طاعة الله وطاعة صاحب السلطان على الناس " . كما أن محمد سعادة الذى كان يطنب فى كتابة المديح لحسين بن على أصبح مستشارا للأمير الجديد وحصل على لقب مفتى مكافأة له . [٢٦]

وإذا مابدت الشرعية أكثر غموضا (حيث يكون المنتصر غير واضح تماما) ، فإنه يمكن أن ينقسم العلماء على أنفسهم . ففى القاهرة حين وقعت الثورة فى عام ١٧١١م حصل أمراء حزب القاسمية على فتوى تسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم ، كما حصل خصومهم الإنكشاريون أيضا على فتوى لصالح قضيتهم ولكن ، بعد هزيمتهم تم نفى العلماء المتواطئين معهم . [٢٧] ويمكن إدراك أن العلماء بصفة عامة كانوا يرون أنه من المربح لهم البقاء إلى جانب السلطة وأنهم كانــوا ينفرون من القيام بمغامرات للحلول مكان السلطة القائمة . ففى عام ١٧٤٨ كان أسعد باشا على وشك مغادرة دمشق ليقود الحج إلى الأماكن المقدسة وعقد اجتماعا للعلماء والأعيان ليقول لهم . " تولوا المسئولية فى غيابى على أن تسود العدالة ... فأجابوا . " ياسيدنا الباشا نحن علماء وفقهاء ومعلمون ومهنتنا هى دراسة وقراءة الكتب " فقال أسعد باشا " هل هذا هو ردكم وأنتم أعيان البلاد ؟ " ردوا عليه . " أعيان البلاد بعد الله هم القابقولى (إنكشارية السلطان) " . وقام أسعد باشا بعدها بإسناد إدارة البلاد إلى القابقولى . [٢٨] وهذا الرد الذى تلقاه أسعد باشا من العلماء ، هو تقريبا نفس الرد الذى تلقاه حسن باشا فى ١٧٨٦م ، والذى كان الباب العالى قد أرسله إلى مصر ليرد الأمراء المماليك إلى صوابهم . فقد استقبل وفدا فى رشيد من مشايخ القاهرة ثم سألهم . " كيف تتحملون أن يحكمكم اثنان من المماليك الكفرة وكيف تستسلمون لطغيانهم ؟ .. لماذا لا تتحدون معا وتطردونهما من البلاد ؟ "

فأجاب الشيوخ وهم فى حالة برثى لها . " إن الشعب المصرى فقير وضعيف ... والأمراء يشكلون فريقا قويا وجبارا " . وأظهر المشايخ نفس الخشية فى ١٧٩٨م حبن اقترح عليهم بونابرت أن يحكموا مصر بدلا من المماليك . إنهم يشرحون له أن " الطبقات الدنيا للشعب المصرى لا تخشى سوى الأتراك الذين يستطيعون وحدهم إدارة الحكم " . وما كاد العلماء فى عام ١٨٠٥ يحصلون بفضل العمل الثورى للطبقات الدنيا على سلطة جديدة شرعية تستطيع وضع نهاية للفوضى ، حتى طلبوا من محمد على الذى عينه الباب العالى حاكما أن يأخذ السلطة بين يديه ، ثم حثوا العناصر الشعبية على إلقاء السلاح . وفى اجتماع حضره عدد كبير من العلماء اعترف المشايخ " بعدم جدوى تدخلهم فى منازعات بجب أن يظلوا بعيدا عنها وقرروا الامتناع فى المستقبل عن كل عمل سياسى وأن يدعوا إلى السلام ، ومطالبة الأهالى بالسكينة والهدوء وإعادة فتح حوانيتهم ومخازنهم ، وأنه من المناسب أن يعودوا هم أنفسهم إلى دروسهم فى الأزهر . " واذا كان محمد على قد أسرع فى قبول دعوة المشايخ . إلا أن شعب القاهرة ألقى سلاحه على مضض وهو يشعر بأن المشايخ قد غدروا به " بدأ الشعب فى سب المشايخ الذين جلبوا له الذل والمهانة " . [٢٩] هذا الحذر أثناء التقلبات السياسية من جانب العلماء ، وهذا الاحترام التقليدى للقابضين على السلطة ، هما بلا شك من بين العوامل التى تفسر استقرار عائلات كبار العلماء . ويمكن فى الواقع ملاحظة أن انتماء العلماء إلى مجموعة منفتحة من ناحية المبدأ وتضم الأفراد أصحاب الجدارة قد زودت سلالات العلماء بالقدرة على الاستمرارية ، وهو الأمر الذى كانت عائلات كبار التجار محرومة منه . وليس مستبعدا أن تكون إدارة الأوقاف ، وهو أمر متوارث وأحد عناصر القوة المادية لكبار المشايخ ، قد لعبت دورا فى استمرارية عائلاتهم اللافتة للنظر . فإذا نظرنا إلى تو نس نجد عائلات العلماء التى استمرت طويلا مثل آل رصاع (عائلة من العلماء المعروفين منذ عهد الحفصيين) ، وآل بيرم (الذين وصلوا إلى باش مفتى للحفصيين من ١٧٥٧ إلى ١٨٦١م) وإلى أسرة بن الخوجة (التى جاءت بعد آل بيرم بقليل) . [٣٠] أما فى الموصل فإننا نجد عمرى وآل ياسين ونستطيع تتبع تاريخهما عبرثلاثة قرون . [٣١] وبالنسبة للقاهرة تكفى المقارنة بين اختفاء سلالات كبار أثرياء التجار مثل آل شرابى وآل محروقى وبين استمرارية أسر العلماء المثقفين مثل آل الجبرتى وآل الشرقاوى . ولا شك أن هذا الأمتداد الطويل الأجل لأسر العلماء فى مجتمع يحظى بسلطة سياسية هشة فى غالبية الأحوال ، وبقوة اقتصادية فانية ، كان أيضاً أحد أسباب نفوذ وهيبة العلماء بين السكان وبين حاشية علية القوم .

إن الأهمية التى اكتسبتها الشخصيات الدينية فى القرن الثامن عشر باعتبارها ممثلة للرأى العام ولسان حاله فى مواجهة السلطة قد نتجت عن ضعف السلطة المركزية فى استانبول وضعف ممثليها ، ووجدت السلطات الإقليمية نفسها فى حاجة ملحة للحصول على التأييد المحلى . [٣٢]

الأشراف

إن الدور الذى لعبه الأشراف (سلالة النبى) فى بعض المدن فى نهاية القرن الثامن عشر يعود بلا شك إلى مجموعة من الظروف المواتية والمحلية . كان الأشراف فى جميع المدن ينتظمون داخل هيئة يرأسها " نقيب الأشراف " والذى يعينه عادة نقيب استانبول . وقد أدى عددهم الكبير وانتشارهم عادة بين جميع طبقات المجتمع الى أنهم أصبحوا مجموعات قوية ولكن فى نفس الوقت ضعيفة التنظيم . وقد قنع الأشراف عموما بالانتفاع بالامتيازات التى منحها العثمانيون لهم احتراما لأسرة النبى ، وأيضاً لتثبيت مراكز العثمانيين أنفسهم باعتبارهم من أنصار السنة · الحصانة الشخصية ، تخويل النقيب سلطات قضائية وامتيازات ضريبية ، فضلا عن أن الضرائب ذاتها لم تكن فى غالبية الأحوال محددة بدقة . وكانت المهمة الرئيسية للنقيب الاحتفاظ بسجل للأشراف وتجنب إساءة استخدام لقب شريف الذى يوفر الاحترام ومزايا مادية . وقد باشر النقباء هذه المهمة بقليل من العناية ، أو أغمضوا عيونهم تجاه التجاوزات التى تحدث ، الأمر الذى يفسر بأن عدد الأشراف ازداد فى بعض المدن إلى حد كبير كما ازدادت أهمية الدور الذى يقومون به .

وقد ازدادت هذه الأهمية بنوع خاص فى مدينة حلب [٣٣] ، والتى تعتبر حالة استثنائية . فقد كان عدد الأشراف فى المدينة كبيرا إلى حد مذهل فى القرن الثامن عشر . وتشير بعض التقديرات إلى أن عددهم بلغ بين ١٠ آلاف و ١٢ ألف نسمة ، وهى تقديرات تبدو إلى حد كبير غيرصحيحة بالنسبة إلى مجموع عدد السكان الكبير(١٢٠ ألف نسمة). ويقول جان سوفاجيه أنهم كانوا بين ٣ ، ٤ الاف أسرة الأمر الذى يبدو " معقولا " . وكان الأشراف ممثلين فى جميع طبقات السكان الإجتماعية إذ يوجد من بينهم حراس لأبواب الأسواق إلى جانب علماء ، وكثيرا ماحدث أن مفتيا يصبح نقيبا أو العكس . ولا يبدو أنهم كانوا مثل الإنكشاريين يقيمون فى أحياء خاصة ، ومع ذلك فقد أقاموا داخل سور المدينة مع بعض التمركز فى الضاحية التى تقع على الجانب المقابل لباب النصر[ط ١٧] .

لا يوجد شىء مما سبق ذكره يساعد على تفسير الدور الرئيسى الذى لعبه الأشراف بمدينة حلب خلال المعارك العنيفة مع الإنكشاريين ، والتى جرت فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ، والعقود الأولى من القرن التاسع عشر . ولكن يمكن أن نجد هذا التفسير فى تعليق أنطوان رافق على انكشارية مدينة دمشق الذين لم يظهروا كعنصر سياسى إلا بعد ضعف الإنكشارية المحلية (اليرليه) . لقد قام الأشراف حينذاك بدور الموازنة فى مواجهة القابقولى (إنكشارية السلطان) المبعوثين من استانبول . ويمكن الافتراض بأنه حيث لم يكن يوجد فى حلب إنكشاريون محليون فان جماعة الأشراف قامت بدور المؤسسة التى يعبر السكان المحليون من خلالها عن ردود أفعالهم تجاه المليشيات . وبما أن الأشراف كانوا موزعين بين طبقات السكان جميعها ،

كما أن الإنكشاريين أنفسهم كانوا يمارسون مهنا مختلفة ولهم روابط بالسكان المحليين ، فلا يمكننا التحدث فى هذا النزاع عن معركة طبقات من أجل عدالة أكبر ولا عن صراع بين سكان محليين وطغاة أجانب . ولكنه بالأحرى صراع بين " تجمعات مصالح " متنافسة تمثل كل منها قسما من السكان المحليين يسعى إلى الإشراف على السلطة والحصول على المزايا التى تحققها . ويقول سوفاجيه " كان الإنكشاريون والأشراف يطمحون فى الحصول على حرية أكبر لا من أجل تخفيف المعاناة الشعبية بل من أجل زيادة الامتيازات التى يحصلون عليها بحكم مراكزهم إلى أقصى حد وذلك على حساب مواطنيهم الأقل حظاً . " (٣٤) ولكى نستطرد فى تحليل مثل هذه الظواهر يجب أن تكون لدينا معلومات دقيقة فى هذا الشأن وهو امر غير متاح .

ليس هنا مجال رسم صورة تفصيلية عن تقلبات هذه السلسلة من " المعارك الدموية " (ج . سوفاجيه) والتى تبدأ عام ١٧٦٩-١٧٧٠م وتتوالى خلال حوادث أعوام ١٧٩٨ ، ١٨٠٢ ، ١٨٠٥ . وقد أدت هذه المعركة الأخيرة إلى بداية عهد هيمنه الإنكشارية وأفول نجم الأشراف . ولكن فى عام ١٨١٣م ينتهى النزاع ، حين قام الباشا بإعدام ثمانية عشر فردا من كبار أغوات الإنكشارية . وفى عام ١٨١٩ اندلعت ثورة حلب التى قد يكون الأشراف هم السبب فيها ، ثم تلاها ردع شديد أصابهم بصفة خاصة . وقد أدت جميع هذه الأحداث لا إلى القضاء على الأشراف والإنكشارية معا ، بل إلى جعلهما فى حالة لا تسمح لأحدهما بالثورة . ولكى نأخذ فكرة عن مدى وحشية هذه المعارك يكفى التذكير بأن أحداث عام ١٧٩٨ بدأت على أثر مذبحة الأشراف الذين احتموا داخل جامع الأطرش وبعد منحهم الأمان ، وقد استمرت هذه الأحداث من شهر فبراير حتى مايو . وكان الأشراف يسيطرون على المدينة التى داخل الأسوار بينما تسيطر الإنكشارية على القلعة وعلى حى بانقوسة [ى ١٠] وحى باب النيرب [ش ١٢] .

حالة حلب هذه كانت استثنائية . ففى مدن الإمبراطورية الكبيرة الأخرى لم يكن الأشراف سوى إحدى التراكيب الاجتماعية التى تسمح لبعض عناصر السكان الرعايا بتنظيم أنفسهم (طوائف مهنية ، وتجمعات جغرافية للأحياء) ، ولكن هذه التراكيب ليس لها تسلسل رئاسى ولا تنظيم على مستوى المدينة الأمر الذى منعها من القيام بدور فى سياسة المدينة ، وهو الدور الذى استطاع أشراف حلب أن يلعبوه لأسباب محلية .

الرعايا : التجار والحرفيون

يمثل المواطنون (الرعايا وفقا للمصطلح العثمانى) جمهرة سكان المدن . وفى إطار التقسيم التقليدى للمجتمع بين " أهل السيف " المكلفين بالحكم و " أهل القلم " المسئولين عن الدين والعلم ، كان الرعايا هم الذين يقومون بأعباء النشاط الاقتصادى أى بالإنتاج وبالتجارة . كانوا إذن يلعبون دورا أساسيا فى المجتمع . ومع ذلك فإن المعلومات عنهم قليلة للغاية : إذ توجد دراسات قليلة عن أهالى البلد باعتبارهم مجموعة اجتماعية -

اقتصادية وقد أجريت دراسة وحيدة تقوم بوصف إجمالى لأنشطة أهالى القاهرة [٣٥] ، وهى مدينة فريدة فى أبعادها لدرجة يصبح مـن الضرورى معهـا التساؤل فيما إذا كان ممكنا تعميم الأحوال القائـمة فيها علـى المدن العربية الكبيرة الأخرى . ومع ذلك فهذا هو ما سأضطر إلى عمله فى غالبية الأحوال وإلى أن يتم إجراء دراسات أخرى موازية بشأن المدن العربية الأخرى بالاستعانة بالمحفوظات التى بدأت دراستها اخيرا .

ويتصف مجتمع أهالى البلاد وهم المنتجون بصفتين أساسيتين . الصفة الأولى معروفة جيدا ٠ وهى تفوق الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية (الحرفية) . كان التاجر يحتل مكانة أعلى من الحرفى سواء من ناحية الاعتبارالاجتماعى أو فى الواقع الاقتصادى . وذلك لأسباب مرتبطة بالموقف الاجتماعى التقليدى وبتطور الاقتصاد والتقنيات فى العالم العربى . وتسمح البيانات التى استخرجتها من فحص المواريث فى القاهرة خلال العشرين عاما الأخيرة من القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بتحديد هذا التفوق بالأرقام . فان متوسط ميراث التاجر خلال الأعوام من ١٦٧٩ إلى ١٧٠٠م يصل إلى ٥٦٥ر١٨٨ بارة مقابل ٨٤٥ر٤٨ بارة لميراث الحرفى (٩ر٣ ضعف) ، وكان هذا المتوسط فى الفترة بين ١٧٧٦و١٧٩٨ مايعادل ٧٥٢ر١٣٣ بارة مقابل ٠٢٩ر٣٠ بارة (٤,٤ضعف) . [٣٦]

والصفة الثانية المميزة تتناقض مع وجهات النظر المألوفة عن طابع المساواة النسبية التى تسود المجتمع العربى – الإسلامى . إن دراسة مواريث الحرفيين والتجار فى القرن الثامن عشر تكشف عن التفاوت الكبير فى الثروات ، فالفارق بين أقل ميراث وهـو ميراث أحد تجار الخضار (خضرى) والذى بلغ ١٤٥ بارة وبين ميراث تاجر بن كبير يدعى قاسم الشرايبى وهو ٨ مليون و ٨٤٩ الف و ٦٦٠ بارة هو فى الواقع فارق كبير ، إذ تبلغ نسبته ١ إلى ٦٠ ألف . وإذا ما درسنا متوسط تـوزيع الثورة داخل عينة كبيرة بدلا مـن أقصى النقيضين فإن هذا التفاوت بيـن المراكـز الاجتماعية – الاقتصاديـة يبدو مذهـلا : فقد تبين من دراسـة ٥٦٧ حالة مـواريث خلال الفترة من ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨ أن قيمة الـ ٥٧ ميراثا الأكثر أهمية (١٠٪ من العدد الإجمالى) تبلغ ٩ر٣٧ مليون بارة (أى ٤ر٧١٪ من إجمالى قيمة المواريث كلها) ، بينما تبلغ قيمة ٢٨٣ ميراثا آخرى (٩١ر٤٩٪من العدد الإجمالى) ما نسبته٣ر٤٪ من القيمة الإجمالية . [٣٧] وحتى إذا افترضنا أن هذه الظاهرة كانت أكثر بروزاً بصفة خاصة فى القاهرة بسبب نشاطها الفريد كموقع تجارى ، فإنه لا يوجد ما يسمح بالافتراض بأن عدم المساواة لم يكن قائماً فى المدن العربية الكبيرة الأخرى .

البورجوازية التجارية الكبيرة :

لا جدال فى أن كبار التجار يحتلون مكانة خاصة فى غالبية المدن العربية الكبيرة المتخصصة فى التجارة الدولية الواسعة النطاق . ففـى القاهـرة كانـت تجارة المنتجات

الشرقية (البن والتوابل) وتجارة المنسوجات يشتغل بها ١٤٢ تاجرا (أى ٢٥٪ من ٥٦٧ فرداً قمت بإجراء بحث بشأنهم) خلال الفترة من ١٧٧٦م الى ١٧٩٨م ، وقد تركوا ميراثا يقدر بـ ٧٤٫٥٪ من قيمة مجموع المواريث كلها . وكان كبار تجار البن هم الذين يلعبون الدور الأكبر بين هؤلاء التجار جميعا ، الأمر الذى كان يتناسب مع أهمية هذه السلعة فى الاقتصاد المصرى . وبلغ عدد كبار تجار البن وقت بلوغ هذه التجارة ذروتها (بداية القرن الثامن عشر) خمسمائة تاجر . وقد انخفض عددهم فى عام ١٧٩٨ ، ولكن ظلت قوتهم الاقتصادية كبيرة للغاية وثقلهم الاجتماعى ونفوذهم السياسى قويا ، وكان قاسم الشرايبى هو أهم هؤلاء التجار جميعا وبرأس أسرة قوية . وحين توفى عام ١٧٣٤م ترك ثروة ضخمة تقرب من ٥٠ مليون بارة . وقد شيع جثمانه فى جنازة ضخمة ومهيبة سار فيها جميع كبار الأمراء كما سار الأمير الحاكم على قدميه خلف جثمانه حتى المدافن .[٣٨]

وفى المدن التجارية العربية الكبيرة كانت توجد بورجوازية كبيرة تماثل بورجوازية القاهرة و لكن مع الفارق . ففى حلب يخطر عل بالنا أسرة أميرى وكان موسى أغا (١٦٨٨–١٧٦٤م) من أبرز ممثليها وهو ابن لرجل وصف " بالعنى الواسع " . وقد حقق موسى نجاحا باهرا فى التجارة جعله يسافر إلى الهند ، كما خصص وقفا كبيرا لصالح الجامع الذى شيده عام ١٧٦٣ . وتضمن هذا الوقف على الأقل أربع خانات وسبع قيساريات (محلات الأعمال الحرفية) وثلاث مدابغ وحمامين و٨٢ حانوتاً و١٦ دارا ، ومبانى سكنية تقع أهمها فى حى سويقة على [م١٤ –١٥] وفى الضاحية الشمالية لمدينة حلب ، كما يضاف إلى ذلك العديد من الممتلكات العقارية .[٣٩]

ومن بين الأسر الكبيرة التى لعبت دورا نشطا فى تاريخ مدينة الموصل ، والتى ساهمت فى تزيينها بالمبانى الدينية كان يوجد عدد منهم مرتبطين بالتجارة الواسعة النطاق . فالحاج على النومة وهو تاجر كان يعيش فى حى خزرج [ى١٠] قام بتشييد قبة فوق قبر النبى شيت فى عام ١٦٤٧ ، وكان أول أعضاء الأسرة التى قامت فيما بعد بتشييد وترميم العديد من المساجد وبصفة خاصة مسجد الخزرج عام ١٧٠٨ ، ومسجد النوبة عام ١٧١١ ، ومسجد فتحى عام ١٧١٢ ، ومسجد الغرابيلى عام ١٧١٩ ، وأخيرامسجد النبىّ شيت عام ١٧٩١ . وقد قام بتشييد جميع هذه المساجد أبناء وأحفاد التاجر الحاج على النومة . ومن الأمور اللافتة للانتباه أيضا نشاط أسرة عبد العال التى قرنت الأنشطة الدينية بالأنشطة التجارية . إن مؤسس هذه الأسرة هو الحاج عبد العال وقد ذكر عنه أنه تاجر وأديب ، وقد قام بتشييد الجامع الكبير عبداليه (١٦٦٩م)[و ٨} والذى يوجد فى منطقة الأسواق وملحق به مدرسة ونافورة ، كما وهب وقفا يضم منشآت متعددة ذات أغراض اقتصادية (قيساريات وحوانيت) . وفى عام ١٧٠٧ بنى ابنه محمد عبد العال مسجد الزبتونى ، وفى عام ١٧١٨ بنى سعيد عبد العال مسجد اليتيم . وقد عرفنا عن طريق منشآت وأوقاف أخرى أسماء من بينها جرجس ويحيى بن

عبد العال . إن مواقع هذه المنشآت فى حى باب السراى [ز٨] فى قلب الأسواق ، والأهمية الاقتصادية للمبانى المذكورة فى الأوقاف ، تبين أنها ثمار أنشطة كبار التجار الأغنياء . وفى النهاية نشير إلى تشييد مسجد جويجاتي فى حى باب العراق بالموصل {ع١١ } ، وحيث كانت تقيم أسرة الحاج عبد الله بن ابراهيم الجويجانى التاجر القادم من الحجاز (١٦٤٩-١٦٥٠) ، ثم قيام شقيقه عمر الذى يعمل أيضا بالتجارة بتشييد حمامين كوقف لصالح هذا الجامع .[٤٠]

ومن المؤكد أن أحد عناصر قوة هذه الفئة من كبار التجار فى القرن الثامن عشر ، هو اشتراكهم مع السلطة فى إدارة الإيجارات الزراعية (الالتزام) . لقد ثبت منذ العقودالأخيرة للقرن السابع عشر اشتراك تجار القاهرة فى استثمار الالتزام (دفع الضرائب المقررة على القرى ثم القيام بتحصيلها بزيادة) ، وهى ظاهرة ازداد تدعيمها خلال القرن الثامن عشر . ويكفى ذكر حالة أسرة الشرايبى التى حصلت فى عام ١٧٢٥ على دخل يقدر بمليون بارة من القرى التى كانوا يلتزمونها ، والذين وصف الجبرتى ذريتهم فى نهاية القرن الثامن عشر باعتبارهم من نبلاء المزارعين الذين يعيشون من دخول ممتلكاتهم الزراعية ومن استغلال عادل للمزارعين ، وهذه الظاهرة تثبت ماكان يحدث فى تونس حيث أدى نمو الأنشطة الاقتصادية وانفتاح البلاد على التجارة البحرية (التى حلت مكان حرب القراصنة) إلى تضاعف ايجارات (لِزْمة) المنتجات التصديرية . وهكذا تكونت فى تونس عائلات من التجار - المستأجرين ، الذين ترتبط مصالحهم المادية ارتباطا وثيقا بالسلطة التونسية . وكانوا فى الأغلب من أصول ريفيه ثم انتقلوا إلى الإقامة فى المدينة بالقرب من مركز السلطة وكونوا بورجوازية كبيرة أصبحت من أعمدة نظام البايات. ومن بين هذه الأسر نذكر أسرة بن عياد والجالوليين والمرابطين والنويرا .[٤١] ولكن فى حالة تو نس كانت هذه الفئة من الملتزمين شبه مسنوظفين إذا جاز التعبير .

ونعيد القول من جديد بأن هذه الفئة الاجتماعية كانت تضم كبار التجار . وأن التجارة الدولية هى التجارة الوحيدة التى كانت تسمح بتحقيق أرباح كبيرة ويجمع رؤوس الأموال اللازمة لخلق بورجوازية كبيرة . هذا باستثناء بضعة أنشطة صناعية كانت أيضا تحقق أرباحا وفيرة . وكان هذا هو شأن بعض صناع - تجار السكر (السكرى) فى القاهرة ، وهم الصناع الوحيدون الذين كانت ثرواتهم تتعادل مع ثروات التجار[٤٢] . ونجد نفس الشيء فى تونس حيث كانت الأسر التى تعمل فى صناعة الشاشية (الشواشى) تسيطر على جميع منظمات الطوائف التونسية .[٤٣] ولكن هذه الحالات هى فى الواقع حالات نادرة . ففى القاهرة خلال الفترة من ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨م لم يكن بين المواريث التى تزيد على ٥٠ ألف بارة سوى ٢٢ صانع مقابل ١٢٩ تاجراً ، ولم يحتل أكبر الصناع (دبّاغ) إلا المرتبة رقم ٢٥ فى أهمية المواريث .

الصناع الحرفيون والتجار

اعضاء الطوائف المهنية

كانت جمهرة الحرفيين والتجار أعضاء الطوائف المهنية تشكل ما يمكن تسميته "الطبقة المتوسطة " . وأدى تقسيم العمل الشديد إلى تجزئة التنظيم المهنى - الاجتماعى إلى حد مذهل . ويقول أحد الأمثال السائرة " من يبيع الطربوش لا يبيع شرابته " . وإننا نعرف ما جاء فى حكايات ألف ليلة وليلة عن الدباغ أبو قير الذى هبط فى بلاد لا يعرف الدباغون فيها إلا الصباغة بلون واحدوهو اللون الأزرق .[٤٤] ولكن كان عدد الطوائف المهنية يعكس أيضا الى حد ما مدى النشاط التجارى والحرفى لكل مدينة . ولهذا فإننا لاندهش حين نجد أن القاهرة التى يوجد بها ما يقرب من ٢٥٠ طائفة تسبق جميع المدن العربية الأخرى بكثير . ولم يكن بمدينة الجزائر سوى ٣٣ طائفة وهو عدد يتناسب مع الأهمية الضئيلة للمدينة ومع ضعف نشاطها الحرفى .

ولا يوجد لدينا شرح دقيق لهذة الفئة الاجتماعية إلا فيما يتعلق بالقاهرة . وتصفهم الحوليات بأنهم " أهل الحرف " وأهل الأسواق " و " المتسببون " (تجار التجزئة) ، كما نجدهم فى سجلات المواريث وقد تفاوتت ثرواتهم إلى حد كبير (تتراوح بين ألف - ٢٠٠٠ وبين٣٠ ألف - ٤٠ ألف بارة) ، الأمر الذى يبين أن أحوالهم المادية كانت متنوعة للغاية . وكان عددهم فى القاهرة حوالى ١٥ ألف نسمة من بين سكان " عاملين " يقل مجموعهم عن ١٠٠ ألف بقليل . وكان كل فرد يمتلك حانوتا أو ورشة حيث يمارس مهنته بمفردة أو بمساعدة أحد الشركاء . أو عدة شركاء . وكان البعض منهم يعيشون فى مساكن جماعية (رَبْع) أو يقيمون فى شقة ، وآخرون يستأجرون جزءا من منزل ، أما الأكثر غنى فكانوا يملكون البيوت التى يقيمون فيها .[٤٥]

وبفضل بعض الكتابات المماثله لـ " مذكرات " أحمد البديرى الحلاق الدمشقى نستطيع الاقتراب من أوجه الحياة المعيشية واليومية أكثر من وثائق المحفوظات التى تساعدنا على دراسة الإحصائيات . ففى حوليات البديرى التى تدون أحداث الحياة الدمشقية خلال فترة تزيد على عشرين عاما (١٧٤١-١٧٦٢) يبدى المؤلف اهتماما بالأحداث اليومية كالتى نجدها اليوم منشورة فى الصحف فى أبواب أخبار المجتمع والجرائم . فهو يروى حوادث العنف المتنوعة والجرائم (بمافيها الجرائم العاطفية) كما يسرد أخبار الاحتفالات ووصول الشخصيات الهامة والكوارث الطبيعية (الزلازل وغزوات الجراد والأوبئة) والأقاويل مثل قصة القاضى المغرم بأحدى جارياته والذى بعد شجار عنيف مع زوجته التى يعتزم تطليقها وصل إلى المحكمة وفى " رجله الواحدة بابوجه - شبشب والثانية حافية بلا بابوج . "[٤٦]

ويبدى البديرى اهتماما بثلاثة نماذج من الحوادث والتى قد تؤدى دراستها إلى رسم صورة نفسية للأفراد الذين نهتم بدراستهم . النموذج الأول هو الأحداث الدينيه :

وهى التى تتعلق بالعلماء وبالاحتفالات الدينية (بداية صوم رمضان ، والحج الذى تحدث طويلا عن الرحيل إليه والعودة منه كما تحدث طويلا عن أحداثه وقصصه) . وكان البديرى نفسه عضوا فى الطريقة السعدية ، ولذا فهو يلقى على العالم نظرة مليئة بالورع ، وتندمج بالضرورة الأحداث الطبيعية أو السياسية التى يرويها بنظريته الورعة للعالم الذى يعيش فيه . كما أنه يقوم بعرض موضوع الدعارة باعتباره جزءاً من الأعمال الخسيسة المتولدة عن الظلم والاضطهاد فهو يدين الدعارة لكنه يذكرها بمزيج مشوق من النفور ومن الافتتان . ففى عام ١٧٤٨ نذرت إحدى المومسات بأنهاسوف تقيم احتفالا دينيا وتلاوة للقرآن إذا ما شفى عشيقها الشاب التركى من مرض ألم به . وشفى الشاب (فجمعت شلكات البلد وهن المومسات ومشين فى أسواق الشام وهن حاملات الشموع والقنادل والمباخر وهن يغنين ويصفقن بالكفوف ويدققن بالدفوف والأناس وقوف صفوف تتفرج عليهن وهن مكشوفات الوجوه ، سادلات الشعور .. والصالحون يرفعون أصواتهم ويقولون " اللهم أكبر ") .(٤٧)

والنموذج الثانى لاهتمامات البديرى هو مشكلة اختلال الأمن فى دمشق وبصفة خاصة ما يترتب على الأعمال الفوضوية للقوات العسكرية المختلفة التى تتنازع على السلطة وهى قوات القابقولى واليرليه والقوات الإضافية المتنوعة . وتتوقف أحكام البديرى على من بيدهم السلطة على مدى قدرتهم على المحافظة على النظام فى المدينة وعلى ردع العنف وزجره ، ويبدى البديرى حول هذه النقطة تشاؤمه بصفة عامة وذلك نتيجة لخبرة طويلة . وعلى هذا الأساس فإنه يعرب عن قلقه لتأخر التجديد السنوى للحاكم أسعد باشا ، كما أنه لا ينفعل ولا يبدى قلقا خاصا حين يعلم بنقل أسعد باشا إلى حلب فى عام ١٧٥٧ ، ولكنه يشكو بعنف بعد ذلك حين تشتعل الحرب الأهلية وتؤدى إلى حدوث مذبحة وأعمال سلب ونهب فى الميدان .(٤٨)

والمحور الثالث والأخير لاهتمامه يتعلق بمظهر أساسى للحياة اليومية فى دمشق ، وهو أسعار السلع الغذائية ، فإنه يبدى دائما القلق حين تكون الطبيعة هى السبب فى ندرة السلع وغلاء أسعارها ، ولكنه يعلن استنكاره حين تكون أعمال الإحتيال بتخزين السلع أو المضاربة هى السبب فى معاناة السكان . وفى عام ١٧٤٧ أثناء غزو الجراد قامت جماعة الطريقة السعدية التى ينتمى اليها بتلاوة الصلاة لطرد الجراد وكذلك بتنظيم " دَوْسة " (خلال هذه " الدوسة " يقوم الشيخ وهو ممتطى لحصانه بالسير فوق أعضاء الجماعة الممددين على الأرض وقد اتجهت وجوههم نحوها) . وبعد هذه المشقة التى لا طائل من ورائها يقول البديرى . " وكيف يفيد ذلك وأكثر النساء قد باحت وبنات الهوى وهم (كذا) الخاطئات دائرات ليلا ونهارا بالأزقة والأسواق ولا أحد يتكلم بقيل وقال ؟ " . إن تمرد الشعب فى عام ١٧٤٣ حين قام بالهجوم على المحكمة وبنهب الأفران كان أكثر فاعلية . فقد قام الباشا بعدها بتهديد الطحانين والخبازين الأمر الذى أدى إلى

عودة ظهور الخبز المختفى [٤٩] . إن الخضوع الذى يأمر به الدين لم يمنع إظهار الاستنكار ، كما أن الخضوع للسلطة الحاكمة (السلطان والحاكم) لم يمنع من نقد أعمال السلطة التى تستوجب اللوم .

عامة الناس من سكان المدن

إن أؤلئك الذين يسميهم المؤرخون " بالعامة " كانوا يكونون طبقة كادحة حقيقية تعيش على هامش التاريخ . وذلك لأنهم محرومون من أى ميراث يبرر تدخلا إداريا أو قضائيا ، كما أنهم لا يظهرون فى أخبار الحوادث إلا عند منعطفات حركات الاحتجاج ضد الظلم أو العنف وبمناسبة الثورات ضد قسوة الزمن الشديدة أو (مجاعة أو غلاء) وأحيانا أخرى بسب الاضطرابات الدينية العقائدية . إن العامة من سكان المدن هم عادة ذلك " المجهول " الذى يتذكره محمود شريف [٥٠] بالنسبة لمدينة تونس ويمكن أن نصنفهم أيضا بأنهم " المُهْمَلون" لأنهم فى أغلب الأحوال ضحايا الإهمال والاستخفاف من جانب كتاب الحوليات الذين ينتمون إلى البورجوازية الحضرية .

والمقصود بالعامة أؤلئك الذين لا يملكون أدوات اقتصادية (ورش أو حوانيت)وهم: أهل مهن متجولون (حمّارون ، وعتّالون ، وبائعون منجولون) وبوابون وعمال باليومية وعمال الطوائف المهنية . ويقدر مؤلف " وصف مصر " عدد أفراد هذه الطبقة الكادحة فى القاهرة بحوالى ٤٥ ألف شخص من بينهم ٣٠ ألفا يعملون كخدم وسقائين ومؤجرى حيوانات للنقل ، أما الخمسة عشر ألفا فإنهم من فئات مختلفة تعمل باليومية أو بمرتب . وتشير بعض البيانات التى أمكن التقاطها من وثائق محاكم القاهرة إلى تواضع " ثروات " هؤلاء التجار المتجولين . فقد ترك أحد تجار الخضار فى حى طولون [ش ٨] فى عام ١٦٨٦ ميراثا قدرة ١٠٢١ بارة ، كما ترك تاجر دخان بالتجزئة فى عام ١٧١٨ ميراثا قدرة ١٠١٥ بارة ، ويتكون هذا الميراث أساسا من كمية متواضعة من مخزون الدخان(٦٠بارة) ، وحمارين كان يستخدمهما فى تجارته (٤٨٠ بارة) وبعض المنقولات . وكانت الأجرة اليومية من ٥ إلى ١٢ بارة للبواب ومن ١٠ إلى ١٥ بارة للعامل اليدوى و ٣٠ بارة للبّناء . ويرسم " وصف مصر " صورة كئيبة لأحوال معيشة هؤلا التعساء . ثوب قصير ومسكن لا يزيد عن كوخ بائس وغذاء يسمح أن يظلوا بالكاد أحياء . [٥١]

هذه الفاقة الشديدة كانت عادة من نصيب طبقات فقيرة تتشابه فى الخواص مع تلك التى نجدها فى مدن عديدة أخرى . فالمهن الأقل أجراً والأكبر مشقة كانت دائمة تسند إلى عمال قادمين من الخارج يقبلون الظروف رقيقة الحال المتاحه لهم . وكان هذا مثلا هو شأن " البرّانية " (القادمين من الخارج) الذين وفدوا على مدينة الجزائر للإقامة المؤقتة فيها ، وبقيت عائلاتهم فى القرى أو الواحات التى جاءوا منها . وكان الرحالة الفرنسيون يقارنون دائماً البسكريين " أناس فقراء للغاية يقومون بالأعمال الأكثر قذارة

والأكثر مشقة " بسكان منطقة السافوا ومنطقة اوفرنى فى فرنسا . فهم يعملون سقائين وكناسين ومنظفين للفانورات ولآبار المراحيض وعتالين وبوابين وحراسا بالليل . وكانوا ينامون ليلا فى الشارع ، أمام أبواب الحوانيت والأسواق أو البيوت التى يحرسونها . وكان القبليون فى الجزائر يعملون فرانين أو فى حرف متواضعة ويسكنون فى أكواخ خارج باب عزون ، أو فى مناطق قمائن الجبر والمحاجر خارج باب الواد . (٥٢) وبنفس الطريقة كان الوافدون من الداخل إلى مدينة تونس والذين يمارسون العديد من "المهن الصغيرة "يعيشون على عتبة أحد الأبواب أو تحت إحدى السقائف .

ويلقى عبد الحميد حنيا ضوءا مفيدا على العلاقة التى كانت قائمة بين الإجرام وبين هؤلاء السكان غير المتأصلين فى المدينة والذين كانوا يعيشون حياة شبيهة بالتشرد . وقد توصل حنيا إلى هذه النتيجة على أساس إحدى الوثائق الخاصة بسجون تونس فى عام ١٧٦٢ . إن المتشردين الذين كانت تصادفهم أثناء الليل دوريات مشايخ مدينة تونس وضواحيها كانوا فى الأغلب " برّانية " (أجانب) (جربيين أو قفصيين أو قرويين ..الخ .) . لم يكن لهؤلاء مسكن ثابت بل " كانوا يجوبون الشوارع بلا توقف ويتسببون فى ضوضاء ومشاجرات وشنائم أثناء الليل " . كان هؤلاء الريفيون أو أصحاب الدخول الضئيلة يزحمون الفنادق . وهم فى غالبية الأحوال بلا عمل يعيشون حياة غير مستقرة " وحياة الفشل فى محاولة الاندماج مع مجتمع المدينة " . إنهم هامشيون حقيقيون " ، سواء فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو فى مجال المسكن . ومن بين هؤلاء المحرومين كان يخرج المجرمون " وبصفة عامة كان البرانى ... الذى يتحدث بلهجة مميزة ويرتدى خَرقا رثة ، وقذرة ، وملوثة ببقع الزيت والمتسرع فى إثارة الشجار لأقل خطأ يرتكب فى حقه يبدو كإنسان همجى غير متمدين وخطر للغاية وسط عالم المدنية الذى يتميز أفراده بالسلوك المهذب والصارم " وفى الواقع أن المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بسبب السرقة كانوا أساسا من المناطق الداخلية بالولاية التونسية أو من المغرب الأوسط أو الغربى(غربى) . ومن بين مائة حالة من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة والذين استطاع عبد الحميد حنيا التعرف على أصولهم على وجه التحديد ، يوجد ١٤ شخصا من تونس و ٤٩ (أى حوالى النصف) من الأقاليم التونسية (٢٩ من سكان المدن والقرى و ٢٠ من القبائل) و ٣٧ شخصاً من الأجانب من أصل طرابلسى أو " غربى " . (٥٣)

الروابط بين الفئة الحاكمة والرعايا

مع أن وصفنا لمجتمع المدينة كان فى جملته مطابقا لتصور المعاصرين له بالنسبة لكونه مقسما رأسيا إلى "طبقات" ، إلا أنه أتيحت لنا الفرصة لإظهار أهمية التفريعات الطبقية الأفقية والاختلافات الاجتماعية - الاقتصادية التى تحدد الخطوط الفاصلة والتى تتضمن نظاما معقدا من علاقات المصالح والترابط بين الرعية وجزء من الفئة الحاكمة . لقد تكون هذا التشابك نتيجة لحركة مزدوجة شملت الحرف والإنكشارية

فى نفس الوقت .

عرفنا من قبل أن التخلى عن نظام " الديوشيرما " ، وتجنيد الإنكشاريين من بين المسلمين المولودين أحرارا قد أدى إلى التخلى عن بعض المبادىء الرئيسية المتعلقة بتنظيم الأوجاق ، وبصفة خاصة بروز ظاهرة عامة ذكرها الرحالة فى جميع البلاد العربية تقريبا ، وتأكدت بالوثائق الرسمية وهى . ولوج العسكريين إلى الأعمال المهنية والحرفية . ولم تقتصر تلك الظاهرة على العسكريين الذين يحاولون زيادة دخولهم بل انضم إليهم المجندون المحليون القادمون من بين الطبقات الأكثر فقرا فى المدينة من حرفيين وتجار تجزئة فى الأسواق .(٥٤) فمنذ عام ١٥٧٧ م بعث السلطان برسالة الى بيكلر بك دمشق أبدى فيها استياءه لأن الأماكن الشاغرة فى القوات الإنكشارية لم تعط إلى " شبان مقتدرين وشجعان جاءوا من بلاد الروم (الأناضول) وفقا لأوامرى ولكن أعطيت إلى شبان من الأهالى (بيرلو) وإلى أجانب أغنياء ومحظوظين " . وفى القاهرة كانت هذه الظاهرة منتشرة للغاية منذ القرن السابع عشر ، وقد كتب عنها فولنى بعد مرور قرن من الزمان فقال : " لم تعد الإنكشارية والهيئات العسكرية الخمس الأخرى اليوم سوى نفايات من الحرفيين والأوغاد والمتشردين الذين يحرسون أبواب من يدفعون لهم " .(٥٥) ومن المسلَّم به أن هذه الظاهرة أدت إلى آثار مؤسفة على قدرات الأوجاق العسكرية . ففى القاهرة حين كانوا يعدون لحملة كان على ضباط الإنكشارية أن يجوبوا القيساريات حيث يقيم عدد من " جنودهم " لكى يجمعوهم وكانت الأوامر تصدر من آن لآخر للعسكريين بإخلاء الوكالات دون جدوى تذكر .(٥٦)

وفى الإتجاه المخالف بدأ أهالى الحرف منذ نهاية القرن السادس عشر فى دخول الأوجاق للحصول على الحماية وللتمتع بامتيازاتهم . وكانت المليشيات تحصل على أرباح كبيرة من هذه الانضمامات فى صورة " ضرائب حماية " . وكانوا يحصلون فى القاهرة على الأقل على نصيب فى التركات يصل إلى حوالى ١٠٪ من التركة ، ويمكن أن نتابع فى سجلات المواريث بمحاكم القاهرة تطور هذه الحركة فى القرن السابع عشر (٥٧) ، والتى وصلت الى نهايتها فى عام ١٧٠٠ . ففى ذلك التاريخ كانت غالبية الحرفيين والتجار الذين أمكن دراسة تركاتهم ينتمون إلى أحد " الأوجاقات " وبصفة خاصة إلى أوجاق الإنكشارية ، والذى يشرف على أكبر التجار وهم تجار البن . وقد جرت عدة محاولات فى أزمنة وأماكن مختلفة لإخراج هؤلاء العسكريين المزيفين من الأوجاقات. ففى القاهرة ، عام ١٧٠٩ ، إستدعى القاضى أرباب المهن لإبلاغهم بالأمر السلطانى الذى يمنعهم من الانضمام إلى الأوجاق وليذكرهم بمركزهم باعتبارهم من الرعية ، وقد أجاب هؤلاء فى ثبات أمام القاضى أنهم جميعا عسكر أبناء عسكر وأنهم لا يعتزمون طاعة الأمر الصادر إليهم ، وكان ردهم قويا لدرجة أن القاضى وجد من الحكمة عدم الإصرار .(٥٨) وفى دمشق عام ١٧٥٧ أصدر عبد الله باشا أمرا إلى أهل الحرف بمغادرة قوات الإنكشارية .

ولكن لم تحدث استجابة كبيرة على ما يبدو . (٥٩)

خلقت هذه الحركة المزدوجة علاقات بين الطبقة الحاكمة والرعية لا تسمح بالتمسك بالتصور النظرى بوجود تقسيم للمجتمع إلى طبقات منفصلة لا يمكن عبور الحدود القائمة بينها . فقد كانت قوات المصرليه فى القاهرة واليرلية فى دمشق ووحدات الإنكشارية فى الموصل متأصلة فى الأحياء ومرتبطة بأهالى البلاد الذين تقوم بحمايتهم وفى نفس الوقت باستغلالهم . من هذه الناحية كانت الحالة السائدة فى الجزائر استثنائية : إن الإستمرار فى تجنيد جنود المليشيا من المشـرق العربـى ، والإبقـاء علـى استبعـاد القولوغلـى أدى إلـى المحافظة عل بنيان ذى نمط استعمارى نسبى لم يكن موجودا فى أى مكان آخر بمثل هذا الوضوح .

وفى مصر لم يجر اللجوء إلى اختيار الطبقة الحاكمة عن طريق التجنيد على نطاق واسع على أساس نظام شراء المماليك وتعيينهم إلا متأخراً وبعد عام ١٧٥٠ ، الأمر الذى غير من خواص النظام السياسى المصرى الذى تطور نحو نظام ملكى الطابع انعزلت فيه الطبقة الحاكمة عن الأهالى .

الأقليات

من بين الصفات الأساسية للمدن العربية أنها كانت تضم عددا كبيرا من الجاليات التى لا تنتمى إلى مجموع الأهالى المسلمين : وكانت هذه الجاليات تنتظم فى تجمعات سميت طوائف وتوضع تحت رئاسة " مشايخ " وتستمتع ببعض الاستقلالية . وكان مركز كل طائفة يتباين وفقا لطبيعتها وبصفة عامة الديانة كانت العامل الأكبر للتمييز . كما كان اختلاف اللغة أيضا ذا فاعلية كبيرة . وأخيرا كان اختلاف المنشأ الجغرافى له أثرضعيف فى التمييز إلا إذا اقترن باختلاف لغوى أو دينى . وفى القاهرة ، فى القرن الثامن عشر، كانت درجة " اغتراب " الأقليات بالنسبة للمصريين المسلمين تتحدد وفقا للترتيب التالى : المغاربة والسوريون والمسلمون الناطقون باللغة العربية لم يكونوا مختلفين عن أهالى البلاد إلا قليلا . كان الأتراك يتفردون بوضوح أكثر لأسباب لغوية . وبالرغم من كون السوريين المسيحيين أجانب إلا أنهم لم يعتبروا أبعد كثيرا من المسيحيين الأقباط الذين هم مصريون تماما . وأخيرا فإن الجالية اليهودية كانت هى الأكثر هامشية بالنسبة لجميع الجاليات . هذا النمط من التنظيم كان ينطبق أيضا على السكان القادمين من مناطق أخرى فى داخل البلاد وكانوايكونون أيضا جاليات شبه مستقلة خاصة إذا كان لهم خصوصية دينية (مزابيون وجربيون فى شمال افريقيا) أو لغوية [أكراد الشرق الأوسط] .

مجموعات الأقليات المسلمة

يتوقف عدد المجموعات المسلمة " الأجنبية " وأهميتها فى المدن العربـيـة الكبـيـرة

المختلفة على عدة عوامل . كانت التجارة الدولية بطبيعة الحال هى العامل الرئيسى الذى دفع مجموعات كبيرة إلى حد ما إلى الإقامة فى البلاد بصفة مؤقتة أو نهائية ، وحبث كانوا يقومون آساسا بمبادلات تجارية بين بلادهم الأصلية والبلد الذى يقيمون فيه . ومن بين العوامل القوية التى أدت إلى الهجرة إلى المدن العربية العوامل الدينية والثقافية . فى أحوال عديدة أدى وجود جامع – مدرسة له شهرة واسعة إلى اجتذاب الطلبة والأساتذة من بلاد أخرى . وقد استفادت القاهرة من شهرة الأزهر الذى كان يجذب اليه " العلماء " من جميع مناطق الأمة الأسلامية ، ولعب الجامع الأموى فى دمشق دورا مماثلا بالنسبة للعلماء والطلبة الفلسطينين ، ولكن بدرجة أقل بكثير من الأزهر . وكان لجامع الزيتونة نفوذ فى المغرب بصفة خاصة وبالمثل جامع القرويين فى فاس . والعامل الأخير هو موقع هذه المدن على طرق الحج الأمر الذى جعل الآف المسافرين يمرون بها ويقيمون فيها كما أدى إلى تقوية جاذبية القاهرة ودمشق إلى حد كبير .

إن وجود جماعة مغربية كبيرة فى القاهرة كان ظاهرة قديمة للغاية ، ويفسر ذلك سببان رئيسيان · كان الحج يجعل آلاف المغاربة يذهبون إلى القاهرة ويقيمون فيها عدة أسابيع أثناء الذهاب ، ثم فى العودة كان بعض الحجاج يطيلون مدة إقامتهم لمتابعة الدراسة على أيدى مشاهير المشايخ ، وللحصول منهم على شهادة (إجازة) تسمح لهم بالتدريس . وفى بعض الأحيان يقيمون فى القاهرة بصفة نهائية ، وبذلك يدعمون الرواق المغربى وهو واحد من أهم أروقة مدرسة – جامع الأزهر والتى يبلغ عددها خمسة وعشرين رواقا . والسبب الثانى هو أن العلاقات التجارية النشطة للغاية بين المغرب ومصر دفعت العديد من التجار المغاربة إلى الإقامة فى القاهرة للتجارة فى الزيت والشاشية والمنتجات الصوفية والجلدية التى كانوا يستوردونها من شمال أفريقيا ، كما كانوا يصدرون الى المغرب المنتجات الشرقية (توابل وبن) والمنسوجات المصرية . ومن المحتمل أن عدد المغاربة الذين كانوا يعيشون فى مصر قد وصل إلى عشرة الآف شخص . ولم يحتشد المغاربة فى حى خاص بهم لأنه كان من السهل استيعابهم ، ولكنهم كانوا كثيرين فى حى طولون حيث ارتبط وجودهم فيه بحقيقة أن جامع ابن طولون كان يستخدم كنقطة تجمع للحجاج وكمقر للإقامة فى أحيان كثيرة . وكان المغاربة يعملون بصفة خاصة بالتجارة ، ولعبوا دورا نشطا فى تجارة المنسوجات والبن الكبيرة (نحن نعرف مهنة ١٥٢ مغربيا ويوجد من بينهم ١٢٣ تاجرا) ، وكانوا بصفة عامة واسعى الغنى والنفوذ : إن العديد من التجار الذين هم من أصل مغربى كانوا شيوخا لتجار البن مثل قاسم الشرايبى واحمد بن عبد السلام . وكانت جماعة المغاربة يرأسها شيخ وهو فى الأغلب شيخ رواق المغاربة فى الأزهر ، وقد احتفظوا بعلاقات وطيدة مع الأزهر حتى بعد إقامتهم الطويلة فى مصر . [٦٠] وكانت توجد بمصر أيضا جاليه سورية مسلمة تضم حوالى خمسة الآف شخص .

وقد استمدت هذه الجماعات قوتها من الدور الذى تلعبه القاهرة باعتبارها مركزا اقتصاديا وثقافيا ، ولم تكن المدن العربية الكبيرة الأخرى تضم مثل هذا القدر من مجموعات المهاجرين . إن المصريين أنفسهم كانوا قلائل للغاية خارج بلادهم . وكان المغاربة الذين جاء ذكرهم فى دمشق فى القرن الثامن عشر يعملون أساسا فى الميلشيات التابعة للحكام . وقد نورطوا فى أحيان كثيرة فى حوادث مع القابقولى والحكام وأهالى دمشق .[٦١] كما كانوا يعسكرون أساسا فى خان المغاربة . وفى تونس كانت توجد جماعة جزائرية كبيرة تتكون من القبيليين الزواويين الذين استدعاهم البايات ليخدموا فى جيوشهم ، وأصبح للعديد منهم ذرية فى تو نس (كان عددهم يتراوح بين عشرة آلاف وعشرين الفا) . كما كانت الجماعة الجزائرية فى تونس تضم الورجليين الذين بلغ عددهم ألفى نسمة .[٦٢] وكانوا يخضعون لسلطة " وكيل " يمثل داى الجزائر ولهم رئيس مباشر يقومون بتعيينه بأنفسهم ، وكانوا يعملون عتالين وحراسا وعاملين فى الحمامات ، كما كان المهاجرون القادمون من قسطنطينة والمنطقة المحيطة[٦٣] يعملون أيضا فى وظائف متواضعة .

وتعتبر حالة الجماعات الأندلسية المهاجرة إلى شمال أفريقيا مختلفة تماما ، لأن هجرتهم كانت مرتبطة بمشاكل سياسية وبدأت فى تاريخ محدد بدقة وانتهت عام ١٦٠٩ . كان الأندلسيون يشكلون سكانا متنوعين للغاية ، إذ يوجد بينهم عناصر ميسورة الحال (مثقفون وتجار وصناع) وعناصر أخرى فقيرة . وقد تم استيعابهم فى تونس بطريقة انتقائية ، حيث كان الأكثر غنى من بينهم يندمجون فى الطبقة البورجوازية التونسية ويحافظون على صفاتهم المميزة . أما الأكثر فقرا فقد كانوا يذوبون فى الطبقات الشعبية . وحافظ الأندلسيون لفترة طويلة على تنظيمهم الإدارى الخاص بهم بسبب أصلهم الأجنبى والذى حصلوا عليه منذ العهد الحفصى : وقد ثبت وجود رئيس لهم " شيخ الأندلس " فى تونس وحتى منتصف القرن التاسع عشر .

إن الجماعات الإسلامية العديدة ذات الخصوصية اللغوية كانت تثير فى كل مكان مشاكل استيعاب أكثر تعقيدا . كان الأكراد يقيمون على منحدرات جبل قيسون فوق دمشق ، ربما منذ عهد صلاح الدين . وكان عددهم يزداد بصفة دائمة بوصول عناصر جديدة . وقد حافظ الأكراد على روح التضامن فيما بينهم وعلى طابع الشغب الذى يعود إلى حد كبير إلى معيشتهم فى عزلة تامة داخل حى خاص بهم (حى الأكراد) . ومن نماذج ردود أفعالهم الجماعية العنيفة يروى البديرى وقائع حادثين . ففى أغسطس عام ١٧٥٠ قتل أحد الأتراك على يدى شخص من أهالى بغداد . نزل الأكراد المسلحون بعدها إلى المدينة وأدى وصولهم إلى " هروب ألوف الناس " ، ثم وقعت مجابهات دموية بين الأكراد والعراقيين استمرت عدة أيام . وفى مارس ١٧٥٥ قامت سيدة دمشقية بمساعدة بعض " الأشقياء " بقتل زوجها صاحب المقهى والذى ينتسب إلى الأكراد لأنها تتهمه بأنه

قد هجرها إكراما لملوكه . وحين علم الأكراد بالحادث احتشدوا وأخذوا يقبضون على الأشخاص الموجودين لدى السيدة وقتلوا اثنين ثم قطعوا جسد جندى مدفعية (طوبجى) الباشا نصفين وأغرقوا السيدة " ولم يسألوا عن الحاكم ، والحاكم لم يتعرض لهم " . (٦٤) وكانت المجموعة التركية بالقاهرة كبيرة العدد (حوالى عشرة آلاف شخص) ، وتعيش أكثريتهم بالقرب من خان الخليلى (حيث يعمل بعضهم هناك) ، ويسودهم أيضا نفس شعور التضامن وحب القتال . ويكفى ذكر حادثة واحدة وقعت عام ١٧٦٩ لإظهار هذه الخصائص : فقد حدث أن قام تاجر تركى بقتل قريب لأحد مشايخ الأزهر ، وكان البحث جاريا للقبض على هذا القاتل . ولكن أبناء جنسه من الأتراك المقيمين فى الحى رفضوا تسليمه وهبوا للدفاع عنه . ومن الأمور البارزة بشأن الأتراك خصوصيتهم اللغوية وتشبثهم بها . ففى عام ١٨٠٤ حين كان محمد على مارا بخان الخليلى كان يسبقه منادون يعلنون باللغة التركية " سلام وأمان " (٦٥) ، وذلك لطمأنة التجار . ومن المجموعات الإسلامية أيضا القبيليين فى الجزائر ، وقد حصلوا على بعض الامتيازات (حق حمل السلاح ، وارتداء ملابس مميزة) ، وذلك بسبب خشية السلطات منهم ولاختلاف لغتهم. وكانوا يشتركون مع أتراك المشرق فى هذه الامتيازات . وكان القبيليون فى مدينة الجزائر يحتشدون فى أحد أحيائها حيث يوجد سوق وجامع " القبائل " . (٦٦)

إن المجموعات الإسلامية المنتمية للأقليات المذهبية (شيعة وخوارج) كانت تتسبب فى مشاكل تتعلق بالانسجام الإجتماعى وذلك ليس لانتمائها إلى مذهب غير تقليدى وحسب بل لذاتيتها المهنية أيضا . وتعود هذه الذاتية إلى كون هذه الجاليات تنتمى إلى أقلية دينية هامشية . وفى الجزائر وتونس كان المهاجرون يتدفقون عليهما من منطقة المزاب أو من جربة ، ورغم أنها كانت هجرة مؤقتة إلا أنها استمرت تتعاقب فى دورات حتى يومنا هذا . وكان المزابيون فى الجزائر يمتلكون مطاحن الدقيق ، والمخابز ومحلات الجزارة ، والحمامات ، كما كانوا يقومون بدور هام فى حركة سير القوافل مع المناطق الجنوبية. وقد تحقق لهم مركز متميز بالنسبة للسكان من أهالى الجزائر (المور) (٦٧) ، وذلك لأن المزابين كانوا يخضعو ن لسلطة رئيسهم وحده (الأمين) . ولم تكن جماعة الجربية فى تونس أقل نشاطا ورفاهية : فقد شيد الداى يوسف (١٦١٠-١٦٣٧م) لهم سوقا (سوق الجرابة) [ى٧] فى موقع رئيسى وهام للغاية الأمر الذى يبين الأهمية الاقتصادية لتجارتهم (ملابس وأغطية صوفية) . (٦٨) أما بالنسبة العلويين فى مدينة أنطاكية فإن الأمر كان مختلفا تماما : ففى هذه المدينة التى كان يحكمها الأتراك ويحتلون قلبها كان العلويون يعتبرون من السكان المنشقين والمرفوضين ، الأمر الذى يتفق مع حالة الاستهانة بهم سواء اجتماعيا بإعتبارهم فلاحين أو دينيا لكونهم منشقين ، وكان سكان أنطاكية العلويون مجرد " أيد عاملة من الخدم بل من العبيد الذين يقومون بأعمال البناء وبالأعمال الدنيا " . وصار العلويون المحبوسون داخل أحيائهم لأسباب تتعلق بالأمن هم

الجزء الأكثر بؤسا والذى يقع عليه الظلم الأكبر فى مدينة ترفضهم .[٦٩] إن موقعهم على الخريطة الحضرية يعبر بطريقة لافتة للنظر عن مركزهم الأخير فى قائمة مجموعات الأقليات المسلمة .

المسيحيــــون

كان المسيحيون واليهود يكونون جاليات تتمتع بالضيافة والحماية بسبب مركزهم الدينى باعتبارهم من " أهل الكتاب " ، وكانوا بدورهم يقابلون ذلك باحترام سيطرة الإسلام .[٧٠] هذه المنزلة الممنوحة لـ " الذمـى " (أى الذى أعطى الأمان) كانت تتضمن عددا مـن الضمانات (سماحة دينية نسبية ، واستقلالية جزئية) مقرونه بقيود شديدة واجراءات مُكَدِّرة . وكان العثمانيون إجمالا أكثر تسامحا مـن العديد من الدول التى سبقتهم (المماليك فى مصر والموحودون فى المغرب) . ويجب تقييم الشوائب العالقة بالتسامح العثمانى المتعجرف والذى قد يكون مزعجا فى بعض الأحيان بمقارنته بالتعصب الذى أظهرته المسيحية فى نفس العصر (طرد المسلمين الأسبانيين واضطهاد اليهود الذين وجد العديد منهم الحماية فى الأراضى الإسلامية) . وقد عاشت الجاليات المسيحية واليهودية ، بل وفى أغلب الأحيان ازدادت نموا ، دون معاناة من اضطهاد خطير ولكن وسط جو من العداء الخفى . إن شيخا مستنيرا مثل المؤرخ الجبرتى يشير بلا تعليق إلى الإجراءات التى صدرت فى القاهرة فى مناسبات عديدة ضد المسيحيين ، ولكنه يعرب عند الحاجة عن استهجانه للدور الذى يرى أنه زائد عن الحد والذى يلعبه المسيحيون . أما البديرى كاتب الحوليات الدمشقى الذى خرج من بيئة شعبية فإنه يتجاهل تماما الجالية المسيحية الكبيرة الموجودة فى دمشق ، كما أنه يكتب راثيا لحال أحد الأشراف الذى قام القابقولى بالعدوان عليه وشد وثاقة وتقييده بالسلاسل فيقول . " وكأنه من اليهود أو من قوم عاد أو ثمود " (عشائر ماقبل الإسلام) .[٧١]

وفى جميع مدن المشرق العربى كانت توجد طوائف مسيحية من أهالى البلاد . ويتضح بصفة عامة أنها قد استفادت إلى حد كبير من الإمكانات الإقتصادية الجديدة المتاحة بفضل إنشاء الإمبراطورية العثمانية . وكذلك بفضل نمو التجارة مع أوربا : وقام المسيحيون بطبيعة الحال بدور الوسطاء بين الفرنجة وبين التجار المحليين ، وهكذا نجح المسيحيون السوريون بصفة خاصة والذين ذهبوا للإقامة فى مصر بعد عام ١٧٢٤ فى أن يصبحوا من الجاليات الأكثر قوة فى القاهرة . ولعب المسيحيون المحليون أيضا دورا هاما كمعاونين للحكام باعتبارهم أصحاب كفاءات إدارية ، كما كانوا كثيرا مايعملون كأصحاب مصارف . وفى بلاد الهلال الخصيب استفاد الأرمن من نفوذ أبناء جنسهم من أصحاب البنوك لدى حكام الأقاليم ، وكذلك من سيطرتهم على الطرق التجارية المتجهة إلى بلاد الفرس وآسيا والهند . وفى مصر عمل الأقباط لدى الأمراء كمديرين ماليين لا غنى عنهم ، كما قام المسيحيون السوريون بعد عام ١٧٧٠ باستغلال الإيجارات الزراعية لصالح الأمراء

أيضا . إن ازدهار وتقدم المسيحيين السوريين إلى جانب اتصالاتهم التى توطدت مع الغرب ، والتى غالبا ما كانت تتم عن طريق الإرساليات الدينية القائمة فى المدن الهامة قد ساهمت فى انتشار التعليم بينهم وفى نهضتهم الثقافية . ومن أبرز مظاهر هذه النهضة إقامة المطابع فى مراكز عديدة من المشرق العربى وعلى الأخص فى حلب وبيروت .[٧٢]

وفى بغداد والموصل ازداد تنوع الكنائس الشرقية بعد وصول الرهبان الكبوشى فى نحو عام ١٦٣٠ والدومينيك عام ١٧٥٠ وذلك على أثر ربط جزء من الطوائف المحلية بروما . وقد انتفع المسيحيون فى الموصل من وصول الجليليين إلى الحكم ، وكذلك من مساهمتهم فى الدفاع عن المدينة ضد الحصار الذى فرضه نادر شاه ملك الفرس عليها فى عام١٧٤٣. وفى نهاية القرن الثامن عشر كان يوجد فى الموصل أقل قليلاً من عشرة آلاف مسيحى متفرقين بين أربع مناطق الأمر الذى يؤكد تمتعهم بتسامح كبير . وكان لديهم إحدى عشر كنيسة منها ست كنائس للطوائف السورية الشرقية (" النسطوريون " و " الكلدانيون ") ، وخمس للطوائف السورية الغربية و (" اليعقوبيون " و " السريان الكاثوليك ") . ويبدو أن المسيحيين فى الموصل اندمجوا فى المدينة إلى حد كبير ، كما أنهم استفادوا كثيرا أثناء عهد الحكومة المحلية . لقد كانوا يخدمون حكامهم كموظفين لديهم وكرجال بنوك ، الأمر الذى ضمن لهم رفاهية مادية دون حصولهم مع ذلك على نفوذ سياسى من أى نوع .[٧٣]

ومما لا شك فيه أن الطائفة المسيحية التى حققت التقدم الأكثر أهمية هى طائفة مدينة حلب ، وذلك لأسباب تعود أولا إلى نمو المدينة الاقتصادى ثم لازدهار التجارة الأوربية والتى كانت حلب إحدى أسواقها الرئيسية فى المشرق . فقد قام البنادقة فى عام ١٥٤٨ والفرنسيون فى عام ١٥٦٤ والبريطانيون فى عام ١٥٨٣ والهولنديون فى عام ١٦١٣ بإقامة قنصليات ووكالات تجارية دائمة فى حلب . وقد انتفع غير المسلمين من هذا التوسع فى العلاقات مع أوربا وخاصة المسيحيون الذين عملوا كوسطاء مع التجارالفرنجة، كما كانوا ايضا يتاجرون لحسابهم الخاص . وكان التجار والحرفيون المسيحيون يقيمون فى حى جُدَيْدة [و١٢] فى شمال غربى حلب ، والذى كان طابعه المسيحى قد برز منذ أمد بعيد . إن نهضة هذا الحى السريعة وازدياد احتياجاته تفسران احتوائه على جزء من وقف بهرام باشا فى عام ١٥٨٣ (حمام عام وقيسارية) ، وجميع أوقاف بشير باشا فى عام ١٦٥٣ (خان وثلاث قيساريات ومدبغة وسبيل وحوانيت وسوق بأكمله) . هذا الحشد من السكان المسيحيين فى حى الجديدة امتد أثره إلى الأحياء الإسلامية التى تقع فى اتجاه الشرق . وفى نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر كان عدد المسيحيين فى حلب يقدر بحوالى ١٠٪ من مجموع السكان . وكانت هذه الطوائف المسيحية تضم أرمن ومارونيين ومالكانيين وكاثوليك شرقيين . ومما يؤكد رفاهية المسيحيين فى حلب وجود عدد كبير من الكنائس وجودة الطرق العامة وترف المنازل والتنظيم الجميل للأحياء التى يقيمون فيها .[٧٤]

يوجد فارق كبير بين تقدم الأقباط فى القاهرة وبين نهضة المسيحيين السوريين . ويشير كتاب " وصف مصر " إلى أن عدد الأقباط فى القاهرة كان ١٠ آلاف نسمة ، أى جزءا من خمسة وعشرين من مجموع سكان القاهرة ، وهى نسبة تبدو ضئيلة . ومع ذلك فإن الأحياء المسيحية السبعة المذكورة فى خرائط " وصف مصر " لا تزيد مساحتها على ٧ر١٦ هكتارا . فاذا كانت الكثافة السكانية ٤٠٠ نسمة للهكتار ، فان عدد الأقباط لا يزيد بأى حال عن هذا الرقم الوارد فى " وصف مصر " . ولم يقم الأقباط بأى دور فى التجارة الكبيرة ، ويبدو انهم كانوا منحصرين فى النشاط الحرفى المتواضع . وتبين دراسة أجريتها فى سجلات محاكم القاهرة عن مواريث الحرفيين خلال الفترة من ١٧٧٦ الى ١٧٩٨م . أن ثروة الأقباط تبلغ فقط حوالى ثلث ثروة مجموع الحرفيين (١٠ آلاف و ٣٨٨ بارة من مجموع ٣٠ ألف و٢٩ بارة) . وتعود أهمية الطائفة القبطية إلى الدور الذى لعبه المديرون الماليون والسكرتاريون فى الهيئات الإداريه ولدى كبار أسر كبار الأمراء . وقد قال القنصل الفرنسى ديجون فى عام ١٧٧٨ عن الأقباط بأنهم " يتولون جميع وظائف السكرتارية لدى البكوات وكبار ضباط الأوجاقات " . ويبدو أن الأمان الذى حصل عليه الأقباط طوال فترة العهد العثمانى يعود إلى نشاطهم فى خدمة الطبقة الحاكمة وإلى أنهم كانوا يعيشون فى الظل نسبيا ، وإذا ما استبعدنا المضايقات والإهانات المعتادة ، فإن الحادث الخطير الوحيد كان ذلك الذى تعرض له مشروع الحج القبطى إلى القدس أثناء عيد القيامة فى عام ١٧٤٩م إن رحيل قافلة حقيقية تضم ألف شخص وعلى رأسهم البطريرك وجوقة من البواقين والأعلام الخفاقة جعل الأمر يبدو سخرية من الحج الإسلامى وأدى إلى وقوع فتنه حقيقية وتعرضت القافله للسلب والأقباط للإهانة .[٧٥]

وكان مصير الطائفة السورية المسيحية التى أقامت فى القاهرة مختلفاً تماماً . تكونت هذه الطائفة بعد الانقسام الدى حدث بين المالكانيين فى سوريا عام ١٧٢٤ وموجة الهجرة إلى مصر التى حدثت بعد ذلك [٧٦] . أقام المسيحيون السوريون خاصة القادمين من حلب فى مدينة دمياط فى البداية ثم رشيد ، وبعدها فى القاهرة . وقد ارتبط ازدهارهم المادى إلى حد كبير بعلاقاتهم التجارية مع التجار الإفرنج وساعدهم ثراؤهم على الولوج فى عام ١٧٥٠ إلى التزام الجمارك الذى كان حتى ذلك التاريخ مقصورا على اليهود ، ثم حلوا محل اليهود نهائياً فى ظل حكم على بك . وكان هذا التغيير الذى شكل ثورة حقيقية أسباب متعددة . فمن الضرورى للحاكم على بك أن يفكر فى استبعاد اليهود المعاونين للإنكشاريين لأنه كان يعمل على استبعاد الإنكشارية كعامل سياسى . ومن ناحية أخرى كان من الطبيعى أن يرغب الأمير فى الارتباط مع قوة السوريين المالية فى وقت تحتاج فيه طموحاته الخارجية إلى موارد كبيرة . وأخيرا فقد كان على بك يمد بصره تجاه سوريا كما كان يتأثر بمستشاريه السوريين . وكان النصف الثانى من القرن الثامن عشر بالنسبة للسوريين المسيحيين فى مصر هو عهد الازدهار الكبير والنفوذ الهائل . وبلغ

عددهم فى عام ١٧٩٨ حوالى خمسة آلاف نسمة وكانوا يمتلكون جزءا لا يستهان به من تجارة المنسوجات وعلى الأخص المنسوجات المستوردة من أوروبا ، ثم بدأوا بعدها فى القيام بدور فى تجارة المنتجات الشرقية . وأخذت ثرواتهم تتزايد سريعا حتى فاقت ثروة مواطنيهم المسلمين فى نهاية القرن الثامن عشر . وأصبح خان الحمزاوى [ى ٦-٧] وهو مركز تقليدى للتجارة السورية بين أيديهم تماما ، وقد وجدت فى وثائق المحاكم الشرعية أن خمسة عشر سوريا مسيحيا قدتركوا ميراثا يبلغ فى المتوسط ٢٢٩ ألف و ٢٤٨ بارة ، بينما ترك ستة عشر سوريا مسلما ميراثا يبلغ ١٦٢ ألف و ٣٥٥ بارة . وقد نجح المسيحيون السوريون بمساعدة رهبان تابعين للكنيسة الرومانية وقناصل فرنسا فى التحرر من الكنيسة الأرثوذكسية وهى الكنيسة الوحيدة التى يعترف العثمانيون بها، ثم اجتهدوا بعدها للحصول على اعتراف بهم كجماعة دينية مستقلة . وحيث أن العثمانيين كانوا محافظين تماما فى هذا المجال ولا يحبون تغيير نظام الطوائف الدينية القائم ، فإن نجاح السوريين فى تكوين ملة جديدة كان حدثا هاما للغاية يدل على فعاليتهم ، وفى نفس الوقت على إمكانات النمو التى كان يتيحها النظام العثمانى للأقليات .

اليهـــــود

كان اليهود موجودين فى جميع البلاد العربية وذلك على عكس المسيحيين من أهالى البلاد الذين لم يستمر بقاؤهم إلا فى بلاد الشرق الأدنى وحدها ، كما كان اليهود أيضا يقيمون فى هذه البلاد منذ عهود قديمة للغاية ، بل وأحيانا قبل الشتات وحيث لعبوا أدوارا تجارية هامة منذ القرون الوسطى .[(٧٧)] إن إنشاء الإمبراطورية العثمانية كان له بصفة عامة أثر إيجابى على مركز اليهود . وقد لجأ العديد من اليهود إلى البلاد الإسلامية للاحتماء بعد طردهم من أسبانيا أو هروبهم منها وذلك خلال الفترة بين عامى ١٤٩٢م و١٤٩٦م ثم فى القرن السادس عشر . إن صموئيل أوسك وهو يهودى اضطر إلى اعتناق الكاثكوليكية ، لكنه ظل يهوديا فى السر – قال لإخوته فى الديانه اليهودية " أبواب الحريه هنا مفتوحة دائما لكم لتمارسوا شعائركم اليهودية بلا تحفظ " .[(٧٨)] وكانت هجرة اليهود إلى المغرب قوية ثم اتجهوا بعد عام ١٥١٧ إلى مصر وسوريا وفلسطين . وتم فيما بعد تعزيز الجاليات اليهودية فى المغرب باليهود القادمين من الخارج وعلى الأخص من إيطاليا ومن ميناء ليجورنو الإيطالى والذى أشتق منه إسم " الجرانه " (جمع جورنى أى أنه من مدينة ليجورنو) . والجرانه هو الإسم الذى كانوا يطلقونه فى تونس على اليهود الأوروبيين . وقد تجنب هؤلاء الاندماج مع إخوتهم من اليهود سكان البلاد ، بل على العكس جاهدوا من أجل أن يلقوا معاملة الأوروبيين الذين كانوا يرتدون أزياءهم .

وقد مارس اليهود فى المدن العربية الكبيرة حيث تمركزت جاليتهم ، أنشطة متنوعة: من المعروف أن أشغال المعادن الثمينة وأعمال الصرافة هى مهنتهم التقليدية . وفى القاهرة كانت حارة اليهود [ح ط ٧-٨] تقع فى قلب المدينة بجوار الصاغة ، كما كان اليهود

يعملون أيضا فى دار سك النقود . وكانوا يقومون بدور نشيط فى التجارة الخارجية إذ كانوا يصدرون المنتجات المحلية ويستوردون المنتجات الأوربية ، وذلك بفضل علاقاتهم مع اليهود الأوروبيين . وتمكنوا بفضل رؤوس الأموال التى جمعوها من القيام بأنشطة بنكية فى البلاد التى كانت البنوك فيها غير متطـورة . وكانوا يقرضون الأموال إلـى الأتراك أصحاب المرتبات وفقا لنظام شرحـه بـدقة المؤرخ التونسى الصغير بن يوسف الذى كان هو نفسه قولغليا يتحصل على راتب . وبهذه الطريقة أقيمت علاقات تعاون وثيق بين اليهود والإنكشاريه . وعلى مستوى أكثر ارتفاعا كان اليهود يضعون رؤوس أموالهم رهن تصرف أعضاء الطبقة الحاكمة لاستثمارات الالتزام . وفى القاهرة كان اليهود فى الواقع يديرون جميع الإيجارات (الالتزام) الرئيسية والتى كان الملتزمون الرسميون أعضاء الطبقة الحاكمة يسندون اليهم إدارتها . وكانوا يسيطرون بصفة خاصة على أهم التزام وهو التزام الجمارك . وبصفة عامة كان اليهود فى الشرق الأدنى يتنافسون مع المسيحيين المحليين على هذه الأنشطة ، كما أن الازدهار الذى حققه المسيحيون والذى سبقت الإشارة إليه كان فى الأغلب يرافقه تقهقر اقتصادى لدى اليهود . وكان هذا هو شأن الجالية اليهودية فى القاهرة والتى لم تستعد قواها منذ الضربة التى وجهها اليهم على بك حوالى ١٧٧٠ حين استبدلهم بالجالية المسيحية السورية فى التزام الجمارك . إن ازدهار أحوال المسيحيين فى حلب كان يؤدى بالضرورة إلى بعض الركود لدى اليهود فى هذه المدينة . ومن المحتمل أن يكون غياب مثل هذا التنافس فى شمال أفريقيا هو سبب ارتفاع شأن يهود الجزائر وتونس فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

كانت الجاليات اليهودية فى كل مكان تقريبا معزولة داخل أحياء مغلقة لكنها قريبة للغاية من مركز المدينة الاقتصادى ، الأمر الذى لا يخلو من المغزى بالنسبة لأهمية ونفوذ الجالية . وبصفة عامة كانت توجد معابد يديرها رؤساء اليهود الدينيون . ويبدو أن التقدير المألوف والذى يقول بأن عددهم فى مدينة الجزائر كان حوالى ٥ آلاف نسمه فى عام ١٨٣٠ أى سدس عدد السكان هو تقدير مبالغ فيه . إن انتشارهم النسبى فى أحياء المدينة المختلفة غير المغلقة والمحيطة بكل جانب من السوق الكبير يدل على نفوذهم ، وفى نفس الوقت على نشاطهم . ومع ذلك فقد تدهورت حالتهم بشكل محسوس بعد مذبحة اليهود فى عام ١٨٠٥ ، وبعد اغتيال العديد من رؤسائهم ومن بينهم بوسناخ عام ١٨٠٥ وكوهين – بارسى عام ١٨١١ وديفيد دراهان فى نفس العام . وفى تونس كان اليهود محتشدين فى الحارة (كانوا فى تونس يطلقون إسم حارة على الحى) الخاصة بهم ، والتى تقع فى الجزء الشمالى من المدينة [هـ ٧] . وفى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ازداد نمو حارة اليهود بالتناسب مع ازدياد عدد القادمين الجدد من اليهود . وفـى القرن الثامن عشر انفصل اليهـود الذيـن مـن أصـل اوروبى عـن اليهود المحليين (التوانسة) ، وأقاموا تنظيماً خاصاً بهم . وفى نحو عام ١٨٠٠ كان عدد اليهود التونسيين أقل من ١٠

آلاف نسمة . ولقي اليهود التونسيون بصفة عامة معاملة طيبة ، الأمر الذى لا ينفى بطبيعة الحال وقوع بعض أحداث العنف مثل سلب الحى اليهودى فى عام ١٧٥٢ وفى عام ١٧٥٦ (حين قام الجزائريون بنهب المدينة) .

وإذا ما قارنا عدد اليهود فى القاهرة بعدده فى الجزائر وفى تونس ، فإننا نجد أن عددهم كان أقل نسبيا فى القاهرة . ويرى ديجون **Digeon** وجومار **Jomard** أن عددهم فى القاهرة كان ما بين ألفين وثلاثة آلاف ، وهو رقم يبدو معقولاً إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن مساحة الحى اليهودى الذى كانوا يعيشون فيه بلغت ست هكتارات ولم يكن يسع أكثر من ثلاثة آلاف نسمة [ح ط ٧ - ٨] . ومع ذلك فقد لعبوا دورا هاما بسبب علاقاتهم مع الإنكشارية . وسجل نيبهور **Niebhur** فى عام ١٧٦٠ أنه بالرغم من المضايقات التى كانوا يتعرضون لها إلا أنهم كانوا يعيشون حياة طيبة فى مصر حيث جعلوا " وجودهم ضروريا منذ سنوات عديدة " . وقد عرفنا من قبل انهيار موقفهم بدءا من عام ١٧٧٠ ، ومنذ ذلك التاريخ لم يلعبوا فى القاهرة سوى دور ثانوى . ويبدو أن الجاليات اليهودية لم تكن لها أهمية كبيرة فى دمشق ولا فى حلب أو الموصل ، وذلك فضلا عن أنها كانت تعيش فى أحياء فقيرة (حارة اليهود فى دمشق) [ط ٥] وحي بحسيتا فى حلب[ط ٢١-٢٢]وتقع بعيدا عن المراكز الإقتصادية . وكان هذا الوضع واضحا بصفة خاصة فى الموصل حيث كان الحى اليهودى يقع على الطرف الشمالى من المدينة[ك٢٠] .

كان عدد اليهود المقيمين فى كل من دمشق والموصل أقل من عدد المسيحيين الذين كانوا فى غاية النشاط وعلى الأخص فى حلب . ففى دمشق كان يوجد أربعة آلاف يهودى مقابل ٢٢ ألف مسيحى فى عام ١٨٦٠ ، وفى الموصل ألف يهودى مقابل ٦ آلاف مسيحى . أما فى بغداد فإن الجالية اليهودية كانت أكثر عددا وكانت مساحة الحى اليهودى فيها تبلغ ١٧ هكتارا الأمر الذى يؤكد أن عدد اليهود فى المدينة كان حوالى ١٠ آلاف نسمة وهو الرقم الذى ذكره العديد من الرحالة . وكانت جالية بغداد اليهودية أكثر قوة بالمقارنة بالجاليات المسيحية . فقد كان الصرافون اليهود هناك يشاركون المماليك والأمراء ، وبهذه الصفة أمكنهم ممارسة بعض النفوذ على الحكام مثل الصراف اليهودى خوجة عبد الله بن يوسف الذى أصبح المستشار الرئيسى لسليمان باشا الكبير (١٧٧٩ - ١٨٠٢م) . ولكن حتى وإن كانت معاملة غير المسلمين تتسم بالتسامح النسبى فى بغداد والموصل إلا انهم لم يتمكنوا من القيام بأى دور سياسى وكانوا خاضعين إلى نفس إجراءات التمييز القائمة فى أماكن أخرى . (٨٠)

الأوروبيـــــون

لم يكن الأوربيون بطبيعة الحال إحدى الأقليات ، ولا حتى إحدى الجاليات ، ولكن من المفيد التحدث عنهم ببضع كلمات لاستكمال التلميحات التى سبق ذكرها بشأنهم

والمتعلقة بأنشطتهم وبعلاقاتهم بالسكان المحليين وعلى الأخص بالأقليات المسيحية واليهودية .

وحتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا لم يكن عدد الفرنجة كبيرا فى مدن المشرق العربى ، إذ كان يكفى وجود بضع مؤسسات تجارية لتأمين قيام تجارة أوروبية على أعلى مستوى : ففى حلب لم يوجد فى منتصف القرن الثامن عشر سوى اثنتى عشر مؤسسة فرنسية من مارسيليا ، وخمس أو ست مؤسسات إنجليزية ، وبضع مؤسسات من ليجورنى ومن البندقية . وفى نفس الفترة كانت فى القاهرة ثمان مؤسسات تجارية فرنسية ، وخمس مؤسسات من البندقية وبضع مؤسسات انجليزية . وكان مجموع عدد الأوربيين المقيمين قليلا أيضا . ففى القاهرة بلغ عددهم ٧٢ فردا من بينهم ٤٤ فرنسيا . كان هؤلاء التجار تحت إشراف وحماية قناصل بلدانهم والذين تحددت مراكزهم القانونية وأصبحت أفضل فى ظل العثمانيين . وبصفة عامة كانوا يقيمون فى فنادق مجاورة تماما للأسواق كما فى حلب أو على مسافة قريبة منها. وفى تونس أقام المراديون مايشبه حيا خاصا للفرنجة بالقرب من باب البحر حيث تم فى عام ١٦٦٠ تخصيص فندق للفرنسين [ز٣]. وفى القاهرة أقام الإفرنج فى حى خارج المدينة القديمة بالقرب من الخليج [ح٩] ، وكانوا يلقون معاملة لائقة ، الأمر الذى لا ينفى وقوع بعض حوادث العنف التى شملت أحيانا القناصل أنفسهم . وقد كثرت هذه الحوادث فى ولاية الجزائر حيث كان الباب العالى يجد صعوبة فى ممارسة سلطاته : ففى عام ١٨٠٦ قيد كل من قنصل هولندا وقنصل الدانيمرك بالسلاسل بسبب تأخر بلديهما فى دفع الغرامة المفروضة عليهما . وفى عام ١٨٢٣ حدث عدوان على قنصلية إنجلترا للشك فى أنها تأوى رجلين من الثوار القبيليين . واضطر قنصل انجلترا إلى تهريب زوجته وابنته على ظهر إحدى السفن السويدية .(٨١) ومع ذلك فإن العهد الذى كان يمكن فيه وضع أحد القناصل على فوهة مدفع كما حدث للأب لوفاشير فى عام ١٦٨٣ كان قد انتهى . وقد وقع هذا الحادث الأخير أثناء الحملة البحرية الفرنسية . وكان على المقيمين الأجانب فى عهد العثمانيين أن يتحملوا فقط المخاطر التجارية والأضرار المترتبة على وقوع أحداث خطيرة مثل الانتفاضات السياسية المحلية أو الأوبئة المختلفة . وفى حالة حدوث وباء كان التجار يحبسون أنفسهم داخل الفنادق إلى حين هدوء الحالة .

وقد سيطر الأوربيون على التجارة بين البلاد العربية وأوروبا واجتهدوا فى المحافظة على مركزهم الاحتكارى فى الملاحة البحرية ، كما تدخلوا بفاعلية أيضا فى التجارة الداخلية للإمبراطورية العثمانية والتى كانت تتم عن طريق قوافل الملاحة البحرية والتى نشطت فيها السفن الفرنسية بنوع خاص .(٨٢) وكان للأوروبيين علاقات وثيقة مع الجاليات المسيحية واليهودية والتى قامت بدور الوسطاء الذين لا غنى عنهم بسبب علاقاتهم مع السلطات الإدارية والتجارية المحلية . وفى المقابل كان الأوربيون يحققون لهم الحماية

وعلى الأخص بالحصول لهم على " براءات " من الحكومة العثمانية ، وهو الأمر الذى تمخضت عنه مشاكل خطيرة فى القرن التاسع عشر حين أصبح للدول الأوربية الكبيرة أنصار يخضعون للقوانين المحلية ، وقد ادعى القناصل الفرنسيون لأنفسهم حق حماية الجاليات المسيحية المحلية ، كما أنهم كانوا يشجعون الإرساليات التى تعمل على ربط هذه الجاليات بروما وعودتهم إلى أحضان الكنيسه الكاثوليكية . وهذا هو ماحدث فى حلب حين تحول جزء من طائفة الروم الأرثوذكس إلى الملكانيين الكاثوليك فى عام ١٩٢٤ ، وما حدث أيضا فى الموصل حين تحولت عناصر من الطوائف النسطورية والكلدانية إلى السريان الكاثوليك . وقد أدت هذه السياسة الى زيادة تجزئة المجتمعات الحضريه ، كما أنها مهدت الطريق إلى تفسخ الإمبراطورية العثمانية فى الأمد الطويل .

الخلاصـــة

كان طابع سكان المدن العربية الكبيرة هو التنوع الكبير ، إذ كانوا يضمون عناصر عرقية ومذهبية ولغوية متباينة ، الأمر الذى يتناقض مع وضع سكان الريف الذين كانوا أكثر تجانسا .

وهكذا كنا نجد فى القاهرة ١٠ آلاف قبطى و ٣ آلاف يهودى وحوالى ١٠ آلاف تركى وبين ١٥و ٢٠ ألف مغربى وسورى و ٥ آلاف مسيحى سورى و ٥ آلاف يونانى وألفى أرمنى ، الإضافة إلى ١٠ آلاف فرد ينتمون إلى الطبقة الحاكمة (أتراك ومماليك) ، أى أن المجموع كان ٦٠ ألف شخص وهو مايعادل ربع سكان المدينة تقريبا[٨٣] . ويقدر بوايبيه أن مجموع عدد سكان مدينة الجزائر فى نحو عام ١٨٣٠ كان بين ٣٠ و ٣٥ ألف نسمة من بينهم حوالى ٤ آلاف تركى وبين ألفين و ٣ آلاف قولوغلى و ٥ آلاف برانى (مزابى وبسكرى) وألفين من الزنوج (عبيد وأحرار) و ٥ آلاف يهودى وبضعة آلاف من المسيحيين . وبذلك يكون عدد الوافدين من الخارج إلى المدينة يزيد على نصف عدد السكان كما أن عدد سكانها من الأهالى المحليين (البَلدى) كان يتراوح بين ١٢ و ١٦ ألف نسمة .[٨٤] وفى بعض الحالات التى بلغ التنوع فيها حده الأقصى مثل حالة مدينتى أنطاكية والقدس ، فإن المدينة ذاتها كانت عبارة عن تجمع للأقليات حيث أن انطاكية كانت تضم أتراكاً سنيين وسوريين علويين وسوريين مسيحيين ينتمون إلى طوائف متنوعة (ويونانيين وأروام وأرمن) . وقد أدى هذا التنوع إلى تقسيم المدينة جغرافيا إلى قطاعات منفصلة .

الفصل الثالث

وظائف المدن

وظائف المدن

يسود الاعتقاد عادة بأن ضعف " إدارة " شئون المدينة هو إحدى الصفات المميزة الأساسية للمدن العربية . ذلك لأنه لم يكن فى المدينة العربية إدارة مخصصة لعمرانها ، ولا هيئات شعبية تشرف على تقسيماتها الإدارية . وكانت من هذه الناحية المزدوجة تختلف عن مدن العصور القديمة ، والتيكانت تعتبر تجسيداً للتنظيم الحضرى الأمثل ، وفى نفس الوقت تتباين مع مدن القرون الوسطى التى استطاعت بفضل مؤسساتها أن تتطور إلى نموذج يماثل " الكوميون " . وقد فشل الباحثون – ولأسباب جوهرية – فى العثور داخل ضواحى المدن العربية على السمات التى يعتبرها الغربيون الصفات المميزة للمدن ، كما غشى أعينهم الضباب بسبب الظواهر الخادعة مثل عدم الاتساق بين جزئيات البنيان الحضرى ،الأمر الذى جعلهم يعطون الانطباع بأنهم لا يعتبرون المدن العربية " مدناً"، وبأن أوضاعها تتناقض مع مناهج تنظيم المدن .

ويبدو أن جان سوفاجيه الذى يتسم بدقة الملاحظة وبالفكر الثاقب ، قد شارك فى تعزيز وجهة النظر السابق ذكرها وذلك بتقديم البراهين النظرية اللازمة . فهو يرى أنه لم يكن هناك ما يسمى " بمدينة " إسلامية لأن الإسلام لم يضع توصيفا خاصا للتنظيم العمرانى ويقول " لم تتضمن الشريعة الإسلامية نصوصا خاصة بأوضاع المدن . كما لا توجد بها أى نظم خاصة بالمجالس البلدية . إن التجمع الحضرى العربى لم يكن على الإطلاق شبيها بمثيله فى أوروبا فى نفس العصر والذى كان إما تركة موروثة وإما أنه أقيم باعتباره كيانا مميزا . لم يكن ينظر إلى المدينة باعتبارها كيانا مستقلا أو كائنا مستقلا ، متعدد الجوانب ويفيض بالحيوية . لم تعد المدينة سوى تجمعات بين أفراد أصحاب مصالح متناقضة ... وأصبح تطور المدينة هو نتيجة جملة مبادرات فردية " (١)

وليس من المستغرب إذن أن يعتقد سوفاجيه وهو يتحدث عن مدينة حلب بأن العصر الإسلامى تميز بتدهور المدينة . فهو يرى أن الإسلام لم يقدم أى بديل لشكل المدينة المأخوذ عن العصور القديمة ، كما لم ترافقه " أية مساهمة إيجابية " ، بل ساعد على تزايد" تدهور المدينة " . فبالإضافة إلى " اختزال الإسلام للحياه الحضرية إلى أشكال أكثر تخلفا ، فإننا لا نستطيع إلا أن ننسبب اليه اضمحلال المركز الحضرى وتجزئته إلى خلايا صغيرة منفصلة " . لقد كان أثر الإسلام " سلبيا " ، إذ أصبحت المدينة عبارة عن " تجمع لأحياء لا يوجد بينها اتساق ولا تناسق " ، وحيث أخلى القانون مكانه للفوضى . إن المدينة تبدو كأنها " رافضة للتنظيم الحضرى " (٢)

وفى الواقع كانت الفوضى الكاملة هى سبب هذا القصور الجوهرى . ويشير بعضالمؤلفين الذين يجرون الدراسات بشأن المدن الكبيرة فى العالم العربى إلى هذه " الفوضى العمرانية " وبصفة خاصة فى العصر العثمانى حيث بلغت ذروتها . ويكتب كليرجيه عن القاهرة فى ظل العثمانيين فيقول : " إنها خفتت ببطء وتركت بقايا

ماضيها المجيد تتصدع شيئا فشيئا ..فقد عادت القاهرة إلى التعمير المبعثر الذى كان يفضله العرب الأولون .. كما اختنق فيها الفن وجميع مظاهر الأعمال الباهرة والمنسقة الأخرى " . ويقول سوفاجيه عن مدينة حلب خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر : " لقد بدأت عناصر الانحلال تزداد قوة وتمارس مفعولها من جديد ، الأمر الذى أدى إلى الإسراع فى تفكك المركز الحضرى . إن مدينة حلب فى ظل العثمانيين ليست سوى مظهر خادع · إنها واجهة فاخرة لا يوجد خلفها إلا الأطلال " . (٣)

هذه التأكيدات بشأن تدهور المدن العربية تتناقض مع ما يظهره علم الآثار الحضرية وتاريخ المدن الذى سبقت الإشارة إليه ، بالإضافة إلى أنه من الطبيعى أن يكون من الصعب قبول فكرة حدوث تدهورمستمر وبلا انقطاع خلال فترة تصل إلى أربعة قرون . ومن جهة أخرى فإن دراسات هؤلاء المؤلفين حول تطور هذه المدن تحمل فى طياتها نفيا لصحة وجهات نظرهم المتشائمة . إن طابع تطور هذه المدن لم يكن مفجعا على الإطلاق . وينطبق هذا بنوع خاص على وصف نسوفاجيه لعظمة مدينة حلب الذى يبدو جليا حين يقول : " لا نستطيع اتهام أحكام الرحالة الأوروبيين المشحونة بالحماس بأنها مبالغ فيها " . وينقل سوفاجيه عن دارفيو **D'Arvieux** قوله بأن حلب " هى المدينة الأكثر ضخامة ، والأروع جمالا والأكثر غنى من جميع بلدان الإمبراطورية العثمانية " ، كما ينقل عن فولنى **Volney** قوله بأن حلب " ربما كانت أكثر المدن نظافة وأفضلها تشييدا من بين مدن الإمبراطورية " ثم ينتهى إلى الحديث عن " سرعة نمو تجمعاتها السكانية ، وإتساع نطاق التغيرات التى حدثت بها ، وعظمة المنشآت الجديدة التى أقيمت فيها " . (٤)

ومن الضرورى المبادرة بتبيان أن البحوث الحديثة (وخاصة تلك التى أجراها بابر جوهانسن **Baber Johansen**) ، قد أظهرت مدى إفراط فرضيات سوفاجيه فى المبالغة بشأن بعض النقاط . إن القانون ورجال القانون المسلمين لم يتجاهلوا وجود المدينة ولا طابعها الخاص ولا السمات العامة لبنيانها ، ويمكن استنباط العقيدة الكامنة وراء أعمالهم فى هذا المجال . ولا نستطيع من ناحية أخرى الاكتفاء بالتحقق بأنه لم يكن يوجد فى المدن العربية الأساليب التنظيمية – التى كانت موجودة فى عصور ومدنيات سابقة مثل التنظيمات والتشريعات الحضرية فى العصور القديمة ، أو المجالس البلدية فى القرون الوسطى ، ثم إصدار الحكم على هذا الأساس قائلين بأن المدن العربية لم تكن " مدنا " . بل يجب طرح هذه المشكلة بطريقة عكسية وهى : بما أن هذه المدن الكبيرة لم تصب فى الواقع بالشلل الذى تم توقعه استدلالياً ، وبما أن ماحدث هو أنها تطورت ، فيجب أن يكون الهدف هو تحديد الآليات الخاصة التى ساعدت هذه المدن على القيام " بوظائفها " وعلى النمو ، وكذلك التحقق من الكيفية التى تم بها إشباع الحاجات المادية الأساسية لسكانها . (٥)

إدارة المدن

يجب أولا مراعاة ملاحظة تفرض نفسها فى هذا المجال ، وهى أن المعلومات التى لدينا غير كافية إلى حد يزيد بكثير عنه فى أى مجال آخر . فإنه لم يحدث بالنسبة لأية مدينة عربية أى تفحص منهجى لسجلات المحاكم التى يمكن بدراستها معرفة الوسيلة المحددة التى كانت تدار المدينة بها . (٦) ونفس الشىء ينطبق على المراسلات بين الولايات وحكومة الآستانة وعلى الأخص الأوامر السلطانية التى لم يتم بعد دراستها ، وهو الأمر الذى يجعلنا نجهل سياسة حكومة السلطان وممثليها فى هذا المجال والدور الذى لعبته فى إدارة المدن فى الولايات . (٧)

المشرفون على الشئون الحضرية

من الصفات المميزة للمدن العربية فى مجموعها قلة عدد الموظفين المشرفين على شئونها الحضرية . وكان هذا العجز هو أحد العناصر التى دفعت سوفاجيه إلى استنباط نظرياته بشأن عدم وجود نظام أساسى محدد للمدن الإسلامية الذى يعتبر " جزءاً متمماً ولا ينفصل عن المجتمع الإسلامى الكبير حيث لا يوجد شخص مؤهل لإدارة مصائرها عن خبرة وبسلطة مطلقة " . (٨) وهذه الحالة تتناقض بطبيعة الحال مع هيئات البلديات التى كانت موجودة فى العصور القديمة ومع مبادىء التعمير الراسخة . وفى الواقع أن هذا القصور لم يكن مطلقاً ولا شاملاً كما كان الظن ، فإن معلوماتنا القاصرة هى المسئولة إلى حد كبير عن رؤيا المؤرخين للمدن العربية .

كان المفروض تقليديا وجود اثنين من المشـــرفين على المدينـــة : الأول هو المحتّسب والثانى هووالى المدينة – ولا يجب الخلط بين الوالى والباشا الحاكم الذى كان هو أيضا يلقب بالوالى . وقد ثبت وجود هاتين الشخصيتين فى غالبية المدن فى القرون الوسطى ثم استمر هذا الوجود خلال العصر العثمانى . ويعتبر المُحْتَّسِب فى القرون الوسطى من أكبر الموظفين ، إذ كان يتمتع نظرياً بسلطات واسعة كمراقب عام على السلوك ، الأمر الذى منحه أيضا سلطات حضرية ضخمة للغاية مثل : الإشراف على منظمات الحرفيين وعلى الأسواق ، مراقبة الموازين والمقاييس والأسعار، ومعالجة الشئون الحضرية . وخلال العصر العثمانى تقلصت صلاحيات المُحْتَّسِب بشكل ملحوظ ، وربما كان السبب هو أنه أصبح للقضاة أهمية كبيرة (المفروض أن الحِسْبة تماثل القضاء فى كونها مهمة دينية) . ولم يعد المحتسب فى غالبية الولايات يقوم إلا بدور خفيف ، إذ أصبح يشرف على عدد محدود من الحرف ذات الصلة بالغذاء (الفرانين والخبازين والجزارين ... الخ) وعلى أسواقها ، حيث كان يراقب بصفة خاصة نوعية المنتجات وأسعارها . وكان المحتسب يمارس مهامه عن طريق القيام بجولات مثيرة تتسم أحيانا بالعنف ، كما كانت هذه الجولات تجذب إليها أنظار الرحالة الأجانب وتثير خيالهم . كان المحتسب يسير فى جولاته مسبوقا بحاملى الموازين ويرافقة الجلادون ثم يجرى محاكمات سريعة تنتهى فى

الأغلب بالضرب بالعصا الذى قد يكون مبرحا ، وفى أحيان أخرى يصدر أحكاما غير عادية . فإنهم يروون الطرائف عن الجزارين الذين يؤخذ من أردافهم قطعة لحم تعادل فى وزنها ما اقتطعوه بالغش فى الميزان أثناء البيع لأحد المستهلكين ، أو عن صانعى الفطائر والحلوى (الحلوانية) غير الشرفاء والذين أجبروهم على الجلوس فوق الصوانى الملتهبة ، وغير ذلك من قصص " فولكلور " الأسواق . (٩)

كان ولاة المدينة (ويسمونهم أيضا " سوباشى " " وزعيم ") مثل أسلافهم فى القرون الوسطى يقومون بوظائف الشرطة ، وعلى الأخص الشرطة الليلية ، الأمر الذى أدى بهم إلى القيام أيضا بدور هام فى مكافحة الحرائق . ولأسباب ليست واضحة تماما ، وربما تكون مرتبطة بصلاحياتهم للقيام بدور الشرطة كانوا أ يقومون أيضاً بمراقبة الطوائف المذمومة وعلى الأخص العاهرات . إن أنشطة العاهرات لم تكن موضع احترام لكنها كانت مثيرة للاهتمام لدرجة أن غالبية الرحالة تحدثوا عنها بالتفصيل . وكان الوالى يحتفظ بسجل بأسماء المومسات ويفرض عليهن ضرائب باهظة . وفى الجزائر وتونس كانوا يطلقون على الشخص الذى يقوم بهذه المهام إسم " المزوار " وهو اصطلاح مأخوذ عن لغة البربر وينطبق على وظيفة كانت موجودة فى عهود الموحدين والحفصيين . وقد تحدث لوجييه دى تاسى عن المزوار " أو كبير القضاة ... وقائد عام بوليس الجزائر " فتناول صلاحياته ودوريات الليل التى يقوم بها وتفتيشه على المومسات اللاتى يدفعن له الضريبة أو الضمان مقابل ٢٠٠٠ قرش يدفعها خو لدى الجزائر يقول دى تاسى · " يستحوذ المزوار على جميع فتيات الملذات ويحبسهن فى منزله حيث يقوم بتصنيفهن إلى فئات .. ومن حقه الاستحواذ على أية فتاة يكتشف أنها وهبت نفسها للمغامرات الغرامية .. ثم يقوم بتأجير هذه إلى الأتراك والأهالى الذين يطلبون ذلك . ويستطيع المستأجرون الاحتفاظ بهن طوال المدة التى يرغبون فيها ، ووفقا لشروط الصفقة التى يعقدونها مع المزوار .. أما اللواتى يرغبن فى الخروج من المنزل سعيا وراء المال فإنهن يحصلن على ترخيص بذلك مقابل دفع مبلغ يومى زهيد " . ويشير كاتب الحوليات التونسى بن ضياف إلى هذه الأعباء الضريبية " الجديرة بالإحتقار " ، ويقول أنها فرضت فى العصر العثمانى ، ثم ألغيت فى تونس عام ١٨٣٦ . (١٠)

ومن الغريب أنه لم يكن يوجد فى مدن المشرق أى مشرف آخر هام لا سيما وأن الوضع فى عواصم المغرب العربى كان يبدو مختلفا حول هذه النقطة . (١١) ففى الجزائر كان يوجد " شيخ البلد " الذى من المبالغة وصفة بأنه " حاكم " أو " عمدة " ، ولكنه كان مكلفا بأعمال الشرطة وبالإشراف على الطوائف الحرفية ، وتلك المتعلقة بإصلاحات البيوت ونظافة وصيانة المبانى ، وهى صلاحيات حضرية هامة يؤكدها وجود مكاتب شيخ البلد فى قلب مدينة الجزائر [و ٦] . كما كان يوجد أيضا " قاضى الفحص " الذى يبدو أنه كان يقوم فى ضواحى مدينة الجزائر بدور مماثل لدور الشرطة . (١٢) وفى تونس كان يوجد

تنظيم مماثل . فالمدينة الموجودة داخل الأسوار كانت تحت إشراف " شيخ المدينة " الذى كان يتمتع بصلاحيات شرطة المدن خاصة أثناء الليل . ولهذا السب كان الرحالة فى القرن السابع عشر يسمونه " سوباشى " نسبة إلى السوباشى الذى كان موجودا فى المشرق . وكان يوجد " شيخ " لكل من ضاحية باب السويقة وضاحية باب الجزيرة . أما شيوخ الأحياء (الحومة) فقد كانوا يتبعون هؤلاء المشايخ الثلاثة .

السلطات السياسية

كانت السلطات السياسية " القومية " تتدخل بهمة لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بتيسير شئون المدينة ذلك لأنه لم يكن هناك موظفون متخصصون لهذه الشئون . ويعتبر هذا التداخل منطقيا لأن الحكام بصفتهم مسئولين عن المحافظة على الأمن ، كان عليهم الاهتمام بكل مشكلة تنتشر فى العاصمة التى يمارسون فيها سلطاتهم والتى يمكن أن تخلق مصاعب قد تؤدى فى النهاية إلى قلاقل . ولهذا فإن تدخل السلطة كان متعلقا بشئون الأمن بصفة خاصة ويتخذ طابع القمع أساسا . وكانت السلطتان الأساسيتان فى العاصمة وهما الباشا وقائد الإنكشارية تتدخلان فى المسائل المتعلقة بإدارة المدينة . فبالإضافة إلى قيام باشاوات القاهرة بالمحافظة على الأمن كانوا يظهرون اهتماما متصلا بالشئون الحضرية الأمر الذى يتضح من قراراتهم العديدة الخاصة " بصيانه الشوارع والأبنية العامة " . فقد أصدر محمد باشا (١٦٠٧ - ١٦١١) قرارا بإزالة ماسمكه ذراع من أرضية شوارع القاهرة حيث تراكمت الأتربة والقمامة . كما أمر الحاكم مقصود باشا (١٦٤٢ - ١٦٤) بإعادة حفر الخليجين اللذين كانا مهددين بالردم . وفرض محمد باشا (١٦٥٢ - ١٦٥٦) على المسئولين عن مساجد القاهرة القيام بإصلاحها وتنظيفها الأمر الذى دفع الناس إلى تلقيبه بـ " أبو النور " . وأ خيرا أصدر محمد باشا (١٦٩٩ - ١٧٠٤) أمرا بإزالة المظلات من فوق الدكاكين والشوارع لتوسيع الشوارع والأسواق ، ولإزالة ما مقداره ذراع من الأتربة بقصد تحسين حركة المرور . (١٣) ويمكن ذكر قرارات مماثلة اتخذتها السلطات العليا فى عواصم عربية أخرى . ففى تونس إتخذ على باى (١٧٥٩ - ١٧٨٢) قرارا بالسماح للسكان ببناء مساكن بالقرب من البحيرة الشاطئية شرقى باب عليوه وباب البحر [ح ٢] ، وذلك كعلاج لمشكلة ازدياد عدد السكان داخل المدينة ولتعذر الحصول على مساكن كما أصدرا أمرا ثانيا بنقل سوق الدباغين خارج المدينة لكى يخلى مكانا فى المدينة لتشييد البيوت . (١٤) وفى دمشق أصدر موسى كخيا ممثل راجب باشا فى عام ١٧٥٧ أمراً لسكان الأحياء المختلفة بترميم جميع البيوت المشيدة قبل عشرين أو ثلاثين عاما . (١٥)

ومن الأهمية بمكان أيضاً الدور الذى لعبته الإنكشارية فى غالبية ولايات الإمبراطورية العثمانية ، حيث أدت صلاتها الوثيقة بالسكان المحليين إلى اهتمامها بنوع خاص بالمشاكل الحضرية . كان أغا الإنكشارية والإنكشاريون مسئولين فى كل مكان

تقريبا عن حفظ الأمن أثناء النهار ، وقد سبق أن عرفنا أن الوالى كان يتولى هذه المهمة أثناء الليل . ففى الجزائر كان " الكاهية " (مساعد أغا الإنكشارية) يقوم بدور رئيس الشرطة ، أما فى القاهرة وفى حلب فقد كان الأغا نفسه هو المكلف بحفظ الأمن فى الطريق العام . ومن المحتمل أن تكون هذه الاختصاصات هى التى دفعت الأغوات إلى معالجة الشئون الخاصة بالمدن . وهذا هو ماحدث فى القاهرة ، فقد أصدر على أغا فى عام ١٧٠٣ أمراً برفع الأتربة التى تراكمت على الطرق بسمك ذراعين أو ثلاثة أذرع ، كما أمر بإزالة المقاعد المشيدة أمام الحوانيت بقصد تسهيل المرور . وفى عام ١٧١١ أصدر الأغا أمرا بتنظيف الشوارع وإعادة بياض الأماكن العامة كالمآذن والأسبلة والمدارس (١٦)

دور القضاة

ومن المرجح أن يكون القضاة قد لعبوا دورا أساسيا فى هذا المجال أمام المحاكم حيث كانت تعرض جميع شئون الرعايا فى جميع المجالات . فقد كانت المحاكم تنظر فى الجرائم ، والشئون المدنية ، والأحوال الشخصية (الميراث والطلاق) ، والمسائل الاقتصادية وكذلك جميع ما يخص إدارة المدن . ومن هذه الناحية ففى العصر العثمانى اتسع نطاق اختصاصات القضاة عما كانت عليه فى عهد أسلافهم فى القرون الوسطى والتى كانت فى ذلك الحين متسعة للغاية . ولا شك أن تقدم الدراسات لسجلات المحاكم ووثائقها سيلقى الضوء على مبادىء وأساليب ونتائج أنشطة هؤلاء القضاة . ولا نملك اليوم سوى فكرة موجزة للغاية وذلك من خلال بعض الحالات التى ذكرها مثلا جلال النحال والذى يقدم بضع نماذج من هذه الأعمال . فهو يذكرنا أنه فى حالة قيام مبنى جديد يقوم القاضى بالتحريات للتحقق من أن هذا المبنى لايعوق المرور " ويمكن للعسكرى الذى يمتطى جوادا أو للجمل المحمل أن يمرا بلا صعوبة فى الشارع الذى يقع فيه المبنى . ولايجب أن يعتدى المبنى على حقوق الجيران فى الحصول على الضوء وعلى الرؤية " . كما يقوم القاضى أيضا بالتحقق من أن الباب الجديد الذى تمت إقامته لا يزعج حياة الجيران الخاصة ، ومن أن المبنى الذى فى حالة سيئة لا يمثل خطرا على المنازل المجاورة ، وذلك على أساس طلب يتقدم به الجيران . وفى إحدى الحالات رفض القاضى بعد إجراء تحرياته الشكوى المقدمة من أحد الجيران بشأن الضجيج الذى ستحدثه ورشة خياطة يعتزمون إقامتها فى أحد الأحياء ...الخ . (١٧)

إن إجراء دراسة دقيقة وباهتمام حول أعمال القضاة لا بد وأن يؤدى إلى استخلاص عقيدة حضرية واضحة إلى حد ما ، ومما لا شك فيه أن بعض عناصر هذه العقيدة ستؤكد صحة المبادىء التى أبرزها ر.برونزشفيجج بمهارة فى إطار دراسته عن الفقهاء المالكيين فى المغرب . وتتعلق هذه المبادىء بصفة خاصة بشبكة الطرق (الشوارع والأزقة) وبالحوائط والمياه وبالإجراءات التى يجب اتخاذها لترميم المبانى المهددة بالسقوط ...الخ (١٨) إن الدراسات التى أجراها بابر جوهانس تبين جيدا أن فقهاء

المذهب الحنفى – وهو مذهب الأتراك ، الأمر الذى أضفى عليه صبغة رسميا فى الأراضى العثمانية – يملكون مفهوما واضحا لما يحب أن تكون عليه المدينة ولبعض المشاكل المتعلقة بمعيشة سكان المدن . انظر مثلا إلى التفرقة التى يضعها هؤلاء الفقهاء بين المناطق "الخاصة " نوعاً ما وبين المناطق " العامة " فى المدينة – وهى تفرقة سنرى فيما بعد طابعها الأساسى فى بنيان المدينة . انظر أيضا إلى التعريف النظرى الذى وضعه نفس الفقهاء الحنفيين للمجال المدينى المتعارض مع المجال الريفى ، وهى تفرقة تبدو طبيعية ولكن العديد من المستشرقين فى العصر الحديث كانوا يشكون فى أن الشريعة الإسلامية قد تمكنت من القيام بهذا العمل . [19] إن الدراسة التى أجراها صالح على الحثلول عن المدينة أساساً تبين كيف أنه من بين ثنايا الأحكام الملموسة التى أصدرها القضاة والفقهاء فى العصر الحديث تبرز عقيدة تجريبية للغاية ، لكنها واضحة ومتماسكة بشأن المشاكل الحضرية الأساسية ومناهج تنظيم المدن . وتتناول هذه الأحكام الطرق العامة التى يجب حمايتها من تعديات المقيمين حولها ، والاتساع الأمثل للشوارع ، وحماية خصوصية الحياة الأسرية ، وأحكام حق الحصول على الضوء وعلى الهواء . [20]

الحكومة المركزية

إذا كان دور القضاة الكبير فى جميع الشئون الحضرية قد بدأ يظهر بصورة أوضح ، فإن أهمية دور الحكومة المركزية لا يزال فى حاجة إلى تحديد . إن تفحصاً سريعاً للأوامر السلطانية فى مدينة حلب مثلا يعطى الانطباع بأن سلطات استنابول كانت تتدخل بهمة فى جزئيات الحياة الحضرية فى الولايات التابعة لها بصفة مباشرة . فبالإضافة إلى الأوامر والتعليمات العادية والخاصة بالنظام والأمن ، كان على السلطان أن يتدخل فى تسوية موضوعات متنوعة للغاية .ولنأخذ مثلا القرارات الخاصة بإمدادات المياه: ففى عام ١٧٤٢ أصدر السلطان قرارا بصيانة قنوات المياه التى تغذى حى الكلاّسة (ش ٢٧) بمدينة حلب ، وفى عام ١٧٦٣ أصدر قرارا بإصلاح أحد الأسبلة العامة الذى يقع خارج باب النصر (ط ١٦ – ١٧) ، أو لنأخذ تنظيمات الطوائف المهنية والحياه الاقتصادية : فقد اتخذ السلطان عدة قرارات من بينها قرار فى عام ١٧٢١ بتعين شيخ الحلاقين ، وقرار فى عام ١٧٢٢ بتعين شيخ تجار الخضروات ، وفى عام ١٧٣٣ بتشييد مذبح فى مدينة حلب ، وفى عام ١٧٥١ ببيع الصابون فى القيسارية المتخصصة ، وفى عام ١٧٦٢ بتحديد مواصفات المنسوجات فى حلب . وبالنسبة لمشاكل المبانى وشبكة الطرق . أصدر فى عام ١٧٣٩ قرارا بتوسيع ممر مزدحم للغاية فى أحد الأسواق ، كما أصدر قرارا فى ١٧٣٩ أيضا بإصلاح الشوارع والأحياء ، وإصلاح وترميم الآثار (وإنشاء خان جديد عام ١٧٣٣ ، وتجديد أحد الحمامات ، وفى ١٧٤٩ تجديد أحد الخانات) . وأخيرا كان السلطان أيضاً يصدر التعليمات بشأن حماية الأخلاق العامة : ففى عام ١٧٤٢ أصدر تعليمات خاصة بخروج سكان حلب إلى الحدائق العامة فى الربيع هو الأمر المحرم لأنه

يؤدى إلى اختلاط الجنسين ، كما أصدر أيضا تعليمات فى عام ١٧٣٩ بشأن الازدحام الشديد فى أحد الأسواق حيث يختلط الرجال بالنساء ، وأصدر أمرا فى عام ١٧٣٨ بغلق أربع محلات لتعاطى الخمور .

إن تنوع هذه القرارات ، كما نرى ، كبير للغاية ، وهذه الأمثلة القليلة تسمح لنا بالافتراض بأن السلطة المركزية لعبت دورا كبيرا فى إدارة المدن العربية ، وكانت تدخلات هذه السلطة محسوسة للغاية فى حلب ، وبأنها تبدأ من تعيين كاتب فى أحد الخانات لتصل إلى القرارات الكبرى الخاصة بتنظيم المدينة . ومن الصعب تصور أنه تم اتخاذ قرار نقل المدابغ فى مدينة حلب فى عام ١٥٧٠ دون التشاور مع حكومة الآستانة . وكانت هذه القرارات تتخذ لأهداف تصويبية أكثر منها معيارية ، أى أنها كانت تهدف إلى حل مواقف خطيرة لا يمكن السكوت عليها أكثر من كونها قرارات مترتبة على تنمية متبصرة . ومع ذلك ليس من الممكن الاستمرار فى الاعتقاد بأن الحكام لم يهتموا بالمشاكل الحضرية فى المدن الكبيرة ، ومن الواضح حول هذه النقطة أن الاتهام يجب أن يوجه إلى جهلنا أكثر من توجيهه إلى انعدام اهتمام السلطات المعنية بإدارة المدن . [٢١]

المؤسسات الشعبية

لا نستطيع بطبيعة الحال أن نتحدث بالنسبة للمدن العربية فى ذلك العصر عن هيئات " محلية " حيث لم يكن بهذه المدن حكم ذاتى ولا تلك المؤسسات المترتبة على الاستقلالية . ولكن كانت هذه المدن تضم الطوائف التى لعبت دورا فعالا . وكانت هذه الطوائف متنوعة للغاية فهى تضم طوائف مهنيه ، وأخرى قومية ودينية(طوائف الجاليات)، وجغرافية (منظمات الأحياء) . إن هذه الأشكال من التنظيمات الحضرية كانت قديمة للغاية ، لكنها ازدادت تنوعا فى ظل العثمانيين . كما سبق أن عرفنا أن العثمانيين الذين كانوا بلا ريب واعين بصعوبة فرض نظام واحد على جميع البلدان التى غزوها ، ومخاطر محاولة إدارتها من الخارج ، فانهم اختاروا إدارتها عن طريق طوائف من أهالى البلاد . وكان الرعايا يتمتعون باستقلالية كبيرة فى إطار هذه الطوائف والجاليات والتى حلت إلى حد ما مكان الإدارة المحلية ، الأمر الذى كان بلا شك يصعب تنظيمه . وقد لعبت هذه التجمعات أساسا دور أداة الاتصال بين الرعية والسلطة . ويقول حورانى أنه مع التدهور التدريجى للنظام العثمانى " اكتسبت هذه الأشكال التنظيمية القديمة أهدافا سياسية أكثر تحديداً " ، كما ازدادت قوة أنشطتها فى الحياة الحضرية أكثر فأكثر . [٢٢]

الطوائف المهنية

جمعت الطوائف المهنية مجمل السكان العاملين ، أى جميع السكان من أهالى البلاد باستثناء " العلماء " . وكان عدد هذه الطوائف يختلف بين مدينة وأخرى . ففى الجزائر لم يكن بها سوى ٣٣ طائفة ، وفى تونس ٨٣ ، وفى القاهرة حوالى ٢٥٠ طائفة .

ويقول أ . رافق أن عدد هذه الطوائف فى مدينتى دمشق وحلب بلغ مجموعها ١٦٣ طائفة. وبالبداهة أن هذه الاختلافات هى انعكاس للأهمية المتباينة ولمدى النشاط الإقتصادى فى هذه المدن . وكانت كل طائفة توضع تحت قيادة " شيخ " (يسمونه " أمين " فى تونس) ، ويقوم أعضاء الطائفة باختيار هذا الشيخ الذى تصدق السلطات (الحكام والقضاة) على تعيينه ، كما كانت هذه السلطات تتدخل فى حالة حدوث خلاف أو منازعات . وقد سبق أن رأينا أن مشكلة تعيين شيخ إحدى الطوائف فى مدينة حلب كان يمكن اللجوء فيها إلى استانبول ذاتها . وكان يعاون الشيخ فى مهمته بعض المساعدين مثل النقيب والكتبة وجمعية الطائفة أو مجموعة من القدامى فى المهنة والذين كانوا يسمون " اختيار " . وتتم تحت إشراف الطائفة وشيخها ترقية الحرفى أو التاجر من مبتدىء إلى زميل ثم إلى "أسطى " أو " معلم " وبمناسبة الترقية يجرى احتفال بتنظيم موكب فى الشارع وفقا لنظم محددة أصبحت فى مصر وسوريا طقوسا " فتوة " يتخذ فيها رجال الدين دورا مرموقا .(٢٣)

وكان الهدف الأول للطوائف هو الإشراف المهنى على أعضائها فهى تشرف على عملية التصنيع ، وعلى نوعية المنتجات ، وتلعب دورا فى تحديد الأسعار وتقوم بتسوية الخلافات بين أعضائها مثل حظر المنافسة غير المشروعة ، كما كانت تهتم بالمنازعات مع العملاء . وقد أدى التمركز الجغرافى للمهن إلى احتلال كل طائفة لقطاع معين من المدينة حيث تقيم سوقاً لها ، ووجدت الطوائف نفسها تمارس دوراً إدارياً فى الشارع الذى تقيم فيه . وكان الحفاظ على الأمن أحد أوجه هذا الدور الهام . ففى أكتوبر ١٧٩٨ بعد ثورة القاهرة الأولى ضد الفرنسيين أخذ شيخ وتجار سوق الأقمشه الكبير فى الغورية [ى ٦] على أنفسهم وفى حضور بونابرت العهد التالى . " سنعمل من الآن فصاعداً على عدم وقوع أى اضطراب فى شوارع الحى " . ووعدوا بالقبض على الأ شخاص المقيمين فى الحى والذين قد يثيرون الاضطرابات ، كما أعلنوا أنهم " مسؤولون بصفة شخصية عن الاضطرابات التى يمكن أن تقع فى حيهم " .(٢٤)

فى الواقع أن إحدى وظائف الطوائف الأساسية كانت الربط بين السلطة وبين سكان المدن ، ومعاونة السلطة على السيطرة عليهم دون حاجة إلى إدارة خاصة . وكان الشيوخ يحتفظون بقائمة بأسماء أعضاء الطائفة الأمر الذى يسمح للسطات باللجوء إليهم عند الحاجة . وتوجد فى حلب وثيقة مؤرخة فى عام ١٧٣٤ وتضم قائمة بأسماء ١٥١ حرفى فى أعمال الخشب والحديد الذين يمكنهم تشييد السفن التى يحتاج إليها السلطان .(٢٥) وكان رؤساء الطوائف ينقلون أوامر الحكومة ، ويتحققون من تنفيذها ، ويجبون الضرائب المفروضة على طوائفهم ، وذلك بتوزيع المبلغ الإجمالى المفروض على أعضاء الطائفة والذى كانت الطائفة مسئولة عنه بصفة جماعية .

كانت الطائفة المهنية إذن خلية أساسية " شبه إدارية " تساعد السلطة على الإحاطة

بالرعايا عن طريق مشايخ المهنه والذين كانت تستشيرهم أحيانا فى حالة حدوث أزمة . ففى حالة حدوث مصاعب غذائية كبيرة كالمجاعة أو إرتفاع أسعار السلع ، يقوم أغا الإنكشارية أو المحتسب باستدعاء المشايخ للحصول منهم على المعلومات اللازمة ولوضع تسعيرة بمساعدتهم . فإذا كان الأمر يتعلق بأزمة خبز مثلا يقدم المشايخ المعلومات الضرورية عن كميات الحبوب المتوفرة وتكلفة صنع رغيف العيش ... الخ ، ثم يتم وضع التسعير ة وإعلانها فى الأسواق . وقد أدت تجزئة الطوائف المهنية الشديدة وعدم وجود أى تنسيق بينها إلى منع الحرفيين من تشكيل " نفوذ مواز " على مستوى المدينة ينافس السلطة السياسية . وكانت الاستثناءات الوحيدة لهذا التفتيت للتنظيم المهنى فى دمشق وتونس . ففى دمشق كان يوجد " شيخ المشايخ " الذى ثبت وجوده منذ القرن السادس عشر والذى يبدو أنه لم يكن يتمتع سوى بصلاحيات شرفية مثل رئاسة بعض الإحتفالات المهنية ، وهو الأمر الذى يفسر عدم الإشارة إليه فى الوثائق والمراجع إلا نادرا .(٢٦) وفى تونس سبق أن عرفنا أن الأندلسيين قد حققوا نهضة قوية لصناعات الشاشيه التى كانوا يسيطرون تماما على طائفتها لدرجة أن قيادتها " الأمانه " كانت تمتزج فى الواقع مع مشيخة الجالية الأندلسية . وقد نجح الأندلسيون فى فرض سيطرتهم على مجموع التنظيم الطائفى فى تونس لدرجة أنهم ينسبون إليهم أحيانا الفضل فى إنشائه . وكان أمين صناع الشاشية (الشواشيه) هو فى نفس الوقت " أمين التجار " و " رئيس مجلس المتاجر " (أى رئيس محكمة التجار) . وبهذه الصفة كان يرأس الطوائف ويفصل فى المنازعات الخاصة بالتجارة وبالصناعات الحرفية . وكانت هذه المحكمة المسماة أيضا " مجلس العشرة " تضم " شواشية " من أصل أندلسى باستثناء إثنين أحدهما من صفاقس والثانى من جربة . إن أمين صناع الشاشيه كان إذن شخصية هامة فى تونس ، وفى نهاية القرن التاسع عشر وضعه المؤرخ التونسى بيرم فى المرتبة الثانية عشر من تسلسل المراتب الساسية والعسكرية الهامة فى البلاد . ومع ذلك فإن زعماء حركة الطوائف لم يخرجوا عن إطارهم المهنى إلا فى حالات استثنائيية للغاية .(٢٧)

الجاليات العرقية والدينية

كانت جميع الجاليات العرقية والدينية المتنوعة تنوعاً شديداً تنتظم فى كيانات شبه إدارية يرأسها المشايخ ، وكثيراً ما يكون هؤلاء المشايخ هم أنفسهم الرؤساء الدينيون وذلك فى حالة ما إذا كانت الجالية تمثل أقلية مذهبية . ويتشابه هذا التنظيم إذن مع تنظيمات الطوائف المهنية بل وفى بعض الأحيان يمتزج بها وذلك حين تكون الجاليات العرقية أو الدينية متخصصة فى نشاط مهنى محدد . وفى هذه الحالة كانت الطائفة المهنية تعبر عن الجانب المهنى لبنيان ذى طابع عرقى أو مذهبى . وفى القاهرة كان يوجد أحيانا خلط بين مشيخة إحدى الجاليات وبين الرواق الذى يضم أعضاءها من طلبة وأساتذة بمدرسة جامع الأزهر . وكان هذا هو شأن الجالية المغربية بصفة خاصة .

هذا النموذج التنظيمى كان سائدا فى جميع المدن العربية الكبيرة لدرجة أنه يمكننا هنا تقديم حالة الجزائر كمثال . كانت مدينة الجزائر قبل عام ١٨٣٠ تضم ست طوائف من " البرّانيه " الذن جاؤا من داخل البلاد إلى العاصمة للعمل بصفة مؤقتة . وتضم هذه الطوائف الأناس القادمين من الزاب وبسكرة وجلجلى والأغواط ومن قبيلة مزيطا ومن الزنوج الأحرار . ويرأس كل مجموعة من هؤلاء " أمين " تعترف به الحكومة ويعمل كوسيط بين جماعته وبين السلطة . وكان الأمين مكلفا بالمحافظة على الأمن داخل الجماعة المسئولة بصفة جماعية عن أى جرم يرتكبه أحد أعضائها . ويقوم الأمناء بفرض العقوبات على أعضاء جماعاتهم وفقا لعاداتهم وتقاليدهم وبعد استشارة علية القوم بالجماعة . ولم تكن الحكومة تتدخل فى شئونهم إلا نادراً .

كان للجاليات المسيحية واليهودية تنظيم مماثل تماما ، ونحن نملك معلومات كاملة بشأنه وذلك بسبب اهتمام الرحالة والقناصل بهذه الجاليات باعتبارها وسائل إتصالهم الرئيسية – إن لم تكن الوحيدة – بالسكان المحليين . إن اليهود فى تونس كانوا يقيمون فى حى (حارة) خاص بهم ، وقد ازداد إتساع هذا الحى فى العصر العثمانى بالتوازى مع تقدم الجالية ونموها . وكان يحكم الجالية اليهودية ، كما كان الشأن فى العصور الوسطى ، مجلس أعيان يقوم بإدارة الأموال وصيانة المعابد وتوزيع الإعانات على الفقراء والمرضى تحت رئاسة " شيخ " مهمته الحفاظ على الأمن وجباية الضرائب وتحقيق الاتصال بين الجالية والدولة . وكان اليهود يخضعون للتفرقة خاصة فى مجال الزى إذ كانوا ملزمين بارتداء عمامة سوداء حتى لا يحدث خلط بينهم وبين المسلمين ، كما خضعوا لمطالب مالية متعددة مثل الجزية والمساهمات الجبرية . وبالرغم من معاناة اليهود من المعاملة السيئة ، إلا أن جاليتهم فى النهاية حققت تقدما ملحوظا بصفة عامة وأمكنهم أن يديروا شئونهم بأنفسهم بطريقة مستقلة فى جو من التسامح النسبى دهش له الرحالة الأوروبيون . وقد كتب أحد ضباط البحرية الروسية الذى توقف فى تونس فى نهاية القرن الثامن عشر يقول :" يمكن القول بأن النساك المسلمين ليسوا كالرهبان الأوربيين فى إظهارهم للبغض تجاه من يدعون إلى دين آخر . والدليل على ذلك هو أن المسيحيين واليهود الذين يعيشون هنا يمكنهم إدارة شئونهم بحرية وفقا لقوانينهم الخاصة " . (٢٩)

الأحـــــياء

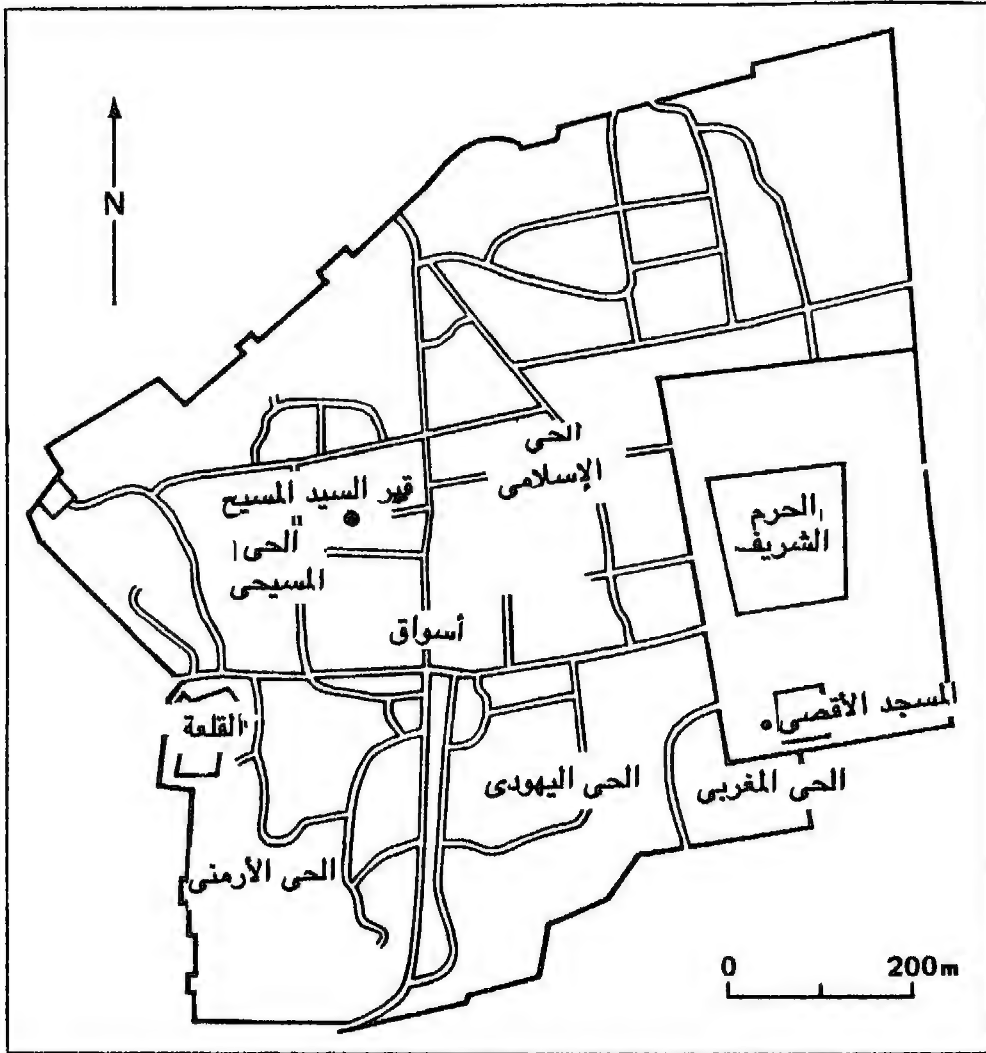
إن تقسيم المدن إلى أحياء مغلقة إلى حد ماهو شكل تنظيمى قديم للغاية (٣٠) ، ولا تزال المناقشات تدور حول منشئه الأصلى . وفى حالات عديدة تم تكوين الأحياء لإيواء الجماعات المتميزة عرقيا والتى شاركت فى بناء المدينة . هذا بلا شك هو ما حدث بالنسبة لأحياء القبائل المغربية فى مدينة القاهرة والذن رافقوا الفاطميين عند إنشائهم المدينة فى عام ٩٦٩ م . وربما يكون هذا هو ما حدث أيضا بمدينة فاس . وكان تقسيم المدينة إلى أحياء يبين أيضا رغبة كل طائفة فى التجمع لتكوين خلية اجتماعية متلاحمة كما يسهل

السيطرة عن كثب على السكان . وقد ازداد هذا التقسيم حدة وأصبح أكثر شمولية لأسباب أمنية : ويؤكد سوفاجيه أهمية هذا العامل بالنسبة لدمشق وحلب وذلك منذ أزمنة قديمة . (٣١) ومما لا شك فيه أنه فى ظل العهد العثمانى ازداد تقسيم المدينة إلى وحدات منفصلة وذلك بسبب تضاعف الجاليات والاستقلالية التى كانت ممنوحة لها .

وكان يطلق على الأحياء أسماء مختلفة عبر المناطق العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية ، ففى الجزائر وتونس كانوا يسمونها (حَوْمة) وفى القاهرة ودمشق وصنعاء (حارة) وفى حلب والموصل وبغداد (مَحَله) ، ولكن بنيان هذه الأحياء كان ثابتا لا يتغير فى جميع مدن العالم العربى . فقد كان كل حى يضم شبكة من الشوارع المتفرعة من الشارع الرئيسى الذى يؤدى إلى الخارج ، ويمكن غلق جميع أنحاء الحى وحتى أزقتة المسدودة عن طريق بوابة تقع على أول هذا الشارع الرئيسى . ويفصل كل حى عن الحى المجاور له حدود من الحوائط المشتركة لبيوت كل منهما .

ويتفاوت عدد الأحياء تفاوتا كبيرا وفقا لأهمية المدينة . ففى القرن السادس عشر كان يوجد بمدينة الجزائر حوالى خمسون حيا ، وفى تونس ٤١ ، وفى القاهرة حوالى مائة حى ، وفى دمشق ٢٩. وفى نهاية القرن السابع عشر كان يوجد فى حلب ٧٢ حياً وفى الموصل ٣٥ وفى بغداد ٦١ . وكانت مساحات هذه الأحياء تتفاوت أيضا إلى حد كبير . فمن بين ٧١ حى فى القاهرة أمكننا التيقن من مساحانها وتحديد مواقعها ، وجدنا أن هذه المساحات تتراوح بين أقل من هكتار (قواس ٢٥ ر هكتار) [د ٩] وبين أكثر من ست هكتارات (حطابة : ٨ ر ٧ هكتاراً) [ف ٣] بمتوسط إجمالى قدرة ٢ ر٢ هكتاراً لكل حى . ومن بين ٣٥ حى فى الموصل تتراوح المساحات بين ٧١ ر١ هكتاراً (حى عمو البقال) [ن س ١١ – ١٢] وبين ١٩ ر ١٠ هكتاراً (حى خزرج) بمتوسط ٢٣ ر٥ هكتار لكل حى . يمكن إذن أن نعتبر أن متوسط عدد سكان كل حى يتراوح بين ألف وألفى فرد أى بين ٢٠٠ و ٤٠٠ أسرة ، وهم جماعة صغيرة لدرجة تسمح بإقامة علاقات شخصية بين أعضائها وتسهل الإشراف على كل فرد من أفرادها . (٣٢)

وفى الواقع كانت الأحياء تقوم بدور التقسيمات الأولية للمدينة ، (٣٣) كما كانت مزودة ببنيان شبه إدارى يتماثل تماما مع بنيان الجاليات الذى سبق ذكره . وكثيرا ما يحدث خلط فى الكتابات القديمة بين هذه النماذج المختلفة من التجمعات . ففى عام١٨٠٢م بمناسبة الأعمال العامة التى كان يقوم بها الباشا فى القاهرة والتى دعيت الطوائف للمشاركة فيها " تطوعاً " وصلت طائفة حى الرميلة [ق ٥] وطائفة حى عرب اليسار [ش٣] تسبقهم الموسيقى فى المقدمة . وحين أظهر الباشا دهشته قال المحتسب الذى قام بتنظيم العملية "هؤلاء طائفة من طوائفى" ، ثم حضرت بعد ذلك طوائف " النصارى والشوام والأروام" (٣٤) (الأقباط والسوريون واليونانيون) . وكان يحكم الحى شيخ يسمونه



شكل ٧ – مناطق القدس الاربع (نقلا عن كوهين ولويس
Population and *Revenue*, p. 80).

فى تونس " مُحرِّك " ويساعده نائب يسمى فى القاهرة "نقيب" وفى حلب "كتخدا" وبعض المرؤوسين " كتبة " . وتشير جميع الدلائل على أن سكان الحى كانوا يختارون بأنفسهم شيخ الحى من بين عليه القوم المقيمين به ، كما أن السلطة كانت تتدخل فى بعض الأحيان .

وكان مشايخ الأحياء يقومون بأعمال إدارية تماثل الأعمال التى يقوم بها مشايخ الطوائف الذين يمارسون أعمالهم فى وسط المدينة ، وبصفة عامة كان مشايخ الأحياء يقومون بشرح أوامر السلطة للسكان الذين يحكمونهم . وحين قرر مصطفى بك فى عام ١٨٣٦ إجراء إحصاء لعدد الشباب الذين فى سن العسكرية ، قام مشايخ مدينة تونس

وضواحيها بجمع مشايخ الأحياء لكى يبدأ كل منهم فى تسجيل أسماء الشباب فى الحى التابع له . وكانت صلاحيات المشايخ الأساسية هى تحصيل الضرائب المفروضة على الأحياء . إن العديد من الأوامر السلطانية بشأن حلب كانت تتعلق بضرائب تم فرضها على كل حى من الأحياء على حدة . وبذلك كان مطلوبا فى عام ١٧٤٣ من سكان المدينة مبلغ اجمالى قدرة ١٥ الف و ٤٢١ أقجه موزعة على ٨١ حى (مَحَله) . وكان يتم فرض المبلغ الضريبى على كل حى وفقا لعدد وحداته الضريبية (المساكن الأسرية) . ولكن كان من الممكن أيضا فرض مساهمات أخرى على الأحياء وبصفة أقل انتظاما . ويشير البديرى إلى أنه فى عام ١٧٥٨ حين كان الباشا سيقوم بالجولة التى تسبق الحج قام رجاله باجبار الأحياء(الحارات) وأسواق دمشق على دفع ضرائب ماليه إضافيه . [٣٥]

وكان من الأهمية بمكان أيضا المحافظة على الأمن والنظام التى كان الحى يلعب فيها دورا أساسيا . ولم يكن إغلاق الحى عن طريق إغلاق الباب الخاص به يستطيع حمايته ضد هجوم مسلح حقيقى . ولكن هذا الاحتمال لم يكن متوقعا . وفى المقابل فإن الباب والبواب الذى يحرسه – بمساعدة فريق من الإنكشارية أحيانا كما حدث فى القاهرة – يمثلان احتياطيا جيداً فى حالة حدوث اضطراب فى المدينة . ففى مثل هذه الحالات يتم غلق أبواب الأحياء . وتقوم أنواع من المليشيات المكونه من السكان (يسمونها "عسَّى" فى تونس) بالحراسة أثناء الليل . [٣٦] وكانت هذه المليشيات تمثل بصفة خاصة حماية ضد الجرائم العادية أثناء الليل . وفى المساء يتم غلق باب الحى ولا يترك الحارس أحدا يدخله سوى سكان الحى أو الأشخاص المعروفين لديه . إن بنيان الحى كان يساعد على تأمين عزله ثم قيام الشرطة بتحريات حقيقية ، وذلك فى حالة حدوث اضطرابات داخله أو الاشتباه فى وجود أجانب مشتبه فيهم ، مثلما حدث فى حى درب المحروق [ل –م ٤] بالقاهرة فى عام ١٧٢٩ ، حين تم الاستدلال على أفراد مشتبه فى أمرهم . فقد تم غلق الحى طول اليوم لإجراء تفتيش دقيق عام فى البيوت ، الأمر الذى تسبب فى إزعاج كبير للسكان الذين لم يستطيعوا الخروج لقضاء حاجياتهم ولا العودة إلى بيوتهم إذا ما كانوا خارجها . وفى دمشق فى عام ١٧٤٦ أرسل أسعد باشا إخطارا إلى مشايخ الأحياء وإلى الأمة يأمرهم فيه " بالقبض على اللصوص وقطاع الطرق الموجودين وإلا فرضت غرامة كبيرة عليهم فى حالة امتناعهم عن التنفيذ ". وفى القاهرة وخلال فترة الاضطرابات التى أعقبت إنتهاء الاحتلال الفرنسى فى عام ١٨٠١ ، قامت السلطات (الديوان والأغا والوالى والمحتسب) باستدعاء مشايخ الأحياء وتكليفهم بالسيطرة التامة على الرعية ، وباستخدام جميع الوسائل اللازمة لاستتباب الأمن فى المدينة "وبأنهم مسئولون عن كل إخلال بالنظام قد يحدث" . [٣٧] إن مسئولية سكان الحى الجماعية عن أى إخلال بالنظام فرضت عليهم اليقظة تجاه جميع العناصر المشبته فى أمرها وجعلتهم يتجنبون الحوادث التى قد تعرضهم إلى عقوبات من جانب السلطات وإلى غرامات مالية بصفة خاصة .

وفى النهاية فمن المؤكد أنه كان يتم حسم العديد من المشاكل " الصغيرة " الخاصة بتنظيم المدن على مستوى الحى عن طريق لجوء السكان إلى السلطات القضائية . ويذكر جلال النحال بالنسبة للقاهرة بعض الحالات ذات المغزى . ففى إحدى الحالات أصدر القاضى أمرا بإجراء تحقيق بناءا على شكوى السكان من المضايقات التى ستؤدى إليها إقامة إحدى الورش . وتقدم السكان أثناء التحقيق بمشروع اعتقدوا أنه مفيد للحى ، ثم أصدر القاضى قرارا مطابقا لهذا المشروع. وفى حالة أخرى اشتكى سكان أحد الأحياء من الإهمال الذى يلاقيه المسجد فأصدر القاضى أمرا باتخاذ الإجراءات اللازمة حتى نقوم الأوقاف بإصلاح المسجد .[٣٨]

وعلى هذا كانت الأحياء تمثل أجهزة ضرورية وسيطة بين السلطات والسكان ، مثلها فى ذلك مثل الطوائف المهنية التى تقوم بدورها فى قسم آخر من المدينة . وتعتبر الأحياء جزءا مكملا للنظام الذى كان يسمح للسلطات بالإشراف الدقيق على سكان المدن دون حاجة إلى إطار إدارى أصيل .

أمن المدن

المؤسسات الأمنية

بطبيعة الحال كانت المحافظة على الأمن من الاهتمامات الرئيسية للسلطات العثمانية سواء فى استانبول أو فى كل عاصمة من عواصم الولايات . وكان أمن المدن هو الهدف الأساسى أو الجزئى للعديد من الموظفين والمؤسسات والطوائف . وسيكون من دواعى الملل ، كما أنه من الصعب أيضا فى ظل معلوماتنا الراهنة عن هذه المدن المختلفة، تقديم وصف تفصيلى للنظم الأمنية التى كانت قائمة فى كل مدينة على حدة ، لاسيما وأن السلطات لم تهتم إطلاقا قبل القرن التاسع عشر بالتنسيق بين هذه النظم المعقدة وبجعلها أكثر ترابطا . وبدلا من أن تقوم السلطات بمحاولة التنسيق بين اختصاصات المؤسسات الأمنية والتوفيق بين أعمالها ، فإنها كانت تميل إلى إنشاء مؤسسات أمنية إضافية . ومع ذلك فمن المفيد وصف بعض الحالات المحلية كأمثلة حيث أنه كان لكل مدينة نظام فريد فى نوعه إلى حد ما .

وقد قدمت ميريام هوكستر فى مقال نشرته حديثا وصفا دقيقا لتنظيم الشرطة فى الجزائر فى العصر العثمانى . ففى الجزائر كما فى باقى مدن العالم الإسلامى ، كان الحاكم يتولى بذاته فى بعض الأحيان مهام الشرطة ، وكانت نوادر تدخلاته مثيرة وجذابه مثل قصة الداى إبراهيم الذى كان فى جولة فى الميناء عام ١٧١٠ ، واكتشف مصادفة سرقة خوخ وبرقوق من أحد المراكب الشراعية القادمة من مقاطعة بروفانس ، ثم قام بمعاقبة المذنبين على الفور . وفى المعتاد كان " المزوار " هو الذى يقوم بدور الشرطة ليلا ونهارا بالنسبة للأهالى من سكان الجزائر ويساعده فى ذلك حرس خاص ، كما كانت

توجد دورية ليلية تقوم بمراقبة أنشطة العاهرات بصفة خاصة . وكان أحد الضباط الأتراك هو الذى يلقى القبض على الأتراك من سكان الجزائر بمساعدة فرقة تعمل ليلا وتضم ١٥ إنكشاريا . وتقوم هذه الفرقة أيضا بالقبض على الأهالى الذين لا يحملون فوانيس (لم يكن من حق اليهود حمل الفوانيس ، بل كان يجب عليهم حمل شمعة أو مصباح زيت) . أما بالنسبة لحراسة الأسواق فقد كان يقوم بها حراس من واحة بسكرة بلغ عددهم ١٥٠ فردا يقيمون بالقرب من أبواب الأحياء التجارية مباشرة ويحتفظون بمفاتيح هذه الأبواب التى يحرسونها ليلا أيضا . وتخضع هذه القوة لأوامر" أمين" البسكريين . ولا زلنا نجهل كيف كان يتم التنسيق بين هذه المؤسسات المختلفة وماهية التسلسل الرئاسى بينها . هذا وفى نفس الوقت كان "شيخ البلد" ونائب أغا الإنكشارية "كاهية " يقومان أيضا ببعض اختصاصات الشرطة. ومن المسلم به أيضا أن القضاة كانوا يقومون بتسوية العديد من المشاكل كما أن رؤساءالطوائف (مهنية وعرقية ودينية وجغرافية) ، كانوا يمارسون دور الشرطة داخل إطار طوائفهم . وكانت السلطة المكلفة باختصاصات الشرطة تمتلك مجموعة كبيرة ومتنوعة من العقوبات . ولا تتفاوت هذه العقوبات وفقا للجريمة المرتكبة فحسب ، بل وأيضا وفقا للطائفة التى ينتمى إليها المحكوم عليه . وتتراوح هذه العقوبات بين الحكم بالإعدام الذى لا يصدره سوى الداى وحده ، والسجن والجلد بالعصا على أخمص القدمين والغرامة ، أو القيام بجولة شائنة فى شوارع الجزائر . أما بالنسبة للأتراك فقد كان يتم جلدهم بالعصا أو شنقهم فى الكتمان . وكان الأهالى يشنقون أو تقطع رؤوسهم فى باب عزون ، أما اليهود فيحرقون أحياء أمام باب الواد ، وبالنسبة لغير الأتراك الذين يقتلون تركيا فقد كانوا يجلسونهم فوق خازوق . والنساء الزانيات يوضعن فى جوال ثم يغرقونهن فى الماء . وقد عرفنا هذه المتنوعات المثيرة عن طريق الرحالة الذين نشتبه فى مبالغاتهم .[٣٩]

وفى القاهرة كان "والى الشرطة " يتولى المحافظة على الأمن بمعاونة أغا الإنكشارية وتحت إشرافه ، كما كان الباشا يتدخل فى بعض الحالات الاستثنائية مثل حالة وقوع اضطربات خطيرة . وكان مركز الشرطة الأساسى يقع فى قلب المدينة جنوب باب زويلة مباشرة وهو المكان الذى يحدده كتاب " وصف مصر " بأنه " بيت رجال الوالى" . ففى ذلك المكان كان رجال الحراسة يقيمون فى شارع صغير يؤدى إلى قصبة رضوان وبلا شك أن هذا هو السبب فى أن باب عزون استمر فى كونه موقع تنفيذ أحكام الإعدام الذى يعرضون فيه رؤوس المحكوم عليهم . وكان الوالى يقوم بجولات فى المدينة برفقة فرقة من الإنكشارية كما أن عددا من الإنكشاريين ، كان يقيم فى مراكز صغيرة (قُلُقْ) موزعة على جميع أنحاء المدينة . ويرأس كل مركز "بلوكباشى" (صف ضابط) ، وكان الإنكشاريون يعملون وفقا لنظام نوبات . وقد اشتق منها إسم "النوبتجى" وكانت مهمة هذه القلق هى على الأخص تحقيق الأمن فى الأحياء .[٤٠] وبينما كان الوالى يشرف بصفة خاصة على شرطة الليل ، فإن أغا

الإنكشارية كان يشرف على شرطة النهار، وقد قام بعض الموظفين فى أوقات الأزمات بأدوار نشطة مثل على أغا الذى منح سلطات خاصة فى عام ١٧٠٣ ثم فى عام ١٧١١ ، فكان يجوب أنحاء المدينة يرافقة الوالي والمحتسب "وينزل الكوارث والمصائب وجميع أنواع العقوبات على الظالمين ، كما أخمد الأضطرابات ونشر الأمن " . [٤١] وكانت قوات " العَزَبْ " تعاون الإنكشاربة فى المحافظة على الأمن باعتبارها تابعة لها. وأخيرا فإن الطوائف المتنوعة كانت تشارك أيضا فى أنشطة الشرطة وذلك فى نطاق صلاحياتها، وفى حدود سلطاتها الجغرافية .

أعمال العنف

إن المشهد الذى تقدمه المدن العربية فيما يتعلق بمشكلة الأمن متناقض إلى حد كبير. ويمكن أن نكون رأياً فى هذا الشأن بمعرفة ماكان يحدث فى مدينة حلب نقلاً عن سوفاجيه . فمن ناحية كانت أعمال العنف شبه دائمة بسب عدم تبصر الباشوات وقسوتهم وفسادهم وغدرهم ، بالإضافة إلى "مشاغبات" الإنكشارية ، فهم أول من يرفع راية العصيان ، ومن ناحية أخرى كانت توجد رفاهية حقيقية تفصح عنها دراسة الآثار ، بالإضافة إلى نظام رائع لدرجة أن سوفاجيه يقول بأن " لوائح الشرطة ونظم شبكات الطرق قد تركت بصمات مستديمة على مظهر المدينة الأمر الذى يجب إضافته إلى أمجاد الحكم العثمانى " . ومع ذلك فإن هذا التناقض ليس الا ظاهريا [٤٢] .

من الصحيح أن هذه المدن كانت مسرحا لصراعات متكررة تتخذ طابعا دمويا فى بعض الأحيان بين العناصر المتنوعة والمكونه للطبقة الحاكمة ، التى تتصارع من أجل السيطرة على الحكم . ويخطر على البال فى هذا الشان "الثورات" التى تعاقبت فى الجزائر. ويقول لونورنو. " من بين ثلاثين حاكما (داى) تعاقبوا على الحكم خلال الفترة من ١٦٧١ الى ١٨١٨م تم فرض أربعة عشر حاكما بعد حدوث فتنه واغتيال الداى السابق ". ويقول هذا المؤلف إن تاريخ الجزائر الداخلى " لم يكن سوى دسائس وفتن واغتيالات " . ويصف جرامو المشهد المألوف لهذه الثورات فيقول " حين يخسر الداى المعركة فى مواجهة المتمردين ، يسرع هؤلاء إلى الجنينة (قصر الداى) الذى يكونون قد احتلوا أطرافه ثم يذيعون اسم الداى الذى يختارونه ، وتجرى عادة معركة دموية رهيبة حول منصة العرش والتى تستمر حتى اللحظة التى يتمكن فيها المنتصرون من إطلاق مدفع أيذانا بالنصر ، ورفع العلم الأخضر فوق القصر الذى يحتله الداى الجديد . ويقوم جميع المحيطين بالداى الجديد بتقبيل يده بينما يقوم العبيد بسحب جثة الداى السابق الى الفناء وهى لاتزال ساخنة ". [٤٣] كما يخطر على بالنا أيضا الأزمات التى شاهدتها القاهرة خلال القرن الثامن عشر ثورة ١٧١١ والحرب الأهلية التى اشتعلت بين شركس بك وزين الفقار بك (بين عام ١٧٢٤ وعام ١٧٣٠) ، ومذبحة عام ١٧٣٦ والتى تم خلالها إغتيال أحد عشر أميرا فى لحظات قليلة ، والصراعات التى دارت بين عبد الرحمن كتخدا

وعلى بك وصالح بك (خلال الفترة من ١٧٥٥ إلى ١٧٦٧) ، والصراع من أجل السلطة بين ابراهيم بك ومراد بك واسماعيل بك (بين ١٧٧٥-١٧٩١) . وبخطر على بالنا الصراعات بين اليرليه والإنكشاريه فى دمشق ، ويؤكد أحمد البديرى أنه فى عام ١٧٤٩ تم نهب ١٩٠٠ بيتا وفى عام ١٧٥٧ نهب ٢٤ ألف بيتا ، [٤٤] وكذلك المعارك بين الأشراف والإنكشارية ، ثم أخيرا المنازعات التى وقعت فى الموصل فى أعوام ١٧٥٤، ١٧٥٦، ١٧٥٨ ، ١٧٦٠-١٧٦١و ١٧٦٨-١٧٧١ بين الجليليين أنفسهم ، وبينهم وبين الباشوات المرسلين من قبل الباب العالى ، وبين بعض الإنكشارية والجليليين ...الخ .

مع ذلك فإن السكان المحليين لم يعانوا إلى الحد الذى يمكن أن نظنه من هذه المنازعات التى لم تكن تعنيهم مباشرة والتى كان من آثارها غلق الأسواق والحوانيت إلى حين عودة الهدوء . وكانت السلطات وفقا للتقاليد تقوم بإعلان " الأمن والأمان" فى الشوارع ، وتطلب إعادة فتح المحلات ، وذلك بعد عودة الهدوء . ومن الأمثلة النموذجية على هذا الأمر الأحداث التى و قعت فى القاهرة فى عام ١٧١١ . فقد استمرت هذه الأحداث طويلا (من١٥ ابريل إلى ٢٢ يونيو أى ٦٨ يوما) ، وأريقت خلالها دماء غزيرة حيث سقط فى يوم واحد وهو أول يونيو حوالى ألفا قتيل . واتفق جميع الأمراء المتصارعين على نقل صراعهم وتسوية خلافاتهم خارج المدينة . وبقول ديلابورت: فى صباح كل يوم كان الأمراء يخرجون للتصارع فى أحد السهول المجاورة ثم يعود كل منهم فى المساء من طريق مختلف . لم يعكر هذا الصراع صفو هدوء المدينه العام ، إذ كانت الأسواق مفتوحة وكل فرد يذهب الى عمله . [٤٥] وإذا كان هذا الوصف لهدوء المدينة مبالغا فى تفاؤله لأن سكان المدينة قد أضيروا نتيجة لهذه الصراعات ، إلا أنه يوضح لنا أحد أوجه الحقيقة التى يتجاهلها المؤرخون بصفة عامة حين يتحدثون عن آثار هذه الصراعات على السكان [٤٦] .

ومجمل القول أن السكان كانوا يعانون من آثار المنازعات على السلطة أقل بكثير من معاناتهم من الابتزازات " العادية " من جانب الأمراء ، ومن أعمال القهر التى يطول تعدادها وتقديم الأمثلة بشأنها . ويكفى فى هذا المجال ذكر ماقاله داى الجزائر فى عام ١٧٥٤ رداً على بعض المطالب التى تقدم بـ ا السكان . فقد رد عليهم قائلاً "" إننى زعيم عصابة لصوص ، وبالتالى فإن مهنتى هـ ى الأخذ وليس العطاء " . وبعد مضى ثلاثين عاما قيلت فى القاهرة جملة مماثلة على إثر حدوث شبه تمرد ضد أعمال القهر والابتزاز ، إذ بينما كان الحاكم ابراهيم بك يبذل جهده لتهدئة الامور مع الرعية قال حسين بك شافت فى وقاحة " نحن جميعا لصوص ..أنت لص ومراد بك لص وأنا أسرق أيضا مثلكما " [٤٧] . والأخطر من ذلك المعاناة التى كان يكابدها الرعايا أثناء أزمات القحط والغلاء العديدة ، والتى كانت ترافقها الأوبئة فى أغلب الأحايين ، وهى أزمات مدمرة لدرجة دفعت سكان المدن إلى عدم التردد فى التظاهر وإثارة الاضطرابات خاصة حين يغمرهم الشقاء ويصبح غير محتمل . وكان ارتفاع أسعار المواد الزراعية الكبير كل عشر سنوات فى القاهرة خلال

القرن السابع عشر تصاحبة ثورات جوع شعبية تتم وفقا لمشهد لايتغير: بتجمع عامة الناس ويصعدون إلى القلعة لتقديم شكاواهم ، ويقومون بنهب وحرق مخازن وحوانيت تجار الحبوب فى حى الرميلة ، الأمر الذى يؤدى إلى تدخل دموى من جانب الجنود ، ويؤدى تدخل الجنود الفظ والعنيف إلى أفعال مماثلة . وعن الفتن التى شاهدتها القاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر تقدم فتنه عام ١٧٩٠ نموذجا واضحا لها . قام سكان حى الحسينية بتمرد بسبب أعمال القسوة والإهانات المتكررة التى يرتكبها الأمراء فى هذا الحى . أغلقت الحوانيت والأسواق وذهب الأهالى الى الأزهر حيث صعدوا فوق المآذن لإطلاق الصيحات ودق الطبول . وفى المدينه وقعت حوادث دموية بين رجال الأمراء والسكان . يتساقط القتلى ثم يقوم البكوات بإجراء مفاوضات ويعود الهدوء من جديد . [٤٨] وفى حلب كان الأهالى يقومون بنفس أعمال العنف فى ظل نفس الظروف . ففى أوقات القحط يقومون بمظاهرات عنيفة تتحول أحيانا الى عصيان . وقد حدث أن رفضوا حتى استقبال الباشوات المشهورين بالاستبداد كما فرضوا حالات حصار شهيرة حول هؤلاء الباشوات فى أعوام ١٦٥٥ و ١٧٩١ . [٤٩]

وتعتبر هذه المشاحنات والحركات من معالم تاريخ المدن العربية التى نبحثها ، وقد قام أصحاب الحوليات والمؤرخون بفحصها باعتبارها قائمة طويلة من الحوادث المفجعة . وحتى إذا ما أخذنا فى الاعتبار اتجاه أصحاب الحوليات نحو المبالغة ، وعداء المؤرخين المستتر لكل ماهو عثمانى فإنه من غير المعقول أيضا أن نتحدث عن " استتباب الأمن " ونحن نتحدث عن هذه المدن فى تلك الفترة .

الأمن اليومى "العادى"

بغض النظر عن فورات العنف التى شاهدتها المدن ، فان الأمن اليومى كان مع ذلك مستتبا بطريقة رائعة . فإن مدينة الجزائر التى تصفها المراجع بأنها كانت مضطربة إلى حد غير عادى كان الرحالة يعتبرونها مدينة تسودها الطمأنينة . وقد كتب فاو فى عام ١٧٢٩ . " بالرغم من أن القراصنة وقطاع الطرق يسكنون هذه المدينة إلا أنه تسودها العدالة السريعة ، والمحافظة على الأمن بدقة " . وبعد مضى قرن من الزمان وخلال فترة تعتبر بصفة عامة مضطربة أدلى بنفس الملاحظة أحد أهم المراقبين الأجانب فى الجزائر وهو القنصل الأمريكى شالر ، قال · من المحتمل أنه لا توجد مدينه أخرى فى العالم تتمتع بشرطة أكثر يقظة ، وحيث ترتكب انتهاكات أقل للقانون أو حيث يسود أمن أفضل للأشخاص والممتلكات . [٥٠] وفى القاهرة كانت الطمأنينة السائدة بصفة عامة تذهل الرحالة . وقد كتب شابرول فى مؤلف " وصف مصر " · " لايحدث إطلاقا تقديم شكاوى عن حدوث سرقات منزلية أو على أية حال هى نادرة للغاية ، بالإضافة الى أنه من العجيب أن غالبية البيوت والحوانيت التى تضم أغلى وأثمن البضائع يتم غلقها بأقفال خشبية رديئة . إن سكان القاهرة يتميزون بأمانه شديدة تعود إلى حد كبير الى العقوبات التى

تفرض على اللصوص" . وقبل ذلك بقرن ونصف قام ابن أبى سرور كاتب الحوليات بسرد حادث السطو على ثماني وأربعين حانوت فى سوق ابن طولون [بالقرب من ش ٥] بدقة تبين أن مثل هذه الحوادث كانت استثنائية ثم اختتم بالقول بأن القاهرة " تتميز بسيادة كبيرة للأمن أثناء الليل " .(٥١)

كانت هذه الطمأنينه نتيجة ليقظة السلطات وللشدة التى تؤخذ بها الجرائم والانتهاكات بالإضافة أيضا إلى نظم الدفاع الذاتى وإشراف المؤسسات الطائفية . إن جميع هذه التنظيمات المتراصة كانت تضم سكان القاهرة داخل شبكة قوية ومحكمة من وسائل التكافل والرقابة التى لا تهمل فى أية لحظة أية ناحية من نواحى حياة السكان المهنية والاجتماعية . كان المواطن القاهرى ينتمى أثناء النهار لإحدى الطوائف المهنية فى السوق الذى يعمل به . وفى الليل يقيم فى أحد الأحياء حيث يعرفه الجميع ، كما أنه قد يكون فى نفس الوقت عضوا فى طائفة دينية أو عرقية ، وبذلك فهو خاضع لإشراف اجتماعى دائم ، الأمر الذى يتكامل مع نشاط الجهاز القمعى .

ومن المفيد فى هذا المجال العودة إلى موضوع الشرطة الليلية التى أظهرت فعالية رائعة فى كل مكان . حين يهبط الليل يتم غلق أبواب الأحياء . ويجب على الأشخاص الذين يتجولون ليلاً أن يحملوا فانوسا مضيئا ، أو مشْعلا . هذا النظام ، إلى دوريات الشرطة الليلية التى تعاقب فورا أى متشرد تشتبه فى أمره ، (٥٢) أدى إلى تحقيق السكينة فى المدن العربية وهو الأمر الذى تتطلع اليه العديد من المدن الحديثة الكبرى فى يومنا هذا . وفى المقابل لم يكن هناك الكثير الذى يمكن عمله لحماية السكان من أعمال العنف "السياسية " أو ضد أعمال الابتزاز الفردية التى يرتكبها أعضاء الطبقة الحاكمة سوى لجوء السكان إلى " الدفاع السلبى". ومن أمثلة الدفاع السلبى غلق الأسواق ، الأمر الذى كان يؤثر على النشاط العام لدرجة أن القوى المتصارعة كانت تضطر إلى التآلف من أجل عودة الهدوء أو يسعى بعض السكان إلى الحصول على " حماية " لدى القوى الفعالة ذاتها. وهذا غالبا ماكان يفعله الرعايا فى حدود الممكن وعن طريق وسائل تم وصفها فى الفصل السابق .

"الخدمات العامة"

لم يكن فى المدن التى ندرسها ما يمكن أن بسمى حقيقة " بالخدمة العامة " . ولكن اتساع مساحة هذه المدن (والذى يبلغ حوالى ٨٠٠ هيكتار فى حالة مدينة القاهرة) ، وتعاظم عدد سكانها طرح عددا من المشاكل الخاصة بإشباع احتياجات السكان المادية والتى لا يمكن تركها للمبادرات الفردية وحدها . ولهذا كان من الواجب إيجاد أشكال تنظيمية لتزويد هذه المدن بالمياه التى تحتاجها ولتوفير وسائل تنظيفها وإنارة شوارعها ولمكافحة الحرائق مثلا. وهذه النظم التى كانت فى أغلب الأحايين بارعة لم تلق إلا اهتماما

قليلا لدراستها ، كما أن الوصف الذى سنقوم به بشأنها سيقتصر بطبيعة الحال على المدن المعروفة تنظيماتها فى هذا المجال . ومن الواضح أنه من الصعب تعميم هذا الوصف على المدن الأخرى التى نجهل تنظيماتها . (٥٣)

تنظيف المدينة

كانت صيانة شوارع المدينة تطرح مشاكل متباينة للغاية ، وفقا لما إذا كانت هذه الشوارع موجودة فى الأحياء الرئيسية حيث الأسواق والمبانى العامة أم فى الأحياء السكنية التى لا يستخدم شوارعها سوى السكان المقيمون فيها ، كما أن المشاكل تختلف فى حالة الشوارع المتسعة نسبيا وجيدة التخطيط عنها فى حالة الشوارع الضيقة والمتعرجة . وهذا هو السبب فى تناقضات ملاحظات الرحالة الواضحة فى هذا المجال . ففى عام ١٧٩٨ وفى وقت واحد تقريبا أعرب اثنان من أعضاء الحملة الفرنسيه عن انطباعات متعارضة بشان شوارع القاهرة . فقد وصف كليبر " شارع الأساكفة " (وهو يقصد قصبة رضوان) [م ٦] بأنه واسع ونظيف ومستقيم ويحتفظ بسقف جيد بينما كتب **Dupuis** يقول . " هذه المدينه بغيضة . إنها تتنفس الأوبئة عن طريق قاذورات شوارعها " . (٥٤)

كان يوجد فى جميع المدن نظام لنظافة الشوارع يتولى المقيمون فيها بصفة عامة تحمل نفقاته . وكان هذا ما يحدث فى القاهرة بنوع خاص حيث يقوم كناسون محترفون (زبالون) بكنس ورش الشوارع ويدفع سكان المنازل أجورهم . كما يقوم "الترَّابون " وهم أعضاء فى طائفة متخصصة برفع الأتربة والفضلات ونقلها فوق ظهر الحمير إلى خارج المدينة . ولم تكن العربات معروفة فى القاهرة ، وكان الفرنسيون هم أول من أدخل العربة ذات العجلتين للنقل . ويصف الجبرتى هذه العربات بقوله :"عربات صغيرة ويداها ممتدتان من خلف ويملؤها الفاعل ترابا أو طينا أو أحجار ويدفعها من مقدمتها بسهولة " . (٥٥) ويبدو أن نظام نظافة المدينة كان أكثر إتقانا فى الجزائر حيث كان يوجد "قائد زبال" وهو المكلف بنوع خاص بمراقبة النظافة . وكان على السكان أن يضعوا القمامة فى فجوات خاصة مصنوعة داخل الجدران ، ثم يمر فى كل صباح أناس يسوقون حميرا محملة بالقفف ويقومون بتفريغ الفجوات ونقل القمامة خارج المدينة . ويتعرض المهملون من السكان لدفع الغرامات أو بضربهم بالعصا . وفى مدينة حلب كان أصحاب الحوانيت يدفعون أجور الكناسين المكلفين بتنظيف الأسواق . كما كانت هناك أيضا طائفة "الرشاشين" المكلفين برش الشوارع بالماء لترطيب الجو ورش الأسواق حتى لا تتطاير الأتربة فوق البضائع وكان " الرشاش" يتلقى من كل صاحب حانوت مبلغا محددا . (٥٦)

وقد أدت جميع هذه الأتربة والقمامة التى نقلت إلى خارج المدن خلال قرون عديدة إلى تكوين تلال أصبحت جزءا من مشهد المدينة . ففى مدينه الجزائر كان " فورنوف " أى " الحصن الجديد " والذى يقع خارج المدينه يسمى " برج الزُبْلية" أى " برج القمامة " .

ومن ناحية باب عزون كانوا يلقون جثث الحيوانات الميتة والقمامة من فوق الأسوار. وفى تونس كانت جبال القمامة المتراكمة على شاطىء البحيرة شرقى المدينة كبيرة لدرجة أن يونس أقام فيها خنادق فى عام ١٧٥٢ ، حين قام بثورة ضد أبيه . وفى عام ١٨٠١ أمر الباى حمودة بإزالة هذه الجبال على نفقة سكان تونس وذلك خوفا من قيام الجزائريين باستخدامها فى محاربته . وفى القاهرة كان الترابون يفرغون الأتربة والقمامة خارج السور فى شمال شرقى المدينة ، وحيث تكونت تلال لا تزال موجودة حتى يومنا هذا. وكان يحدث أن تشتعل حرائق تحت الأرض وتستمر عدة أسابيع فتنتشر رائحة كريهة من هذه التلال التى هى أيضا مصدر للأتربة التى تعلق أحيانا فى سماء القاهرة . وحدث فى عام ١٦٩٤ أن هذه الأتربة كانت كثيفة للغاية على أثر قيام عاصفة لدرجة أن الناس أخذوا يصلون لاعتقادهم بأنها نهاية العالم .[٥٧]

لم يكن تنظيف شوارع المدن أمرا ضروريا من أجل النظافة وحدها بل كان لا غنى عنه لتجنب دفن المدن تدريجياً تحت الأتربة والقمامة المتراكمة . وفى مرات عديدة احتاج الأمر إلى إزالة اتربة متراكمة فى شوارع القاهرة إلى عمق ذراع (خمسون سنتيمترا) . وتحتفظ المراجع التاريخية بذكرى عمليات من هذا النوع تم إجراؤها مثلا فى أعوام ١٦٠٩و ١٧٠٠و ١٧٠٣ و١٧١١ حين صدرت اوامر بذلك من أعلى السلطات أى من الباشا ذاته أو من أغا الإنكشارية . وإذا مارأينا اليوم حالة بعض المبانى القديمة الغائرة تحت مستوى ارتفاع الشارع الذى قد يصل أحيانا الى منتصف ارتفاع نوافذ الأدوار السفلى فإننا نصدر حكما بأن هذه العملية – إزالة الأتربة المتراكمة – لم تكن لها صفة الاستمرارية . وكانت هذه الظاهرة قائمة فى جميع المدن العربية . ويشير أوديل الى أنه كان يوجد بشارع لامارين بمدينة الجزائر ممر يصل الى مستوى الدور الأول لإحدى القيساريات وذلك بسبب ارتفاع أرضية الحى .

ويبدو أنه لم يكن بالمدن العربية شبكة بالوعات حقيقية . على الأكثر كانت توجد شبكة قنوات لصرف المياه المتسخة . وقد كانت طوائف خاصة تقوم بصيانة هذه الشبكة كما فى حلب ودمشق . وفى مدينة الجزائر تم تغطية مسارات جداول المياه الصغيرة القديمة ببلاطات مسطحة ، الأمر الذى سمح باستخدامها فى صرف المياه القذرة إلى البحر بسرعة بسبب انحدار هذه المسارات الشديد . وفى تونس كانت المياه المتسخة تتجمع فى سلسلة من الخنادق التى تنقلها إلى البحيرة الشاطئية . وكانت إحدى طوائف العمال الذين من أصل عربى تقوم بصيانة البالوعات ويتولى إدارتها ثلاثة أمناء . وكان سكان البيوت يدفعون نفقات هذه الصيانة . ولم يكن بالقاهرة بالوعات ، ولكن كان " الخليج " الذى يعبر المدينة يستخدم مجمع بالوعات ويتم تطهيره وقت فيضان النيل. ويتولى الوالى مسئولية تطهير الخليج ، وينفق عليه من الأموال العامة ، كمايساهم المقيمون فى المنطقة بأموالهم أيضا . ويقول قنصل فرنسا فى عام ١٧٤٦: " يساهم كل

منزل يقع فى هذه المنطقة على انفراد وعلى أساس حصة محددة فى نفقات إزالة الرواسب من الخليج . " وفى عام ١٦٤٣ أصدر مقصود باشا أمرا بإزالة الأتربة التى تعوق مجرى الخليج . ولكن لأن هذا العمل كان يتم بشىء من الإهمال فإن الخليج أصبح فى عام ١٨٠٨ مردوما لدرجة أن مجرى المياه صار ضعيفا للغاية وقت الفيضان .

وقد وصف الشاعر القاهرى الشيخ حسن حجازى شوارع القاهرة فقال إنها تضمنت سبعة أشياء سيئة وهى البول والبراز والطين والتراب وسوء الأدب والضجيج ثم سكان هذه الشوارع الذين يشبهون العفاريت التى تسكن المدافن . (٥٩) ولا شك أن هذا الوصف ليس نوعا من المزاح وحسب . ومع ذلك فإنه مهما كان الإهمال سائداً فى المدن العربيه ، إلا انه لم يزد عما كان سائداً فى المدن الغربية فى ذلك العصر.

إنارة الشوارع

لا توجد لدينا معلومات كثيرة عن وسيلة تأمين إضاءة المدن ليلا . على أى حال فإن غلق مناطق الأسواق ليلا (فيما عدا رمضان والأعياد) ، والقيود التى كانت مفروضة على التنقل فى الشوارع بعد هبوط الليل ، قد قللت من أهمية هذه المشكلة . وقد ساعد أيضا على حل مشكلة الإنارة بدون تدخل من جانب السلطات الإلزام المفروض على الأفراد بحمل قناديل أو مشاعل أثناء تنقلهم ليلا .

ويبدو أن إنارة شوارع القاهرة كانت تقليداً قديما للغاية . ويؤكد ابن أبى السرور الذى عاش فى القرن السابع عشر أن استخدام القناديل (الفوانيس) فى إنارة الأسواق والشوارع ليلا يعود الى عام ٨٣٥هـ (١٤٣١-١٤٣٢م) ، وأنها كانت توضع على جانبى الطريق ، ويضيف بأن هذه العادة هى إحدى خصائص القاهرة . وكان المنتفعون هم الذين يدفعون نفقات إنارة المدينة. وتظهر حسابات الأمة الفرنسيه أن القنديل الذى كان مشعلا أمام قنصليه فرنسا فى القاهرة وفقا لعادات البلاد كان يتكلف قرشين ..وفى نفس الوقت كانت أوقاف عديدة تأخذ فى حسبانها إنارة مبانى الوقف عند تشييدها . فبالنسبة إلى سبيل عبد الرحمن كتخدا المعروف والذى شيد عام ١٧٤٤ [ز٦] خصص صاحب هذا الوقف نفقات سنوية قدرها ١٨٠ بارة كثمن للزيت وللقنديل " السهارى" ، الذى يجب إنارته كل ليلة فوق باب السبيل ، كما خصص ٤٥ بارة لثلاثة قناديل يتم إشعالها خلال شهر رمضان المبارك . ويقول الرحالة التركى إيفليان شلبى الذى عاش فى القرن السابع عشر أنه كان يوجد فى القاهرة طائفة " القنديلجيان " التى تضم ٢٠٠ فردا الذين يقومون بإشعال القناديل . ولا شك أن الإنارة وقتها كانت ضعيفة . ففى أثناء الاحتلال الفرنسى طلبت السلطات أن تكون الإضاءة هى قنديل واحد أمام كل منزل وقنديل آخر أمام كل ثلاثة حوانيت . وقد تم تجديد هذه التوصية عام ١٨١٧ فى عهد محمد على . وفى وقت الأزمات كانت السلطات تعيد التذكير بهذا الالتزام الذى أصبح تقليدا لطمأنة السكان ، ولمنع حوادث الإجرام ، وكانت توقع الغرامات على الذين لايمتثلون لهذه التعليمات . (٦٠)

مكافحة الحرائق

يبدو أن المدن العربية الكبيرة لم تعاني كثيرا من كوارث الحرائق . ويعود السبب فى غالبية الأحوال الى أن بيوتها كانت مبنية من الحجر والقرميد والطوب اللبن ، وهى مواد ضعيفة الاشتعال إلى حد كبير ، على عكس بيوت استانبول المصنوعة من الخشب ، والتى كثيرا ماكانت تلتهمها نيران الحرائق . (٦١) وتشير مراجعنا إلى حوادث حرائق محدودة مثل الحرائق التى وقعت فى أسواق دمشق (فى أعوام ١٦٤٠- ١٦٤١ و ١٦٧٢-١٦٧٣ و١٧١١-١٧١٢ و ١٧١٣-١٧١٥) وفى حلب (أعوام ١٥٩٦- ٩ و ١٦٨٥) . (٦٢) وهذا هو بلا شك السبب فى أننا لانملك سوى معلومات قليلة عن تنظيم مكافحة الحرائق .

وفى القاهرة كانت أخشاب البناء نادرة وغالية الثمن ، وجميعها مستوردة تقريبا . كانوا يستخدمون بصفة خاصة الطوب والأحجار من أجل البناء . ولم يستخدم الخشب إلا لصنع الأسقف ، وحتى فى هذه الحالات كانوا يستخدمون أشجار النخيل كدعامات أفقية وهى أشجار ضعيفة الاحتراق ، وظلت الحرائق نادرة للغاية وبصفة عامة محدودة إلى حد كبير . وكانت أغلب الحرائق تقع فى الأسواق حيث توجد المواد المتفجرة وسريعة الاشتعال بوفرة . ففى عام ١٦٧١ اشتعل حريق فى سوق البارود بالقرب من باب زويلة [ل ٦] ، أدى إلى سقوط ضحايا عديدين من بينهم ابنة القائمقام يوسف بك . ومن جديد اشتعل حريقان آخران فى عام ١٧٠٣ وعام ١٧٢١ فى مصنع بارود الأزبكية أديا إلى تدمير قلعة الكلاب [ى١٠] . وفى عام ١٧٨٦ اشتعل حريق فى مخزن ملىء بالخشب وبالصناديق المدهونة بحى الصناديقيين (تجار الصناديق) [ى ٥] . وفى عام ١٧٨٧ ايضا أدى انفجار لدى أحد تجار البارود الى اشتعال حريق فى حى البندقانيين [ى ٦] . ولكن فى حالة الكارثة الأخيرة تم سريعا محاصرة الحريق ، ويبدو أن عمليات النهب والسلب المنظمة إلى حد ما ، والتى تلت الحريق ، أدت إلى حدوث خسائر أكثر من الحريق ذاته . وقد تأثر الجبرتى بهذا الحريق لدرجة أنه كتب عنه قائلا " فكانت هذه الحادثة من أعظم الحوادث المزعجة المؤرخة ومارآه ليس كمن سمعه" . (٦٣)

إن تنظيم مكافحة الحرائق فى القاهرة كان قديما للغاية . فقد كتب المقريزى فى نحو عام ١٤٤٠ أن " رئيس رقباء البصاصة الذى يسميه السكان فى وقتنا هذا والى الطوف " ، كان يقف أمام مدخل سوق الجمالون [ى ٦] فى كل ليلة من بعد صلاة العشاء . وكانوا يضعون أمامه مشعلا للإنارة طوال الليل . ويحيط به العديد من السقائين (حاملوا المياه) والكسَّارين والهدَّامين والمعينين بالمناوبة لمواجهة حدوث حرائق ليلا ولإخمادها. وقد أسندت مهمة مكافحة الحرائق إلى الوالى الذى كان يستدعى عند الحاجة أعضاء الطوائف المهنية المختلفة الذين يمكنهم مساعدته فى مهمته : وهم أساسا السقائين لإلقاء الماء على النيران والكسَّارون لإزالة الأنقاض لوقف انتشار النيران . وكان يوجد مراقبون (بصَّاصة) بالقرب من باب زويلة [ل٦] فى وسط القاهرة ، وبالقرب من

المركز الرئيسى لرجال الوالى وهم مكلفون بمراقبة حدوث أى حريق وبابلاغ السلطات عنه . (٦٤)

وسائل النقل فى المدينة

إن اتساع القاهرة الكبير والذى امتد مسافة خمسة كيلو مترات من الشمال إلى الجنوب وكيلو مترين ونصف من الغرب إلى الشرق يوضح لماذا كان نقل الأشخاص والسلع منظما إلى حد ما . وكان يوجد فى القاهرة آلاف المكاريين (سائقو الحمير) ، ويؤكد شابرول فى " وصف مصر " ، بأن عددهم بلغ ثلاثين ألف مكارى ؛ وكانت تضم هؤلاء الحَّمارين أربع طوائف ، منها ثلاث طوائف لنقل الرجال والنساء ، وطائفة واحدة لنقل البضائع . هذا بالإضافة إلى طائفة الجَّمالين (سائقو الجمال) لنقل البضائع والحقائب . وبنفس الطريقة كانت توجد طوائف لنقل الأشخاص والبضائع فى بولاق وفى مصر العتيقة .

وكان يمكن للسكان أن يستأجروا هذه الدواب التى تقف فى " مواقف " (محطات) حقيقية تقع بالقرب من مداخل المدينة وفى الشوارع الرئيسية والأسواق . ويروى الرحَّالة بارسونز فى عام ١٨٠٨ " ويمكن أن نجد هذه الحمير عند تقاطع أغلبية الشوارع حيث يمكن الصعود فوق ظهر الحمار من غير توجيه أى حديث إلى صاحبه ثم الذهاب حيثما نريد ، بينما يجرى خلفك غلام مكلف بهذه المهمة " . ويشير " وصف مصر " إلى بعض هذه المواقف ، والتى كانت تقع بجوار باب النصر [هـ ٥] وباب الفتوح [هـ ٦] وباب الشعرية [هـ ٨] وباب اللوق [ل ١٥] وقناطر السباع [ر ١٢] والرُمَيْله [ص ٥] والدرب الأحمر [م ٦] . وتتفاوت أجرة الحمار وفقا لطول مسافة الرحلة وعلى أساس نوع من التسعيرة . وقد روى شابرول فى " وصف مصر " أن هذه التسعيرة تتفاوت بين ٨ و ١٠ بارة للذهاب من أحد أطراف القاهرة إلى الطرف الآخر ، وبين ٣٠ و ٤٠ بارة إذا ما احتفظ الراكب بالدابة التى يمتطيها طوال اليوم . وقد اشتهرت هذه الحمير بين الرحالة الأجانب وبين جنود حملة بونابرت العسكرية بقوتها وسرعتها . ويروى دوجرو: " كنا جميعا نركب هذه الحمير ونمضى مسرعين فى شوارع المدينة الخالية من أشعة الشمس . هذه الدواب ممتازة فى مصر ، ونجدها فى جميع الشوارع ، وهى تقطع مسافات طويلة فى أزمنة قصيرة ويجرى الحمارون خلفها " وقد كانت هذه الجولات ممتعة للعسكريين الفرنسيين الذين يعانون من أوقات فراغ طويلة . وفى هذا الشأن أورد الجبرتى فى كتابه " عجائب " بيتا لاذعاً من شعر الشيخ حسن العطار الذى يقول :

" إن الفرنسيس قد ضاعت دراهمهم

فى مصرنا بين حمَّار وخمَّار " (٦٥)

توصيل المياه

كانت مشكلة المياه مشكلة صعبة الحل بالنسبة للمدن العربية التى تقع فى منطقة مناخية قليلة الأمطار بصفة عامة ، أو حيث تكون الأنهار عادة ضعيفة المياه أو غير منتظمة . وكانت مصادر المياه فى هذه المدن متغيرة للغاية . ففى مدينة الجزائر كانت كمية مياه الأمطار هامة نسبياً كما كانت المنطقة المحيطةبالمدينة غنية بموارد المياه . واستفادت كل من القاهرة والموصل وبغداد من وجود أنهار قوية بالقرب منها ، لكن القاهرة كانت تبعد قليلا عن النيل بينما أقيمت المدينتان العراقيتان على ضفاف نهر دجله ذاتها . وفى حلب ودمشق كانت توجد أنهر أكثر تواضعاً وتتفاوت المياه فيها تفاوتاً كبيراً من حيث وفرتها وانتظامها . ولم يكن فى تونس أى مصدر قريب للمياه يسهل استخدامه . وفى غالبية الأحوال كان من الصعب استخدام مياه الآبار لأنها شديدة الملوحة .

وليس من السهل طرح تقدير لكمية المياه التى كانت لازمة للمدن . إن جميع الدلائل تشير إلى أن هذه الكمية لم تكن تختلف كثيرا عن نلك التى كانت تستهلكها المدن الأوروبية قبل القرن التاسع عشر أى حوالى ٢٠ لترا أو ٣٠ لتر ماء للفرد يوميا فى المتوسط . ولكن كليرجيه يقدر احتياجات القاهرة فى نحو عام ١٨٤٩ بحوالى ١٠٠ لتر للفرد يوميا أى بمجوع ٣٠ ألف متر مكعب خلال ٢٤ ساعة . [٦٦]

وقد تباينت بشدة الحلول التى اتخذت بين مدينة عربية وأخرى . ومن المشكوك فيه أن السلطات الرسمية ظلت بمنأى عن التدخل فى تنظيم نقل المياه حين كانت الظروف العامة تسمح لها بذلك . وكان هذا هو الشأن فى القاهرة وفى الموصل وبغداد . ولكن حتى فى هذه الحالة فقد أظهرت السلطات اهتمامها بهذه الخدمة الحيوية بطريقة غير مباشرة . وفى المدن العربية الأخرى كان اهتمام السلطات أكثر مما يعتقد بصفة عامة .

وفى القاهرة وبغداد والموصل كان يتم الحصول على المياه عن طريق حملها من الأنهار الوفيرة بالمياه فى جميع فصول السنة . ويحدد ماسينيون فى دراسته عن بغداد أربعة مواقع لأخذ المياه من نهر دجلة وحيث يقوم السقاءون بحمل المياه من على جانبى الجسر أى من منطقة مركزية ، الأمر الذى يسهل بعد ذلك توزيعها فى جميع أنحـــاء المدينة . وحسب الظاهر لم يكن يوجد فى بيوت بغداد صهاريج أو أحواض للمياه بسبب جفاف المناخ . وفى الموصل لم يكن السكان يشربون سوى مياه نهر دجله والتى كانوا يحضرونها إلى البيوت فوق البغال أو الحمير . وحتى بداية القرن العشرين كانت المياه لا تزال تؤخذ من النهر بالقرب من المدابغ . ولم تكن المياه المستخرجة من آبار المنازل صالحة للشرب . [٦٧]

وفى القاهرة لم يكن المناخ يسمح بالحصول على مياه الأمطار التى كانت نبلغ ٣٠ ميلليمترا فى العام فقط . ولم يستطيع السكان استخدام المياه الجوفية إلا فى أوقات الأزمات لأنها مياه مالحة . وبعد حرب عام ١٧١١ الأهلية كتب الشيخ حسن الحجازى عن

محنة سكان القاهرة فقال : " فرض المتنازعون علينا أن نعطش وذلك بمنعنا بالقوة من الوصول إلى نيلنا . وقد اضطررنا إلى شرب الملح الذى زاد من الحريق الملتهب فى أحشائنا " . وعلى هذا فإن النيل كان هو المصدر الوحيد المتاح للحصول على الماء ، وكانت مياهه وفيرة طوال فصول العام وتتمتع بمزايا ذاعت شهرتها بين الرحالة وأصحاب الحوليات . ويؤكد سوريا نو فى مؤلفه " دراسه عن الأرض المقدسة " أن النيل قد خرج من الجنة الأرضية وأن مياهه هى الأكثر عزوبة والأفضل مذاقا لأنها تمر عبر إثيوبيا فوق فراش من الذهب ثم يضيف : " إن مجرد شرب هذه المياه حين تكون المعدة خاوية يملؤها وكأننا قد تناولنا طعامنا . أما إذا شربناها بوفرة بعد تناول الطعام فإنها تطهر الجسم بطريقة ممتعة وبهدوء ودون مشقة " . ولسوء الحظ فإن تحرك النيل التدريجى عن موضعه تجاه الغرب جعله يبتعد عن القاهرة ببطء . وخلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر كان مجراه يقع على بعد ١٣٠٠ مترا من حدود القاهرة الغربية ، باستثناء منطقة باب اللوق التى ابتعد عنها بمقدار ٨٠٠ مترا فقط . ويبدو أن أحدا لم يفكر إطلاقا فى علاج هذه الحالة بتشييد قنوات للمياه ، وربما كان السبب فى ذلك هو الاختلاف الكبير فى مستوى ارتفاع مياه النيل بين فصل الجفاف وفصل الفيضان (من يوليو إلى اكتوبر) الأمر الذى يطرح مشاكل فنية صعبة . إن القناة الوحيدة التى شيدت منذ القدم البعيد والتى أعيد بناؤها عام ١٥٠٨م لم تكن تخدم سوى القلعة كما أن صيانتها قد أهملت .

وكان تزويد القاهرة بالمياه يتم وفقاً لنظام لا يحتاج إلى تدخل مباشر من جانب السلطات . يجمع هذا النظام بين السقائين المنتظمين فى طوائف ويحملون المياه من النيل ويدفع لهم المستهلكون أجورهم ، وبين تخزين المياه فى الأسبلة التى تقوم الأوقاف أساساً بتمويلها . إن عدد السقائين الذين كانوا يقومون بحركة الذهاب والإياب بين مواقع المياه على ضفاف النيل وبين المدينة ليس معروفاً . وقد كان عددهم فى عام ١٨٧١ حوالى ٤ آلاف فرد الأمر الذى يسمح بافتراض أنهم كانوا فى القرن السابق حوالى عشرة آلاف . ويقدر الرحالة التركى إيڤليا شلبى **Evliya Chelebi** عدد السقائين فى القاهرة بحوالى ١١ ألف و ٩٠٠ سقاء فى عام ١٦٦٠ . وكانوا ينتظمون فى خمس طوائف وتستخدم إحداها الجمال فى نقل الماء ويقع مقرها فى باب اللوق [ل ١٥] أما الطوائف الأربع الأخرى فإنها تستخدم الحمير وتقع مقارها فى باب البحر [ح ١١] وباب اللوق وحارة السقائين [هـ ١٣] وقناطر السباع [ر ١٢] . وكانت جميع هذه المواقع تقع على الحدودالغربية للمدينة وعلى مسافات متساوية فى بعدها الواحدة عن الأخرى الأمر الذى يجعلنا نفترض بأن كل طائفة كانت تختص بقطاع معين من المدينة ، وهو تنظيم منطقى لدرجة تجعلنا نعتقد بأنه كان نتيجة لجهد تنظيمى . ويقدر فنتور دى بارادى **Venture de paradis** حمولة البغل من المياه بأربع قِربات (القربة وعاء مصنوع من جلد الماعز) وحمولة الجمل برَوِّيتان (الرَوية قربة من جلد البقر أو الجاموس) أى حوالى ٤٠٠ رطل .

وكان توزيع المياه مسند إلى ثلاث طوائف ، الأولى هى " السقاءون بالتجزئة فى الشارع " والثانية " السقاءون لملء الخزانات " والثالثة " السقاءون للمياه المالحة " . ويمتلك بعض السقائين " بالتجزئة " الحمير ولكنهم فى أغلب الأحايين يحملون القِرَب فوق ظهورهم . وكانت المياه تباع للمارة أو تحمل إلى المنازل ، ولكل سقاء عدد معين من العملاء الدائمين الذين يدون حساباته معهم بأساليب مبتكرة . ففى بعض الأحيان يقوم السقاء برسم خطاً على باب " العميل " مقابل كل قربة يحضرها له ، وفى أحيان أخرى يستخدم عقوداً من الخرز ويقوم بسحب خرزة مقابل كل قربة ، وحين ينتهى جميع الخرز يقوم بتسوية حسابه مع العميل . وقد قام العديد من الرحالة الأجانب بتصوير هؤلاء السقائين وشرح سماتهم المميزة التى تبين بأنهم " يرتدون صديرى من الجلد الطويل إلى حد ما ، وسروال قصير يصل إلى ما فوق الركبة وحذاء نصفى خفيف للغاية " . إنهم يقدمون الماء إلى المارة فى أكواب معدنية مزخرفة وتكون هذه الزخرفة مفرطة فى الجمال فى بعض الأحيان . وقال أحد الأوروبيين أنه شاهد سقائين " دى لوكس " يقدمون " كوباً من النحاس الجميل الساطع والمزخرف . ونرى قاع الكوب مرصعاً ببعض الحصى الملون مما يجعل الماء أكثر جمالا وأفضل مذاقاً حين تشربه " وقد نقل لنا هؤلاء الرحالة أيضاً نداءات هؤلاء السقائين حين يدعون " العطشان " قائلين . " سبيل الله يا عطشان " .

وقد قامت الأسبلة بدور هام وخاص فى تموين القاهرة بالمياه الصالحة للشرب ، إذ كانت تسمح بتخزين المياه لتوزيعها في وقت لاحق . وتم تشييد هذه الأسبلة بأعداد كبيرة فى العصر العثمانى وهى من روائع مبانيه ، وقد تمكنت من التحقق من ٣٠٨ سبيلاً وتحديد مواقعها ، ولايختلف هذا العدد كثيرا عن عدد الأسبلة التى كانت موجودة ، إذ يقول جومار فى كتاب " وصف مصر " أنه قد زار ٢٤٥ سبيلاً ويقدر عدد الأسبلة الكلى بحوالى ثلاثمائة . وتعتبر هذه المنشآت متواضعة بصفة عامة ولكنها قد تكون باذخة فى بعض الأحيان ، وكانت موزعة فى أنحاء التجمعات السكنية إذ كان تشييدها بطبيعة الحال يلحق بحركة السكان ، كما أنها تعتبر مؤشراً على هذه الحركة : وكان يوجد ١٢ سبيلاً فى الحسينية ، و١٠١ فى " قاهرة المعز " و١٣١ فى المنطقة الجنوبية ، و٦٤ فى المنطقة الغربية . وبالرغم من التنوع الشديد فى الطرز المعمارية وفى الأحجام، فإن هذه الأسبلة كانت منظمة بطريقة ثابتة بصفة دائمة . ففى الدور الأرضى يوجد خزان تصب فيه المياه عن طريق فتحات تجاه الشارع ويمكنه استيعاب ما يصل إلى ٢٠٠ متر مكعب ماء . وعلى مستوى الشارع توجد به مزملة محاطة بسياج من القضبان يتم توزيع المياه من خلالها . وفى خارج السبيل توجد أنابيب يمتص منها العطشى من المارة والذين يرغبون فى الإرتواء . وفى أعلا العديد من الأسبلة كان يوجد طابق به كُتَّاب يشرف عليه أحد المعلمين الذى يقوم بتعليم القراءة والكتابة لأطفال الحى .

كان تشييد الأسبلة وتوزيع المياه يعتبر من أعمال التقوى والصلاح السامية . وهذا

يفسر أسباب ارتباط هذه المنشآت بأسماء العديد من علية القوم من باشاوات وبكوات وكبار ضباط المليشيات الذين كانت رعايتهم للأسبلة تدل على اهتمامهم براحة السكان . ويخصص المشيدون لهذه الأسبلة دخولاً هامة لصيانتها ويكون ذلك عادة فى إطار نظام الأوقاف . وهكذا أوقف أحدكبار ضباط الإنكشارية ويدعى إبراهيم أغا على السبيل الذى شيده عام ١٦٣٩ فى حى التِّبانه [س ٥] مبلغاً سنوياً قدره ٣٧٥٠ بارة من بينها ١٢٠٠ بارة لشراء المياه العذبة و٤٨٠ بارة أجر المزملاتى و٦٠ بارة لتفريغ الخزان وتنظيفه و٢٦٤ لشراء السطول والأباريق والروافع والحبال لرفع المياه و٢٥ بارة لشراء الزيت والفوانيس لإنارة الغرفة الرئيسية خلال ليالى شهر رمضان المبارك . وقد بلغت الميزانية السنوية لسبيل عبد الرحمن كتخدا وهو أحد أعظم الأسبلة فى القاهرة (عام ١٧٤٤) ١٢ ألف و٦٤٥ بارة سنوياً منها ٧ آلاف و٥٠٠ بارة لشراء الماء .

وقد أدى هذا المجهود المشترك بين المشروعات الخاصة (طائفة الحرفيين) وبين الرعاية الخيرية (فى إطار الأوقاف) إلى تأمين المياه لما يقرب من ٣٠٠ ألف نسمة من سكان المدينة بطريقة مرضية بصفة عامة وفى ظل الظروف الطبيعية . ولكن هذا النظام كان عطوبا بسبب بُعد النيل عن المدينة وكان يصاب بالخلل أثناء الأزمات . فهذا هو ما يحدث حين تشتعل حرب أهلية يقوم خلالها أحد الخصوم بقطع المياه عن القاهرة مثلما حدث فى عام ١٧١١ ، أو حين يجرى الاستعداد للقيام بحملة عسكرية كما حدث فى عام ١٦٢٩ أثناء إعداد حملة عسكرية على اليمن . وفى عام ١٧٩٩ حين كان الفرنسيون يستعدون للقيام بحملتهم على سوريا فإن هذه الاستعدادات كانت تدفع السلطة إلى الاستيلاء على الجمال والحمير بينما يحاول السقاءون إخفاء حيواناتهم للإفلات بها . ولكن إذا مانحينا جانباً هذه الظروف الشاذة فإن تشغيل " خدمة عامة " معقدة إلى هذا الحد بطريقة مرضية إجمالاً وبعيداً عن أى تدخل رسمى يعتبر فى آخر المطاف أمراً مدهشاً إلى حد كبير .(٦٨)

وكانت مدينة دمشق تعتمد فى تموينها على مياه نهر بردى الضعيفة إذ يبلغ متوسط تدفقها ١٠ متر مكعب / ثانية فى العام ومع ذلك فقد كانت تسمح لسكان المدينة بالاستمرار فى البقاء لعدم وجود أمطار كافية (حوالى ٢٠٠ ميلليمتر سنويا) . ويمر نهر بردى عبر الجزء الشمالى للمدينة وقد اشتقت منه تفريعات (بانياس وقنوات) والتى كانت تحمل المياه إلى أحياء دمشق عن طريق نظام متقن للتوزيع ، وهو نظام قديم للغاية ولم يكن على العثمانيين سوى القيام بتأمين صيانته . وقد وضع هذا النظام تحت سلطان القاضى الذى يشرف على أوقاف كبيرة أنشئت لهذا الغرض بمساعدة موظفين (شاوى) مكلفين بالتفتيش على القنوات وعلى الجداول . ويبدو أن هذا النظام كان يسير بلا مشاكل فيما عدا بعض الحوادث مثل سقوط الصخور فى القنوات فى عام ١٧٥٣ ، والذى أدى إلى قطع المياه لمدة ثلاثة أيام ، ووقوع زلزال فى عام ١٧٥٩ منع

تموين المياه لمدة إحدى عشر يوماً . وقد حدث تدخل من جانب السلطات فى مرات عديدة لمعالجة الصعوبات التى يواجهها السكان . ففى عام ١٧٥٢ انقطعت المياه عن حى الشاغور [و ٦] وطلب من الملاك دفع مبلغ كبيرٍ ، فاشتكوا إلى أسعد باشا الذى أمر بعدم جباية أى شيء منهم ، وقام بدفع ١٥٠٠ قرش من خزينته الخاصة لإصلاح قنوات المياه ولإعادة تشغيلها . (٦٩)

وأخيرا فإنه توجد ثلاث مدن عربية كبيرة كانت تحصل على المياه بواسطة نظم للقنوات أنشئ بعضها قبل العصر العثمانى ، ولكن يوجد نظام واحد على الأقل أنشأه الحكام الأتراك فى مدينة الجزائر . وكان فى مدينة حلب مشروعات مياه كبيرة شيدت فى عهد المماليك لسد احتياجاتها من المياه لأمد طويل . وفى ظل العثمانيين كانت المسئولية الرئيسية فى هذا المجال ملقاة على عاتق القاضى الذى يشرف على استخدام الأموال المتاحة فى إطار نظام الأوقاف وعلى إدارة القنوات ويفصل فى المنازعات التى تنشب بين الأحياء بسبب توزيع المياه . وكثيرا ما تدخلت الحكومة السلطانية لتنفيذ الإصلاحات ، كما أظهر الباشاوات أنفسهم اهتماما بصيانة القنوات والأسبلة العامة . وكان عمال التنفيذ " القناوتية " يحصلون على أجورهم من المساهمات التى يدفعها المستهلكون . إن جزءاً كبيراً من الصعوبات كانت تنشب ليس بسبب تقصير السلطات ، ولكن بفضل المشاكل المترتبة على نمو المدينة السريع وازدياد استهلاك المياه : إن المشاكل الأكثر خطورة وقعت فى الضواحى الشرقية حيث يوجد أكبر امتداد عمرانى وحيث نشبت المنازعات فى أحياء قاضى عسكر [ك ٤-٥] وحمزة بك (١٥٨٨) [ى ٨] ومحمد بك[ت١-١٠] وميدان جيك [ث ٧ – ٨] وسخانه [ث ٩-١٠] وزقاق قطان (١٧٠٣) [خ ٨]صاخانه (١٧٥٨) [ك ٦] والتى انتهت بتقديم شكاوى للقاضى عسكر . وقد ازدادت هذه الصعوبات تفاقما بعد تصدع قناة الساغور على إثر زلزال عام ١٥٤٤ ، وشرع الباشاوات فى تنفيذ مشرورعات لتحسين القنوات القديمة . وفى عام ١٧٣٧ تم تجنيد جميع البنائين وقاطعى الأحجار خلال ثلاثة شهور لتنفيذ أعمال قناة الساغور . ويدل العدد الكبير للأسبلة التى تم تشييدها خلال العصر العثمانى على اهتمام العثمانيين الدائم بتزويد سكان حلب بالمياه . ففى بداية القرن التاسع عشر كان يوجد فى حلب ٢٠٠ سبيل . (٧٠)

وفى تونس استفاد الحكام كما حدث فى حلب من الأعمال التى نفذت فى عهود سابقة وخاصة فى العهد الحفصى ، حيث قام السلطان المستنصر فى عام ١٢٦٧ بتشييد قناة طولها عشرة كيلو مترات متصلة بقناة زغوان – قرطاج التى أعيد تجديدها . وكان هذا الفرع الجديد يؤدى إلى قصبة تونس وإلى الجامع الكبير . وبعد مضى فترة من الصعوبات الطويلة التى شهدتها المدينة فى القرن السادس عشر بدأت الأمور تتحسن فى ظل المراديين . فقد قام يوسف داى (١٦١٠ – ١٦٣٧) بتنفيذ أعمال ترميم للقناة كما قام

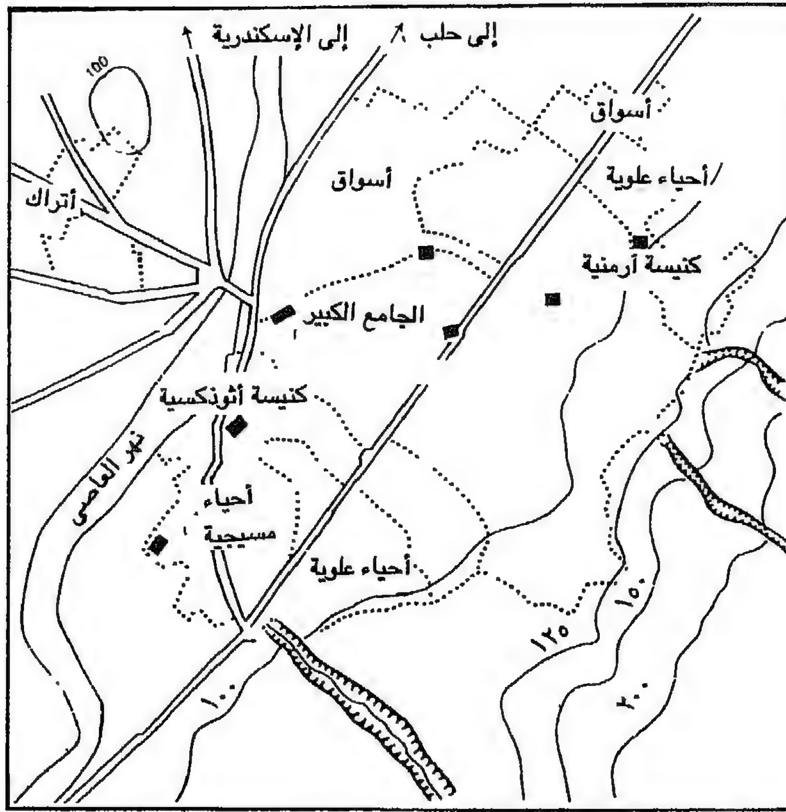
حمودة باشا بعد فتره (١٦٣١ -١٦٦٦) بنفس العمل . وكان الحسينيون هم الذن أظهروا بصفة خاصة اهتماما بالمنشآت المائية التى تعتمد عليها رفاهية السكان وراحتهم . فقد قام حسين باى (١٧٠٥ - ١٧٣٥) بتجديد النظام القائم على أساس قناة المستنصر وبتشييد خزانات وأسبلة فى ميدان الخراف وميدان الخيل وميدان القاضين كما قام على باشا (١٧٣٥ - ١٧٥٦) بتشييد ثلاثة أحواض (فسقيات) على أطراف المدينة . وفى النهاية أظهر على باى بنوع خاص نشاطا مميزا إذ يقول الصغير بن يوسف عنه أنه " قام بإصلاح وتجديد الأسبلة الجديدة والقديمة الموجودة بمدينة تونس وبإعادة تشييد تلك التى تحولت إلى أنقاض ، الأمر الذى جعلها جميعا تساهم فى تقديم الماء إلى السكان . كما ترك على باى ريعاً للإنفاق منه على صيانة هذه الأسبلة " ويقول أحمد ابن أبى الضياف فيما بعد أن المياه التى كانت تجلبها قناة المستنصر لأحياء المدينة المختلفة كانت تزيد على حاجة سكان العاصمة . (٧١)

ويبدو أن مدينة الجزائر كانت خالية من أى نظام للتزود بالمياه وذلك قبل أن يتولى العثمانيون أمور البلاد . ويقول ليون الأفريقى فى عام ١٥١٥ . " بالقرب من الجزائر من الناحية الشرقية [يقصد . الغربية] يمر نهر توجد عليه طواحين ونستخدم مياه هذا النهر للشرب ولغيره من الاستخدامات " . (٧٢) وبعد مضى أقل من قرن من الزمان قام الأتراك بتشييد شبكة من القنوات فى المدينة التى تحصل على مياهها من الساحل الجزائرى وذلك لاشباع إحتياجات السكان . وتعتبر تلملى هى أقدم هذه القنوات وقام بتشييدها حسن باشا فى حوالى عام ١٥٥٠ : وتبدأ هذه القناة من المنابع الواقعة بالقرب مما سمى فيما بعد بمصطفى الكبير (بالقرب من القصر الصيفى) ويبلغ طولها ٣٨٠٠ متراً . ويصل مجرى القناة إلى الجزائر عن طريق الباب الجديد [ك ٣] بمعدل تدفق للمياه بين ٦ و ٧ لترات فى الثانية (حوالى ٥٦١ ألف لتر يوميا) وتوزع على ٢٩ سبيلاً على قلعة جديد أو " تحتانية " والتى شيدت قبل عام ١٥٧٤ [ك ٧] فى الجنينة . أما قناة بيرتراريا فقد قام عرب أحمد باشا بتشييدها فى عام ١٧٥٣ ، وهى تبدأ من فرى فالون **Frais Vallon** ويبلغ طولها ١٧٠٠ مترا وتخدم الجزء الشمالى للمدينة بمعدل تدفق قدره ١٫٤٦ لتر/ ثانية (١٢٦ ألف و ١٤٠ لتر يوميا) . ولكن سرعان ما تهدمت هذه القناة لسبب سوء صيانتها ولم تقدم جميع الخدمات التى كانت منتظرة منها . وقد انتهى تشييد قناة حماه فى عام ١٦١١ ، ويبدو أن المهندس الأندلسى الأسطى موسى هو الذى قام بتشييدها فى عهد كوسه مصطفى باشا والذى حكم الجزائر ثلاث مرات {١٦٠٥ - ١٦٠٧ و ١٦١٠ - ١٦١٣ و ١٦١٣ - ١٦١٧ } . وتحصل هذه القناه على المياه من منابع حماه ، وبعد مسافة ٤٣٠٠ متر تدخل إلى المدينة من باب عزون [ك ٨] ، ويبلغ تدفق مياهها ٩ لتر / ثانية بصفه شبه ثابتة أى بمعدل ٧٧٧ ألف و٦٠٠ لتر يوميا وتغذى ٢٩ سبيلاً وعدة ثكنات والحسينيه . أما الأكثر حداثه والأكثر طولا من بين جميع هذه المشروعات الماهرة والتى يعتقد أنها شيدت فى منتصف القرن الثامن عشر فهى قناة عين

زبودجه " والتى كانت تحصل على المياه من المنابع الصناعية فى هضبة بن عكنون . وقد زودت هذه القناة بمشروعات بارعة مثل تصريف المياه سطحياً وأجهزة تخزين قطرات الماء والمرشحات . ويزيد طولها على ٩ كيلو مترات ثم تتصل بقنوات فرعية يبلغ أطوالها ٣ كيلو مترات ، الأمر الذى استلزم تنفيذ مشروعات ضخمة مثل المرور عبر أنفاق واجتياز الوديـان . وتصل هذه القناة إلى القصبة وتغذى ١٤ سبيلاً بالمياه . ويبلغ معدل تدفق مياهها من ٨ إلى ٩ لتر / ثانية أى ٧٣٤ ألف و ٤٠٠ لتر يوميا ، ولكنها فى فترة الجفاف تكون ٨٦ ألف و ٤٠٠ لتر يوميا . ويرى داللونى **Dalloni** أن القنوات الثلاث الأكثر قدماً فى الجزائر كانت فى القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر تقدم حوال مليون ، ٥٠٠ ألف لتر يوميا أى ما يكفى لتزويد ٣٠ ألف نسمة بمعدل ٥٠ لتر يومياً لكل فرد وهو رقم مرتفع فى ذلك العصر . ومع ذلك فـان جـويو - دوكلـو **Guyot - Duclos** يقـرر تقـديرات أقل تفاؤلاً ، إذ يرى أن مجموع كميات المـياه بلغت فـى ذلك العصر ٧٢٠ ألف لتر يومـيا وهو رقم يزيد بكـثير عـن احتـياجات المدينة التـى يرى أنها كانت عشرة لترات يوميا للفرد (أى ٣٠٠ ألف لتر يوميا لعدد من السكان يبلغ ٣٠ ألف نسمة) . وقد أضاف الأتراك إلى هـذه المـوارد المياه الشاردة التى تهبط من مرتفعات بوزريعه والقصبة فى اتجاه البحر وبصفة خاصة المياه المتجمعة فى الينابيع داخل المدينة . وقام الأتراك أيضا بإلزام السكان بإصلاح صهاريج المياه فى بيوتهم ، وذلك لتأمين المدينة فى حالة حدوث حصار أو زلزال يؤدى إلى قطع مياه القنوات كما حدث فى عامى ١٧١٦ و١٧٥٥ . وتقول التقديرات أنه فى نحو عام ١٨٤٠ كان يوجد فى مدينة الجزائر ١١٠٠ صهريج فى ٢٠٠٠ بيت ، ويسع الصهريج فى المتوسط ٧٠ متراً مكعباً ، ويمكن امتلاؤه من مياه الأمطار الغزيرة نسبيا (٧٦٠ ميلليميتر فى العام) . ويؤكد شالر **shaler** أن أصحاب البيوت ذات الصهاريج الكبـيرة والجيـدة كانوا يحصلون " على مياه كافية للاستخدام العادى للأسرة خلال فصل الأمطار " . (٧٣) هذه العناصر المختلفة جميعها تبرر الاستنتاج بأن مدينة الجزائر كانت فى عام ١٨٣٠ تمتلك موردا كافـيا من المياه ، وأن مواردها الكلية كانت تفوق احتياجات سكانها بكثير . وقد استمرت الجزائر فى عهد الاستعمار الفرنسى وحتـى عام ١٨٨٠ تعـيش علـى مـوارد المياه التى نظمها حكام العهد العثمـانى وذلك بالرغـم مـن ازدياد عدد السكان زيادة كبيرة . ويقدر أللونى أن متوسط تدفق المياه فى مدينة الجزائر فى عام ١٨٦٦ كان ٢ مليون و٥٩٢ ألف لتر بوميا وأن عدد السكان كان ٦٠ ألف نسمة . (٧٤)

ويقوم ديفولكس . " أن تنظيم المياه وتوزيعها وتشييد القنوات والأسبلة وصيانتها كان من بيـن اختـصاصـات الدولـة " . وكـان علـى الأفـراد الاهتـمـام بالتـزود مـن المـيـاه

وذلك بإنـشـاء " الحبوس " التى تخصص إيراداتها لصيانة الأسبلة وقنوات المياه . وكانت إحدى وسائل الحصول على حصة من المياه هى تقديم وقف (حبس) الذى تخصص



شكل ٨ – الجاليات فى مدينة أنطاكية (نقلاً عن فواريس

J Weulersse *Antioche*, p 39, fig 3.

إيراداته لصيانة الأسبلة والقنوات . ويشرف على إدارة المياه " قائد " أو " خوجه الأعين " (ناظر الأعين) الذى يهتم بجمع ما يتعلق بتموين المياه ويدير الحبوس المخصصة لهذا الغرض .(٧٥)

وكان توزيع المياه يتم بواسطة الأسبلة العامة المتصلة بالقنوات الرئيسية عن طريق شبكة معقدة من المواسير الفخارية المقامة تحت الأرض أو فى العراء والتى كانت تحتاج لإصلاح دائم بسبب سهولة كسرها . وكان عدد هذه الأسبلة كبيراً فقد بلغ مائة سبيل على الأقل . وقد تم تشييد عدد كبير من الأسبلة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر بواسطة الباشاوات والدايات والذين يجب أن يعنى نشاطهم فى هذا المجال اهتمامهم براحة السكان ، وهى وجهه نظر يبدو أن المؤرخين تجاهلوها بصفة عامة ، إذ كانوا يظهرون قسوة شديدة تجاه الطبقة الحاكمة الجزائرية . وتبدو لنا حالة الداى بابا على نكسيس (١٧٥٤ – ١٧٦٦) حالة نموذجية فى هذا الشأن . إذ يصفه دى جرامون لنا

بإعتباره رجلاً دموياً فظاً ويقول : " كان بابا علىٰ أكثر الدايات جميعا استحقاقا للاحتقار . كان حمَّاراً سابقاً ، جاهلاً ، فظاً ومتعصباً كما كان معرضا لنوبات من الثورة الجنونية أو الحمق . ويقول للحَّمار أو للبحار الذى يستشيره فى شئون الدولة (أنا حمار ، وأنت أكثر منى عقلا . وعليك أن تبت فى الأمر) " . ولكن بابا على هو أيضا الشخص الذى اهتم بإصلاح الأسبلة وإعادة تشغيلها وذلك على أثر وقوع زلزال عام ١٧٥٥ العنيف والذى هدم بعض أجزاء مدينة الجزائر وأصاب شبكة القنوات والمواسير بالعطب .إننا نعرف ثلاثة عشر سبيلاً تم تشييدها خلال الفترة بين عامى ١٧٥٩ و ١٧٦٥ ، وقد دون على إحداها ما يلى : "" أن الباشا على قام بهذا العمل الخيرى طمعاً فى المغفرة وطلبا للمثوبة . [٧٦] إن مثل هذه الكلمات لا تخلو من مغزى بالنسبة لهذا الرجل الذى لا يحبه المؤرخون .

فى حالة مدينة الجزائر ، كما هو الشأن فى حالة جميع المدن التى درسناها ، كان تدخل السلطات السياسية المركزية (الحكومة السلطانية) أو السلطات المحلية (الباشوات والطبقة الحاكمة) أكبر مما كان يظن بصفة عامة ، كما أن نشاط الطوائف الحرفية المتخصصه التى يدفع أجورها المستهلكون اتحد مع نشاط الأوقاف (أو الحبوس) لتسيير العمل فى المدن الكبرى وذلك فى غياب " إدارة " حضرية بالمعنى الحقيقى لها أو "خدمات عامة " حقيقية . وفى كل مثل من الأمثلة السابقة نرى أن الامتزاج بين دوافع السلطات والمشروع الفردى والسخاء الدينى قد ساهم فى إنشاء نظام خال من كل اتساق وتماسك قانونى لكنه فعال نسبياً .

الفصل الرابع

التنظيم المكانى

التنظيم المكانى

لم يكن العصر العثمانى سوى أحد فصول تطور تاريخى طويل للمدن العربية ، وترجع بدايته إلى ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد بالنسبة لبعض المدن (دمشق وحلب) ، وإلى القرون الأولى للعصر الإسلامى بالنسبة لمدن أخرى أكثر حداثة (بغداد والقاهرة) . وعلى هذا يجب اعتبار العديد من السمات التى تميز هذه المدن خلال القرون بين السادس عشر والثامن عشر ، بأنها سمات تقليدية لا نستطيع إغفال ذكرها . ولكن سوف نركز فى هذا المجال على الأوجه المرتبطة بنوع خاص بفترة القرون الثلاثة التى نحن بصددها ، مع التذكير بالمعطيات الثابتة للتنظيم المكانى والتى لا تزال صحيحة بالنسبة للمدن العثمانية .

مبادىء التنظيم المكانى

هيمنة الوظائف الإقتصادية

إن العنصر الذى يبدو أساسياً فى نشأة المدن العربية وفى تنظيمها ، هو الدور الحاسم الذى لعبته الوظائف الاقتصادية ، وبصفة خاصة التجارية . وقد أظهر لوى ماسينيون جيدا أن المدينة الإسلاميه مشيدة أساسا على فكرة السوق . ويتحدث .سوفاجيه عن مدينة دمشق فيؤكد " أن الأسواق هى فى نهاية الأمر السبب الرئيسى فى وجود التجمع السكانى ، كما أنها الجزء الأساسى من المنطقة التى يطلق عليها اسم (المدينة) ، بينما كان يطلق على الأحياء السكنية اسم (البلد) " . ومنذ عهد قريب أكد أوجين ورث على فكرة ان أصالة المدينة الإسلامية تكمن أساسا فى هياكلها التجارية ويقول . " تتميز مدن الشرق الأوسط منذ العصور الوسطى الاسلامية بالسوق بصفة خاصة ، فهو الحى الرئيسى للأعمال . إن السوق هو الصفة المميزة والعلامة الأكثر وضوحا للمدن الإسلامية " . (١) ويبدو أن هذه الهيمنة الاقتصادية قد ازدادت حدة خلال العصر العثمانى ، وذلك لأن إنشاء الإمبراطورية العثمانية أدى إلى حدوث نمو كيفى غير مسبوق لحركة التجارة الداخلية والخارجية ، وهو نمو يمكن قياس مقداره عن طريق قياس تطور أجهزته الاقتصادية فى المدن العربية الكبيرة .

وتمثل الجوامع الكبيرة التى نمت أو أنشئت حولها المدن عنصراً مركزياً يرتبط عادة وبقوة بالسوق ، وبصفة خاصة بالجزء الأساسى من هذا السوق والخاص بالتجارة الضخمة وبتجارة الذهب (الصاغة) ، حيث يتم تبادل العملات . وقد أبرز ماسينيون هذا الطابع منذ إجرائه لأبحاثه الأولى عن المدن العراقية . لكن موقع الجامع المركزى لا يعتبرفى الواقعً صفة مميزة للمدينة العربية حيث أن موقع المسجد - الجامع فى بعض المدن العربية الكبيرة ليس سوى تناسخ لصرح معمارى أكثر قدما ، وهو موقع المعبد الوثنى أو الكنيسة (انظر حالة دمشق وحلب) . هذا بالإضافة إلى أن المدن الغربية

شاهدت فى القرون الوسطى ظاهرة مماثلة بالنسبة للكاتدرائيات . إن الموقع المركزى للجامع هو سمة واضحة منذ نشأة المدينة ، وقد ساهم استقرار الهياكل الحضرية النسبى على بقائه فيما بعد دون أن يلعب الجامع دوراً حاسماً في تنمية المدينة خلال العصر العثمانى .

ولم يكن المركز السياسى (قصر الملك أو الحاكم) غير ذى تأثير على بنيان المدينة، ولكن عدم ثبات موقعه يبين أن هذا التأثير ظل ثانوياً نسبياً . إن تنقل المركز السياسى يعتبر ظاهرة تقليدية فى المدن العربية . ففى العصر الأيوبى اختار سلطان القاهرة مقر إقامته فى القلعة جنوب شرقى المدينة الفاطمية . وفى دمشق فى نفس العصر تم إقامة القلعة على أطراف المدينة داخل الأسوار. وفى الحالتين انتقل جزء من الأنشطة الإقتصادية إلى " تحت القلعة " ولكن دون حدوث انقلاب حقيقى فى بنيان المدينة الشامل . هذا الإتجاه من جانب صاحب السلطة لمغادرة وسط المدينة نجده سائداً خلال العصر العثمانى لأسباب لا تختلف إطلاقا عن تلك التى أدت إلى انتقال الحكام فى القرون الوسطى وهى : الرغبة فى تحقيق الأمن للمركز السياسى وذلك بعزله عن "مدينة الأهالى " التى يمكن حدوث اضطرابات خطيرة فيها ، وإلى اهتمام أعضاء الطبقة الحاكمة وهم غالبا من الأجانب بالإفلات من مراقبة الرعية ، بالإضافة إلى اعتبارات رفاهية العيش وضرورة إقامة الحاكم وحاشيته وجيشه فى منطقة توجد بها مساحات واسعة لإقامة المعسكرات والمناورات .

كان الباشوات إذن يقيمون قصورهم بصفة عامة فى مواقع على أطراف المدينة بعيدة عن المركز الحضرى . وفى القاهرة [ق ٣] اكتفى الباشوات بأن يخلفوا الأيوبيين والمماليك فى اتخاذ القلعة مركزاً للحكومة (مقرا لإقامة الباشا ولاجتماعات الديوان) ، ومعسكرا للجيش (ثكنات قوات الإنكشارية والعزب) . وفى دمشق ظلت القلعة [د٣] مقراً لحامية إنكشارية السلطان . وشيد الحاكم قصره فى غرب المدينة ، وقد أصبح هذا القصر مكاناً مفضلاً لدى الأرستقراطية التركية . وفى المدن العراقية كان الحكام يعدون مقار إقامتهم على حدود المدينة بمحاذاة النهر . وفى الموصل شيد أول الولاة الأتراك قلعة جديدة [ل٧] فى عام ١٦٢٠ بمحاذاة نهر دجلة ، وقد أقام رجال الجيش فيها وكانت معزولة تماما عن المدينة بواسطة خندق .

وفى بغداد أنشئت القلعة بمحاذاة السور الشمالى للمدينة بالقرب من باب المقطم وبمحاذاة نهر دجلة أيضا [س١١] وزودت بحامية يقودها أحد الأغوات .[٢]

وفى تونس ابتعدت السلطة السياسية تدريجيا عن المركز الحضرى . كان قصر الداى (دار الباى) [ى ٨] الذى يحتمل أن يكون قد شيده يوسف داى(١٦١٠-١٦٣٧م) ، ثم قام حمودة باشا المرادى (١٦٣١-١٦٤٦٣) بتوسيعه – يقع على الطرف الغربى من

المدينه بالقرب من القلعة (القصبة) . ولكـن هـذا البعد لم يكن كافياً مـن وجهة نظر الحسينيين الذين ذهبوا منذ عصر حسين باى للإقامة فى باردو على بعد خمسة كيلو مترات من عاصمتهم . وفى مدينة الجزائر تم تشييد مقر إقامة الدايات لأمد طويل فى مركز المدينة بقرب الأسوق وأماكن العبادة الرئيسية مباشرة ووسط المراكز الحكومية (قصر الجنينة) [فى و٧] . وفى عام ١٨١٧ لم تعد مدينة الجزائر حالة خاصة إذ قرر الداى على خوجه نقل مقر السلطة السياسية من القصبة إلى الحد الغربى للمدينة حيث يمكن الأشراف عليها ورقابتها . ومن المحتمل أن يكون الداى قد أراد بذلك الإفلات من رقابة المليشيا ومن الاضطرابات التى تسودها ، كما أنه بلا شك أراد أيضا التخلى عن موقع معرض للأخطار الخارجية ، الأمر الذى تبين بوضوح فى أغسطس ١٨١٦ حين أطلق أسطول اللورد إكسماوث وفان كابلين نيران قذائفه المدمرة .

وكان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو مدينة حلب حيث كانت القلعة ذات طابع دفاعى قوى حتى أنها ظلت حصناً سلطانياً ومقراً للحامية وقائدها ، ولا تخضع إلا لأوامر السلطان وحده . وقام الحكام بتشييد سرايا بالقرب من القلعة [ع١٧] مباشرة وذلك للاحتماء من تمرد الجماهير ، كما اختاروا مقار إقامتهم خارج المدينة فى دار الدراويش التى تقع فوق قبر الشيخ أبو بكر والتى تم تجهيزها لهذا الغرض وتشييد قاعة اجتماعات وأماكن للسكن .[٣]

وبناءا عليه فإن المركز الإقتصادى فى العصر العثمانى كان هو العنصر المسيطر على التنظيم المكانى فى المدن العربية . ولم يلعب الجامع الكبير إلا دوراً ثانوياً ، أما مقر السلطة السياسية فقد كان بصفة عامة ينتقل الى خارج المدينة .

تقسيم المدينة إلى قطاعين

مختلفين تمام الاخـــتلاف

كانـت الصـفة المميزة الثانية للمدينة هى الاختلاف الكبير القائم بين المناطق المركزية حيث يتمـركز النشـاط الاقتصـادى وبين المناطق المخصـصـة للسـكن . وتعـود أسبـاب هـذا التـقسيم إلى حد مـا إلى سيطرة الوظائف الإقتصادية وتمركزها ، كما أنه كان أيضا ظاهرة اجتماعية ثقافية مرتبطة بعزلة الحياة العائلية فى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وهى عزلة ساعد الإسلام على تعزيزها .

ويمكن مشاهدة هذا التنظيم للمكان الحضرى وانقسامه إلى قطاعين منفصلين على خرائط المدينة بوضوح يظهر على شكل تعارض بين نمطين مختلفين من شبكات الطرق . ففى المنطقة المركزية المخصصة للأنشطة الاقتصادية وللمبادلات نجد شبكة من الشوارع الواسعة نسبيا والمستقيمة إلى حد كبير ، والمفتوحة والممتدة حتى نهاية المنطقة المبنية لتصل إلى طرق واسعة للمواصلات المؤدية إلى الريف والتى تسير عليها حركة الأفراد

والمنتجات . هذه الشبكة من الطرق هى ميراث من الأزمنه القديمة وذلك فى حالة ما إذا كانت المدينة العربية قد خلفت مدينة أخرى إغريقية أو رومانية ، كما فى حالة مدينة حلب أو دمشق حيث نرى الشارع الرئيسى للسوق يشبه طريق "ديكومانـوس" **Decumanus** .[٤] ولكن هذا النوع من التخطيط نجده أيضا فى حالة المدن العربية التى هى من ابتكار العرب وليست ميراثا لمدن أخرى قديمة . ومن الأمثلة على ذلك مدينة القاهرة الفاطمية ، والتى قسمت إلى جزئين بطريق كبير يتجه من الشمال إلى الجنوب ويسمى " القصبة " ، والذى تتصل به شوارع ثانوية تؤدى إلى الأبواب الرئيسية . أما فى المناطق المخصصة للسكن والتى تنـمو على أطـراف المنطقة المركزيـة ، فإننا نجـد العكـس ، حيث نرى أنماطا مختلفة من الشوارع غير المنتظمة والتى تعتبر عادة من السمات المميزة للمدينة العربية ، بينما هى فى الواقع لا تحتل إلا جزءاً من المساحة الحضرية . ومن السمات المعروفة عن هذه الشوارع عدم تجانس تخطيطها وضيقها وكثرة دروبها المسدودة .

وقد أخذ المشرعون والقضاة هذا التقسيم الحادث فى المدينة فى اعتبارهم وقام بابر جوهانسن **Baber Johansen** بتحليل أعمال رجال الشرع الحنفيين الذين كانوا يفرقون بيـن الجريمـة التـى تقـع فى المناطق العامـة ، أى التى تتميز بوجود شارع كبير وسوق ضخم أو جامع هام ، وبيـن المناطـق الخاصـة ، أى الأحيـاء السكنية التى بها شبكة طرق متسلسلة تنتهى بدروب مسدودة . إنهم يلقون بالمسئولية على السلطات السياسية فى حالة وقوع الجريمة فى المنطقة العامة . ولكن فى المنطقة الخاصة يكون السكان المقيمون فى البيوت المجاورة مسئولين عن عواقب الجريمة التى ترتكب فيها . وتتمثل هذه المسئولية أيضا فى دفع " القسِامة " أى التعويض المستحق عن الجريمة التى لا يُعرف مرتكبها . وقد كتب محمد بن عبيدين القاضى الدمشقى المنتمى للمدرسة الحنيفية (١٧٨٤-١٨٤٢) مشيرا إلى مسألة القسَامة فى تقريره عن المسئولية العامة والخاصة فقال . " يجب أن تؤخذ فى الاعتبار الملَكيه الخاصة أولا ، ثم الحيازة والإشراف ، ثم الجوار ثم الحيازة العامة والإشراف العام " . وقد وصل صالح على حشحول إلى استنتاجات مماثلة وذلك انطلاقا من نصوص فقهية تتعلق بالمدينة وتعود أساسا إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فهو يقول ٠ " من ناحية تطبيق القانون يمكن التفرقة بين مستويين . إنه توجد طرق مواصلات وأماكن فضاء عامة ، كما توجد من ناحية أخرى ممرات وأماكن فضاء شبه خاصة . كان هناك فى الحالة الأولى التزام من جانب الدولة بالتدخل ويتمثل عادة فى المحتسب ، وفى الحالة الثانية فإن المحتسب أو القاضى لايتدخل إطلاقا فى حوادث الممرات والدروب إلا أذا كانت هناك شكوى " .[٤]

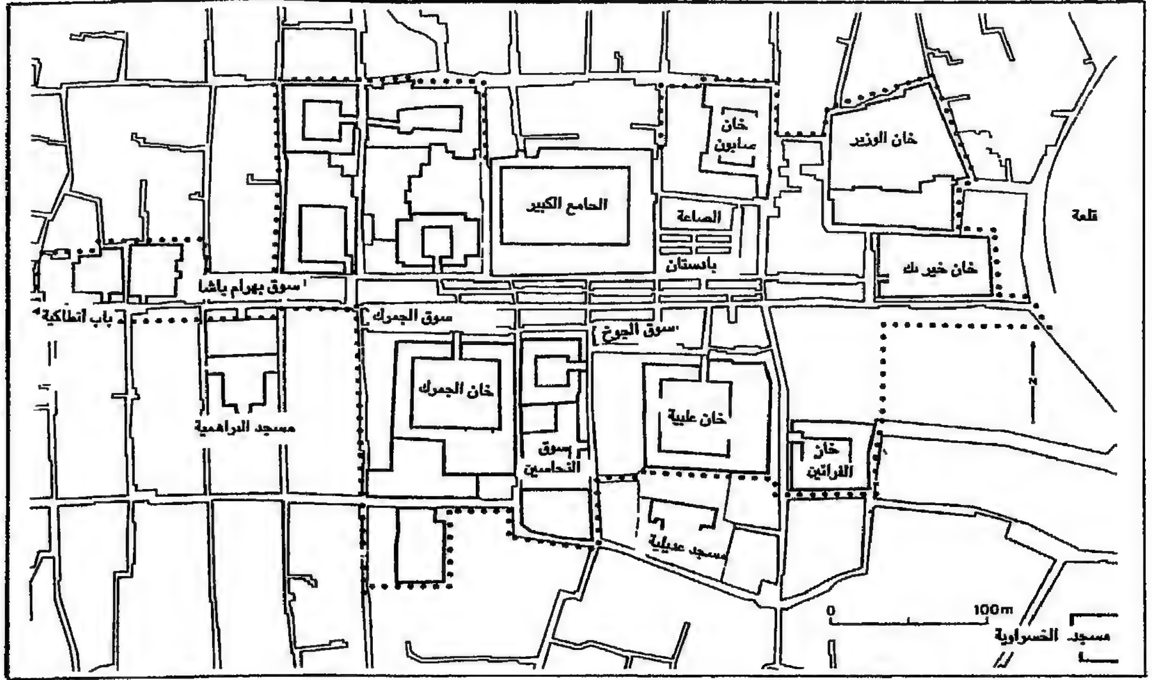
وعلى هذا فإن ازدواج شبكة الطرقات كان يعبر تماماً وبدقة عن بنيان المدينة المزدوج ، وهو بنيان لم يكن " فوضوياً " إلا فى التفاصيل . ولكن إذا ما شاهدناه على خريطة ذات مقياس رسم كبير فإنه يبدو على العكس منطقياً ومترابطاً . ويبقى بطبيعة

الحال تحديد منشأ هذا النسق التنظيمى للمدينة ومعرفة سوابقه ، وكذلك التفرقة بين ما يمكن عزوه إلى الشرق أو إرجاعه إلى تأثير الإسلام . وحول هذه المشكلة فإن الحالة الراهنة للأبحاث حول مدن البحر الأبيض السابقة للإسلام وحول المدن العربية القديمة (اليمن الحجاز بصفة خاصة) لا تسمح بتقديم إجابات واضحة . وليس من السهل أيضا معرفة مدى تأثير النفود العثمانى فى هذا المجال ، وذلك بسبب عدم توافر المعرفة التفصيلية عن المدن العربية قبل القرن السادس عشر ، وكذلك نقص الدراسات الطبوغرافية الدقيقة حول المدن العثمانية غير العربية (الأناضول والبلقان) . إن ازدياد فاعلية نظام الجاليات شبه المستقلة فى العصر العثمانى ، أدى إلى ازدياد تجزئة المدينة إلى حد كبير . وقد شجب سوفاجيه بشدة آثار هذا النظام السلبية على مدينة حلب ، فكتب يقول بأن عناصر التحلل بدأت تسرى من جديد " مع الاتجاه نحو المغالاة ، الأمر الذى ساعد على الإسراع فى تفتت المركز الحضرى إلى أجزاء صغيرة معزولة " .(٥)

الفصل بين الجاليات

ويبدو أن السمة المميزة الثالثة للمدينه العربية هى الفصل الشديد بين الجاليات وتنظيماتها وتوطن هذه الجاليات فى أحياء منعزلة طبوغرافيا . وبصفة عامة فإن كل بنيان اجتماعى كان يتجه إلى أن يجد لنفسه دلالة جغرافية ، وإلى تسجيل ذاته على خريطة المدينة داخل حى منفصل . وبطبيعة الحال كان هذا الإنعزال أكثر وضوحاً بالنسبة للجاليات الأكثر تفرداً بالنسبة للأغلبية العربية – المسلمة وهى جاليات المجموعات العرقية والأقليات الدينية .

ففى شمال أفريقيا كان هذا هو شأن الأحياء اليهودية حتى كان من الممكن تعيين حدود " الحارة " الخاصة باليهود فى تو نس ، وكذلك تعيين حدود التغييرات التى تمت خلال الفترة بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر . أما فى الشرق الأوسط فإن تنوع الجاليات كان شديداً بصفة خاصة لدرجة أن الفصل بينها كان يؤدى فى الحالات القصوى إلى تجزئة حقيقية للمدينة بين الجاليات التى لا توجد بينها جالية واحدة تتمتع بأغلبية حقيقية . وهكذا فإن مدينه القدس كانت مقسمة إلى أربعة قطاعات كبيرة ، وهذه القطاعات مجزأة أيضا إلى وحدات فرعية صغيرة . وكان الحى الإسلامى ينمو فى الجزء الشمالى الشرقى من القدس بمحاذاة الحرم الشريف الذى يشرف على المداخل الشماليه والغربية ، بينما يحتل الحى المسيحى ربع المدينة الشمالى الشرقى ويضم الأماكن المقدسة . أما الحى الأرمنى فكان موجوداً فى جنوب غربى المدينة والحى اليهودى فى الجنوب الشرقى ويفصله الحى المغربى عن حائط المبكى . وكان من الممكن الوصول بسهولة من كل حى من هذه الأحياء إلى منطقة وسط المدينة أو إلى ملتقى



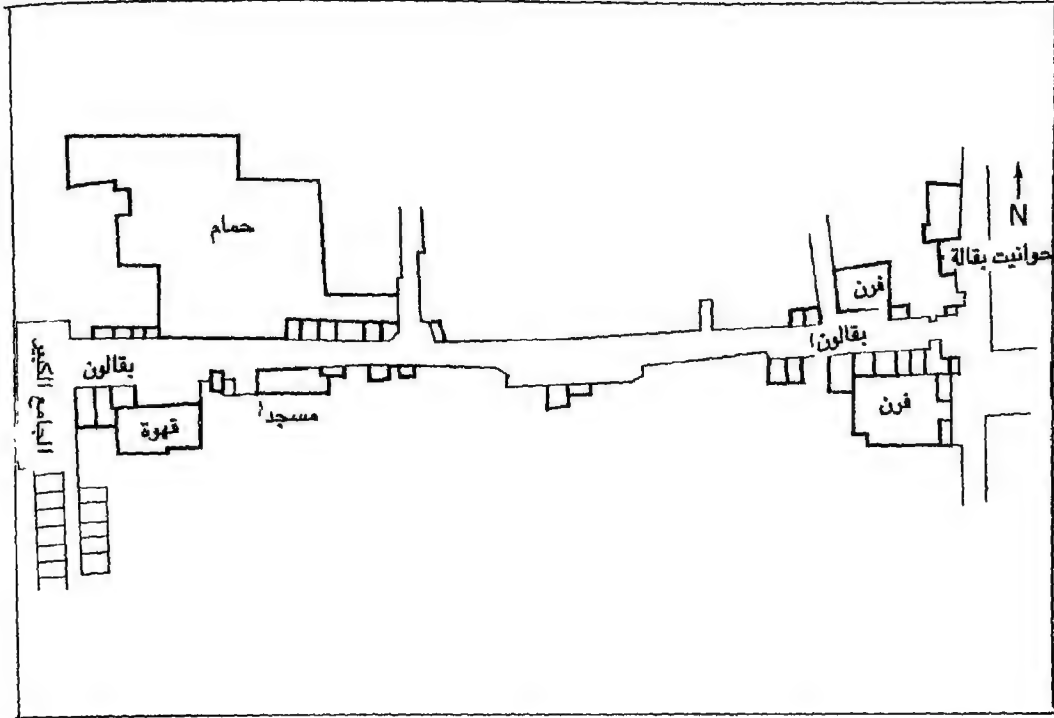
شكل ٩ – مدينة حلب (حدود المدينة مرسومة بالنقط)

الطريقين الكبيرين الشمالى – الجنوبى والغربى – الشرقى حى توجد أسواق المدينة الرئيسية . وكانت هذه القطاعات التجارية تمثل نقطة جذب كما كانت فى نفس الوقت منطقة عازلة بين الجاليات الرئيسية .(٦)

وفى مدينة أنطاكية كان الانفصال شديداً أيضا بين الجاليات العرقية والدينية ، وقد رأى ج . فولرس حين أجرى دراسة حول هذه المدينة فى نحو عام ١٨٣٠ أنها عبارة عن مجموعة من المدن المتكاملة وأن كل عنصر من العناصر الثلاث التى تسكنها (الأتراك والمسيحيون ، والعلويون) يعيش فى معزل عن الآخر وفى جو من الخوف والعداء المتبادل .(٧) وكانت المنطقة التى يسكنها الأتراك (المقسمة إلى ٢٧ حى من مجموع أحياء

المدينة الذى يبلغ ٤٥ حيا) تقع فى منطقة مركزية ، وهو موقع يتناسب مع السيادة السياسية والاجتماعية لهذه الجماعة . وكانت المنطقة التركية تفصل بين الحى المسيحى الأرمنى (وقد اختفى هذ الأخير بعد مذبحة عام ١٩٠٩) . كما كان يوجد حيان آخران عَلَويان مستبعدان إلى أطراف المدينة الجنوبية والشمالية الأمر الذى يعبر بطريقة لا تخلو من المغزى عن تبعية هذاالعنصر الشديدة اجتماعيا واقتصاديا . وتقع منطقة الأسواق الرئيسية على طول الحى التركى وفى شمال غربى المدينة بمحاذاة نهر العاصى وهو موقع يسمح لعناصر أنطاكية المختلفة بالوصول إليه فى سهولة . هذه الحالات السابق ذكرها هى حالات استثنائية . ولكن جميع المدن العربية الكبيرة فى الشرق الأدنى كانت تضم على الأقل حيا يهوديا وحيا مسيحيا ، وفى أحيان كثيرة عدة أحياء تضم أقليات عرقية (مثل الحى الكردى فى دمشق) . وقد ذكر " وصف مصر " أنه كانت توجد فى القاهرة ستة أحياء مسيحية .

هذه الحالة كانت مألوفة فى المدن العربية الكبيرة إذ أن أحياء الأقليات موجودة منذ أزمنة بعيدة للغاية ، ولكن استمرار وجودها هو أمر مذهل فى أغلب الأحايين . إن الحى اليهودى فى مدينة تونس [هـ ٧] فى ظل الحفصيين يحتمل أن يكون هو نفس المنطقة التى أصبحت " حارة " فى العهد العثمانى . كما أن الضاحية المسيحية فى حلب تطورت منذ العصر العثمانى لتصبح حى الجُدَيْدة [و ٢١] الذى ازدهر بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر . ولكن يبدو أن هذا الاتجـاه نحو تجمع الأقليات (الذميين بصفة خاصة) قد ازداد توطداً خلال العصر العثمانى وقد أدى نمو هذه الجاليات فى المدن ، والإستقلال الإدارى الكبير الممنوح لها ، وكذلك الرغبة فى تأمين حمياتها ، أدى إلى دفع هذه الجاليات إلى التجمع فى أحياء معينة الحدود . ويعتقد أنطوان عبد النور أن هذا الفصل قد ازداد تدريجيا فى مدينة حلب ويقدم حى بحسيتا [ط ٢٢] اليهودى كمثال على ذلك . فقد حدث أن المسلمين الذين كانوا يعيشون فيه فى القرن السابع عشر رحلوا عنه ، كما أقام فيه اليهود الذين كانوا يسكنون من قبل فى حى بندره [ى ١٩] . وفى القرن التاسع عشر أصبح ٩٠ / من سكان هذا الحى من اليهود . ويلاحظ عبد النور أن نفس " التبلور العقائدى " قد حدث فى المدن السورية الكبيرة الأخرى مثل طرابلس وحمص وحماه وصيدا . وفى دمشق كان الانعزال العقائدى شبه كامل فى القرن التاسع عشر . ففى عام ١٨٦٠ كان جميع الـ ٢٢ألف مسيحى يقيمون فى قطاع واحد فى المدينة، كما أن اليهود كانوا محتشدين فى الحى الخاص بهم ، وتقع هاتان المنطقتان فى شرق المدينة .[٨] هذا وتبين أمثلة أخرى بشأن جاليات جديدة شدة هذا الاتجاه خلال العصر العثمانى . ففى تونس فى القرن السابع عشر أقام الأندلسيون فى ضاحية باب سويقة التى تقع فى الشمال بالقرب من ميدان الحلفويين وأنشأوا حومة الأندلس حيث شيدوا جامع سبحان الله بين عام ١٦٠٧ و ١٦٢٤ والمدرسة الأندلسية فى عام ١٦٢٤ [٩] . وفى



شكل ١٠ – سويقة جابرون بمدينة دمشق (نقلاً عن سوفاچيه J Sauvaget · Esquisse, p 451, fig 7.

القاهرة حيث وصل السوريون الكاثوليك بدءا من عام ١٧٣٠ للإقامة فى المنطقة التى تقع على الجانب الآخر من الخليج وتجمعوا فى هذه المنطقة المحصورة بين أحد أحياء الأقباط (حارة النصارى) وبين حارة الفرنجة وهو تجاور لا يخلو من مغزى . وكان السوريون مثل الأقباط من أهالى البلاد المسيحيين ، ولكن تربطهم بالأوروبين علاقات أعمال ، كما كانوا يسعون للحصول على حمايتهم . إن عشرة أو اثنى عشر من بين ثلاثة عشر سورى كاثوليكى تمت دراسة حالتهم خلال الفترة من ١٧٨٠ إلى ١٧٩٨ كانوا يقيمون فى درب الجنينه والقنطرة الجديدة وصودون . وعلى هذا فقد تكون حى للجالية السورية الكاثوليكية فى القاهرة خلال القرن الثامن عشر .[١٠] وقد أجريت دراسة حول حى باب المصلى فى دمشق ، وهو الحى الذى يضم أساساً الكاثوليك اليونانيين . ويذكر ر . ثومان صاحب هذه الدراسة أن هذا الحى قد أنشىء مؤخرا إذ شيدت كنيسته عام ١٨٣٤ ، ثم تم غلقه فى عهد قريب وذلك بغلق ثلاثة شوارع قادمة من الأحياء الإسلامية ، كما تم إنقاص عدد مداخل الحى إلى ثلاثة فقط ، وهى مغلقة أيضا بالبوابات .[١١]

الهيكل الحضرى

يتخذ هيكل المدن العربيه بصفة عامة شكل الإشعاع متحد المركز " ، ويخرج هذا الإشعاع من المركز وفقاً لتسلسل دقيق . ففى مركز المدينة توجد الأنشطة الأكثر أهمية كالتجارة الدولية الكبيرة ، والأنشطة الدينية والثقافية ، ثم على مسافات تزداد بعداً أكثر فأكثر نجد الأحياء السكنية ، فالأنشطة الحرفية حتى نصل إلى الضواحى حيث الأحياء الأكثر فقراً والأنشطة الأقل تميزاً ، وفى النهاية نجد الضواحى التى تمتزج فيها الأنشطة الحضرية والريفية معا .[١٢]

التمركز الحضرى

إن السمة الرئيسية التى تبرز بوضوح من دراسة جميع المدن العربية الكبيرة هى شدة التمركز الحضرى . فالأنشطة الاقتصادية الرئيسية تتجمع فى وسط المدينة بصورة واضحة وتجعله متميزا بشدة عن باقى المدينة لدرجة أنه يطلق عليه إسم " المدينة " ، كما هو الشأن فى حلب . ويسهل بصفة عامة تعيين حدود هذه المنطقة المركزية وهى تتطابق مع حدود المنطقة الأكثر كثافة والخاصة بالأسواق المتخصصة وبالقيساريات المخصصة للتجارة الدولية الكبيرة ولتجارة المنتجات الثمينة (التوابل والأقمشة) . ومن الممكن أن نجد فى هذه المنطقة أيضا بعض الأعمال الحرفية كما حدث فى القاهرة حيث كانت أشغال النحاس (النحاسين) تقع فى قلب القصبة [ط ٦] ، وخراطة الخشب (الخراطين) تقع بالقرب من الأزهر [ى ٦] . ولا شك أن العوامل التاريخية هى التى تسببت فى هذا الوضع الاستثنائى .

وبطبيعة الحال كانت مساحة هذه المنطقة المركزية تتوقف على أهمية المدينة ذاتها كمركز اقتصادى ، وأساسا كمركز للتجارة الدولية . وبالنسبة للمدن الكبيرة التى ندرسها فإن مدى إتساع المنطقة المركزية يتفاوت إلى حد كبير من الجزائر إلى القاهرة . ففى مدينة الجزائر كانت المنطقة المركزية التى تهدمت لسوء الحظ بعد الاحتلال الفرنسى تشمل مساحة ١ ر١ هكتارا [و ٧] وتضم المنشآت التالية · أسواق المدينة الرئيسية والتى تقع بالقرب من سوق الصاغة ومن القيسارية (سوق الإفرنج) والبادستان (الأسواق المتخصصة) [هـ ٧] ، وكذلك أهم الجوامع مثل السيدة [و ٧] والجديد [و ٨] والجامع الكبير [هـ ٨] - بالإضافة إلى غالبية المراكز الإدارية مثل قصر الجنينه ، حيث كان الدايات يقيمون حتى عام ١٨١٧ [و ٧] ودار سك النقود [و ٧] حيث كان موظفون يهود يقومون بضرب النقود ، وبيت المال [و ٧] وقصر الديوان ، ومقر البلوكباشى (الضباط) .[١٣] وتقع المنطقة المركزية فى تونس (٦ هكتارات) حول جامع الزيتونه الكبير وهو مركز دينى ومعهد تعليمى كان يمتد تأثيره إلى جميع أنحاء المغرب . وبالرغم من استمرار ازدياد كثافة الأنشطة الإقتصادية فى العهد العثمانى إلا أن وسط مدينة تونس ظل منطقة مفضلة للمنشآت الدينية ذات التأثير مثل جوامع يوسف داى فى عام ١٦١١ [ى ٨] ، وحموده باشا فى عام ١٦٥٥ [ط ٧] ، ومدارس : المرادية فى عام

١٦٧٣ [ى ٧] والباشيه فى عام ١٧٤٢ [ى ٦] . كما ضمت هذه المنطقة أيضا بعض المنشآت الحكومية التى تشرف على البلاد مثل : دار الباى (القرنان السابع عشر والثامن عشر) [ى ٨] ، وثكنات حموده بك (خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر) .

وفى القاهرة كانت منطقة وسط المدينة – المنطقة المركزية – هى قبل كل شىء مجموعة من الأسواق والقيساريات التى طفحت أنشطتها فى القرن الثامن عشر وامتدت مسافات بعيدة فى اتجاه الشرق والغرب . وتجاوزت منطقة القصبة التى كانت عمود المدينة الفقرى منذ أن أنشأها الفاطميون (المساحة الكلية حوالى ٥٨ هكتارا) . وبالرغم من أن المدرسة – الجامع الأزهر [ى ٤ – ٥] كان يقع على حدود هذه المنطقة ، إلا أنه لعب فيها دوراً هاماً عن طريق مجموعة الموظفين الذين يعملون به ويعيشون فيها ، والطلبة والأساتذه والذين كان العديد منهم يسكنون فى المناطق المحيطة وبالقرب منه . وفى هذه المنطقة التى كانت مكرسه أساساً للأنشطة الاقتصادية ، كانت توجد أيضاً بضعة مراكز " إدارية " مثل بيت القاضى [ح ٥] أى دار العدل ، وبيت الحِسْبة حيث يقيم المحتسب الذى يشرف على الطوائف والأسواق الرئيسية الخاصة بحياه المصريين اليومية ، ومقر الوالى (المسئول عن الشرطة) والذى يقع جنوب باب زويله [ل ٦] مباشرة .(١٤)

وفى دمشق كان مركز الأنشطة الاقتصادية (٧ ر٨ هكتارا) يمتد من الشارع "المستقيم " (الشارع الرومانى القديم " ديكيومانوس ") فى الجنوب إلى الجامع الكبير فى الشمال الشرقى إلى القلعة فى الشمال الغربى ، وهما مركزان حيويان . كان الجامع الأموى مركزا للحياه الدينية والتعليمية امتد تأثيره إلى جميع منطقة بلاد الشام (سوريا الكبرى) . أما القلعة فقد كانت معسكراً للإنكشارية التى تسيطر على المدينة والتى يستند الباشا إليها .

كانت منطقة " المدينة " فى حلب هى قبل شىء مركزا للنشاط الاقتصادى وتمتد إلى مسافة بعيدة على جانبى خط الأسواق الكبيرة وتوجد بين باب أنطاكية [س ٢٥] والقلعة [س ١٥] . ويذكر ج . سوفاجيه . " إن المكانة التى احتلتها التجارة الدولية فى الحياة اليومية لمدينة حلب جعلت من الأسواق الرئيسية مركزاً حيوياً لخليط من السكان " . وقد تميز العصر العثمانى بالتوسع الشديد فى الأنشطة وتضاعفت مساحة " المدينة " من حوالى خمسة هيكتارات فى نهاية العصر المملوكى إلى ٦ر١٠ هكتارا فى القرن التاسع عشر . وفى نفس الوقت الذى كانت فيه " المدينة " تضم من الأسواق والقيساريات الفخمة والتى تعتبر عمائرها فريدة فى نوعها فى العالم العربى ، فإن تشييدسلسلة من المساجد الدينية المهيبة قد زاد من قيمة الطابع الخاص للمركز الحضرى . هذه المساجد هى خسراوية (عام ١٥٤٤) [ف ١٧] ، والعديلية (عام ١٥٥٥) [ف ١٩] والبهرامية (حوالى عام ١٥٨٣) [ع ٢٢] . وكانت تعين الحدود الجنوبية " للمدينة " كما كان الجامع الكبير يعين الحد الشمالى .(١٥)

وكان نمو الموصل وبغداد مرتبطا بنهر دجلة وبالجسر الذى يسمح بعبور النهر . ويبدو أن موضع منطقة وسط مدينة الموصل قد تحدد بسبب قوة اجتذاب القلعة المشيدة حوالى عام ١٦٢٥ ، وبفضل جسر القوارب المشيد على نهر الدجلة ، وعلى مساحة قدرها ٣ر١٠ هكتارا كانت تتجمع المنشآت السياسية والعسكرية (القلعة حيث تضم الحامية والسراى والمراكز الإدارية) . وقد أصبح لهذه المنطقة قيمة أثرية هامة بفضل المنشآت الدينية المختلفة ، لا سيما وأن الجامع الكبير الذى كان فى السابق يقع فى الوسط الجغرافى للمدينة قد أصبح بعيدا عن وسط المدينة الحقيقى . ومن بين هذه المنشآت مسجد الأغوات (عام ١٧٠٢) [م ٧] ومسجد الباشا (١٧٥٥) [ن] . أما منطقة وسط بغداد والتى تقع مباشرة بالقرب من الجسر القائم على نهر دجلة ، وعند نقطة التقاء الشوارع المؤدية إلى الأبواب الشمالية (باب المعظم) [ف ١٠] و (الباب الوسطانى) وإلى الجنوب (الباب الشرقى) ، فإنها كانت " أيضا تضم منشآت دينية فى هذه المنطقة التى تبلغ مساحتها ٨ر١١ هكتارا . هذه المنشآت هى مساجد الوزير (١٥٩٩) [ل ١٨] والخاصيكى (١٦٥٨) [ل ٢٤] والعديلية (١٧٥٤) [ك ٢٣] .[(١٦)]

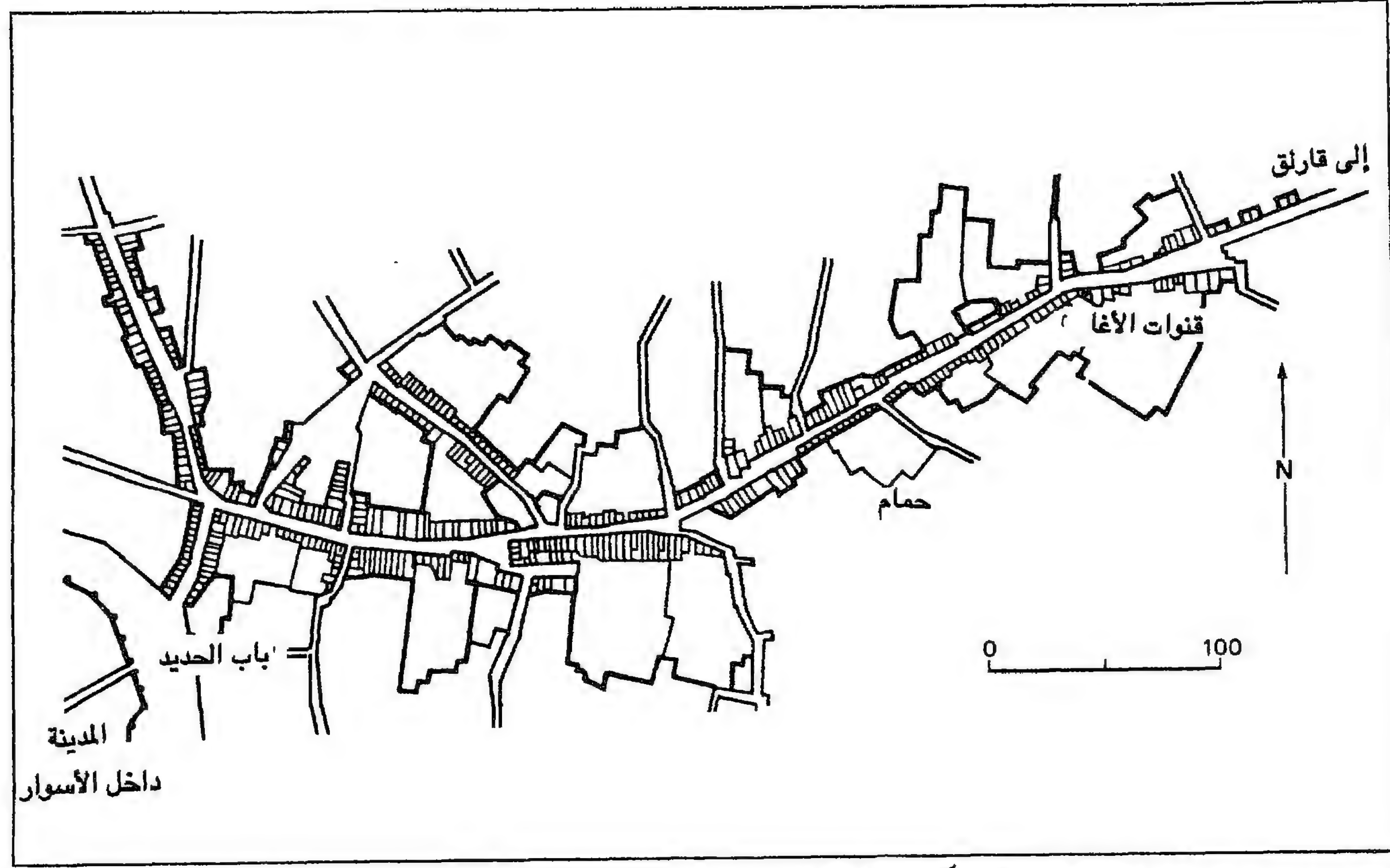
ولعدم وجود مبنى عام مثل قصر المدينة أو ميدان عام أو رئيسى يحدد بدقة المركز الحضرى كما كان الشأن فى المدن الغربية فى القرون الوسطى والحديثة ، فإن شبكة الأسواق المتخصصة هى التى كانت تحدد منطقة وسط المدن العربية . إن الجوامع الكبيرة التى كانت محصورة داخل الأسواق كما فى تونس وحلب أو خلفها مباشرة كما فى الجزائر والقاهرة ودمشق كانت تتيح لسكان المدينة الاجتماع فى ساحاتها المفتوحة أو فى قاعات الصلاة . وفى الواقع أنه تم نشوء وتنظيم العديد من الحركات الجماعية فى هذه الجوامع .

ومن أواسط هذه المدن تخرج شوارع كبيرة واسعة ومنتظمة وتسير عليها حركة انتقال الأفراد والسلع إلى خارج المدينة عبر الأحياء السكنية .

الأحياء السكنية

تطورت حول المنطقة التى تشغلها الأنشطة الاقتصادية مناطق أخرى وفقاً للشكل الهيكلى السابق ذكره وتكاد تقتصر على السكن وحده . وكانت مساكن الطبقة الثرية تقع بالقرب من المركز الأقتصادى ومن الجامع الكبير الذى يقيم المشايخ بالقرب منه على قدر الإمكان . أما الأحياء الشعبية فكانت بعيدة عن وسط المدينة وبالقرب من أطرافها ، وذلك وفقاً لتسلسل متدرج بدءاً من وسط المدينة حيث الأنشطة الاقتصادية ، وسوف نعود إلى هذه النقطة فى الفصل السادس .

كانت هذه الأحياء الشعبية شبه مغلقة وتضم شبكة من الشوارع غير المنتظمة والتى أثارت مشاعر الرحالة والمؤلفين المعاصرين . ويصف أوليفييه **Olivier** بغداد فى عام



شكل ١١ – سوق بانقوسة بمدينة حلب (نقلاً عن سوڤاچيه : J. Sauvaget : *Alep*, p. 228, fig. 60) .

١٧٩٧ فيقول أنه باستثناء الأسواق " فإن باقى المدينة قذر وغالباً ما يكون موحلاً فى الشتاء ومليئا بالأتربة فى الصيف . إن الشوارع ضيقة ومتعرجة ويقل المارة فيها عن الأسواق " . ويكتب ثيفنو **Thévenot** فى القرن السابع عشر . " لا يوجد فى القاهرة شارع جميل ، بل عدد من الشوارع الصغيرة المليئة بالانحرافات وبالمنعطفات ، الأمر الذى يبين جيداً أن البيوت تم بناؤها بلا خطة أو تخطيط . إن كل إنسان يختار المواقع التى تحلو له لكى يبنى عليها دون اعتبار لما إذا كان هذا البناء يسد الشارع أم لا " . وأخيراً فإن لوتورنو يصف مدن المغرب قائلا :" حين تنظر إلى صورة أية مدينة إسلامية ملتقطة من الجو فإنك تجد متاهة بل ومعضلة . فإنه بدلا من أن تندمج العمارات داخل إطار عام تم تخطيطة مسبقا ، نجدها تجبر طرق المواصلات على الانحراف أو الالتفاف حولها أو تتداخل وسطها بطريقة عشوائية . وينتج عن ذلك وجود أعداد كبيرة من الشوارع المسدودة أو التى نادرا ما تكون مستقيمة " .[١٧]

وقد قدمت تفسيرات عديدة لأنظمة الطرق هذه . التفسير الأول مناخى : ويقول أن الشوارع المتعرجة توفر أماكن مظللة وتمنع الرياح من إثارة الأتربة . وتفسير آخر يقول بأنها الرغبة فى تحقيق الأمن ، إذ يقول ثومان **Thaumin** فى تحليله لشبكة الشوارع فى حى المصلى فى دمشق إن رغبة الأمن هى السبب فى عدم انتظام الشوارع ، وتوجد أيضا أسباب اجتماعية تؤدى إلى تبنى مثل هذا النمط من الشوارع وهى تتعلق بالأهمية الكبرى التى يعطيها المجتمع الإسلامى لحماية الحياة الخاصة للأسرة . ومما لا شك فيه أنه يجب دراسة تاريخ نشوء المدن وتطورها حتى يمكن إدراك هذا التخطيط للشواع ، والتى بالرغم من تنوعها إلا أنها تنتسب الى أصول يمكن تعيينها وهى : شوارع متفرعة كالأشجار وهى ثمرة تطور عفوى ، ثم شوارع أكثر انتظاما (كأسنان المشط) ويمكن أن تنشأ عن عمليات منظمة لتنظيم المدن .

ومن وجهة النظر هذه فإنه لايجب اعتبار الدرب المسدود الذى تنتهى إليه فى أغلب الأحوال شبكة الشوارع المتفرعة من الشارع الرئيسى بأنه من ثمار الفوضى ، ولكنه النهاية الطبيعية للاتجاه نحو عزل الخلية الأسرية . وفى هذا المجال يجب علينا ذكر الملاحظات الثاقبة التى أدلى بها اليزين **Alézine** بشأن المدن التونسية . " لا يجب أن يغرب عن البال الوظائف الرئيسية التى كان على المدن الإسلامية القيام بها . كان المنتظر منها قبل كل شىء عزل حياة السكان الخاصة عن كل اتصال بالخارج ... إن الدروب المسدودة هو أمر منطقى للغاية مع نوعية المساكن فى المدن التى نجد فيها هذه الدروب المسدودة وهى عملياً جميع المدن القديمة .. إن الدرب المسدود هو عنصر الأساس فى تخطيط المدن الإسلامية التقليدية . إن ظهوره مرتبط بنموذج المساكن التى لا يطل سكانها إلا على الفناء الداخلى ، وبالتالى يتجاهل واجهة البناء الخارجية " .[١٨]

وبناءا عليه فإن الأهمية الإحصائية للدروب المسدودة فى المدن العربية المختلفة هى

ظاهرة ذات مغزى على المستوى الاجتماعى كما على مستوى تنظيم المدن . ويمكن تفسير تنوعات هذه الدروب ، ويمكن عرض بعض الأرقام الخاصة بالمدن العربية التى نملك بشأنها خرائط قديمة نسبيا . ففى مدينة فاس كانت الدروب المسدودة تمثل ٤ر٥٢٪ من مجموع أطوال شبكات الشوارع وفى الجزائر ٧ر٤٥٪ وفى القاهرة ٨ ر٤٦٪ وفى دمشق ١ر٤٣٪ وفى حلب ٣ر٤١٪ . وفى المقابل فانه يبدو أن أحياء المدن العراقية لم تكن بصفة عامة مغلقة . وتبين إحدى الدراسات التى أجريت على أساس خريطة جونز **Jones** القديمة وغيرالدقيقة أن ٦ر٢٤٪ من شوارع بغداد كانت مسدودة . وبالمقارنة بين هذه الأرقام يمكن الاستنتاج بأنها ظاهرة مغربية أكثر منها شرق أو سطية وأنها تخص البحر المتوسط أكثر مما هى عربية . ومن ناحية أخرى إذا ما أجرينا المقارنة بين الإحصائيات الخاصة بالقطاعات المختلفة لنفس المدينة ، فإننا نلاحظ أنها تؤكد ما سبق قوله بشأن التعارض بين مناطق وسط المدينة وبين المناطق السكنية . وفى مدينة الجزائر نجد أن هذا التعارض مذهل حيث نجد أن الدروب المسدودة فى المدينة المنخفضة (منطقة التجارة والخدمات الرسمية والطبقة الحاكمة) تبلغ ٥ر٢٤٪ فقط ، بينما تصل نسبتها فى المدينة المرتفعة (المنطقة السكنية للأهالى بصفة خاصة) ٩ر٥٩٪ .

ولم يكن يوجد فى هذه المنطقة السكنية إلا القليل من الأسواق المتخصصة : هذه الأسواق تتجمع بكثرة داخل قطاع صغير للغاية فى وسط المدينة . ولكن احتياجات السكان أدت إلى انتشار مجموعات من الحوانيت القريبة منهم حيث يجدون السلع والبضائع الأكثر رواجا لإشباع احتياجاتهم اليومية دون الاضطرار للذهاب إلى وسط المدينة الذى قد يكون بعيدا للغاية . هذه المجموعات هى الأسواق الصغيرة (السويقات) التى قام ج . سوفاجيه بوصفها فقال " وعلى هذا فإنه يوجد فى كل حى سوق ولكنه صغير على مستوى هذا الحى . ولا يمثل كل طائفة سوى حانوت أو اثنين كما أن البضائع التى تباع فيه بالتجزئة تقتصر فى الأغلب على السلع الغذائية والمنتجات الضرورية للحياة اليومية ... إنه إذن سوق مصغر (سويقة) ".. إن سلسلة الحوانيت التى تم معرفتها وتحديد مواقعها فى مدينة الجزائر المرتفعة أى فى منطقة الأهالى السكنية تتناظر فى بنيانها وفى وظائفها مع السويقات التى فى المدن السورية الكبرى والتى قام سوفاجيه بوصفها . هذه الحوانيت هى · بن رحيبة [ك ٥] وغريبة [ى ٣] وسيدى عبد الله [ط ٣ - ٤] وزيان[ح ٣] وحوانيت شلبى [و٣-٤] ومن ناحية أخرى تضاف إليها سويقات عمور [ط -ى ٧] ومحمد الشريف [فى ى ٤] وباب الواد [ج ٥ تقريبا] (١٩)

ومع ذلك فقد انتشرت مراكز اقتصادية فى هذه المناطق وبصفة خاصة بمحاذاة المحاور الكبيرة لطرق النقل التى تعبرها والتى تصل بين وسط المدينة وبين خارجها . وفى القاهرة أدى توسع المركز الحضرى إلى ابتلاع هذه المراكز التوابع . مثل حى الجمالية [ز ٥] الذى كان يعبره الطريق المؤدى إلى باب النصر [هـ ٥] والمتجه من هناك إلى

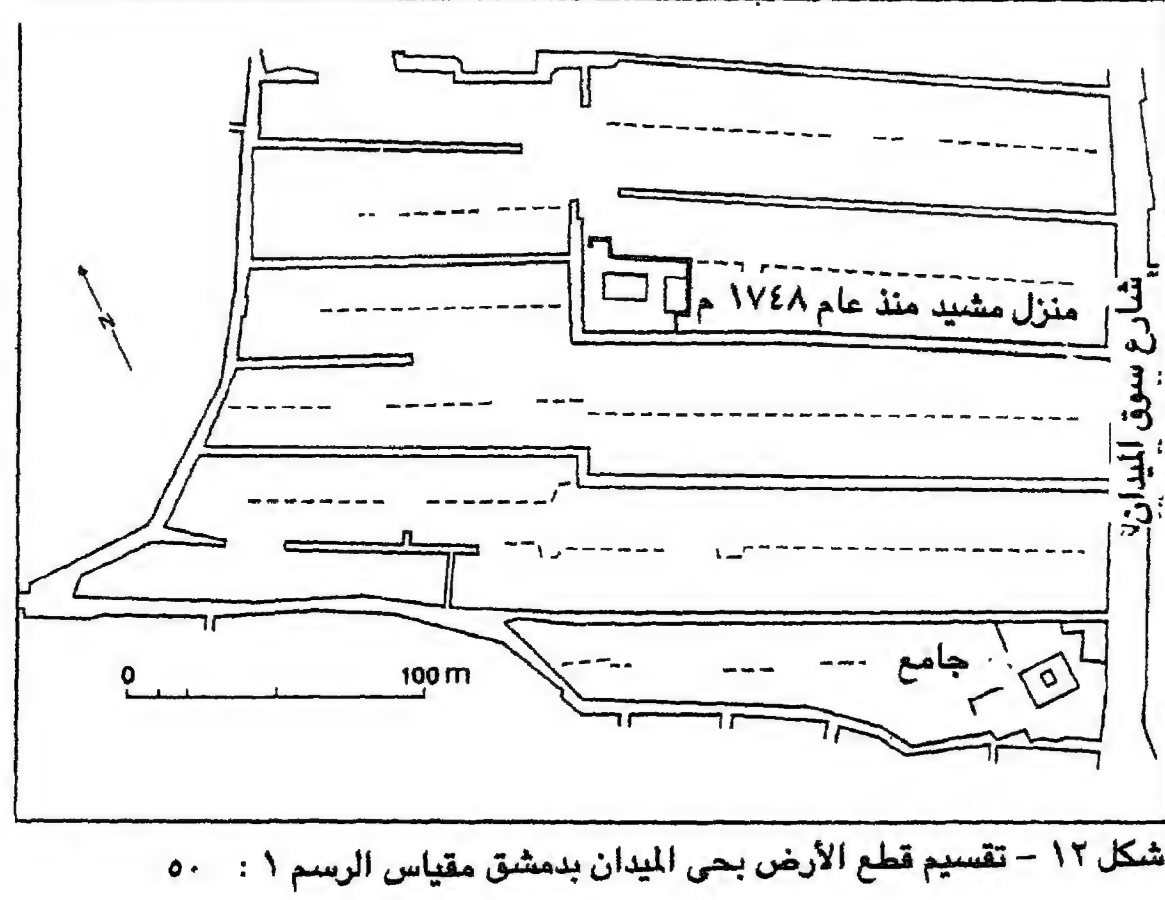
فلسطين وسوريا ، والذى اشتمل فى العصر العثمانى على ٣٦ قيسارية . ومن الأمثلة الأخرى للمراكز الاقتصادية التابعة التى ابتلعها المركز الحضرى فى القاهرة نجد سلسلة الأسواق والوكالات التى كانت تتجمع فى شارع مرجوش المؤدى إلى باب الشعرية ومن ثم إلى بولاق . وكان يوجد ٢٥ وكالة فى المنطقة بين القصبة وبين الجسر المقام على الخليج . وفى مدينة الجزائر امتدت منطقة الوسط عبر الشارع التجارى الطويل المؤدى إلى باب عزون والذى كنا نجد على طواله عدة أنشطة تقل أهميتها كلما ابتعدنا عن الوسط ، وذلك وفقا للتسلسل التقليدى وبدءاً من تجار " السوق الكبير " [ح ٧] وحتى النحاسين (الصفَّارين) والحدادين (السمَّارين) بالقرب من الباب [ى ٨ وك ٨] . وكانت توجد على طول هذا الطريق تسعة فنادق من الثمانى عشر فندقاً التى استطعنا تحديد مواقعها فى الجزائر . وقد تحققنا من حدوث تطور مماثل في حلب بمنطقة سويقة على [م ١٨ و ١٩] بمحاذاة الطريق المؤدى من المدينة تجاه باب النصر [ط ١٦– ١٧] وهو الباب الرئيسى فى اتجاه المنطقة الشمالية . وتم فى تلك المنطقة إنشاء أحد أفخم الخانات فى المدينة وهو خان قورت بك [ل ١٨] ، كما نشطت مشروعات التاجر الحلبى موسى العمرى فى إطار أكبر وقف من بين جميع أوقاف مدينة حلب والذى يضم . ٢٢ حانوتا ، و٣ خانات ومصبغتين وقيساريتين . (٢٠)

أحياء محيط المدينة الخارجي

أدى مبدأ الترتيب التسلسى للأنشطة إلى نقل بعض المهن إلى المحيط الخارجى للمدن وهى تلك التى تلعب دورا اقتصادياً ثانوياً والتى تسبب أضراراً فى منطقة وسط

المدينة ، وكذلك تلك الأنشطة التى ترتبط بالريف مباشرة الأمر ، الذى يجعل وجودها بجوار أبواب المدينة يلبى حاجة واضحة . وقد قامت الأحياء السياسية والعسكرية التى أبعدت عن وسط المدينة بدور إضافى فى تنمية الأنشطة الاقتصادية بالمناطق غير المركزية وجذبها إليها . (٢١)

ومن السهل وضع قائمة بأنواع الأنشطة التى كانت موجودة على أطراف المدن ، وهى قائمة ثابتة بالنسبة لجميع المدن ولا يحدث فيها تغير هام من مدينة إلى أخرى . إن المنتجات الزراعية بصفة عامة كبيرة الحجم وذات قيمة منخفضة نسبيا ، كما أنها تحدث تلوثاً ، ومن الطبيعى أن تستقر أسواقها بالقرب من أبواب المدينة ذاتها حيث توجد الأراضى والمساحات الفضاء اللازمة لتخزينها أو تعبئتها وشحنها . وكان هذا هو شأن أسواق الغلال التى أقيمت عادة فى أماكن واسعة للغاية تطلق عليها عدة أسماء مثل " رُقْعَه " ، و" رَحْبه " ، و" عَرْسه " ، وفى العراق تسمى " عَلوة " . وفى القاهرة كان أحد أسواق الغلال الرئيسية يوجد خارج باب الشعرية [هـ ٨] وفى مكان يسمى " رُقْعَه



شكل ١٢ – تقسيم قطع الأرض بحي الميدان بدمشق مقياس الرسم ١ : ٥٠

القمح أو ميدان الغلة [و ٩] . وفى باب الشعرية كان يوجد مقر إحدى الطوائف المسماه طائفة شحن القمح من باب الشعرية إلى جميع مناطق القاهرة الأخرى " . وفى دمشق كانت مخازن الغلال (البوائك) مشيدة على حافة طريق الميدان [د ٨] والذى كانت تصل إليه الحبوب الواردة من حوران ، ويمر الحجاج عليه وهم من كبار المشترين أثناء ذهابهم إلى الحج . وكانت سوق الغلال (رَحْبة) فى الجزائر تقع داخل باب عزون مباشرة ، ولا شك أن هذه السوق كانت قد شيدت فى وقت حديث لأنه كان يوجد موقع فى وسط المدينة المنخفضة يسمى (الرحبة القديمة) [د ٧] . إن أسواق الفاكهة والخضر كانت أيضا مقامة فى مواقع متطرفة مماثلة . فمنذ عصر المقريزى كان تجار الخضروات يوجدون داخل باب الفتوح فى القاهرة فى موقع مماثل تقريبا للموقع الذى نجد فيه فى أيامنا هذه عربات تجار الثوم . وبالقرب من أبواب المدينة أيضا كانت تحتشد تجارة الماشية وهى مزعجة وصاخبة ومسببة للتلوث . وقد حافظت تونس حتى اليوم على ساحات أغنامها (رَحْبة الغنم) وأسواق خيولها (مُرْقاد) فى نفس المواقع التى أشير إليها فى عهد الحفصيين . وفى القاهرة كانت سوق الغنم تقع فى البداية خارج باب زويله [م ٦] مباشرة ثم نقلت فيما بعد إلى أقصى الطرف الجنوبى للمدينة (ش ٦) وذلك كما يبدو لازدحام الضاحية الجنوبية بالسكان ولأن الموقع أصبح مزعجاً لهم وغير مريح للتجار أنفسهم .

وفى نفس الوقت أقيمت بالقرب من الأبواب أيضا الأنشطة المتسببة فى الإزعاج والتلوث والتى تحتاج إلى مساحات فضاء لم تكن متاحة فى وسط المدينة . وبطبيعة الحال كان ذلك هو شأن مجازر الحيوانات التى كانت جيرتها بغيضة بسبب مرور الحيوانات وضجيجها والروائح وجريان الدماء . وكانت مجازر القاهرة الستة تقع على حدود المد ينة فى الحسينية (حيث لعبت طائفة الجزارين دوراً نشطاً) ، وفى باب اللوق (حيث كانت البركة المجاورة تسمى " بركة الدم " وهو اسم ذو مغزى) وحارة السقايين [ع ١٣] وقناطر السباع [ر ١٢] جنوبى ابن طولون . إن الاستثناء الوحيد فى هذه المواقع كان مجزر الحى اليهودى [٧] الموجود فى قلب المدينة حيث تعيش الجالية اليهودية وذلك لأسباب دينية واضحة .

وفى نفس المواقع المتطرفة كانت توجد أيضا الأحياء " الصناعية " وخاصة المدابغ ، وذلك بسبب الروائح القوية التى تنتشر منها ولحاجتها للمياه لمعالجة الجلود وللأراضى المتسعة من أجل تجفيفها . ولهذا السبب فإن نقل المدابغ من مواقعها له مدلول حضرى هام . وقد شاهدنا ثلاثة أمثلة على ذلك فى حلب (حوالى عام ١٥٧٠) وفى القاهرة (حوالى عام ١٦٠٠) وفى تونس (حوالى عام ١٧٧٠) . ففى كل حالة من هذه الحالات كان نقل المدابغ إلى مواقع أكثر بعدا هو علامة على ازدياد عدد سكان المدينة . إن الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة الصارمة كان فى مدينة فاس حيث كانت المدابغ تستخدم

مياه النهر الذى يعبر المدينة . وقد نقلت إلى خارج المدن أيضا جميع الأنشطة التى تستخدم الأفران وذلك لاحتياجها إلى تموين من الخشب ومن فحم الخشب وهى مواد مسببة للإزعاج وللاتساخ . ومن أمثلة هذه الأنشطة ورش صنع الأوانى الفخارية التى تستخدم الطين كمادة أولية والذى كان يصعب تخزينه (ففى تونس كان حى القلالين يقع خارج باب سويقه وباب قرطاجنه) . وكذلك الأفران التى كانت تقع خارج باب عزون فى الجزائر) . كما كانت توجد بجوار أبواب المدينة معاصر الزيت وذلك لتسهيل وصول المادة الأولية اللازمة ولتجنب النقل من داخل المدينة ومايحدثه من بعثرة للزيت على الأرض . إن جميع معاصر الزيت التى ذكرت فى كتاب " وصف مصر " كانت تقع على الطرف الغربى للمدينة بالقرب من باب البحر وباب الحديد [هـ ١١ و د ١٤] والأزبكية [ح ١٢] وباب اللوق [ل ١٥] وبركة السقايين [ع ١٣] وقناطر السباع [ر ١٢] .

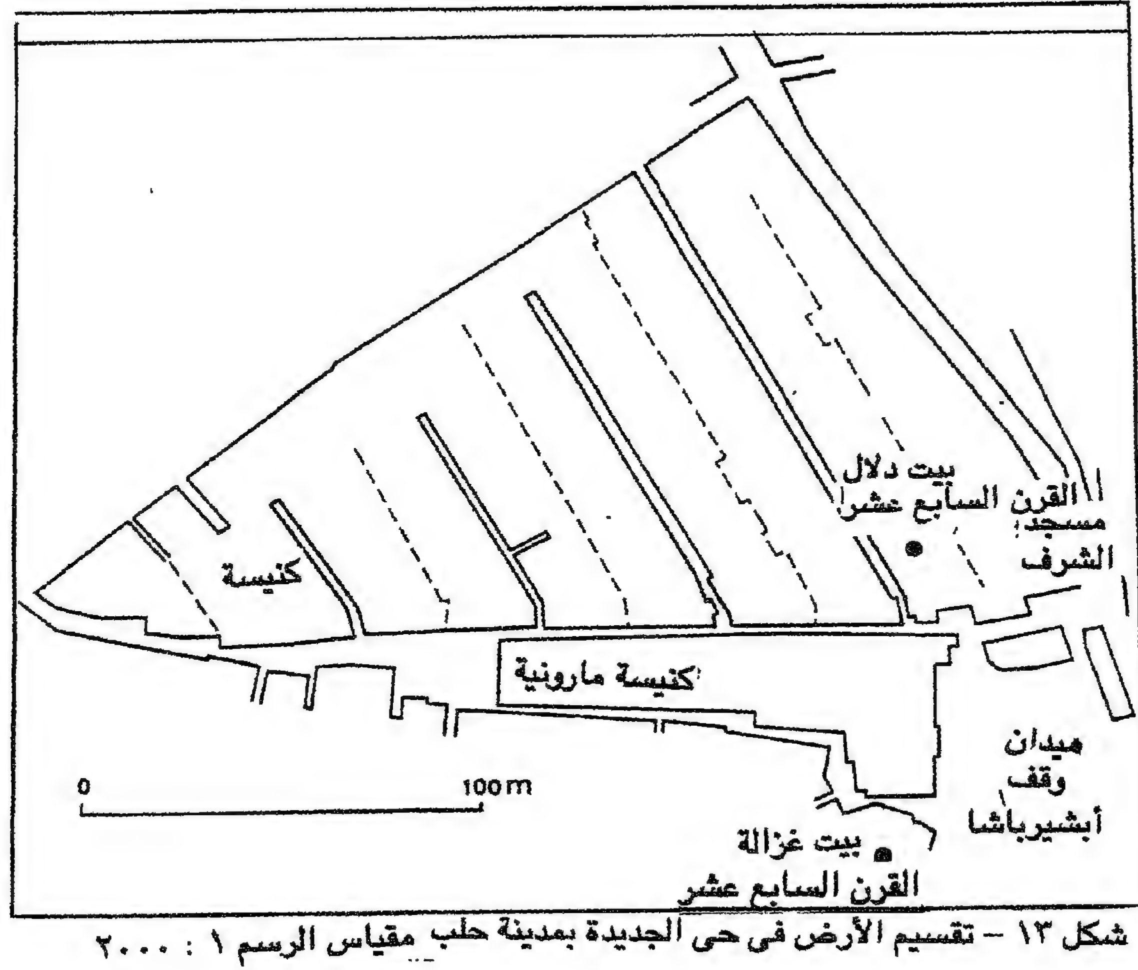
وأخيرا فإن المهن التى تتطلب مساحات واسعة للتصنيع أو للتخزين أقيمت أيضا على أطراف المدينة . وكان هذا شأن ورش النجارة ، وذلك لتفادى نقل الخشب ، حيث أن ضيق الشوارع وتعرجها يجعله أمرا صعبا . وفى القاهرة نجد هذه الورش موجودة بصفة خاصة خارج باب زويله فى حى تحت الربع [ل ٨] وفى منطقة كانت تقع خارج المدينة ، ولكن نمو القاهرة أدمجها فى النسيج الحضرى . ونفس الشىء ينطبق على أماكن إنتاج الحُصْر التى تتطلب مواد أولية ضخمة وعلى ورش صنع الحبال التى تحتاج إلى أراض فسيحة . وفى القاهرة كان الحُصَرية (صانعو الحصير) والحبَّالون (صانعو الحبال) يوجدون جنوبى الرُمَيله [ق ٦] حيث يوجد حى شعبى من أفقر أحياء المدينة هو حى الحبَّاله الذى يخلد ذكرى هذا النشاط [ز ٦] .

وقد نتج عن انتشار أنشطة ذات خواص متنوعة على أبواب المدن أن تكونت مراكز اقتصادية ثانوية مماثله للمراكز الاقتصادية الرئيسية ولكن بصورة مصغرة . وفى بعض الحالات أدى نموالمدن الطبوغرافى إلى جعل هذا الابتعاد عن وسط المدينة أمراً لا بد منه ، وكان من نتيجته خلق طوائف جديدة فى القاهرة . والنموذج الكامل لهذا التطور نجده فى المنطقة الواقعة بين باب الشعرية [هـ ٨] وباب البحر [هـ ١١] ، حيث تجمعت أسواق الغلال والماشية والسمك ومعاصر الزيت والأنشطة الحرفية المرتبطة بصنع الأقمشة (ورش الغزل والنسيج والصناعة) : وفى المجمل كان يوجد بهذه المنطقة عشرة أسواق (من بينها سوق للغزل وسوق للقطن) وخمسه عشر وكالة(من بينها وكالتان للقمح ووكالة للغزل ووكالة للقطن) . كما كان يوجد فى باب الشعرية أيضا طائفتان وهما : طائفة صناع المسامير وطائفة العاملين فى نقل القمح . وعلى هذا فقد لعبت هذه المنطقة دورا رئيسيا فى النشاط الحرفى والتجارى للقاهرة يماثل الدور الذى لعبته المنطقة الواقعة خارج باب زويلة [ل ٦] مباشرة ، حيث كان تمركز الأنشطة المتنوعة مثيراً للدهشة . وفى حلب قام سوق بانقوسة [ى ١٠] الذى يقع على الباب الشمالى للمدينة على طريق القوافل الفارسية بدور

مماثل . وكانت حركة القوافل هي منشأ أهم تخصصات هذا السوق وهى · تجهيز وتموين القوافل (صناع السروج والحدادون وصناع الخيام) ، وبيع المنتجات الغذائية اللازمة للمسافرين ولجماعات القوافل والحجاج (قمح وبصل) . وقد ذكرت خمس خانات على طوال السوق الذى كان أكبر حشد تجارى خارج " المدينة " فى حلب . كما التصق حول هذا المركز التجارى تدريجياً تجار الجمال ، والبدو العاملون فى أنشطة القوافل ، وعناصر أخرى متنوعة للغاية (من بينها المشاغبون من الإنكشارية) والذين كونوا ضاحية ظل مظهرها شبه الريفى قائماً حتى القرن التاسع عشر .[٢٢]

وقد أدى تطور مماثل إلى حد كبير إلى تكون أسواق بالقرب من القلاع (جمع : قلعة) والتى غالبا ما كانت تشيد كما رأينا من قبل فى مواقع خارج المدينة . وكان السبب فى إنشاء هذه الأسوق هو تلبية حاجات أفراد الطبقة الحاكمة . وقد أجاد ج . سوفاجيه وصف عملية نمو هذه الأحياء المسماه " تحت القلعة " فى دمشق فى العصر المملوكى ، كما وصف التكون التدريجى لحشد آخر للمهن عن طريق انتقال الأنشطة من منتصف المدينة . إن المهن التى يذكرها سوفاجيه هى نفس المهن التى نجدها فى العصر العثمانى أسفل القلعة بالقاهرة فى منطقة الرُمَيْله وهى · سوق الخيل وبصفة عامة جميع الحيوانات المخصصة لنقل الأشخاص والبضائع (إلى جانب طوائف البهلوانات) التى لا غنى عنها) ، وكذلك المهن المتعلقة بأدوات الرحلات (السروج وفراش الدواب ، والخيم والمناض والأدوات التى تحتاجها القوافل) . وأيضا أسواق السلاح بل وأسواق السلع الغذائية اللازمة للحملات العسكرية . إنها مجموعة معقدة للغاية من المهن تضاف إليها الملاهى الليلية وأماكن الفسق التى يتردد عليها الجنود المنتزعون من بيئاتهم الأصلية والمقيمون فى الثكنات . ويشير سوفاجيه إلى التعبير الشعبى " أولاد سوق الخيل " والذى يعنى فى دمشق الشاب اللواطى " .[٢٣] ويمكن تصور أن عملية من هذا النوع قد أدت فى الموصل إلى نقل الأنشطة الاقتصادية من منطقة قريبة من الجامع الكبير إلى المنطقة الواقعة بالقرب من القلعة التى أقامها العثمانيون بمحاذاة نهر دجلة . وعلى هذا فإن المنطقة المركزية فى مدينة الموصل كانت حى " تحت القلعة " ثم جذبت إليها مجموع الأنشطة الاقتصادية وليس فقط جزءا من الأسواق .

إن جميع الأضرار المترتبة على وجود هذه الأنشطة " الصناعية " فى المناطق الواقعة خارج " المدينة " إضافة إلى أنه كثيرا ما كانت تلقى فضلات المدينة فى هذه المناطق جعلت من أطراف المدينة مناطق للسكن الشعبى ، حيث أن السكان القادرين يفضلون بطبيعة الحال بيئة أكثر إمتاعاً . وقد ازدادت هذه الظاهرة بروزا بسبب اتجاه الريفيين القادمين للإقامة فى المدينة والذين لم تكن لديهم وسائل السكن فى وسطها إلى السكن بالقرب من أبواب المدينة فى بيوت بدائية تبنى سريعا بمواد يحصلون عليها كيفما اتفق وتشبه البيوت الريفية أكثر من بيوت المدن .



شكل ١٣ – تقسيم الأرض فى حى الجديدة بمدينة حلب مقياس الرسم ١ : ٢٠٠٠

ولكن هذه المناطق المتطرفة هى أيضا مناطق لا تزال توجد بها أراضى فضاء واسعة . ومن بين هذه الأراضى توجد المدافن التى تمتد حول المدينة والتى يمكن للتوسع العمرانى أن يبتلعها (كما حدث فى القاهرة على الضفة الغربية للخليج) .كما توجد بهذه المناطق أيضا " المُصلَّى " وهى أراضى فضاء كبيرة حيث يجتمع المسلمون لصلاة العيدين و الصلوات الخاصة (الابتهالات من أجل سقوط الأمطار مثلا) . وكانت توجد كذلك أراضى بور وحدائق ومناطق مغمورة بالمياه كان يمكن للأغنياء والأقوياء استخدامها لتشييد مساكن واسعة .. وعلى هذا فإن المدن العربية الكبيرة كانت محاطة فى أطرافها بمناطق سكنية للأغنياء إلى جانب الأنشطة " الصناعية " والأحياء الفقيرة .

وقد أصبحت بعض هذه المساحات الفضاء غير المبنية أيضا أماكن يجىء سكان المدينة إليها " للنزهة " والتسلية ، فقد كانت توجد حول المدن أماكن التسلية واللهو . وفى العهد الحفصى فى تونس كان جميع أنواع المهرجين والمضحكين يقومون بتسلية المتسكعين . وقد وصفها أدورن **Adorne** فى عام ١٤٧٠ فقال : " هذه الساحة الكبيرة العريضة والطويلة التى نرى فيها كل يوم وقبل حلول الليل مشهدا يدوم ساعتين . كان المغاربة الذين لا يعرفون يوماً محدداً للراحة الأسبوعية يجتمعون يومياً عند اقتراب الليل فى هذه الساحة حيث يشاهدون ألعاب ومشاهد مختلفة للترويح عن أنفسهم ". هذه المشاهد هى : رواة ، وقصاصون ، ومغنون وموسيقيون ، وحواة ، وبهلوانات . " وكان الشعب المغربى يسرع فى كل ليلة على الخيول أو على الأقدام حسب ظروف كل فرد لمشاهدة مثل هذه المشاهد " .(٢٤)

ويروى الرحالة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر قصصاً عن القاهرة تصف أنواع التسلية فى منطقة الأزبكية [ح ١٢] ، والتى كتب عنها ليون الأفريقى بأنها كانت تضم " عددا من المهرجين وخاصة أولئك الذين يجعلون الجمال ترقص ، وكذلك الحمير والكلاب .." وحيث نرى أيضا " المبارزين بالسيف والعصا والمصارعين وأناسا آخرين يمجدون المعارك بين العرب والمصريين أثناء فتح مصر " كما يصف أيضاً المهرجين فى حى الرُمَيله [ق ٦] فى عام ١٦٩٦ واشتهر أيضا بمشاهد الترفيه فيقول : " كنا نرى أيضا العديد من أنواع المصارعة بين الحيوانات وسباق الخيل والمهارات المتنوعة للراقصين على الحبل " ، وكان أحدهما يصعد على حبل طويل يمتد من الساحة حتى أعلى مئذنة جامع القلعة " ، ويبلغ طول هذا الحبل ٤٠٠ قامة " .(٢٥)

وفى القاهرة أيضا قام قاسم بك أبو سيف ، وهو أمير من المحسنين ورجل أعمال ماهر ، بتجهيز حديقة للترفية فى الأرض التى اشتراها بالقرب من بركة الناصرية[ع١٣]. زرع الحديقة بالنباتات وأقام فيها أحواض وممرات للتريض والنزهة وسمح للجمهور بدخول هذا المنتزه للترويح عن النفس وللاحتماء فى ظلاله . وأطلق على هذا المنتزه إسم "حديقة الصفصاف لمن يريد الحظ والإئتناس " . وقد نجح هذا المشروع الذى تحدث عنه

الجبرتى فقال . " فأقبل الناس على الذهاب اليها للنزاهة ... وعملوا فيها قهاوى ومساقى ومفارش وأتخات يفرشها القهوجية للعامة ، وقللا وأباريق . واجتمع بها الخاص والعام وصار بها مغان وآلات وغوانى ومطربات " . وسرعان ما أصبحت " جزيرة الملاهى " هذه مسرحا للإنحرافات والتجاوزات لدرجة أن الجبرتى يختتم فى لهجة حزينة قائلا : " وزاد بها الحال حتى امتنع من الدخول اليها أهل الحياء والحشمة " . ومع ذلك فإن هذا الأمر لم يمنع الكثيرين من زيارة هذا المكان ، وقد قام قاسم بك بتجهيز حديقة أخرى فى الجهة المقابلة وعلى أساس طراز مختلف . وقد تحدث الجبرتى عن هذا المكان الجديد الذى أنشىء حوالى عام ١٧٦٠ على ضفاف بركة الأزبكية حيث أقيم فيما بعد قصر ألفى بك [ح ١٣] . ويقول الجبرتى إن قاسم بك " جعل فى أسفله قناطر وبوائك من ناحية البركة وجعلها برسم النزهة لعامة الناس فكان يجتمع بها عالم من أجناس الناس وأولاد البلد شىء كثير وبها قهاوى وبياعين وفكهانية ومغانى وغير ذلك ويقف عندها مراكب وقوارب بها من تلك الأجناس . فكان يقع بها وبالجسر المقابل لها من عصر النهار إلى آخر الليل من الحظ والنزاهة ما لا يوصف ... " . وفى ظل حكم على بك الصارم قاموا بإغلاق هذا المكان " لما كان يقع به فى الاحيان من اجتماع أهل الفسوق الحشاشين " (٢٦)

وبناءا عليه فإن السمة المميزة الأساسية لهذه المناطق الواقعة على المحيط الخارجى للمدن هى تنوعها الشديد وتباينها ، إذ كانت تضم المناطق الصناعية والأحياء الشعبية بالإضافة إلى الأراضى الفضاء والأحياء الغنية .

الضواحـــى

يمكن ربط نمو الضواحى خارج حدود أسوار المدينة بالتوسع السكانى - تجاوز عدد السكان لقدرات المدينة على استيعابهم داخل أسوارها - أو بوصول عناصر عرقية ودينية جديدة أقامت بالقرب من المدينة ولكن خارج أسوارها . وكان هذا النمو يتطلب وجود حالة أمنية مرضية ، فإنه لا يمكن تصور إمكانية استقرار عدد كبير من السكان فى مناطق محيطة بالمدن دون تمتعهم بحماية كافية فى فترات الاضطرابات أو فى حالة وجود خطر خارجى . ومن هذه الناحية فإننا قد رأينا أن العصر العثمانى كان إيجابيا بشكل واضح . فقد تكونت إمبراطورية عثمانية شاسعة للغاية وتضمن أمن المدن ضد العدوان الخارجى إلا فى حالات استثنائية ، كما أنها حققت نهضة عمرانية بصفة عامة . وعلى هذا فقد كان من الطبيعى أننا شاهدنا نمو ضواحى شاسعة غير محمية ساعدت المدن على استيعاب التوسع السكانى خارج المناطق المزدحمة بالسكان .

وقبل الغزو العثمانى كانت توجد ضواحى فى العديد من العواصم العربية . وقد كتب العبدرى عن مدينة تونس فى عام ١٢٨٩ . " صنعت تونس لنفسها إكليلا من الزهور وكل زهرة هى ضاحية .. إننا ندخل إلى المدينة عبر أبواب عديدة ، وكل واحد من هذه

المخارج ينفتح على ضاحية لا تقل اتساعا عن المدينة ذاتها " . وإننا لا نعرف مساحة هذه الضواحى ولا حتى عدد السكان بالنسبة للقاهرة المملوكية . ونعتقد أنه إذا كان قد تم إنجاز تعمير المنطقة الجنوبية (جنوب باب زويلة) [ل ٦] وبصفة خاصة على طوال الشوارع الكبيرة التى تربط بين باب زويلة والقلعة ومصر العتيقة ، فإن الوضع بالنسبة للمنطقة الغربية كان مختلفا . إذ لم يتم تعميرها سوى عند الأطراف ، وعلى طوال الخليج وعند بعض محاور حركة المرور تجاه باب البحر [هـ١١] وباب اللوق [ل ١٥] . ومن الصعب تحديد امتدادات ضاحية الحسينية فى الشمال ولكن البحوث التى أجرتها دوريس بيهرنز أبو سيف تجعلنا نعتقد بأنها كانت امتدادات هامة [٢٧] . إن دراسات ج . سوفاجيه فى هذا الشأن تسمح لنا بأن نكون أكثر دقة بالنسبة لمدينتى دمشق وحلب فى عهد المماليك . ففى دمشق نمت ضاحية السويقة (فى الجنوب الغربى) [د٧] وضاحية ساروجا (فى الشمال) [ج ١] فى العصور الوسطى على طوال الطرق المؤدية إلى كل من فلسطين ومصر وإلى شمال سوريا . وفى حلب توسعت المدينة فى اتجاه الشمال والشمال الشرقى ونشأت ضواحى حقيقية متخصصة فى الأنشطة " الثانوية " المترتبة على حركة مرور التجار الدولية . وكان يقيم فى هذه الضواحى سكان متنوعون للغاية من بينهم : الأكراد وأهالى من مرعش وقليس يسكنون أمام الباب الشمالى ، وأناس مرتبطون بالقوافل المتجهة نحو الشمال الشرقى على طريق ديار بكر وفارس . ويذكر سوفاجيه أيضاً أن " ضواحى مدينة حلب واسعة جدا للغاية لدرجة لا يمكن معها اعتبارها مجرد ملحقات تابعة للمدينة " هذه الضواحى لم تكن مجرد مجموعة تروس لا غنى عنها للحياة الاقتصادية للمدينة ولكن أصبح لها نوع من الهوية الذاتية والاستقلال المعنوى " . [٢٨]

وفى هذه الحالات الأربع فإن قرون الاستشعار هذه والتى كانت قائمة من قبل خارج أسوار المدينة قد اتسعت إلى حد كبير فى ظل العثمانيين . ومن الصعب قياس مدى اتساع ضاحيتى باب سويقه وباب جزيرة فى تونس بالأرقام وذلك لعدم معرفة نقطة البدء بصفة محددة فى العهد الحفصى والتى يمكن مع ذلك الافتراض بأنها كانت ضئيلة للغاية . ويقدر ليون الأفريقى عدد الأسر فى الضاحية الشمالية بـ ٣٠٠ أسرة وفى الضاحية الجنوبية بألف أسرة (أى ١٣ ٪ من مجموع السكان البالغ عشرة آلاف أسرة) . وفى القرن التاسع عشر كانت المساحة المبنية فى الضاحية الشمالية تقدر بـ ٩١ر١ هكتارا ، وفى الضاحية الجنوبية ٥٩ر٨ هكتارا (أى ٦٥ر٥١ / من مساحة تونس التى تبلغ ٢٣١ هكتارا) . وفى ذلك التاريخ كانت هناك نواة لضاحية فى طريق التكوين شرقى المدينة بين باب البحر [خ ٢] والبحيرة الشاطئية ، وحيث شيد الأسبانيون بين عامى ١٥٧٣ و ١٥٧٤ قلعة تشبه المدينة (نوفا اركس) والتى شيدت فى الموقع الذى أصبح يسمى " المدينة الأوروبية " بعد عام ١٨٨١ . [٢٩] (انظر الشكل ٢٨) .

إن تاريخ مدينة القاهرة خلال الفترة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر كان أساسا هو تاريخ تكاثر السكان فى الضاحية الجنوبية والذى كان ملموسا منذ القرن السادس عشر ، كما أنه تاريخ تطور المنطقة الواقعة غربى الخليج والذى حدث فى زمن لاحق . ونحن نعرف جيداً المدى الذى وصل اليه هذا التطور وذلك بفضل خرائط " وصف مصر " . ففى عام ١٧٩٨ امتدت مساحة الضاحية الجنوبية إلى ٢٦٦ هكتارا (وكانت أقل من ٢٠٠ هكتار فى عام ١٥١٧) ، وامتدت الضاحية الغربية على مساحة تبلغ ٢١٥ هكتارا (أقل من ١٠٠ هكتار فى عام ١٥١٧) . أى أن مجموع المساحة بلغ ٤٨١ هكتاراً مقابل حوالى أقل من ٣٠٠ بما يساوى معدل نمو ٦٠٪ فى المائة .

وفى دمشق كانت الأنشطة التى خلقها الحج هى التى أدت إلى التوسع الكبير فى أحياء الجنوب . ففى المنطقة الواقعة فيما وراء منطقة السنانية [د ٦] على الطريق المؤدى إلى الحجاز والمتجه نحو المناطق الزراعية فى حوران نمت ضاحية طولها ٣ كيلو مترات وابتلعت قرية القبيبات الصغيرة حيث كان يعيش زارعو الخضروات . إن هذه الضاحية المسماه بالميدان (الأسم المأخوذ من ميدان الحصى الذى كان قائما هناك) كانت مأهولة أساسا بالفلاحين وبالبدو وبالمهتمين بتجارة الحبوب . وكان الأتراك يذهبون إلى غربى مدينة دمشق للإقامة فى منطقة قريبة من سراى الحاكم وبذلك أنشأوا ضاحية القنوات [٤ ب] والمأخوذ اسمها عن القناة الرومانية الأصلية التى تغذى المنطقة بالمياه . وشهدت الضواحى الأخرى وهى سوق ساروجا [ج ١] وعُقَيبه [د ١] والسويقة [د٧] توسعاً كبيراً أيضاً وذلك فى إطار نمو المدينة الاقتصادى . إن مساحة ضواحى مدينة دمشق التى يمكن تقديرها قرب نهاية العصر المملوكى بـ ٦٤ هكتاراً وصلت إلى ١٨٣٫٥ هكتاراً فى منتصف القرن التاسع عشر أى بما يساوى ثلاثة أضعاف . إن نمو مدينة دمشق فى العصر العثمانى والذى سبق ذكره قد تحقق أساساً بفضل تطور الضواحى .(٣٠) (أنظر الشكل ٢) .

إن دراسة مدينة حلب تؤدى إلى نفس النتيجة . ففى ظل العثمانيين كان نمو الضواحى الشمالية والشرقية هو السمة الأكثر بروزاً فى تاريخ المدينة . كما أن حى الجديدة [و ٢١] المسيحى شاهد تطوراً عظيماً حيث اتضحت رفاهيته فى تشييد مساكن فاخرة تبين حتى يومنا هذا عظمة العمارة بمدينة حلب ، وذلك إلى جانب المشروع الاقتصادى الكبير الذى حققه ابشير باشا فى عام ١٦٥٣ فى إطار الوقف الذى سنعود إلى الحديث عنه . ويشمل هذا المشروع تشييد خان وأربع قيساريات والعديد من الحوانيت . وشاهدت الضاحية الشمالية نمو أنشطة صناعية عديدة مثل ٠ ورش النسيج والصباغة والتى أقيمت حولها بيوت الحرفيين والصناع . وأدت أنشطة القوافل إلى نمو المنطقة الشمالية الشرقية والتى اتسمت بالطابع الريفى والبدوى . وامتدت المدينه من خلال المراكز التجارية فى بانقوسة [ى ١٠] وباب نيرب [ش١٢] فى اتجاه الشرق حيث تم

ملء الفراغات القائمة فى المناطق الواقعة فيما وراء الأسوار . وتساعدنا خرائط سوفاجيه والإحصائيات التركية خلال الفترة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر على تقدير مدى هذا النمو ، ووفقا لهذه الإحصائيات فقد ارتفع عدد سكان الضواحى من ٤آلأف نسمة و٤٨١ "وحدة سكنية " فى عام ١٥٣٧ الى ١٨ آلاف و ٧٤٣ فى عام ١٦٨٣ أى حوالى الضعف . فكان معدل النمو فى الضاحية الشمالية يقارب نفس المعدل تقريبا (من٢٧٠ر٢ إلى ٦٨٩ر٣ : أكثر من ٨٢٪) وفى الضاحية الشرقية (من ٨٨٣ر١ إلى ٤٤٦ر٣: أكثر من ٨٣٪) . إن الضواحى التى لم تكن تضم سوى أقل من نصف عدد سكان مدينة حلب فى القرن السادس عشر(٨ر٤٦٪ فى عام ١٥٣٧) أصبحت تضم ثلثى عدد السكان قرب نهاية القرن السابع عشر (١ر٦٣٪ فى ١٦٨٣) . إن مساحة الضواحى التى تسمح لنا خرائط سوفاجيه بتقديرها ب ٩١ هكتارا فى نهاية العهد المملوكى أصبحت ٥ر٢٠٠ هكتارا فى القرن التاسع عشر ، أى نمت بأكثر من الضعف (أكثر من ١٢٠٪) خلال ثلاثة قرون .[٣١] (انظر الشكل ٣) .

ومع ذلك فقد ظل العديد من المدن العربية الكبيرة خلال العهد العثمانى خالية من الضواحى وذلك إما بسبب اختلال الأمن الذى لم يكن يسمح بتوطين سكان فى مناطق غير محمية خارج الأسوار ، وإما لأن المدينة كانت تتمتع بسعة فى المكان داخل الأسوار (أو أصبحت كذلك بعد فترة سادها الانكماش الحضرى) ، وقد يكون السبب أيضا عدم حدوث تطور حضرى يبرر هذا الامتداد العمرانى .

وكان هذا هو شأن مدينة الجزائر التى ظلت محصورة داخل الأسوار ثلاثة قرون ، وكان يتم تقوية هذه الأسوار بصفة دائمة لحماية المدينة ضد الأخطار القادمة من البحر . وفى الواقع أنه كانت توجد خارج البابين الرئيسيين وهما باب الواد [ج٥] وباب عزون [ك٨] منشآت " صناعية " وتجارية (تجارة منتجات الريف . وفندق للتجار والمسافرين ومقاهى وقمائن جير ومصانع قرميد وأوانى فخارية) . ولكن لم تكن هناك ضواحى حقيقية ، والسبب فى ذلك هو حالة الركود النسبى التى سادت المدينة منذ القرن السابع عشر ، وبالتالى عدم توسعها خارج الأسوار ، كما كانت هناك أيضا اعتبارات أمنية . ويقول هايدو **Haëdo** أنه كانت بمدينة الجزائر قبل عام ١٥٧٣ ضاحية كبيرة تضم ١٥٠٠ منزلا (؟) خارج باب عزون وهى الضاحية التى قرر عرب أحمد باشا (١٥٧٢-١٥٧٤) هدمها تلبية لضرورات الدفاع عن المدينة . ومهما كان الأمر فإن مدينة الجزائر لم تمتد إطلاقا خارج أسوارها وذلك حتى الغزو الفرنسى عام ١٨٣٠ .[٣٢]

وقد ورثت الموصل وبغداد من العصور الوسطى مساحات شاسعة للغاية داخل نطاق المدينة . وعندما استقر العثمانيون فى العراق لم تكن هذه المساحات ممتلئة إلا جزئياً . وعلى هذا فقد كانت المدينتان حتى القرن التاسع عشر تمتلكان مناطق شاسعة

سمحت باستيعاب التوسع العمرانى ، كما أنها ظلت خالية إلى حد كبير في القرن التاسع عشر حين قام جونز **Jones** بوضع خريطة بغداد (فى عام ١٨٥٥) ، وحين زار كل من سار وهيرزفيلد مدينة الموصل وقاما بوصفها (فى عام ١٩٠٧-١٩٠٨) [٣٣] . وعلى أية حال فإن إستمرار الخطر الفارسى حتى نهاية القرن الثامن عشر قد منع سكان هاتين المدينتين من الإقامة خارج حماية الأسوار . ولم تشاهد الموصل سوى توسعاً ضعيفاً فى اتجاه الجنوب الشرقى خارج باب الطوب [ن ٧] وباب السراى [ع٧] وهما نقطتا بداية الحركة التجارية الرئيسية . وقد ظلت مناطق شاسعة غير مأهولة فى غربى المدينة (داخل باب سنجار [ت٢٧]) وفى الشمال حيث يوجد الجزء المحمى بسور المدينة القوى وبصفة خاصة بقلعة باشطابية حيث تركزت المقاومة ضد نادر شاه فى عام ١٧٤٣ . وفى مدينة بغداد أيضا ظلت مناطق شاسعة غير مأهولة داخل نطاق المدينة وفيما وراء الحدود الشرقية والجنوبية للمنطقة المبنية . ومع ذلك فقد لعب حى كرخ المواجه للمدينة من الجانب الأخر لنهر دجله دور الضاحية . وقد ظل حى كرخ حتى نهاية القرن التاسع عشر مدينة غير كاملة إذ كان يعتمد إلى حد كبير على وسط بغداد الحضرى حيث كانت الأسواق الرئيسية والقيساريات الكبيرة : ومع ذلك كان هذا الحى يتمتع بالسمات العامة للضواحى مثل الأنشطة التجارية المرتبطة بالريف (أسواق الحبوب والخضر والفواكه) ونمو بعض الأنشطة الحرفية وطبيعة السكان (سكان فقراء وهم فلاحون سابقون أو جمالون وحرفيون) .

وبناء عليه كانت الضواحى تشغل مكاناً هاماً بين التجمعات السكانية الكبيرة فى العهد العثمانى وذلك مهما كانت الاختلافات المحلية . ففى مدينة تونس كانت الضواحى تشغل ٩ر١٥٠ هكتارا مقابل ٧ر٨٠ هكتارا للمدينة ذاتها ، وفى القاهرة ٥٠٧ هكتارا مقابل ١٥٣ هكتارا وفى دمشق ٥ر٨٣ هكتارا مقابل ١٣٠ وفى حلب ٥ر٢٠٠ مقابل ٥ر١٦٦ . وكانت الضواحى تتسم بعدد من السمات المميزة فمن الناحية الاقتصادية كانت إلى حد كبير مقراً للأنشطة المرتبطة بالريف وتتمركز بصفة عامة حول أبواب المدينة الرئيسية وعلى طوال طرق سير التجارة الكبيرة . كما كانت مقرا للأنشطة " الصناعية " التى لم تجد لها مكانا داخل المدينة . وكانت هذه الأنشطة بصفة عامة تتعلق بالمهن الأقل تخصصاً والأقل ثراءاً من تلك المحتشدة فى المركز الاقتصادى للمدن . إن الإحصائيات التى نعرفها عن مدينة القاهرة تظهر دلائل هامة فى هذا الشأن . وتشير الدراسات التى أجريت على ٢٦٤ تركة إلى أن متوسط تركة الحرفى أو التاجر فى المدينه خلال الفترة من ١٧٧٦م إلى ١٧٩٨م بلغت ١٥ ألف و ٣٢٨ بارة ثابتة . فى حين أن متوسط نفس التركة فى نفس الفترة بلغت ٢٤ ألف و ١٣٠ بارة فى المنطقة الجنوبية للقاهرة و ٣٩ ألف و٤٣٦ بارة فى المنطقة الشرقية ، أى أن هذا المتوسط يقل فى الضاحيتين المذكورتين أربع مرات ونصف وثلاث مرات ونصف عنه فى وسط المدينة . إن جميع الحرفيين والتجار والأغنياء

تقريبا كانوا يعملون فى منطقة " المدينة " . فمن بين ١١٤ تركة تزيد قيمة كل منها على ٥٠ ألف بارة كانت توجد ١٠٥ تركة خاصة بأمراء يعملون فى هذه المنطقة ، وتركة واحدة فى المنطقة الجنوبية وست تركات فى المنطقة الغربية وواحدة فى الحسينية .(٣٤) إن وجود مراكز ثانوية حيث تتجمع أنشطة متـنوعة فى ضواحى بعض المدن مثل إبن طولون [ش٨] والرُمَيلة [و٥] فى القاهرة والجُدَيدة [و٢١] فى حلب لم يؤد إلى إحداث تغيير عميق فى تبعية الضواحى الاقتصادية للمدينة حيث تحتشد جميع الأنشطة الأقتصادية الأساسية وبصفة خاصة الأنشطة المرتبطة بالتجارة الدولية .

وتمثل التركيبة الاجتماعية فى الضواحى انعكاساً لحالتها الاقتصادية المتدنية بالنسبة للمدينة ، فقد كان يقيم فيها السكان الذين هم من أصل ريفى أو بدوى والذين جاءوا حديثاً للإقامة فى المدينة وأحضروا معهم العادات الريفية وأساليب الريف فى السكن والمعيشة . ويتحدث أصحاب الحـوليات القاهريين عن الفلاح فـى الأزبكـية أو فى أحياء المنطـقة الجنوبية ، وفى أحيان عديدة يكون سكان الضواحى أيضا من أصول عرقية مختلفة . وهكذا كان سكان ضاحية حلب الشرقية يتـكونون مـن عناصـر دخـيلة علـى الـبلاد كالـبدو العـرب ، والتركمان والأكراد ، وقد حملت أحياء هذه المنطقة أسماءً تدل على أصولها : مثل محله التتار [ط٣] ومحلة القوربات [الغجر] [ت١١] .(٣٥) وإذا ما أخذنا حالة القاهرة مرة أخرى والتى يمكن بالنسبة لها طرح ترجمة إحصائية لهذه الحـقيقة ، وحيث أجريت دراسة على تركات ١٧٣ فردا فى منطقة المدينة و ١١ فردا فى الحسينية و٦٣ حالة فى المنطقة الجنوبية خلال الفترة من عام ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨ . فإننا نجد أن متوسط تركة الفرد المقيم فى المدينة بلغ ١٢٥ ألف و ١٦٥ بارة ، بينما بلغ هذا المتوسط فى ضاحية الحسينية ٣٢ ألف و ٩٥٠ بارة وفى المنطقة الجنوبية ١٥ ألف و ٢٦٧ بارة فقط .(٣٦)

وكان سكان الضواحى فى الأغلب غير مندمجين مع (المدينة) ويعيشون فى ظل ظروف غيـر ملائمـة اجتماعياً ، ويبدون بصفة عامة كمتمردين وناقمين ، ويوجد تعارض بينهم وبين سكان " المدينة " الأكثر بورجوازية . وفى الحسينية وهى إحدى ضواحى القاهرة الشمالية كان الجزارون يلعبون دورا مهيمنا ويكونون طائفة كبيرة العدد . إنـهم عادة من الفقراء لكنهم أشداء وجسورون وينتمون فى غالبيتهم إلى الطريقة البيومية . إن صلابة هذا الإطار المهنى والدينى المزدوج تفسر قوتهم الروحية والجسمانية وردود أفعالهم تجاه العدوان الذى يقع عليهم : مثل ظلم الأمراء الـذى أدى إلـى ثورات عام ١٧٨٦و ١٧٩٠ ، والإحتلال الأجنبى الذى أدى إلى اشتراكهم فى ثورات عام ١٧٨٦و ١٧٩٠ ضد الفرنسيين . وفيما بعد كان الجزارون يقفون فى الصفوف الأولى للحركة الشعبية التى جاءت بمحمد على إلى السلطة عام ١٨٠٥ . وفى مدينة حلب كان يتم تجنيد جنود الإنكشارية فى ضواحيها الشرقية بصفة خاصة وحيث كانت المعارك تنشب بين الأشراف

والإنكشارية وتتخذ فى الأغلب صفة المواجهه بين المدينة القائمة داخل الأسوار وبين الضواحى . ويقول أحد المراقبين أن أحداث التمرد فى مدينة حلب كانت تقع فى الأغلب فى ضواحيها .(٣٧) وفى دمشق كان الموقف مماثلا إلى حد كبير حيث كانت نقاط ارتكاز اليرلية (الإنكشارية المحلية) تقع فى الضواحى مثل سوق ساروجا [ج١] أو الميدان [د ٦] ، بينما كان القبقولى (إنكشارية السلطان) يجدون المساندة عادة من حى عمارة [و ٢] الذى يقع داخل أسوار المدينة . وكانت النزاعات بين اليرلية والقبقولى تبدو غالبا كما لو كانت بين الضواحى والمدينة . وفى مدينة تونس أيضا كان هناك نزاع تقليدى بين المدينة المؤيدة بصفة عامة للحزب التركى (المتجسد فى الداى والمليشيا) وبين ضاحية باب السويقة المؤيدة للحزب " العربى " (أى حزب البايات) والتى تضم عددا كبيرا من السكان البدو . وفى القرن الثامن عشر حين وقعت حرب أهلية (بدءا من عام١٧٢٨) بين حسين بن على وذريته وبين ابن شقيقه على باشا فإن تونس انقسمت إلى حزبين . وكانت ضاحية باب السويقة تؤيد " حزب الحسينية " ، بينما كانت المدينة تؤيد "الباشية " . وقد ترسخ هذا الصراع فى صورة خلافات بين أحزاب تجددت فى بداية القرن العشرين على هيئة نزاع بين أحياء المدينة . إن تحزب سكان ضاحية باب سويقة " للملوك الشرعيين " جعلهم يؤيدون على باشا ضد ابنه يونس الذى ثار عام ١٧٥٢ ، وإلى قيامهم بمعاملة سكان المدينة على أساس أنهم " يهود" .(٣٨) ومن سوء الحظ أننا لا نعلم جيدا البواعث الاقتصادية والاجتماعية وربما العرقية التى أدت إلى التطرف فى السلوك إلى هذا المدى .

المخالفات فى نظام الهيكل المكانى

لا نستطيع فى الواقع أن نعطى منهج التنظيم الشعاعى المتحد المركز والذى ينطلق من مركز المدينة الاقتصادى فى حلقات متتالية سوى قيمة نظرية . إن هذا المنهج يتضمن نظم الأنشطة الاقتصادية وفقاً لقاعدة أن الأنشطة الأكثر أهمية تقع بالقرب من المركز ثم تجىء مناطق السكن البورجوازية فالمناطق الطرفية ، وأخيرا الضواحى حيث تنمو أحياء فقيرة ومناطق صناعية ، وهو تنظيم يذكرنا بالرسم الذى وضعه برجس للمدن الأمريكية والذى يتضمن دوائر صغيرة متتالية تشبه الهالات التى يحيط بها الرسامون رؤوس القديسين .(٣٩) والحقيقة هى أن هذه المدن قد نمت وفقاً لأشكال أكثر تعقيداً من ذلك ، وأنه توجد أسباب متنوعة لاختلاف هذه الأشكال عن هذا المنهج " المثالى " . إن شكل الموقع ذاته الذى اقيمت المدينة عليه كان يؤثر بقوة على أسلوب تطورها وذلك لأن وجود مناطق وعرة كان يعرقل بل ويمنع توسع المدينة فى اتجاهات معينة ، كما أن وجود نهر قريب يمكن أن يكون عاملاً لجذب التعمير فى بعض الأحيان وعقبة أمامه فى أحيان أخرى . وقد لعبت طبيعة الأنشطة الحضارية دورا هاماً أيضاً فى تنظيم الهيكل المكانى : فقد كانت الطرق التجارية التى تسير القوافل عليها من العوامل الهامة فى توسع المدينة،

كما كان لطرق الحج تأثير قوي عليه . وأخيرا فإن تاريخ المدينة ذاته كان من العوامل الحاسمة فى تطويرها المكانى ، كما أن التدخل البشرى لعب دوراً إيجابياً فى خلق نقاط جذب جديدة مثل إقامة الأسواق والمراكز السياسية ، وفى نفس الوقت قام بدور سلبى وذلك بتشييد المدافن أو بإلقاء الفضلات فى أماكن تعرقل نمو المدينة . وعلى هذا فإنه لم يحدث أن تطورت مدينة واحدة فى المدن التى ندرسها وفقا لمنهج واحد بسيط ، كما أن عدم الاتساق أو المخالفات التى نلاحظها يمكن بصفة عامة أن يكون موضع تحليل يدخل فى حسبانه العوامل التى سبق ذكرها .

الجزائـــروتونـــس..

تأثر الهيكل المكانى لهاتين المدينتين بضغوط الموقع أساسا ، ومع ذلك فقد ظل منتظما نسبيا . إن مدينة الجزائر المحصورة بين جبل بوزريعة الذى يبلغ أقصى ارتفاعه ٤٠٧مترا وبين البحر قد نمت فوق أرض غير منتظمة على الإطلاق ، فهى تقع فى منطقة تنحدر تجاه البحر اسمها الجبل وفوق سطيحه أو "سهل " تقع بالقرب من البحر . ويبدو أن السكان البربر كانوا يقيمون فى المدينة المرتفعة ، كما أنه فى ظل العثمانيين كان يسكن فيها أساساً الأهالى من السكان (البَلدى أهالى البلاد) . وفى المقابل يبدو أن نمو المدنية المنخفضة قد تم خلال العهد التركى . ففى هذه المنطقة تم الاتصال بالجزر (الجزائر) حين قام خير الدين ببناء السد الذى يربط بين الجزر واليابسة . وفى نفس المنطقة ، وخلال الفترة من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر ، كانت توجد المراكز الرئيسية الإدارية والسياسية والدينية ومساكن أعضاء الطبقة الحاكمة (كما سنرى فيما بعد) . وفى المكان الذى تلتقى فيه هاتان المنطقتان كان يوجد " وسط المدينة " الذى يمتد عبر ثلاث اتجاهات غير متساوية الأهمية · الاتجاه الأول هو الشارع الكبير المتجه نحو باب عزون [ك٨] ثم نحو داخل البلاد الجزائرية ، والثانى هو الشارع المتجه نحو الميناء عبر باب الجزيرة [ج٩] ، ثم الشارع الأقل أهمية إلى باب الواد [ج٥] الذى يطل على داخل البلاد المنعزل . إن مدينة الجزائر المحاطة بسور تنتشر فيه الحصون (الأبراج) تبدو من البحر كمثلث قاعدته تتجه نحو الشرق على طوال الساحل بينما تقع القصبة على قمته وهى النقطة الأكثر ارتفاعا . ولم يؤد نمو المدينة خلال العهد العثمانى إلى تكون أية ضاحية . وظلت مدينة الجزائر متمركزة بشدة حول المنطقة التى توجد فيها الأسواق الرئيسية وقصر الداى وجامع السيدة والجامع الجديد وصارت نموذجا شبه كامل لمدينة مزدوجة حيث يتوافق اختلاف الأنشطة والسكان مع تنوع التضاريس ، وقد عبر هذا الازدواج عن نفسه فى شبكة طرقات مزدوجة .

وتأثر نمو تونس أيضا بشدة بضغوط الموقع · واحتل محور المدينة المركزى منحدراً ينتهى فى الغرب على شاطىء صخرى يطل على بحيرة سد جومى المالحة (سبخة) ، كما يهبط فى اتجاه الشرق رويدا حتى يصل إلى منطقة مستنقعات منخفضة بمحاذاة

بحيرة تونس . وعلى هذا فإن التضاريس منعت المدينة من أى امتداد تجاه الغرب . وفى اتجاه الشرق أدت الأرض الخائرة وروائح البحيرة الشاطئية الكريهة إلى منع العديد من السكان من الإقامة ، بالإضافة الى مجارى الصرف غير المغطاة (خنادق) والتى كانت تصب فى تلك الناحية ، فضلا عن التعود على إلقاء فضلات المدينة فيها منذ زمن مبكر وقد أدت هذه الفضلات إلى تكون تلال أصبحت خطراً على أمن المدينة وفى نفس الوقت مصدراً للإزعاج بسبب الروائح الكريهة التى تخرج منها .

وعلى هذا فقد نمت المدينة بطبيعة الحال فى اتجاه الشمال واتجاه الجنوب اللذين كانا خاليين من العقبات . وكانت مدينة تونس تتصل عن طريق الشمال بالمنطقة الشمالية للبلاد (رأس أذار وتل) ومع غربى البلاد ومع الساحل (ميناء المرسى) . وعن طريق الجنوب كانت تتصل بمناطق الساحل الزراعية وبالمناطق الجنوبية للبلاد . إن نمو ضاحيتين فى هذين الاتجاهين وهما باب السويقة وباب الجزيرة والذى بدأ فى العهد الحفصى وإستمر خلال العهد العثمانى قد حافظ على موقع المدينة المركزى داخل الأسوار ، كما حافظ على وظائف المنطقة المركزية التى تقع حول جامع الزيتونة وحى الأسواق والتى تتلائم مع الواقع الطبوغرافى . وكان المركز الاقتصادى مرتبطاً بالخارج بواسطة شبكة متناسقة تماماً من محاور الانتقال : إذ كان هناك شارعان يؤديان إلى الضاحية الشمالية أحدهما شارع الباشا [و ١٠] المؤدى إلى باب البنات [ج ١١] وشارع سوق الجرانه و [٦] المؤدى إلى باب السويقة [أ ٩] وشارعان آخران يتجهان إلي الضاحية الجنوبية أحدهما شارع الأندلس [م ٦] المتجه إلى باب جديد (ع٥) وشارع الصباغين [م ٣] المتجه إلى باب جزيرة [س ٢] . أما المحاور العرضية (شارع القصبة وشارع الجامع الكبير) فقد كانت لها أهمية ثانوية حيث أنها لم تكن تؤدى إلى داخل البلاد . ولكن هذه الحالة تغيرت فى القرن التاسع عشر بعد أن بدأ الحى " الأوروبى " فى النمو فيما وراء باب البحر .

القاهـــــــرة

مدينة القاهرة تمثل حالة عدم اتساق حضرى كاملة . وتكمن أسباب ذلك فى سمات الموقع المميزة وفى التدخل البشرى اللذين أثرا بعمق فى تطور المدينة .

أسس الفاطميون مدينه القاهرة عام ٩٦٩م . بالقرب من نهر النيل على مسطح تحده من ناحية الشرق حافة جبل المقطم ، ولكنه مفتوح للغاية ناحية الجنوب فى اتجاه الفسطاط (التى أصبحت مصر القديمة فيما بعد) ومصر العليا ، وناحية الشمال فى اتجاه فلسطين وسوريا والحج. إن تقهقر النيل التدريجى تجاه الغرب تم تعويضه بوجود قناتين (خليجين) إحداهما تقع فى أقصى الشرق وتعبر المدينه العثمانية من الجنوب إلى الشمال . وكان النيل حين ينتقل من موضعه يخلف وراءه بعض البرك التى لا تمتلىء بالمياه

إلا وقت الفيضان . وكان للمدينة الفاطمية شكل منتظمً تقريباً على هيئة مستطيل تبلغ أبعاده ١٠٠٠ متر و ١٥٠٠ متر تقريباً ، ويمر في منتصفه شارع كبير اسمه القصبة ، وقد تم تشييد جامع الأزهر [س ٤-٥] على بعد ٢٠٠ متر شرقى هذا الشارع .. وقد قام الأيوبيون بتشييد القلعة على إحدى تلال المقطم الأمامية والتى ظلت مركزاً سياسياً لمدينة القاهرة ، وقامت بتوجيه نمو القاهرة فى اتجاه الجنوب أى فى اتجاه مصر القديمة . وخلال العهد المملوكى ظل جزء كبير من القاهرة داخل المدينة مع حدوث امتدادات هامة فى اتجاه الجنوب،وبداية تعمير فى الغرب فيما وراء الخليج ثم امتداد قوى فى إتجاه الشمال .

وقد تميزت الفترة العثمانية بنمو المدينة نموا قويا ولكنه متفاوت إلى حد كبير وفقا للاتجاهات الرئيسية أدى إلى عدم انتظام المدينة الحديثة فيما بعد، كما تميزت بإزاحة المركز التجارى عن موقعه الذى كان قد استقر فيه منذ العهد المملوكى والذى يقع على جانبى القصبة . ويوجد عدد من الأسباب أدت إلى منع المدينة من التوسع فى اتجاه الشرق وهى قرب الجبل الذى لم يكن من السهل عبوره ، ووجود مقابر كبيرة أقيمت فى ذلك المكان خلال العهد المملوكى ، بالإضافة إلى وجود تلال بمحاذاة السور الشرقى حيث كان سكان القاهرة يلقون بفضلات المدينة خلال قرون عديدة ، وكانت هذه التلال تمثل عقبة حقيقية أمام النمو فى هذه الناحية . وقد نمت المدينة فى البداية فى اتجاه الجنوب وذلك بملأ الفراغاتً والتى كانت قد تركت أثناء بداية التعمير فى العهد المملوكى تدريجياً . ومن بين آثار هذا التعمير تم فى حوالى عام ١٦٠٠ نقل المدابغ التى كانت تحتل مايقرب من أربع هكتارات جنوبى شرقى باب زويلة [م-ن ٨-٩] إلى مكان آخر أكثر صلاحية ويقع خارج باب اللوق [م١٥] كما تم أيضا انتقال الأحياء "الأنيقة " التى كانت مقامة فى البداية على حافة بركة الفيل [ع٩] والتى استقرت على ضفاف بركة الأزبكية [ح١٢] فى القرن الثامن عشر . وابتداءا من القرن السابع عشر توسعت المدينة فى المنطقة الواقعة غرب القاهرة وتعدت حدود الخليج .وبما أن ضاحية الحسينية فى الشمال لم تحقق سوى نمواً متواضعاً ، فإن منطقة القاهرة القديمة كانت تحتل فى القرن الثامن عشر ربع التجمع السكانى فى الشمال الشرقى . وعلى هذا فإن نمو القاهرة بدءا من المركز لم يكن منتظماً نسبياً إلا فى اتجاه الجنوب والغرب .

دمشق وحلب:

يوجد بعض التشابه بين المدينتين السوريتين الكبيرتين فيما يتعلق بموقعهما وبتاريخهما . إن كلا منهما تقع على أرض مستوية وبالقرب من نهر متوسط الأهمية (البردى وقويق) ومتأثرة فى بنيانها بالعهود القديمة . ونرى فى كلتيهما طريقا مزودا بالأعمدة ينمو ممتدا بمحاذاة الأسواق ، ثم جامعاً كبيراً تم تشييده فى نفس موقع المعبد الرومانى أو على مقربة منه ، كما أن شوارع منطقة وسط المدينة المخططة على تربيعات لا تزال قائمة . ومع ذلك فإن عدم اتساق نموهما خلال العهد العثمانى قد ترك آثاراً مختلفة

على كل منهما.

وفيما يتعلق بدمشق نلاحظ تطوراً مذهلاً للضواحي الشمالية الشرقيه (سوق ساروجا) [ج١] والغربية (القنوات) [ب ٤] والجنوبية الغربية (السويقة [د٧] خاصة والميدانين) . وقد ارتبط هذا النمو كما عرفنا من قبل بأهمية الطرق التجارية الكبيرة المؤدية إلى شمال سوريا وإلى الحوران وفلسطين والحجاز . وعلى العكس لم يحدث أى توسع فى اتجاه الشرق وذلك بلا شك لوجود الحى اليهودى والحى المسيحى فى الجزء الشرقى من المدينة واللذين منعا امتداد المدينة فى هذا الاتجاه . ولهذا فقد رأينا أن حى الأسواق ، وهو الخلية الرئيسية الذى يقع بين الجامع الكبير والشارع المستقيم ، قد عاد إلى موقعه المركزى شرقى الشارع الكبير الذى كان يربط بين سوق ساروجا والميدان والمحاذى للسور الغربى . وقد ساهم أيضاً فى هذه العودة إلى المركزالقيام بإنشاء مبان إدارية وثقافية (المدارس السلطانية الكبيرة) غربى القلعة (انظر شكل ٢) .

وفى مدينة حلب أدت نفس العوامل الاقتصادية إلى نمو ضواحى فى الشمال وفى الشرق على طوال الطرق التجارية المؤدية إلى الشمال (الأناضول) والشرق (العراق وفارس) . وقد بدأ هذا النمو منذ العهد المملوكى ولكنه اتخذ طابعا مذهلا خلال العهد العثمانى . وفى المقابل كان توسع المدينه فى الاتجاه الجنوبى ضعيفا ربما بسبب وجود مدافن فى هذا الاتجاه . أما فى ناحية الغرب وبالرغم من حدوث بعض النمو خاصة حين نقلت المدابغ من مواقعها القديمةداخل المدينة إلى المنطقة الواقعة خارج باب انطاكية [س ٢٥] مباشرة (حوالى عام ١٥٧٠) ، إلا ان الضواحى فى هذه المنطقة ظلت متواضعة ومحدودة بسب العقبة المتمثلة فى مجرى نهر قويق . كان هذا النهر يمر بالقرب من السور الغربى وكانت فيضاناته تعرض المنطقة للأخطار . هذا التوسع المتفاوت للغاية أدى إلى انتقال مركز المدينة حيث أن أنشطتها التجارية الأساسية كانت تقع فى المنطقة بين القلعة وباب أنطاكية . ونلاحظ أن منهج نمو المدينة وفقا لدوائر متعاقبة (هالات) لم يتحقق إلا فى اتجاه الشمال والشرق وهو نمو مماثل لما حدث فى القاهرة ولكن فى اتجاهات معكوسة تماما.

المدن العراقيـــة

يتصف موقع كل من بغداد والموصل بصفة مميزة خاصة للغاية . لقد أقيمت هاتان المدينتان على حواف نهر قوى ، الأمر الذى يجعلهما تختلفان عن دمشق وحلب اللتين تطورتا بالقرب من نهرين ضيقين ومنسوب مياهما ضعيف ، وكذلك تختلفان عن القاهرة التى تبعد عن النيل بحوالى كيلو مترا . وقد أصبح من المحتم أن يكون هذا النهر القوى نقطة جذب للمراكز التجارية على جانبيه فى الموصل وبغداد . وفى الحالتين تم حل مشكلة عبور نهر دجلة وذلك بإنشاء جسر من القوارب . يضاف إلى ذلك أن المدينتين كانتا فى

العصور الوسطى قويتين ، بهما مساحات واسعة للغاية لم يتم شغلها إلا جزئيا . وعلى هذا فقد نمت هاتان المدينتان خلال العهد العثمانى داخل أسوارهما التى كان يجرى تدعيمها باستمرار لمواجهة التهديدات الخارجية (الفارسية) .

وإذا كانت القلعة [س١١] القائمة بالقرب من السور(خلف باب المُعَظَّم)[ف١٠] فى بغداد قد جذبت بعض الأسواق والخانات حول محيط الميدان [س١٢] ، فإن أهم الأنشطة الاقتصادية ظلت متجمعة فى منطقة وسط المدينة عند التقاء المحاور المؤدية الى الأبواب الرئيسية وبمحاذاة نهر دجلة مباشرة ، وبالقرب من الجسر الذى يعبر النهر والذى جعل الرصافة (على الضفة الشرقية) تتصل بضاحية الكرخ (غربى الدجلة) . ويبدو أن تقسيم بغداد إلى مناطق كبيرة بدءا من وسطها هو طابع تقليدى للمدينة التى تستند على الجانب الأخر للنهر والمواجه للجانب الذى تقع فيه ضاحية الكرخ .

وفيما يتعلق بمدينة الموصل فقد كانت مسرحا لحادث حضرى ليس له مثيل فى أية مدينة كبيرة أخرى . ففى العهد المغولى كانت المدينة الرسميه تحتل موقعا قريباً للغاية من جامع النورية (١١٧٠-١١٧٢م) والمشيد فى موقع مركزى تماما [ن – س – ١٥] . وكانت القلعة [الحصن] مشيدة فى [س١٣] ، كما يبدو أن العديد من الأسواق كانت قريبة من كل ذلك . وبعد الغزو العثمانى أقيم المركز الاقتصادى فى قطاع مثلث الشكل يقع إلى الشرق بالقرب من نهر دجله مباشرة . ويمكن الافتراض أن تدمير المدينة شبه الكامل فى القرن السادس عشر وفى بداية القرن السابع عشر قد ساعد على هذا الانتقال الذى كان مرتبطاً ببناء الحصن فى [ك – ل ٧] وبالقرب من مجرى دجله الذى أقيم عليه جسر فى القرن الثامن عشر . ولا شك أن هذا الانتقال قد تم خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر . وقد وصف تافرنييه المدينة حين مر بها فى عام ١٦٤٤ فقال أنها كانت "مهدمة بأكملها تقريبا "ولم تكن سوى متاجر صغيرة مريبة وقيساريات شريرة " ، ثم نصب خيمته فى الميدان " ميدان كبير للسوق " فى منطقة أصبحت زاخرة بالنشاط فى القرن التالى حيث تجمعت غالبية خانات المدينة البالغ عددها ٣٨ خانا .(٤٠) كان هذا التغير فى موقع الحى " المركزى" وانتقاله بالكامل من الظواهر الشاذة التى يمكن تفسيرها بمجموعة من العوامل الطبيعية (وجود نهر دجلة) والسياسية (تشييد القلعة) والاقتصادية (جاذبية الطريق التجارى الذى كان يعبر النهر)

تخطيط المدن بين الفوضى والتنظيم

فوضى تخطيط المـــــدن

والحال هذه فإنه إذا نظرنا إلى هيكل المدن على المستوى الشامل للمدينة فإنه يبدو كأنه منظم ومتماسك حتى وإن كان تطور كل مدينه يمثل سمات خاصة تعود إلى طبيعة الموقع ، وإلى النشاط الإنساني والعوامل الإقتصادية .

ومع ذلك فإنه حين ننظر إلى الجزئيات نرى أن علامات الفوضى الحضرية هي التى تثير الانتباه ، وقد علق المعاصرون والمؤلفون المحدثون على هذه الفوضى طويلاً ، (٤١) فإن شوارع المدن عادة ماتكون ضيقة للغاية وذلك لأنها صممت لمرور الدواب وليس العربات (فى المدن التى لم تكن توجد فيها عربات) . وحين فكر محمد على فى شق الطريق الجديد (السكة الجديدة) فى اتجاه الموسكى طلب رأى العلماء بشأن الاتساع المناسب لهذه "السكة الجديدة " فأفتوه بأن يجعله بحيث يمر فيه جملان حاملان من غير مشقة " . (٤٢) وكان عرض هذه الشوارع يزداد تناقصا بسبب تعديات السكان المقيمين وبناء مصاطب أمام الحوانيت وشرفات المنازل بارزة نحو الشارع . وكانت هذه الشوارع متعرجة ومليئة بالمنعطفات . ويذكر توريس بالباس **Torres Balbas** أن أحد أزقة مدينة ملقا كان اسمه " زقاق الإثنى عشر عطفة " ، كما أن زقاقاً اخر سمى " السبع عطفات" . وفى مدينه فاس شمال جامع القرويين وفى المدينه المرتفعة فى الجزائر نجد أيضا " السبع لوايات" (" أى السبع عقفات ") . ونجد أيضاً أن العديد من الشوارع مسدودة وهى فى أغلب الأحيان قد أغلقت بسبب الإهمال أو بسبب التعدى المتعمد من جانب المقيمين فيها . كانت صيانة هذه االشوارع غير كافية الأمر الذى يتسبب فى مصاعب إضافية حين تتراكم القاذورات أو حين يؤدى الإهمال الطويل إلى انهيار العديد من البيوت . (٤٣)

وهذا لا يعنى أن هذه المشاكل لم تكن تشغل بال السكان الذين كانوا يعانون من هذه الأخطاء ، أو السلطات التى كان عليها مواجهة الشكاوى المترتبة عليها . فقد كانت تتخذ التدابير على مستويات مختلفة حين يصبح الموقف فى حالة لا يمكن احتمالها . بالنسبة لنظافة المبانى والشوارع · أصدرت سلطات دمشق أوامرها بتزيين المدينه بمناسبة العيد الذى أعلنه الباب العالى عام ١٧٥٩ م " وقام الناس بتبيض جدران البيوت وأبواب الخانات كما أعيد دهان الحوانيت وشبكة القنوات لدرجة أن دمشق أصبحت مثل العروس فى أبهى زينتها " . (٤٤) وبالنسبة للإشراف على الأمن فى الشوارع · فى عام ١٨٢٢ سقط جدار فى مدينه تونس على امرأتين كانتا تسيران بالشارع . فقام الباى بتكليف أمين البناء بعمل جولة ، وبوضع علامة على الجدران الآيلة للسقوط وذلك كما يبدو لإثبات مسئولية أصحاب البيوت (٤٥) . وفى عام ١٧٥٧ أمر ممثل باشا دمشق بترميم البيوت القديمة التى يزيد عمرها على ٢٠ أو ٣٠ عاما . (٤٦) وفى دمشق أيضا أمر باشوات عديدون بتبليط الشوارع (فى عامى ١٦٣٨ و ١٦٧٤) (٤٧) . وفى القاهرة أمر محمد باشا بتوسيع بعض الشوارع وذلك بإزالة الأسقف والحوانيت التى تعرقل المرور . (٤٨) وكان الحكام يهتمون فى أغلب الأحايبن بإزالة مصاطب الحوانيت التى تعرقل الحركة فى

الأسواق وذلك مثل : على أغا فى القاهرة فى عام ١٧٠٣ أو حمودة باشا فى تونس عام ١٨٠٠ . [٤٩] ويقول سوفاجيه أنه فى مدينة حلب فى ظل العثمانيين " نشاهد عودة سلطة البلديات إلى الحياة وقد أدت إلى تغيير مظهر الشارع وذلك بوضع لوائح للطرق . ثم رصف كل شارع وتنظيفه وإنارته على نفقة الأحياء ذاتها . وبينما تم تعبيد طرق الضواحى بأسلوب متسرع إلا إنه فى المدينه ذاتها ..وفى الحى المسيحى كانت توضع بعنايه بلاطات متلاحقة كبيرة منحوته ومصقولة ، [٥٠] إلى جانب إنشاء مجرى مياه مركزى لتأمين صرف الأمطار.

وكانت المدن أقل حرماناً من الموظفين المتخصصين فى هذا المجال مما كان يعتقد بصفة عامة . ويعود هذا الاعتقاد إلى عدم المعرفة الدقيقة بسير العمل فى الهيئة الإدارية . فإلى جانب تدخلات السلطات السياسية (الباشاوات والأغاوات) ، والادارية (الوالى والمحتسب والمزوار) والقضائية (القاضى) والتى سبق ذكرها ، فإننا نسجل وجود موظفين غير معروفة أنشطتهم على وجه الدقة . كانت الإدارة العثمانية تضم " معمار باشى " الذى تؤخذ موافقته عند إنشاء مبانى خاصة ويشرف على المبانى العامة أو الدينية ، وكان مرؤسوه مكلفين بالإبلاغ عن المبانى الأيلة للسقوط . وكان معمار باشا القاهرة مكلفا بالإشراف على المنشآت العامة والخاصة وكذلك على طوائف البنائين والمهندسين والعاملين فى الإنشاءات . وفى مدينة دمشق وحلب يبدو أن المعمار باشا كان يتولى الإشراف على المبانى العامة الى جانب كونه مستشاراً للقضاء فى الشئون المتعلقة بالمبانى . [٥١] ويبدو أنه من بين اختصاصات شيخ البلد فى مدينة الجزائر نظافة وصيانة مبانى المدينة . [٥٢] ومع ذلك فمن الحقيقى أيضا أن غالبية التدخلات التى يمكن الاستدلال عليها وبصفة خاصة تدخلات القضاة كانت تهدف إلى تقويم التجاوزات وفقا لمبدأ تصويب الأخطاء . دعونا نتفحص القرارات المتخذه بشأن المشاكل المترتبة على ارتفاع المبانى ، وصلابة المنشآت والتعديات فى المجال العام . كان اتجاه القضاة العام هو قبول الأمر الواقع اذا لم يترتب عليه ضرر للآخرين ، والاعتراف بحجية السوابق ، والاهتمام بالدفاع عن الصالح الفردى أكثر من حماية الصالح العام (الأمر الذى جعلهم يغمضون أعينهم عن التعديات التى لا تمثل مضايقة للآخرين) . ومن الواضح أن هذا الاتجاه من طبيعته أن يؤدى إلى تشجيع بعض الفوضى فى التخطيط الحضرى . ومن الأمثلة النموذجية فى هذا المجال فكرة " الفناء" وهو الساحة الملاصقة للمبنى والتى كان المشرعون يعترفون لها ببعض الحقوق (غير المحددة تماما) ، الأمر الذى كان يفتح الباب أمام أصحاب المبانى لبعض الاغتصاب على حساب الطريق العام سواء على مستوى الأرض أو على المستوى المرتفع عن الأرض والذى كان يمكن أن يؤدى إلى سد الطريق . [٥٣] ويذكر على حثلول حالة مجموعة من السكان فى المدينة الذين اختصموا جارهم أمام القاضى فى عام ١٨٥٢ لأنه أجرى توسعات فى منزله أدت إلى سد الزقاق

الأرض أو على المستوى المرتفع عن الأرض والذى كان يمكن أن يؤدى إلى سد الطريق .[٥٣] ويذكر على حثلول حالة مجموعة من السكان فى المدينة الذين اختصموا جارهم أمام القاضى فى عام ١٨٥٢ لأنه أجرى توسعات فى منزله أدت إلى سد الزقاق الذى يعيشون فيه. رفض القاضى (وهو يدين بالمذهب الحنفى) دعواهم لأنه رأى أنه يوجد حق تقادم حيث تم غلق الشارع منذ أكثر من خمسة عشر عاما .[٥٤]

أمثلة على التخطيط الحضرى على نطاق محدود

تقدم خرائط المدن العربية الكبيرة أمثلة على مناطق يبدو فيها أن عدم انتظام شبكة الطرق ، وأن أشكال وأبعاد قطع الأرض الصغيرة ، هى نتيجة لعمليات تقسيم للأرض منظمة نسبيا . ويمكن إرجاع تاريخ هذه العمليات إلى الفترة العثمانية ، وذلك بسبب المنشآت المعمارية المشيدة مع هذه القطع الصغيرة داخل النسيج الحضرى .

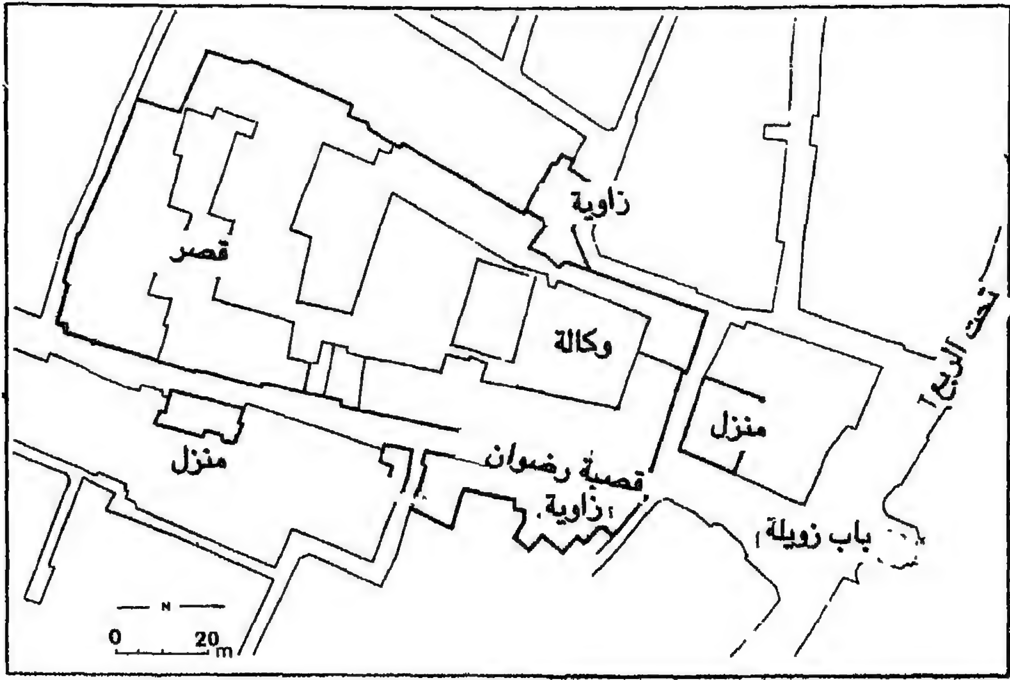
وتقدم لنا القاهرة أمثلة عديدة فى هذا الشأن تقع فى الجزء الغربى من المدينة (غربى الخليج) فى منطقة يفترض أنه تم تعميرها خلال العهد العثمانى (فى القرنين السابع عشر والثامن عشر). ويمكن الإشارة بنوع خاص إلى حى درب مصطفى بك [ز ٩] وحى درب مصطفى فوقانى ("الأعلى") باعتبارهما نموذجين ، وهما يشغلان مساحة تبلغ حوالى ٤ هيكتارات . نظن أن هذه المنطقة كانت موضع عملية تقسيم للأراضى، وقد زودتنا خريطة "وصف مصر " بالبيانات الخاصة بمجموعة الأزقة المسدودة المتوازية فى الاتجاه شمال – جنوب (تخطيط أسنان المشط) والتى تلتقى بالشارع الرئيسى فى حى درب مصطفى [ز٩] . ويبلغ اتساع هذه الأزقة حوالى خمسة أمتار ، وهى تفصل بين مجموعات من الأراضى المربعة ، ويبلغ عرض كل قطعة ٢٥ مترا ثم بنيت عليها منازل متلاصقة مساحة كل منها حوالى ١٠٠ متر مربع .[٥٥] وتظهر على خريطة " وصف مصر" أيضا تقسيمات منتظمة ممثلة فى العديد من الأحياء المسيحية التى تقع فى الجزء الغربى من المدينة [وخاصة فى ع ١٢ وفى ت ٩] .

ونجد تخطيطا مشابها تماما فى منطقة الميدان بدمشق حيث نرى مجموعة من الشوارع المتوازية على مساحة تبلغ حوالى ثلاث هكتارات . ويبلغ اتساع كل شارع بين أربعة أو خمسة أمتار ، وتؤدى هذه الشوارع إلى شارعين رئيسين ، كما تعين حدود قطع أراض متلاصقة يبلغ عرض كل منها ٤٠ مترا (فى الجزء الشرقى) و ٣٠ مترا (فى الجزء الغربى) ، وقد بنيت عليها منازل تبلغ مساحة كل منها بين ٤٠٠و٢٠٠ مترا مربعا . وفى هذه الحالة فإن وجود منزل على إحدى هذه القطع خلال الفترة من ١١٦١ م إلى ١٧٤٨ يسمح لنا بتحديد تاريخ تقسيم الأراضى بأنه كان قبل منتصف القرن الثامن عشر .[٥٦]

هذه التخطيطات المنتظمة نجدها متوافرة بصفة خاصة فى الضاحية الشمالية

بمدينة حلب والتى نمت سريعا خلال العهد العثمانى . إن التحليل الذى أجراه جان كلود ديفيد لهذه المنطقة يساعدنا على تحديد المناطق ذات التخطيط المنتظم غير الهندسى والمناطق التى قسمت فيها الأراضى بنظام هندسى . [٥٧] ويمكن الافتراض بأن تخطيط المدينة خلال العهد العثمانى قد بدأ على طول الشوارع الكبيرة التى تبدأ من باب النصر فى شكل مروحى . وخلال العهد العثمانى (نهاية القرن السادس عشر - بدايه القرن السابع عشر) تم شغل المساحات الفضاء عن طريق تقسيم الأراضى وتشييد شبكة طرق منتظمة نسبيا، ولكن رسومات قطع الأراضى ذاتها ليست هندسية . وعلى العكس فإننا نجد على محيط الضاحية مناطق قسمت أراضيها بطريقة هندسية دقيقة ونجد النموذج الأكثر وضوحا فى منطقة الجديدة [و٢١] . ففى هذا القطاع المثلث الشكل والذى تبلغ مساحته حوالى هكتارين قسمت الأراضى الى أربع رقعات منتظمه بواسطة الشوارع المتوازية فى اتجاه جنوب - شرق وشمال- غرب ، ويمكن الاعتقاد بأنه قد اجريت فى هذه المنطقة عملية تقسيم أدت إلى تكوين قطع أرض تبلغ مساحة كل منها ٤٠٠متر ، مربع وأن انتظام هذه القطع قد تغير فيما بعد بسبب إعادة تجميع بعض هذه القطع أو إعادة تقسيمها إلى أجزاء أصغر. ونجد قطع أرض مربعات مماثلة وتفصل بينها لمسافة ٤٠ مترا فى أحياء قارلق [ز ٤] ، وقسطل حرامى [خ ١٦] . كما نعرف عن طريق المؤرخ الحلبى غازى أن السلطان سليم الأول قد أنشأ حى زقاق الأربعين [د ٩] لتوطين ٤٠ عائلة مسيحية ، ولا تزال مجموعة كبيرة من البيوت المبنية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر باقية فى حى الجديدة ، وقد انشئ أقدم هذه البيوت (بيت الوكيل) فى عام ١٦٠١ . ونجد فى هذه المنطقة آثار عمليات عقارية منسقة أجريت خلال القرنين الأولين من السيطرة العثمانية . وبالنسبة للوضع فى حى الجديدة فقد استمر بمجهودات التنمية فى منتصف القرن السابع عشر بفضل وقف ابشير باشا الذى سأعود إلى الحديث عنه فيما بعد .

وبصفة عامة لا نعرف شيئا على الأطلاق عن الأساليب الفنية المستخدمة فى مثل هذه العمليات أكثر مما نعرفه من دراسة تخطيط شبكة الطرق وقطع الأراضى القديمة كما تبدو على الخرائط المساحية . ومع ذلك فإن نموذج حلب يبين أنه اذا ما إقترنت مثل هذه الدراسة بالبحوث الأثرية فإنه يمكن تطوير معلوماتنا إلى حد بعيد بشأن التعمير الحديث فى المدن العربية . إن معلوماتنا فى أغلب الأحيان منعدمة بشأن المسئولين عن عمليات تقسيم الأراضى هذه . أما تدخلات السلطات السياسية وعلى المستويات الأكثر علوا فقد وضحت بالنسبة لمدينة حلب ففى حالة هذه المدينة كانت الحكومة السلطانية تهدف إلى تشجيع تنمية الأنشطة التجارية . ويبدو أن التخطيط الهندسى كان يتوافق مع " سياسة توطين سكان جدد بأسلوب شبه متعسف بهدف تدعيم ثقل المدينه الاقتصادى " . [٥٨] إن هذه الحالة هى بلا شك حالة استثنائية ، ويمكن الاعتقاد بأن تنمية قطع الأراضى هذه



شكل ١٤ - وقف رضوان بك بالقاهرة

غالباً ماكانت نتيجة لمبادرات فردية ذات طابع إما تجارى (بناء البيوت بهدف البيع أو التأجير) وإما لتنفيذ مشروع فى إطار مؤسسة دينية لأهداف خيرية .

إن القيام بفحص منهجي لوثائق الأوقاف (أو الحبوس) مقترنا ببحوث أثرية على الأرض ذاتها سوف يسمح بالتأكيد بتحديد ظروف هذه العمليات على وجه الدقة . وسوف نقتصر فى الوقت الراهن على التأكيد بأن آثار التخطيط المنظم للمدن عديدة للغاية فى المدن العربية خلال العصر العثمانى ، وهى تكفى لإعادة النظر مرة أخرى فى التصور التقليدى الخاص " بفوضى المدن " . ففى خلال هذه الفترة التى شاهدت توسعا حضريا فى غالبية المدن العربية الكبيرة نرى أن هذا التوسع تم فى إطار عمليات محدودة المساحة نسبياً (بين هكتارين وأربع هكتارات فى الحالات التى سبق دراستها) ولكنها عمليات منظمة بلا جدال .

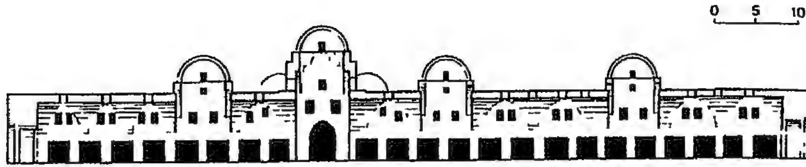
التخطيط الحضرى على نطاق واسع :

دور الأوقاف

لقد قامت مؤسسة إسلامية خالصة وهى الأوقاف بدور هام فى هذا التنظيم الخاص بالتوسع العمرانى . إن المبادئ العامة المتعلقة بالأوقاف (المسمى "حبوس" فى شمال افريقيا) معروفة جيدا . فهى نقوم على أساس مشاعر دينية تدفع صاحبها إلى وقف ممتلكات أو عقارات بلارجعة وبصفة دائمة ، وتخصص عوائدها لصالح عمل خيرى أو دينى يعينه صاحب الوقف ، ويكون هذا الوقف بصفة كاملة وفورية (أوقاف خيرية) أو بصفة جزئية ، أى أن العائدات لا تخصص بأكملها لهذا العمل إلا بعد وفاة عدد من المستفيدين الذين يعينهم صاحب الوقف (أوقاف اهلية) . ونحن نعرف أيضا أن الوقف قد استخدم على نطاق واسع خلال العهد العثمانى لأسباب متنوعة بعيدة عن المقاصد الدينية والخيرية للواقفين ، وأساساً لأنه يتيح فرصة لتجنب أحكام الشريعة الإسلامية الملزمة فى مجال المواريث ، وللمحافظة على سلامة الممتلكات وعدم تفتينها ولحمايتها من النهب والاغتصاب . وعلى هذا كانت الأوقاف تمثل نسبة هائلة من الممتلكات العقارية والأموال الثابتة ، وكانت تقدر فى مصر عام ١٩٢٠ بجزء من ثمانية من المساحة المنزرعة و بـ ١٨ ألف و٥٠٠ مبنى فى المدن [٥٩] . وفى مدينة الجزائر قبل عام ١٨٣٠ كانت من بين ممتلكات الحبوس لصالح المدينتين المقدستين مكة والمدينة ٨٤٠ منزلا و٢٥٨ حانوتا و٣ حمامات و١١ فرنا .. الخ . [٦٠] ولتأمين دخل كاف للمؤسسة الدينية أو الخيرية كان صاحب الوقف عادة يقدم عقارات ذات أهمية اقتصادية مثل الحوانيت والقيساريات والبيوت والمبانى والحمامات العامة والتى يمكنها تحقيق العائد اللازم . وفى الأغلب كان يتم شراء أو بناء هذه العقارات والمبانى الموقوفة داخل قطاع محدد من المدينة ، وبالقرب من الصرح الدينى الذى يجب صيانته وذلك لأسباب السهولة فى الإدارة وللحصول على الهيبة والاعتبار . وأصبحت عمليه تخصيص وقف كبير هى بالضرورة عملية تخطيط حضرى يمكن أن تؤثر على حى بأكمله وعلى إعادة تشكيله بالكامل . وهذا هو ما حدث بصفة خاصة فى حالات أوقاف عديدة كبيرة فى القاهرة وفى حلب فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .

وفيما يتعلق بالقاهرة فإنه يجب أن نمر سريعا على العمليات الإنشائية التى أجراها إسكندر باشا (حاكم مصر خلال الفترة ١٥٥٥ – ١٥٥٨ م .) ، لأن المنطقة التى أجريت فيها حول باب الخرق [ل ٩] قد تغيرت تماماً فى القرن التاسع عشر لدرجة أن كل أثر لمنشآت إسكندر قد اختفى . وكانت تضم إلى جانب الجامع الكبير ، تكية ، وسبيل وحوانيت ومبان مختلفة (بيوت وعقارات ذات عائد) . وهى مجموعة هامة للغاية لدرجة أنه يمكن الافتراض بأن جميع هذه المنطقة التى توسعت كثيرا قد أعيد تشكيلها بالكامل . وفى المقابل فإننا نعرف على وجه الدقة المنشآت التى شيدها رضوان بك خلال الفترة بين

عامى ١٦٢٩ - ١٦٤٧ فى منطقة قريبة للغاية من هذه المنطقة ، وذلك لأن المنشآت المذكورة فى وثائق الوقفية لا تزال آثارها باقية جنوبى باب زويلة [ل ٦] . وتتضمن هذه المنشآت التى تقع حول القصر الذى لاتزل بقاياه المهيبة قائمة سوقاً كبيراً غير مسقوف فى بعض أجزائه (قصبة وضوان) [م ٦] ومبنى للإيجار وزاويتين وسبيل (الشكل ١٤) . وكانت نتيجة تشييد هذه المجموعة المعمارية وهى من أكبر مبانى القاهرة القديمة إعادة تنظيم الحى وشبكة الطرق على مسافة طولها ١٥٠ مترا تقريبا . وفى هذه الحالة أيضا اندمج وقف رضوان بك فى عمليات تنمية المنطقة بأكملها التى بدأت حوالى عام ١٥٥٠ وتضمنت فى إحدى مراحلها نقل المدابغ القديمة . ويبدو أيضا أن أنشطة إبراهيم أغا الضابط الإنكشارى (بين أعوام ١٦٣٢ و ١٦٥٧) والتى أجراها فى حى التبانه [ن س ٥] فى إطار مجموعة من العقارات الموقوفة قد أدت إلى إعادة تجهيز المنطقة على جانبى جامع سنقر والذى قام الأمير بترميمه .(٦١)



شكل ١٥ - سوق خان الديوان (خان الجمرك) فى حلب نقلاعن سوفاچيه

إن سلسلة الأعمال التى تم تنفيذها فى مدينة حلب فى المنطقة الواقعة جنوب صف الأسواق الكبيرة نموذج أكثر دلالة أيضا ، لأنها تتضمن أربع عمليات متتالية ومتجاورة على مساحة قدرها عشرة هيكتارات ، وقد أدت إلى تضاعف مساحة المدينة خلال أقل من نصف قرن (أنظر الشكل ٩) .. وبالنسبة للعملية الأولى التى شيدها خسرو باشا حول الجامع الذى بناه عام ١٥٤٤ [ف ١٧] ، فإننا لا نعرف على الإطلاق ما تقوله حجة الوقف ، كما أن بنيان الحى قد تغير بشدة خلال القرن التاسع عشر . ويبدو أن هذه العملية كانت تمتد على منطقة واسعة للغاية (أربع أو خمس هكتارات) وتتضمن مبانى اقتصادية (قيسارية وخان) وحوانيت عديدة . أما العمليات الثلاث الأخرى فهى على

العكس معروفه جيدا لأن صروحها لا زالت قائمة . وهى وقف محمد باشا دوقاقين زاده المشيد حول جامع العديلية (المبنى عام ١٥٥٥) [ف ١٩] والذى تضمن أربعة أسواق (١٥٧ حانوت) وثلاث خانات كبيرة من بينها خان العُلَبِيِّة (أكبر خانات حلب ومساحته خمسة آلاف و ٥٥٠ متر مربع) . ويبلغ مجموع مساحة هذا الوقف ثلاث هكتارات . ثم وقف محمد باشا الذى يضم ما لايقل عن ٩٣٧ مبنى للأغراض التجارية والصناعية فى نفس المنطقة التى تقع جنوب صف الأسواق بمدينة حلب . ويتضمن هذا الوقف مبنى خان الجمرك [ع ٢١] وهو مبنى فريد فى حجمه(٦هكتار و ١٢٩مقر) وفى نوعية بنيانه وزخرفته ، كما يتضمن سوقين جميلين بهما ٣٤٤ حانوت ومساحة قدرها هكتار. أما الوقف الرابع والأخير فهو الذى شيده بهرام باشا عام ١٥٨٣ ويقع فى أقصى الغرب ويشمل جامع [ع ٢٢] وسوقين وقيسارية . إن هذه العمليات الأربع المتتالية والتى تمت بنجاح خلال الفترة بين ١٥٤٤– ١٥٨٣ م هى عمليات باهرة بسبب وحدة تصميمها (يوجد فى جميع الحالات تقريبا صرح دينى كنواة لمجموعة المنشآت المعمارية) ، وبسبب ضخامة واتساق مبانيها المعمارية ولدقة تنظيمها الطبوغرافى على وحدات قياسها ٤٥×١٢٠ متراً والمقتبسة من أسلوب التربيعات والخاص بتخطيط المدن فى العصور القديمة . وتتميز هذه العمليات أيضا بالاتساق فى إختيار مواقعها حيث أن كل وقف يقع غربى الوقف السابق له وكأنه تم وضع تصميم شامل قبل بدء التنفيذ . [٦٢]

إن الوقف الفريد فى تصميمه ولكنه لا يقل جاذبية هو وقف إبشير باشا الذى تم تنفيذه فى الضاحية الشمالية على طرف حى الجديدة المسيحى والذى سبق أن تحدثنا عن نموه المذهل خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . فقد قام إبشير باشا فى عام ١٦٥٣ – ١٦٥٤ ببناء جامع صغير وخان وثلاث قيساريات ومصبغة ومقهى (مجهزة تجهيزا فاخرا) وسبيل وعدة حوانيت . [٦٣] وذلك على مساحة فضاء تبلغ ٦ر. هكتارا . وكانت تستخدم كعرْسه (سوق حبوب) من قبل . ومن وجهة نظر التخطيط الحضرى فإن تشييد هذه المجموعة المتكاملة قد أدى إلى تنظيم تنمية هذا الجزء من الضاحية الشمالية، وذلك لأن المناطق السكنية القائمة على الحواف الخارجية للضاحية كانت فى حاجة إلى هذه الأنشطة الاقتصادية .

ليس كل شىء واضحا بالنسبة للطريقة التى تم بها تخيل هذه العمليات الكبيرة ثم تنفيذها إننا ندرك أن الأوقاف كانت تحقق إطارا قانونيا سهلا لتنفيذ عمليات عقارية واسعة النطاق ، وأن نظام الأوقاف الوطيد يسد الفجوات فى الشريعة الإسلامية فى مجال تخطيط المدن وذلك لسماحه بالقيام بتنفيذ عمليات متكاملة ، ولكننا نجهل كيف أمكن لهذه العمليات التى أثرت فى أحياء بأكملها أن تندمج فى تنمية المدن بصفة عامة ، ونميل إلى الإعتقاد بأن هذه العمليات الكبيرة تمت دون أن يكون هناك قرار شامل على مستوى المدينة ، وذلك بالرغم من أن حالة مدينة حلب قد توحى بعكس ذلك . ومع ذلك فإنه من

الواضح أن الأوقاف الكبيرة قد ساهمت بقوة فى تشكيل المساحات الفضاء بالمدن وفـــى تحقيق الترابط والتماسك فى المد الحضرى ونمو المدن .

الخلاصـــــة .

إجمالاً ، فإن انطباعنا بأن النظام الحضرى " على نطاق كبير " والذى نشاهده قد ظل مصونا بشكل تلقائى تقريبا بفضل مجموعة من عوامل التوازن " الطبيعية " التى حققت الترابط بين عملية النمو القائمة على المبادرات الفردية المتخذة على مستويات متنوعة (بدءا من تقسيم الأراضى التى تؤثر على حى بأكمله ووصولا إلى عمليات الأوقاف ذات الطابع التخطيطى) . إن انطباعنا هذا قد يكون نتيجة لجهلنا بالظروف المحددة التى كانت المدن تدار فى ظلها .

وفى الواقع هناك قرارات هامة خاصة بتخطيط المدينة قد اتخذت . ومن أهم هذه القرارات ذلك الخاص بنقل المدابغ من المدن التى أدى نموها الحضرى إلى منع الحفاظ على الموقع القديم وفرض نقلها إلى موقع بعيد عن مركز المدينة . وإذا كانت مصادرمعلوماتنا لم تذكر شيئا بشأن من الذى اتخذ هذا القرار فى مدينة حلب (حوالى ١٥٧٠) وفى مدينة القاهرة (حوالى عام ١٦٠٠) ، فإننا نعرف أن الباى ذاته هو الذى اتخذ هذه المبادأة فى مدبنة تونس (حوالى ١٧٧٠) .

وليس من المخاطرة فى شىء الافتراض بأن أحد الباشوات أو حتى الحكومة السلطانية ذاتها هى التى تولت هذه المسئولية فى حلب أو فى القاهرة ، إذ نملك مؤشرات عن الدور الذى لعبته هذه السلطات فى ظل ظروف أخرى وفى المجـال الحضرى . (٦٤)

ولا شك أن التضافر بين هذا الإشراف على المدن من جانب السلطات العليا ، وبين الأنشطة اليومية للسلطات المحليه (القضاة) وللمجموعات الشعبية ، بالإضافة إلى المبادءات الفردية هو الذى ساعد المدن على المحافظة على تماسكها الداخلى وعلى السيطرة على آثار نموها . وإذا ما كان هذا النمو قد تم نتيجة لتطور تلقائى فقط ، فإنه فى الواقع كان سيؤدى إلى فوضى حضرية حقيقية أى إلى شلل مطرد لهذه هذه المدن .

الفصل الخامس

الأنشطة الاقتصادية

الأنشطة الاقتصادية

لعبت الأنشطة الاقتصادية دوراً أساسياً فى تنظيم المدن العربية الكبيرة . ويتضح تفوق العوامل الاقتصادية وتتجلى أثارها الحاسمة على البنيان الحضرى خاصة فى حالة الحواضر التى تقع جغرافياً على المحاور التجارية الرئيسية لتلك العصور وذلك مثل مدينتى القاهرة وحلب .

ويتصف العالم العربى فى هذا المجال وخلال العصر الذى نحن بصدد دراسته بالركود النسبى بصفة عامة حيث أنه لم يحدث خلال هذا العصر ابتكارات هامة فى الأنشطة الصناعية ، كما أن نوعية الإنتاج فى عدد من القطاعات ازدادت سوءاً . إن المقارنة بين نوعية المنتجات الراقية فى العصر المملوكى ومثيلتها فى العصر العثمانى تبين بلاجدال تدهوراً فى إبداع الفنانين وفى دقة التنفيذ ، كما أن الإنتاج أصبح أكثر تفاهة فى مراكز كانت شهيرة فيما قبل مثل القاهرة ودمشق والموصل . ومع ذلك فمن المبالغة التحدث عن حدوث تدهور كامل : فالتدهور كان بلا شك تدريجيا ولا تخلو بعض منتجات العصر العثمانى من القيمة ، وذلك ليس فقط فى مجال الخزفيات (فقد أشتهر العثمانيون فى هذا المجال) بل وفى مجال المعادن أيضا حيث يجرى حاليا إعادة تقييم للمنجزات العثمانية فى هذا المجال .[1]

وبالرغم من التقدم الذى حدث فى مجال كميات السلع المتبادلة إلا أن الأنشطة التجارية كانت نمطية إلى حد كبير . وبالرغم من سيطرة كبار التجار على مجال تجارى واسع للغاية وعلى بعض المنتجات الرئيسية إلا أنه يبدو أنهم كانوا غير قادرين على الحصول على المنافع التى تترتب عادة على هـذه السيطرة لقد كان كبار تجار البن فى القاهـرة يأبـون الذهـاب إلى أبعد من مدينة جدة فى البحر الأحمر الذى كان مغلقاً تقريباً على الملاحة الأوروبية . وكانت السفن الغربية تفرض إحتكارها شبه الكامل على البحر الأبيض المتوسط ، وكان تجار الإسكندرية مثلا يلجأون إلى استئجار قوافل السفن من مارسيليا بفرنسا لسد احتياجات تجارتهم مع ولايات الإمبراطورية العثمانية الأخـرى .[2]

هناك العديد من الأسباب التى تفسر هذا الركود . فهناك اتجاه عام بالاكتفاء بربح معقول ويرفـض المنافسـة الأكثر عنفـاً . وقد عزز من هذا الاتجاه التعود على المعيشة وسط جماعات مغلقة (طوائف حرفية) وداخل إطار جغرافى منحصر (السوق) . ومن بين هذه الأسباب القصور فى الانفتاح على الابتكارات الفنية ، واتجاه نحو الانطواء داخلعالم يعتقدون بحكم العادة أنه متفوق على عالم خارجى يجهلونه عن عمد . ويقول برنارد لويس : " لقد عاشت الشعوب الإسلامية فى حماية القوة العسكرية للإمبراطورية .

واستمرت هذه الشعوب حتى فجر الأزمنة الحديثة تتلذذ بالإعتقاد بأن مدنيتها ستظل على الدوام وإلى حد بعيد منفوفة على جميع المدنيات الأخرى " . [٣] وبذلك يفسرون إهمال العرب للابتكارات التكنولوجيه التى كانت فى متناول أيديهم مثل المطبعة التى أدخلت منذ عام ١٧٠٢ عن طريق المسيحيين إلى بعض المناطق مثل حلب ، ومع ذلك فإن أحداً لم يظهر اهتماماً بها قبل بداية القرن التاسع عشر .

لم ترفض هذه الشعوب جميع المستحدثات ، والدليل على ذلك سرعة انتشار المنتجات الحديثة التى أدت إلى حدوث ثورة حقيقية فى أنماط المعيشه . فقد عرفت مصر "المقهى " خلال السنوات العشر الأولى من القرن السادس عشر والذى شاع بعد ذلك بالرغم من تحفظات السلطات الدينية الأكثر تشددا والتى لم تستسلم إلا بعد أمد طويل . وقد أجرت ايفليا شلبى إحصاءاً لعدد المقاهى فى القاهرة فوجدتها ٦٤٣ مقهى فى نحو عام ١٦٥٠ ، ويقدر كتاب "وصف مصر" عددها فى نهاية القرن الثامن عشر بألف ومائتى مقهى . وقد أدى هذا المكان الجديد لتحقيق اللقاءات إلى إحداث مفهوم جديد تماماً للعلاقات الأجتماعية وإلى وضع تنظيم جديد – خلال الأمد الطويل – للحياة الجماعية . وقد كانت هذه الحياة قائمة من قبل على أساس العلاقات التى تنشأ فى الجامع أو فى الحمام العمومى . وكان التبغ أيضاً من المستحدثات التى لم تظهر الا متأخرا لكنها لاقت رواجا كبيرا وسرعان ما انتشرت حتى أصبحت أحدى الأنشطة الهامة ففى عام ١٨٠١ كانت توجد سبع طوائف تضم تجار السعوط ونجار أوراق النشوق وبائعى الدخان والسعوط بالتجزئة فى القاهرة وبولاق والجيزة ومصر القديمة وأكثر من خمس طوائف لصنع وبيع الشبُك (وهى طوائف عمال تثقيب الشبُك وتجار أحجار الشبُك وصناع الأسلاك لتنظيفها ومنظفو الشبُكات) . إن هذا الفيض الوفير من المهن يدل بوضوح على مرونة أكيدة فى الأذواق وفى القدرة على التأقلم بالنسبة لتنظيم مهنى جرت العادة على وصفه بأنه قد اصيب بالشيخوخة ، ولكن من الصحيح أيضا أن العالم العربى كان يعيش فى حالة تمهل وابطاء مثل بلاد المغرب التى وصفها ل. فالنزى . [٤]

وكان الطابع الثانى البارز لهذا التنظيم الاقتصادى هو ضعف الأنشطة الحرفية بالنسبة للأنشطة التجارية . ولا جدال فى أن السبب الرئيسى لذلك كان ضعف المستوى الفنى وضعف الإنتاجية وضعف مردود الإنتاج . وفى المقابل استفادت البلدان العربية بما يمكن تسميته بريع الموقع ، وذلك بحكم موقعها على الطرق التجارية الأكثر استخداما والأكثر قربا من أفريقيا وآسيا . وبالرغم من التغييرات التى حدثت فى مسارات الطرق التجارية بسبب الاكتشافات الكبيرة إلا أن الطرق القارية حافظت على أهميتها خاصة بالنسبة للمنتجات التقليدية (التوابل والأقمشة الشرقية) ، والتى أصبح الغربيون يسيطرون على جزء منها . وقد أضيف لهذه المنتجات إنتاج آخر وهو البن الذى أصبح أحد أسس الرفاهية التجارية لمصر .

كان هذا التفوق للأنشطة التجارية هو أحد الظواهر النفليديه فى العالم العربى ، لكنه ازداد قوة خلال العهد العثمانى بسبب ركود النشاط الحرفى ونهضة النجارة الداخلية بفضل التغلغل التجارى الأوربى . وقد وجد هذا التفوق التجارى انعكاساته الجغرافية فى تمركز التجارة الكبيرة فى مواقع الوسط من المدن العربية .

ومنذ بداية القرن الثامن عشر بدت ظواهر التصدع فى هذا الاقتصاد بتأثير التغلغل التجارى الأوربى الذى حول مسارات التجار التقلبدية ، أو أحضر منتجات تنافس المنتجات المحلية . ومن الأمثلة البارزة على ذلك ماحدث لتجارة البن الكبيرة فى مصر من ضعف وكانت تعتبر « محرك » الاقتصاد المصرى خلال مايقرب من قرن . وكان سبب هذا الضعف هو منافسة البن المنتج من جزر الأنتيل التى كانت تحت السيطرة الأوربية . بدأ التنافس فى أسواق أوربا ثم انتقل إلى الأسواق الشرقية ومنها الأسواق المصرية ذاتها . وبدءا من عام ١٧٤٠ أصبحت الطبقات الفقيرة تستهلك هذا البن الأقل جودة ولكن الأرخص ثمناً بكثير . وفى نحو نهاية القرن الثامن عشر فقدت مجموعة كبار تجار البن فى القاهرة قوتها المادية . (٥) وفى مدينة حلب أدى التقدم الأوربى فى مواجهة العالم الإسلامى الذى أصيب بالشيخوخة إلى حدوث تغيير فى علاقات القوى . ويقول سوفاجيه " منذ بدايه القرن الثامن عشر لم يعد المشرق بالنسبة لأوروبا سوى نوع من المستعمرات التى يتم استغلالها · إنه مصدر للحصول على الموارد الأولية وسوق لترويج منتجات الصناعات الأوروبية . وقد اضطر الحرفيون الشرقيون الى التخلى عن منتجاتهم التقليدية أمام تدفق المنتجات الصناعية الأوروبية المتفوقة إلى حد كبير . ولم يعد الحرفيون سوى مجرد باعة للبضائع المستودة . وقد صاحب هذا التغير حدوث نمو لدور الأقليات (اليهود والمسيحيون) والتى لعبت دورا وسيطا للتجارة الأوروبية ولتسهيل دخولها إلى السوق المحلى حيث أصبحت هذه الأقليات أكثر نشاطا . (٦) وفى شمال أفريقيا أصبحت العمليات التجارية الكبيرة هى "حصان طروادة " لأوربا المتقدمة اقتصاديا . لقد أدت التعديلات فى مسارات الطرق التجارية بالمشرق والمنافسة من جانب الصناعات الأوربية إلى إقامة الصعوبات امام أنشطة المدن فى المغرب وأعدت الطريق أمام التبعية السياسية للمغرب (٧) . ولكن فى بداية القرن الثامن عشر لم تكن هذه التغييرات إلا فى بدايتها . ولم تبدأ الأزمة الحقيقية فى كل مكان إلا فى القرن التالى .

المناطق الاقتصادية الرئيسية

النقــــاطلركزيـــة

لقد عرفنا أن المراكز الاقتصادية الرئيسية تنتظم مواقعها وفقا لتسلسل مكانى

تحدده الضرورات الاقتصادية إلى حد بعيد وتسلسل مواضع الأنشطة بدءا من وسط المدينة وفقا لنظام يعكس مدى أهميتها على وجه التقريب ، حيث أن المهن الأكثر احتراما تكون أكثر قربا من الوسط (مع إمكانية رفع قيمة المهن رفيعة الشأن) . (٨)

وكما لاحظنا فى أكثر الأحيان كان الجامع الكبير يلعب دور وسط المدينة الظاهر للعيان ، وكانت تقام بجواره الأنشطة الأساسية مثل سوق الصاغة وتجارة المنسوجات المستوردة من الشرق وأوروبا (٩) . وفى سوق الصاغة كان يتم أيضا تبادل العملات ، الأمر الذى يلعب دوراً هاما فى التجارة الكبيرة . وكان هذا هو الحال الذى وجدناه فى مدن حلب ودمشق والجزائر حيث كانت الصاغة تلتصق بالجامع الرئيسى . ولكن فى المدن الأخرى كانت الصاغة وهى النقطة المركزية للأسواق أقل ارتباطا بالجامع ولا تجاوره بصفة مباشرة . وكان هذا هو الشأن فى بغداد وتونس وبصفة خاصة فى القاهرة حيث تقع الصاغة فى مواجهة خان الخليلى . وفى مدينة الموصل أدى نقل حى الأسواق إلى فصل الصاغة عن الجامع الكبير وجعلها تقع على قمة مثلث تتوزع الأسواق فى داخله .

وكانت النقطة المركزية الثانية تتمثل تقليدياً فى القيسارية وهى منشآت مغلقة بالبوابات وتباع فيها البضائع الفاخرة وبصفة خاصة الأقمشة . وتعتبر قيسارية مدينة فاس النموذج الأكثر وضوحا .فهى عبارة عن مجموعة من الشوارع المتوازية التى تتقاطع فى زاوية قائمة وتوجد أبواب على جميع مخارجها يتم غلقها ليلاً . وتقع فى حماية حرم مولاى إدريس كما تضم المعاملات التجارية الأعظم شأنا (المجوهرات والعطور وتجار الشمع والمنسوجات المطبوعة) . وقد وصف ليون الأفريقى فى بداية القرن السادس عشر هذه القيسارية فكتب يقول " هذه السوق هى نوع من المدينة الصغيرة المحاطة بالأسوار وتوجد على محيطها اثنتا عشر بوابة .. وينقسم السوق إلى خمسة عشر جزءا . (١٠) "
إن العديد من هذه الصفات المميزة للقيسارية تجعلنا نعتقد بأن مجموعة الأسواق والقيساريات المسماة خان الخليلى فى القاهرة والتى بنيت خلال السنوات الأخيرة من العهد المملوكى فى ظل حكم السلطان الغورى كانت أيضاً قيسارية (وقد بنى بابان من أبوابها عام ١٥١١م) . ومن بين سمات خان الخليلى التى تجعلنا نعتقد أنه قيسارية ، الدور الذى كان يلعبه فى التجارة الكبيرة ، وخاصة تجارة المنسوجات والتوابل بالإضافة إلى بنيانه وعزلته النسبية (لا يظهر على خريطة " وصف مصر " سوى طريقان للوصول إليه) . وقد وجدنا أيضا فى وسط حى الأسواق فى بغداد قيسارية لا تزال تحتفظ حتى يومنا هذا باسم خان القيسارية وفى مواجهتها كنا نجد سوق القيسارية (المسماة اليوم بسوق الحياس) . (١١)

وكانت سلطات الحكومة السلطانية تبدى اهتماماً كبيراً بتشييد هذه المنشآت حيث تتركز التجارة الدولية . هذه المنشآت هى البدستانات (تحريف لكلمة بازسنان أى المكان الذى يشترون منه " البز " (أى القماش)) . وفى استانبول كان يوجد

بدستانان أولهما شيد في منتصف القرن الخامس عشر ومسقوف بخمس عشرة قبة ، وبنى الثانى فى القرن السادس عشر وذلك لتكملة البدستان الأول الذى أصبح غير كاف، وقد تخصص في بيع الحرائر . وكانت غالبية مراكز الإمبراطورية العثمانية مزودة بأحد البدستانات . (١٢) وقد تأكد وجود البدستان فى العديد من العواصم العربية . وفى بعض الحالات قد لا تكون المنشأة سوى قيسارية ولكنهم يسمونها فيما بعد " بدستان " ، وذلك للتذكرة بمنشآت المدن التركية الكبيرة . وكانوا فى القاهرة كثيرا مايطلقون اسم بازستان (الأسم العربي لكلمة بدستان) على خان الخليلى ، ولعل السبب فى ذلك هو أنه تم انشاؤه للتجار الأتراك(وقد كان مركز نشاطهم الرئيسى حتى القرن السادس عشر). ويمكن ان يكون الذين قاموا بإنشائه قد استلهموا فكرة البدستان الذى كان شائعا فى الأناضول وفى استانبول وقتذاك . إن البالستان الموجود فى مدينة حلب بالقرب من الجامع الكبير مباشرة قد يكون لا سوى القيسارية القديمة . (١٣) ولكننا نعرف أنه تم فعلا تشييد العديد من البدستانات فى ظل العثمانيين . ويبدو صحيحاً أن البدستان القائم فى مدينة الجزائر قد شيد فى قلب منطقة الأسواق قبل عام ١٥٨٣ بقليل . ففى ذلك المكان كانوا يبيعون العبيد والمغانم أى ما يحصلون عليه من حروب القراصنة ، وكانت توجد فى مدينة الجزائر أيضا " قيسارية " . (١٤) وفى دمشق تم تحديد موقع بدستان بالقرب من الجامع الكبير ومن سوق الذهب مباشرة ، ولابد أنه كان مركزا لحى الأسواق . ولقد قام مراد باشا بتشييد " البدستان القديم " فى نحو عام ١٥٩٦ ، ثم أصبح هذا الصرح التذكارى سوقا فيما بعد . وبعد مضى بضعة أعوام وقبل عام ١٦٠٨ قام مراد باشا بتشييد " بازارستان " أو " بازستان " والذى يشبه فى أوصافه البدستان العثمانى : فهو بناء مسقوف مزود بتسع قباب ترتكز فوق أعمدة قوية ، ويضم فناءاً به حوض ماء وأربعة أبواب ، كما يضم واحداً وستين حانوتا مخصصاً لتجار الأقمشة ومن بينها حانوت لرئيس الطائفة (شيخ البزازين) . (١٥)

مواقع الأنشطة

كان تجار التوابل (العطارون) وتجار المنسوجات يوجدون فى أقرب المواقع من وسط المدينة ، وفى خلال العصر العثمانى أضيف اليهم تجار البن ، وهو أمر منطقى بالنسبة لأنشطة تتعلق بالتجارة الدولية وبمنتجات مرتفعة الثمن بصفة خاصة . وبمكن الافتراض بأن السبب فى وجود سوق الحبال فى قلب الأسواق ذاتها بمدينة حلب وبالقرب من الجامع الكبير مباشرة هو أهمية الحبال فى تجهيز وإعداد المنتجات المتبادلة داخل الأسواق . ويؤكد ل . ماسينيون فى دراساته عن تنظيم الأسواق والحرف أن السبب الرئيسى فى ثبات التصنيف القائم للطوائف الحرفية هو ركود التقنيات ، (١٦) فإنه من الصحيح مثلا أن موقع الأسواق فى مدينة القاهرة والذى يمكن متابعة تطوره بالتفصيل خلال سبعة قرون ، قد ظل ثابتاً بطريقة ملفتة للنظر على طوال شارع القصبة . وقد ظل

سوق الصاغة [ط ٦] أو سوق الخراطين [ى ٦] ثابتين فى مكانهما منذ عهد المقريزى (فى بداية القرن الخامس عشر) وحتى كتاب (وصف مصر) (حوالى عام ١٨٠٠) ، كما أن تجار الحرير انتقلوا إلى مسافة تقل عن مائة متر وذلك من سوق الحريريين (فى القرن الخامس عشر) إلى تربيعة الحريريين فى القرن الثامن عشر[ى ٦] . وقد أجريت العديد من التعديلات الجزئية فى المواقع بسبب تدهور بعض الحرف وتقدم غيرها ، كما أنه ظهرت فى تلك الأثناء أنشطة جديدة انتقلت مثلا تجارة الفراء من موقع مركزى تماما (سوق الفرائين فى [ى ٦] نقلا عن المقريزى) إلى المنطقة الجنوبية (حيث أقيمت وكالتان للفرائين) ، وذلك بسبب هبوط أهمية الفراء فى العهد العثمانى عنه فى العهد المملوكى . وكان الفراء يستخدم فى العهد المملوكى للتعبير عن تولى مسئوليات سياسية وعسكرية . وفى المقابل فإنه سرعان ما توطدت فى قلب المدينة تجارة البن السلعية التى أدخلت حديثاً فى التجارة الدولية وأصبحت سلعة أساسية. وكان يتم تبادل البن فى ٦٢ خاناً ووكالة تقع فى وسط الحى المركزى (من بينها ١٤ فى خان الخليلى [ط ٥] و٢١ بين الحمزاوى [ى ٦] وجامع الأزهر) .

ومن السهل رسم حدود مناطق وسط المدينة فهى حدود تلك المنطقة من الأسواق المتخصصة ذات الكثافة القصوى وخاصة القيساريات حيث تتم تجارة الجملة . ففى مدينة القاهرة وهى الحاضرة التى لا مثيل لقوتها بين الحواضر العربية الكبيرة الأخرى ، كانت منطقة الوسط تقع على مساحة كلية قدرها ٥٨ هيكتارا ، وتضم ٥٨ سوقا (من بين ١٤٤ سوق أمكن تحديد مواقعها) ، و ٢٢٩ خان ووكالة (من بين ٣٤٨ أمكن تحديد مواقعها) . وكانت هناك ثلاث أسواق كبيرة مزدحمة (الغورية والحمزاوى) [ى ٦] والجمالية [ز٦] وخان الخليلى [ط٥] وتحتكر أهم الأنشطة الأقتصادية للمدينة وخاصة تجارة التوابل والبن والمنسوجات . وخلال الفترة بين ١٧٧٦و ١٧٩٨م. كان ٥ر٢٨٪ من التجار والحرفيين الذين أمكننى الاستدلال عليهم يمتلكون حوانيتهم الخاصة فى تلك الأسواق ، كما أن تركاتهم كانت تمثل ٤ر٤٨٪ من مجموع التركات التى قمت بدراستها . وقد انتاب أحد الرحالة العرب فى القرن الرابع عشر نفس الدهشة التى انتابت أحد الزوار الأوربيين فى القرن التاسع عشر وهما يصفان النشاط والحيوية السائدين فى تلك المنطقة . ويروى المقريزى عن دهشة الرحالة العربى محمد كراكى فى عام ١٣٩٠ الذى قال . " فى المرة الأولى التى ذهبت فيها إلى ميدان بين القصرين [الجزء المركزى من القصبة فى ح ٦] ظننت اننى أشاهد حفل زواج أو جنازة ضخمة ، وذلك بسبب موكب المشاه الممتد والذى لا ينتهى . لقد سمعت أن هناك اناساً يلاحقون الأولاد الصغار والنساء أثناء سيرهم فى المساء بين القصرين . وكانوا يستغرقون فى لهوهم أثناء السير دون إثارة انتباه أحد وذلك بسبب الزحام ، ولأن كل فرد كان لا يهتم إلا بملذاته الخاصة " . وفى عام ١٨٤٤م وصف أمبير زحام القاهرة قائلا . " لا يوجد ماهو اكثر ازدحاما من منظر شوارع القاهرة . تصور ثلاثين ألف شخصا يركضون أو يهرولون فوق ظهور الحمير...إنك سريعا

ما تنجرف داخل هذه الدوامة وتصاب بالصمم والإرهاق بسبب صرخات الحمَّارة والمارة .. الحمَّارة حريصون على عدم اصطدام الحمير بالنساء وبالأطفال ..والماره حريصون على عدم ترك جزء من ملابسهم أو أجسادهم يحتك بالناس الذين يصطدمون بهم فى كل لحظة ...اما الأجنبى ، فانه يقع فريسة للقلق المستمر " . (١٧)

وبالرغم من أن منطقة الوسط فى المدن العربيه الكبيرة الأخرى كانت ذات كثافة أقل واتساع أقل من القاهرة ، إلا أنها لم تكن أقل منها روعة . كانت منطقة المدينة فى حلب (٦ر١٠ هكتار) تضم ٢١ سوقا (من بين ٥٦ سوق فى حلب كلها) و ١٩ قيسارية (من بين ٥٣ قيسارية أمكن التحقق من مواقعها) ، وحيث تتركز التجارة الدولية الكبيرة للأقمشة والتوابل (انظر شكل ٩) . وفى هذه المناطق أيضا كان يقيم التجار الأوربيون فى الفنادق التى جعلوا منها مكاتب لهم. وقد أدت مجموعة أعمال التغيير والتحويل التى أجريت خلال ثلاثة قرون إلى جعل المدينة تبدو كما يصفها سوفاجيه بأنها " مجموعة من النصُب المتجانسة " والتى نساهم فيها " الروعة الهندسية للأسواق الجديدة والخانات الكبيرة واتساع المساحة المخصصة للتجارة ، وكذلك الانطباع الذى نحدثه بأنها متواءمة معا فى وحدة واحدة طالما أن مختلف منشآت المجموعة تتوافق مع أغراضها " . (١٨)

وتتصف المراكز الاقتصادية فى المدن العربية الكبيرة الأخرى بوحدة معمارية أقل وضوحا ولكنها تمثل تمركزا إقتصاديا مماثلا للتمركز الاقتصادى بمدينة حلب. ففى الوسط الاقتصادى لمدينة دمشق يوجد ١٧ سوقا من بين مجموع كلى قدره ٤٤ كما يوجد ٢٧ خاناً من بين ٥٧ منطقة مساحتها ٧ر٨ هكتارا . وفى وسط بغداد الذى تبلغ مساحته ٨ر١١ هكتارا يوجد ١١ سوقا من بين ٥١ سوق و ٣٥ خاناً من بين ٤٤ . وفى وسط مدينة الموصل الذى يبلغ ٣ر١٠هكتارا نوجد تجمعات اقتصادية شبيهة بتلك الخاصة بمدينة حلب . وفى منطقة الوسط التى تقع على مسافة ١٠٠ متر من الجامع الكبير بوجد ٢٢ سوقا على مساحة ٦ هكتارات وحيث تتم جميع الأنشطة الأساسية . هذه الأسواق هى سوق تجار التوابل [ى٧] وسوق الأتراك [ى٧] والصاغة [ك٧] وتجار الشاشية [ط٧] وسوق البركة [ى٨] حيث كانوا يبيعون العبيد ...الخ . إن مدينة الجزائر هى المدينة الوحيدة التى كانت تعطى الانطباع أنها مدينة ثانوية من هذه الناحية إذ كانت مساحة منطقة الوسط بها تبلغ ١ر١ هكتاراً فقط ويوجد بها خمس عشر سوق من بين ٤٠ سوقاً .

ويتوقف الشكل الخارجى لوسط المدينة على الظروف السابقة لنشأته وكذلك على ظروف تطوره . إن تخطيط مركز المدينة على هيئة صف واحد ممتد فى حالة مدينة حلب المؤسسة منذ العصور القديمة هو أمر ملفت للنظر للغاية أكثر منه فى حالة القاهرة التى هى من إنشاء العرب . كان خط الأسواق فى حلب يحتل بوضوح موقع

الشارع القديم المزود بالأعمدة ووفقاً للتدرج الذى وصفه سوفاجيه . فقد كان يمتد لمسافة تقرب من ٨٠٠ مترا تبدأ من باب انطاكية [س٢٥] بالقرب من القلعة . وفى بعض الأماكن كان هذا الصف يصبح صفين أو ثلاثة صفوف ، وكانت الامتدادات عمودية على الاتجاه الرئيسى (غرب - شرق) ، وتنساب داخل تقسيم المدينة التربيعى والقائم منذ نشأتها فى العصر الأغريقى . أما بالنسبة لبنيان المركز الاقتصادى لمدينة القاهرة فإنه قد تحدد نهائيا منذ تأسيسها بواسطة الفاطميين حيث أن الشارع الرئيسى (القصبة) الذى توسع فأصبح ساحة فسيحة تقع " بين القصرين " (الفاطمى) ، ثم أصبح بعد تخلى الأيوبيين عن القصرين سوقا طويلا للغاية امتد حوالى ١٦٠٠ متر بين باب الفتوح [ه ٦] وباب زويلة [ل٦] ثم ازدهرت الأنشطة الاقتصادية بعد ذلك على طوال الشوارع المتصلة بهذا المحور الرئيسى ، واستقرت فى شوارع موازية أو عمودية لشارع القصبة فمن ناحية الشرق نجد الجمالية [ز٦] وفى الشمال الشرقى مرجوش [و٦] وهو المنطوق الشعبى لاسم أمير الجيوش ، وفى الغرب البندقانيين [ط٧] وذلك دون حدوث تغيير فى الشكل الطولى لمنطقة وسط القاهرة .

وفى المدن الأخرى كانت المنطقة المركزية عبارة عن شبكة من الشوارع ذات الشكل التربيعى الأمر الذى يكشف عن تأثير العصور القديمة . وكان هذا بلا شك هو شأن مدينة تونس حيث يتضح انتظام موقع الأسواق أو شبه تعامدها حول الجامع الكبير . وهذا بلا جدال أيضا هو الشأن فى مدينة دمشق حيث امتد حى الأسواق الكبيرة على طوال شبكة الشوارع المتعامدة على المحورين الكبيرين غرب - شرق لسوق البريد [و٣] (المؤدى الى باب الجامع الكبير الذى كان معبدا رومانيا من قبل) وللشارع المستقيم [ز٥] (الديكومانس الرومانى القديم) . أما بالنسبة لمدينة بغداد التى هى من مستحدثات العرب فإن موقع وسط المدينه كان مماثلا ، ويقع فى المنطقة الكائنة بين جامع الوزير [ل١٨] (على طوال الشارع المؤدى إلى جسر نهر دجلة) ومسجد مرجانية [ن ٢٢] . وفى وسط مدينه الجزائر الذى يقع بين مسجدى الجديد [و٨] والسيدة [و٧] ، كانت الأسواق معدة على مسطح متعامد ومساحة صغيرة لدرجة جعلت الأسواق تنمو على طول الشوارع المؤدية إلى الأبواب وبصفة خاصة فى اتجاه باب عزون [ك٨] مخرج المدينة الرئيسى .

وبالنسبة لمدينه الموصل فإن البنيان الطبوغرافى الإستثنائى لمنطقة الوسط يفسر السمات الخاصه بتنظيم الأسواق والقيساريات بها . هذا البنيان عبارة عن مثلث تقع قمته فى الصاغة وتتجه قاعدته بمحاذاة نهر دجلة ، الأمر الذى جعل أسواقه وقيسارياته تمتد على شكل إشعاعى بدءا من السوق الرئيسى وهو سوق باب السراى وتتجه نحو الشمال الشرقى أى فى اتجاه النهر . ويجب الإلمام بمعرفة دقيقة بتاريخ تطور هذه المنطقة (وبصفة خاصة تاريخ تشييد الأسواق والقيساريات) وذلك لكى نفهم هذا الوضع الفريد وغير المعتاد .

مقـــارالأنشطـــةالأقتصادية

الحوانيت، والأسواق، والقيساريات

الحـــوانيت

كانت الحوانيت (أو الدكاكين) تنتمى إلى طراز لم يتغير منذ العصور الوسطى حتى العصر الحديث إلا قليلا ، وكنا نجده متماثلا بدءا من مدينة فاس حتى بغداد . إن أوصاف هذه الحوانت والتى تحدث عنها سوفاجيه بالنسبة لمدينة حلب فى عصر الدولة الزنكية ، أو لين Lane بالنسبة للقاهرة العثمانية ، أو لو تورنو بشأن مدينة فاس فى بداية هذا القرن تتوافق مع مايمكننا مشاهدته اليوم فى غالبة الأحياء التقليدية فى المدن العربية الكبيرة . [١٩] ويصف لين الحانوت بأنه مكان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه ستة أو سبعة أقدام وطول ضلعه بين ثلاثة وأربعة أقدام ويجاوره أحيانا مكان آخر مماثل يستخدم كمخزن (وفى الأغلب يكون المخزن مرتفعا مثل " العلوى " فى الجزائر) . وكانت أرضية الحانوت ترتفع بصفة عامة عن مستوى الشارع بمقدار قدمين أو ثلاثة أقدام، وغالبا ماتمتد خارج واجهة الحانوت لتكون مقعدا مبنيا بالحجر أو الطوب (مصطبة) . ويتم غلق الحانوت ليلا بواسطة مصراع من الخشب · إن الجزء العلوى من هذا المصراع يرفع لكى يكون سقيفة ، أما المصراع أو المصراعين السفليين فإنهما ينحرفان ليكونا منضدة . وبصفة عامة لم يكن هناك اتصال بين الحانوت وبين العمارة التى يلتصق بها . ولم يكن التاجر يسكن عادة فى السوق فبعد انتهاء عمله اليومى يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالمزلاج أو بالأقفال ، وهو تأمين مظهرى أكثر منه حقيقى ، هذا فضلا عن أن الأسواق كانت تحرس ليلاً . ولم يكن التجار يضعون فى حوانيتهم سوى البضائع التى هم فى حاجة إلى بيعها فى الحال . وكانوا فى أحيان كثيرة يمتلكون مخزنا(يسمونه فى القاهرة .حاصل) فى قيسارية مجاورة حيث يودعون باقى مخزونهم . وكان الحانوت يضم أثاثات متواضعة للغاية : حصيرة . وسجادة وبضع وسادات . ويجلس التاجر عادة على المصطبة حيث يجلس أيضا زبائنه ويتجاذبون أطراف المناقشات والأحاديث التى قد يطول أمدها ويتخللها أحيانا شرب القهوة وذلك قبل عقد الصفقات . وكانت هذه المصاطب التى تطغى على الشارع بمثابة عقبة حقيقية أمام المرور . ومن ناحية أخرى يحاول المتمردون فى أوقات الاضطرابات استخدام هذه المصاطب لإقامة المتاريس . [٢٠] وفى أحيان عديدة لجأت السلطات الى إزالة هذه المصاطب المزعجة والمتسببة فى وقوع أخطار . وهذا هو ماحدث فى تونس فى مارس ١٨٠٠ م من جانب حمودة بك وكان هدفه المعلن هو تسهيل المرور فى الشوارع التجارية الأمر الذى واجه مقاومة من أصحاب الحوانيت ، ولكن

رجال الإفتاء بعد أن تشاوروا فيما بينهم أعلنوا رأيهم لمصلحة الصالح العام . وفى عام ١٨٠٠ أيضا فى القاهرة لجأ المحتلون الفرنسيون إلى نفس العمل وذلك لأسباب استراتيجية . ولكن لم يسعفهم الوقت لتنفيذ العمليه بالكامل (وقد قام محمد على بتنفيذها كاملا بعد ذلك بقليل) ، الأمر الذى تسبب فى حدوث مضايقة حقيقية لأصحاب الحوانيت المتضررين الذين وصفهم الجبرتى وصفا طريفا حين قال أنهم اضطروا الى القبوع داخل " حوانيتهم كالفيران فى جحورها " .(٢١)

هذه البساطة فى بنيان الحوانيت تفسر لماذا كان من السهل بصفة عامة إقامة حوانيت . وتبين الوثائق الخاصة بالأوقاف أنه كان يتم بناء مجموعات من مئات الحوانيت . لقد تضمن وقف محمد باشا فى مدينة حلب عام ١٥٧٤ م سوقين مزودين ب ٣٤٤ حانوتا . وقد أدت هذه المرونة أيضا إلى سهولة تكوين أسواق جديدة وتنمية مراكز تجارية وذلك بتجاور صفوف من الحوانيت المتراصة . ولم تكن تكاليف الحوانيت مرتفعة فقد شيد الأمير لاشين كاشف ٢٠ حانوتا فى عام١٧٥٠ بالقرب من مدرسة السلطان حسن فى القاهرة بتكلفة إجمالية قدرها٣٣ ألف و٥٨٠بارة أى أن تكلفة الحانوت الواحد بلغت ألفاً و٦٧٩ بارة (مايعادل ثلث الأجر السنوى لأحد النجارين فى ذلك الوقت) . ويبدو أن إيجار (أجرة) الحانوت شهريا كان أيضا زهيدا للغاية .

وبطبيعة الحال كان عدد الحوانيت الموجودة فى المدن الكبيرة يتناسب مع حجم أنشطتها الاقتصادية . وقد ذكر القنصل ترويلار **Truilhard** فى عام ١٧٢٩ أنهم كانوا يفرضون ضريبة على الحانوت قيمتها سَكين واحد (زنجيرلى – نقد ذهبى قديم)، وقال إنهمّ كانوا يتوقعون جباية ٢٠ ألف سَكين لأن عدد حوانيت القاهرة يقارب هذا العدد . ولا يبدو أن هذا الرقم مبالغ فيه إذا ما قارناه بعدد حوانيت دمشق (٦آلاف و٦٠٦ حانوت فى عام ١٨٧١) وتونس (٥آلاف و ٥٤ فى ١٨٦٠) ، ثم مدينة الجزائر التى نجىء فى آخر القائمة إذ يبلغ عدد حوانيتها ألفى حانوت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر) (٢٢).

الأســـــواق

كانت الأسواق منشآت اقتصادية غير مسقوفة بصفة عامة ومن صفاتها المميزة التخصص المهنى الشديد والتركيز الجغرافى الملحوظ . إن اتجاه الحرفيين أو التجار الذين يمارسون نفس النشاط إلى التجمع فى مكان واحد هو سمة تقليدية للمدن الإسلامية لدرجة أنه انتهى إلى اعتباره التزاماً قانونيا . ففى عام ٦ نوفمبر ١٨٦٤ صدر مرسوم يؤكد على سلطات مدينة القيروان التونسية بأنه لا يمكن لغير المارسين لمهنة العطارة أن يقيموا فى سوق العطارين ، وأنه فى المقابل يحرم على الممارسين لمهنة العطارة أن يعملوا فى مكان آخر غير هذه السوق . (٢٣) إن كل مهنة تمثل شارعا معينا كان اسمها يطلـــق فى الواقع على ثلاثة اشياء متكاملة . الشىء الأول هو السوق حيث يتجمع

الحرفيون والتجار الذين يمارسون هذه المهنة ، ثم الطائفة المهنية التى نجمعهم والتى كان مركزها يقع فى نفس المنطقة ، وأخيرا المكان نفسه الذى ينتهى الأمر بإطلاق اسم الحرفة عليه حتى وإن كان قد توقف عن كونه مركزا لتجمعهم (ففى القاهرة فى ظل العثمانيين كان تجار الأقمشة المغاربة يحتلون حى الفحامين [ك٦] بعد أن نركه " الفحامون") .
وكان من الممكن لمثل هذا التخصص أن يتصف بالصفة العرقية وذلك حين يكون أعضاء احدى الجاليات الدينية أو الأجنبية متخصصين فى نشاط معين . إن تنظيم أسواق مدينه أنطاكية كان يتم وفقا لمبدأ الفصل على أسس ثلاثة الأول فنى (كل حرفى متخصص ينتمى إلى طائفة حرفته) ، والثانى طبوغرافى (جميع الحرفيين المنتمين إلى نفس الطائفة يتجمعون معا فى نفس المنطقة) ، والثالث طائفى (جميع الحرفيين المنتمين الى طائفة حرفية واحدة وبالتالى إلى سوق واحدة ينمون أنضا إلى جماعة قومية أو دينية واحدة سواء كانت تركبه أو علوية أو مسيحية) . وبذلك كان سوق الحدادين علوياً وسوق البياطرة تركياً وسوق الصاغة (قيومجى) مسيحياً .(٢٤)

وكان بنيان الأسواق يتخذ أشكالا متغايرة للغاية . فى العديد من الحالات لم تكن السوق سوى حوانيت متجاورة تم بناؤها على طول أحد الشوارع أو عند ملتقى للطرق . وبذلك فقد نشأت العديد من الأسواق بطريقة عفوية عن طريق تحول الشوارع السكنية تدريجياً إلى شوارع يسيطر عليها الطابع التجارى ، وبهذه الطريقة ظهرت بصفة خاصة المراكز الثانوية بالقرب من الأبواب فى الضواحى الجديدة . إن سوق بانقوسة فى مدينة حلب [ى١٠] والذى وصفه سوفاجيه قد اتخذ على طول الشريان المحورى للضاحية الشمالية – الشرقية حال السوق المتخصصة فى تجهيز وتموين القوافل .(٢٥) (انظر الشكل ١١) . وكان تجهيز وإعداد مثل هذه الأسواق بسيطاً ومتواضعاً . إنها خليط غريب من الحوانيت غير المسقوفة أو المسقوفة بسقف ريفى من الحصير أو الأغصان وأحيانا من النسيج الموضوع فوق هياكل من الخشب . ومع ذلك فقد كانت هذه الأسواق المعرضة للرياح من كل جانب قابلة للتنظيم : ففى عام ١٧٨١م قام محمد باشا العظم بإحلال سوق حقيقية سميت بـ (السوق الجديدة) بها حوانيت مسقوفة على جانبى الطريق عند بوابة سوق الأروام وذلك مكان السوق الذى كان يضم حوانيت غير مسقوفة ومبنية على جانب واحد من الطريق .(٢٦)

ولكن العصر الذى نتحدث عنه غنى أيضا بالعمليات المنسقة المتسمة بطابع معمارى حقيقى والتى تنمو وفقا لبنيان دقيق ، وتتم بصفة خاصة فى المراكز الحضرية بالقرب من الجوامع الكبيرة ، وفى المواقع التى شيدت فيها السلالات الحاكمة فى القرون الوسطى أسواقا مسقوفة تم توسيعها وتحسينها فى ظل العثمانيين . وبطبيعة الحال كان لهذه العمليات هدف إقتصادى، إذ تؤدى الى توسيع نطاق التبادل التجارى الأمر الذى يزيد من غنى البلاد وحكامها . وفى نحو أعوام ١٦٤٠-١٦٤٧م تم إسناد رسوم

الأسواق فى تونس إلى " قايد" الذى كان يدفع قيمة الإيجار (لَزْمة) مباشرة إلى الخزينة المكلفة بدفع رواتب الإنكشارية ، وهذا هو سبب اهتمام السلطات بتشييد الأسواق . لقد عاقب الداى أحمد خوجة (١٦٤٠-١٦٤٧) أحد الجنود الأتراك الذى قام بسلب أحد التجار التونسيين وقال له . " ألا تعلم أن على هؤلاء التجار التزامات تجاه " قايد لَزَّام " (مستأجر) ؟ لو اسنشرت ممارسة السلب والعنف ستتوقف المبادلات التجارية وتنضب مصادر دخل القايد ويتوقف دفع رواتب العسكر (الإنكشاريه) " [٢٧] وتم أيضا توسيع العديد من هـذه العمليـات وتنميـتها فى إطـار الأوقـاف بهـدف صـيانة المنشآت والمؤسسات الدينية (وفى الأمد القصير تحقيق دخول كبيرة لصاحب الوقف ولذريته) . وعلى أى حال فقد كانت هذه المؤسسات نهدف إلى تقوية نفوذ المؤسسين الذين كانوا بذلك يظهرون قوتهم فى القطاعات الأكثر ازدحاماً فى المدينة ، و هذا هو سبب العناية الكبيرة التى كانت تبذل فى تشييد المنشآت ذات المنفعة العامة والتى ترتبط أحيانا بالمنشآت الدينية وتتكامل معها.

ومن بين المنجزات التى بمكن التحقق من أهميتها حى اليوم تجدر الإشارة إلـى مجموعة الأسواق التى بنيت فى العصر المرادى فى تونس على مساحة تقرب من الهكتارين فى منطقة تقع غربى الجامع الكبير ، وحيث أقام كل من يوسف داى (١٦١٠-١٦٣٧) وحمودة باشا(١٦٣١-١٦٥٩م) مسجديهما (١٦١١و١٦٥٥) . وكانت هذه المنشآت تهدف الى الإصلاح الاقتصادى للمدينة التى تخطت أخيرا كوارث القرن السابق ، كما حققت أيضاً رغبة حكام تونس فى تأكيد استقرار سلطتهم . ومن بين الأسواق الأكثر إثارة للاهتمام سوق الترك [ى٧] وسوق البركة والذى يعود تاريخ تشييدهما إلى عهد يوسف داى . ويقول ابن أبى دينار المعاصر لذلك العهد أن سوق الأتراك " من أجمل أسواق تونس " . لقد كان مبلطاً بعناية ، ومحمياً بعقود من القرميد وتطل الحوانيت على الشارع بواسطة صف من العقود المحمولة فوق أعمدة ، وفى وسط السوق يوجد مقهى لا يزال قائماً حتى اليوم وهو من أقدم مقاهى العالم العربى . وقد اتسعت سوق البركة حيث كان يباع العبيد لتشمل ملتقى ثلاثة شوارع وتحولت إلى ميدان صغير منقسم الى ثلاثة ممرات بفضل صفين يضمان ثلاثة أعمدة ، كما توجد قبه فوق المر الرئيسى . [٢٨]

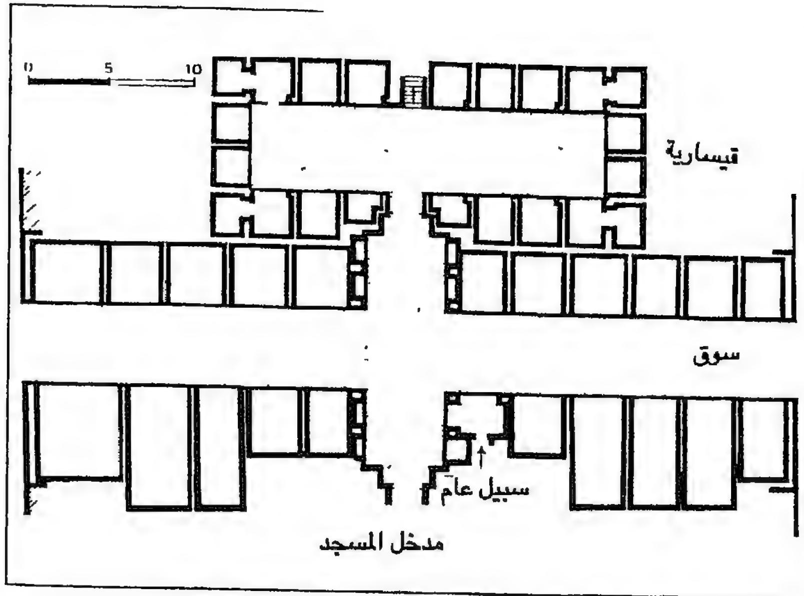
إن قصبة رضوان فى القاهرة هى السوق الأثرى العظيم الذى يمثل الجزء الرئيسى من مجموعة المنشآت التى شيدها رضوان بك خلال الفترة بين ١٦٢٩م و١٦٤٧م فى إطار الوقف الكبير الذى أشرنا إليه فيما سبق والذى يقع جنوبى باب زويلة [ل ٦] مباشرة (أنظر الشكل ١٤) . ويعتبر هذا الوقف من المشاريع ذات الطابع الاقتصادى (فى منطقة كانت تنمو بشدة فى القرن السابع عشر) ، والدينى (خصص وقف رضوان لصيانة منشآت ومؤسسات خيرية مختلفة) ، والسياسى إن منشآت فى مثل هذه الضخامة والتى تقع فى منطقة مركزية هامة لابد وأنها تعزز نفوذ رضوان بك الأمير حاكم مصر والذى

بلغ من القوة درجة جعلت الموعز إليهم يزعمون بأن هذا المملوك الذى هو من أصل جيورجى ينتسب إلى سلالة السلاطنة الشراكسة بل وحتى زعموا انتسابه إلى قبيله قريش (التى ينتمى اليها الرسول) . (٢٩) إن قصبة رضوان وهى سوق واسعة متخصصة للإسكافبين (القوافبن) وللحرفيين فى صناعة الجلود تمتد على مسافة طولها ١٢٥متراً ويغطى هذه السوق لمسافة طولها ٥٠ متراً سقف من الخشب تتخلله فوانيس صغيرة ، وتوجد الحوانيت على جانبى الشارع الذى يبلغ اتساعه ستة أمتار. ويستند الدور البارز على حوامل حجرية قوية وتوجد به فتحات مستطيلة (فردية أو ثنائية على التوالى) كما يشغله رَبْع ووكالة . إن قصبة رضوان هى السوق الكبيرة الوحيدة المسقوفة التى لا تزال قائمة فى القاهرة وهى دليل رائع على عظمة المعمار الذى يستهدف منفعة عامة (٣٠)

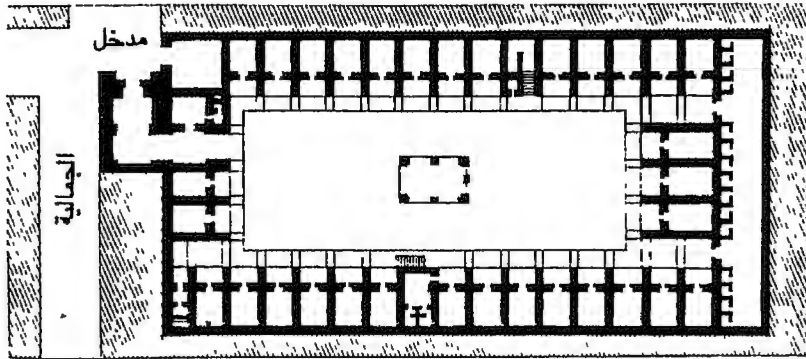
وفى مدينة حلب أدت مجموعة أعمال الأوقاف المنجزة خلال القرن السادس عشر إلى نزويد الجزء الجنوبى من " المدينة " بعدد من الأسواق المبنية وفقاً للتقاليد الموروثة عن أسواق القرون الوسطى الكبيرة المغلقة . إن بعض هذه الأسواق ذات طابع معمارى عظيم كما أنها ترتبط بفضل مجموعة من القباب والعقود مع منشآت الوقف الرئيسية. وهكذا ترتبط سوق خان الجمرك [ع٢١] وسوق السَقَطِية (المشيدتان عام ١٥٧٤م) مع المدخل الفخم لخان الجمرك . وفى حالة سوق بهرام باشا [ع٢٢] يبدو الترابط أكثر روعة ، إذ توجد مجموعة من القباب ترتفع إحداها فوق المدخل الرائع للمسجد (المشيد عام ١٥٨٣) وترتفع الثانية فوق السوق ، أما الثالثة فهى تعلو القيسارية (الخاصة بالوقف ايضاً) وتحقق الترابط بين المنشآت الثلاث . (٣١)

إن تنظيم الأسواق العشوائية أو الأسواق المعمارية مهما اختلفت نشأتها أو بنيانها كان مماثلا للتنظيم الطائفى الذى كان فى غالبية الأحوال يمتزج مع السوق ، بحيث أن السوق لم تكن سوى المظهر الطبوغرافى لنفس الشىء الذى تمثل الطائفة مظهره المهنى . وكانت السوق (أو الطائفة) توضع تحت إشراف شيخ (أو أمين) الذى يحافظ على النظام وعلى استقامة المعاملات ويقوم بدور الوسيط بين السلطات ورجال السوق . وفى غالبية الأحوال يعاون الشيخ فى مهامه "نقيب" و"كاتب".

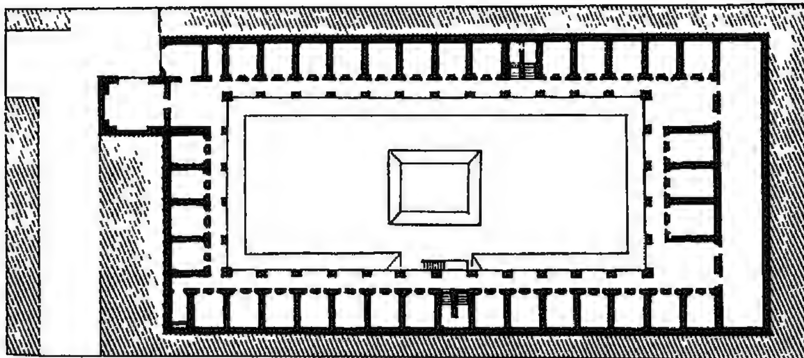
وكانت الأسواق (على الأقل الموجودة فى وسط المدينة والأكثر غنى) تغلق أثناء الليل بأبواب من الخشب ، وتوضع تحت إشراف حراس (يسمى "عساس" فى تونس و "حارس" فى حلب) وبوابين . ويتولى دفع مرتباتهم عادة أصحاب الورش والحوانيت . وفى حالة وقوع حادث سرقة فإن الحارس يكون مسئولا . وفى الجزائر كانت الحراسة تسند إلى الأهالى القادمين من بسكره والذين يبلغ عددهم١٥٠ فردا ، وكانوا يقبمون أمام الحوانيت والمخازن . وفى تونس كان يوجد نظام مماثل حيث يقوم الورجيليون (القادمون من ورجلا) بالحراسة فى الأسواق وفى عام ١٨٩٩ حدث شجار بين الحراس المغاربة والورجليين ، وقام شيخ الورجيلين بالتذكير بأن حراسة سوق العطارين مسندة إليهم منذ خمسمائة



شكل ١٦ – سوق بهرام باشا فى حلب (نقلاً عن سوفاچيه)،



الدور الأرضى



طابق علوى

شكل ١٧ – وكالة ذو الفقار كتخدا فى القاهرة (نقلاً عن باسكال كوست : *Architecture arabe*, planche XLIII)

عام . وقد أدت هذه الحراسة بالإضافة الى المنع شبه الكامل لأى مرور في الأسواق بعد هبوط الليل وإجراءات تكميلية أخرى مثل الحفاظ على بعض الإضاءة أثناء الليل .. أدت بصفة عامة إلى تحقيق الأمن في الأسواق . وكانت الحوادث نادرة مثل تلك الحادثة التى شهدتها القاهرة فى عام ١٦٤٢م ، حين وقعت المدينة فريسة لعصابات من اللصوص (مناسر) كانوا يقومون بأعمال النهب فى أحياء مختلفة وبصفة خاصة فى حى طولون حيث نهبوا ٤٨ حانوتا فى ليلة واحدة كما سبق أن ذكرنا .(٣٢)

ومع ذلك كانت الأسواق تشتهر بأنها " أماكن خطرة " أو فى القليل مشبوهة خاصة بالنسبة للنساء ، وذلك بسبب تعرضهن للالتقاء بأشخاص خطرين خاصة فى وقت الأزمات ، وفى بعض الأحيان يمنعون النساء من التردد على الأسواق . ففى عام ١٧٣٩م صدر أمر سلطانى يلزم قاضى مدينة حلب باتخاذ مايلزم لعلاج حالة الزحام فى سوق بانقوسة واختلاط النساء بالرجال فى السوق الأمر الذى قد تكون له آثار سيئة على الأخلاق العامة . وفى ١٧٥٣م . قرر أسعد باشا القيام بحملة ضد البدو ، إذ قام بجمع عدد كبير من الفلاحين والعسكريين وغلق أسواق دمشق ومنع النساء من الخروج . وفى اغسطس ١٧٨٦ وقعت أعمال شغب فى القاهرة ، وصدر أمر فى ١٣ منه يمنع النساء من الجلوس فى حوانيت الجواهرجية ، ومن الوقوف فى الأسواق إلا أثناء الوقت اللازم لشراء لوازمهن . وفى ٢١ منه تمت المناداة فى الشوارع بأنه لا يجب على النساء الذهاب إلى الأسواق ، وبأنه سيتم شنق المخالفات لهذا الأمر. ومع ذلك يبدو أن هذه الأوامر لم تلق استجابة كبيرة بالرغم من المخاطر الحقيقية فى تلك الفترة المضطربة للغاية .(٣٣)

كان عدد الأسواق فى المدن الكبيرة المختلفة يتباين نسبيا وفقا لأهمية المدينة اقتصاديا . ففى القاهرة كان يوجد ١٤٥ سوق بينما فى حلب ٧٧ سوقاً فقط وهو اختلاف يتناسب مع تفوق القاهرة الواضح . وفى بغداد كان يوجد ٥٢ سوقاً وفى دمشق ٤٥ والجزائر ٤٠ ومع ذلك فإن احتياجات الحياة اليومية مهما قلت أهميتها كانت تبرر وجود حد أدنى من الأسواق . وعلى هذا تعتبر الأسواق أقل أهمية من القيساريات كمؤشر مضمون على الأنشطة الإقتصادية .

القيساريات

تتميز وظائف القيساريات وبنيانها المعمارى بالتباين والدوام بالرغم من تغير اسمها تبعا للعصور ووفقا للمناطق . ففى القاهرة كانوا يسمونها على التوالى " فندق " ثم " قيسارية " ثم " خان " وأخيرا سميت" وكالة " (الاسم الوحيد تقريبا المستخدم فى العصر العثمانى) . وكانت التسمية المعتادة فى أفريقيا الشمالية هى " فندق " (يسمونها فى تونس" وكالة " وينطقونها " اوكالة ") ، وفى سوريا والعراق " خان" (كانت قيساريه حلب منشأة صناعية إلى حد ما كما سنرى فيما بعد) . وفى اليمن كانوا يسمونها "سَمَاره " (وفى الزمن القديم استخدموا كلمه " خان ") .(٣٤) ولكن التعريف

الذى يقـدمـه ڤييت G. Wiet للقيسارية يصلح لجميع الأمكنة وفى جميع العصور تقريبا إذ يصفها بأنها " مبنـى مربع الشكل يتخذ هيئة الرواق ويضم غرفاً ومخازن وحوانيت للتجار ". (٣٥)

كانت هذه المنشآت تستخدم أساساً للتجارة الكبيرة ولتجار الجملة ، وفى أحيان كثيرة تتخصص القيسارية فى التجارة فى سلعة معينة وتحمل اسمها . ففندق الزيت فى تونس يشمل تجارة الزيت ، ووكالة الصابون فى القاهرة كانت المركز الرئيسى لتجارة الصابون ،. وتقوم السلطات ذاتها أحيانا بتنظيم هذا الاحتكار لسلعة معينة . توجد وثيقة مؤرخة فى عام ١٧٥١ تنص على اقتصار تجارة الصابون فى حلب على خان الصابون وحده . وفى القاهرة كان من الواجب تخزين الأقمشة المصنوعة فى المنوفيه فى الوكالة المسماه "منوف" وحدها وذلك مع استبعاد أيه وكالة أخرى . (٣٦) كان تخصص القيساريات هذا بطبيعة الحال مريحاً للتجار أنفسهم ويتوافق مع تخصص الأسواق . ولكنه كان أيضاً مفيداً للغاية للسلطات لأنها تستطيع بسهولة الإشراف على الأنشطة التجارية وجباية الرسوم المفروضة على المنتجات ، وبذلك تكون التجارة منظمة بدقة . وكان يتردد على القيساريات التجار الذين هم من أصل قومى واحد وهى سمة تعيد إلى الأذهان من جديد تنظيم الأسواق : ففى الجزائر كان يوجد فندق جربه (أى الأهالى القادمين من جزيرة جربة) ، وفى القاهرة كان الفلسطينيون شبه المحتكرين لتجارة الصابون يتجمعون فى القيساريه المسماه وكالة الصابون والتى سبق الإشارة اليها .

وكانت القيساريات منظمة كأنها طوائف حرفية حقيقية وتمثل فى بعض الأحيان إحدى الطوائف فعلا ، ويشرف عليها أحد الشيوخ كما حدث فى القاهرة حيث كانت طائفة " تجار الصابون موجودة فى الوكالة المسماه وكالة الصابون ". (٣٧) وكان يدير هذه القيساريات مالك القيسارية أو أحد نوابه ، أو الملتزم الذى التزم بالضرائب المفروضة على التجار ، أو "ناظر" الوقف الذى تنتمى إليـه ، أو أحد الشيـوخ ، وذلك حسب الظروف . ويقوم البـوابون المقيمون فـى هـذه الأماكن بالمحافظة على الأمن بها وتسلم إيجارات الحوانيت والمساكن ، وبممارسة نوع من الرقابة – عند الاقتضاء – على السكان لحساب السلطات .

إن بنيان القيساريات المتوافق تماماً مع وظائفها بلغ حالة التوازن المستقر منذ العصور الوسطى ولم يتغير إطلاقا بعد ذلك . يتميز مدخل القيساريه بأنه مسقوف ويمكن أن يكون مظهره رائعًا ويطل عليه مقر البواب أو الناظر ، وعن طريقه نصل إلى داخل المبنى الذى قد يكون مربع الشكل أو مستطيلا . ويتخذ المبنى هيئته حول ساحة واسعة غالباً غير مسقوفة ولكنها فى بعض الحالات قد تكون مسقوفة ، ونجد فى وسطها أحيانا مسقاة أو مُصلَى صغير . وفى الدور الأرضى توجد المخازن (يسمون المخزن فى مصر " حَاصل ") حيث يودع التجار بضائعهم ، كما يوجد أحيانا اسطبل للدواب . وفى الطابق

العلوى نجد المساكن وهى حجيرات صغيرة مستطيلة الشكل تطل عادة على دهليز . وكانت مساحات القيساريات متباينة للغاية . إذ نجد فندق الفرنسيين فى تونس وهو أحد أكبر قيساريات هذه المدينة والذى ظل باقياً حتى اليوم يشمل مساحة لا تزيد على ألف متر مربع ، فى حين أن مساحة وكالة ذو الفقار كتخدا بالقاهرة تبلغ ألفين و٦٢٥ متر مربع . وكانت وكالات بولاق أكبر من ذلك حيث كان إتساع الأراضى غير محدود على عكس أراضى وسط القاهرة . وقد بلغت أبعاد وكالة الخرنوب ٧٨ × ٤٨ مترا وتغطى مساحة كلية قدرها ٣٨٤٠ متراً مربعاً . (٣٨) ولا جدال فى أن القيساريات الأكثر اتساعاً كانت فى مدينة حلب حيث بلغت مساحة خان الجمرك الكلية ستة آلاف و١٦٧ متراً مربعاً وبلغ متوسط مساحة ١٩ خان بمنطقة " المدينة " والتى تمكنا من معرفة بنيانها القديم - ألفين و٢٨٢ متراً مربعا . وهذه الخانات عبارة عن مبان رائعة وضخمة ، فهى أكبر مبانى غير دينية شيدت فى العصر العثمانى ، وكانت تكلفتها بلا جدال باهظة للغاية ، إذ تصل تكلفة بعض الوكالات فى القاهرة إلى مليون بارة أو أكثر ، (تكلفت إحدى الوكالات فى سوق السلاح [ف ٦] مليون و٧١٤ ألف و٢٧٢ بارة فى ١٧٣٨ م ، ووكالة النفاح [ل ٧] بالقرب من باب زويله ٦٢٥ ألف بارة فى ١٧٤٤ م ، وهو مبلغ يفوق تكاليف أى مبنى آخر شيد لأغراض اقتصادية . (٣٩) هذه الاستثمارات الهامة تبررها الأرباح المنتظرة منها . حيث كانت القيسارية تمثل البناء النموذجى للاستثمارات المربحة ، ولهذا كنا نجدها كثيرا من بين العناصر المكونة للوقف .

ويمثل عدد القيساريات مؤشرا موثوقاً به للغاية للأنشطة الاقتصادية بإحدى المدن . ويحمل موقع القيساريات مغزى كبيراً أيضا ، حيث أن المنطقة ذات أكبر عدد من القيساريات تحدد عادة منطقة وسط المدينة . وعلى هذا ليس من المستغرب أن تكون القاهرة فى هذا المجال فى مقدمة جميع المدن العربية بعدد هائل يقدر بـ ٣٦٠ خان ووكالة أمكن التحقق من وجودها خلال العصر العثمانى ، من بينها ٣٤٨ أمكن تحديد مواقعها بدقة (٢٢٩ فى منطقة وسط المدينة) . ولابد أنه كان يوجد بمدينة حلب حوالى مائة خان لم نستطع التحقق إلا من ٥٦ وتحديد أماكن ٥٣ منها . وفى دمشق أمكن التحقق من وجود ٥٧ خان وفى بغداد (٤٤) والموصل (٣٥) ، وهى أرقام يمكن على أساسها المقارنة بين أهمية هذه المدن . وفى مدينة الجزائر كانت توجد ١٨ قيسارية الأمر الذى يعكس الدور الثانوى لهذه المدينة فى تجارة البحر المتوسط الكبيرة .

وتقدم المدن العربيه لنا قائمة طويلة من المنشآت المعمارية التى لم تخضع حتى الآن لبحوث منهجية ، ومع ذلك فإن تنوعها ووفرتها واضحة لكل من يتجول فى الأحياء القديمة لهذه المدن ذات الشهرة التاريخية الكبيرة ومما لا جدال فيه أن القيساريات من شواهد العصر العثمانى المعمارية الأكثر روعة ، كما أنها سمات مميزة لعصر كانت فيه المبانى ذات المنفعة لا تخلو من القيمة الفنية . (٤٠)

وفى أفريقيا الشمالة العثمانية كانت الوكالات أو الفنادق قليلة الأهمية خاصة عند مقارنتها بمثيلتها فى الشرق الأدنى . ولسوء الحظ أننا لا نعرف إلا القليل عن فنادق مدينة الجزائر والتى اختفت مع اختفاء وسط المدينة الذى تهدم بعد الغزو الفرنسى بقليل . ولكن من ناحية بنيانها المعمارى ، وإستخداماتها (تجارة ومسكن) ، وعددها (حوالى العشرين) ، فإنها تتشابه مع فنادق تونس التى تم الحفاظ على العديد منها . ومن الفنادق الأكثر نموذجية فندق الفرنسيين [ز ٣] الذى شيده باى تونس عام ١٦٦٠ م لسكن الجالية الفرنسية ، ووفقا لنموذج كان سائدا فى تونس فى عهد المراديين والحسينيين . والواقع أن هذا المبنى هو أحد مبنيين متشابهين تقريبا وكان يقيم فيهما قنصل فرنسا والتجار الفرنسيون . ويمكن الولوج إلى المبنى عن طريق مدخل جميل من الحجر محاط بعمودين ناقصين (القسم الناقص متوار فى البناء) ، وله باب من الخشب المزين بالمسامير ويصل إلى ممر مُقَنْطر يطل على فناء واسع مربع الشكل يحيط به دهليز ترتفع عقوده فوق ١٦ عمود . وتحت عقود السقف نجد أبواب الغرف المسقوفة بعقود والمستخدمة كمخازن . وفى الطابق العلوى توجد مساكن تطل على دهليز آخر . ويشغل المبنى مساحة تبلغ حوالى ألف متر مربع ويضم حوالى خمسين مقراً . أما المبنى الثانى فهو مماثل للمبنى الأول تقريبا . [٤١] إن هذين المبنيين عمليان تماما مثل فندق العطارين [ط ٦] الذى يقع فى قلب حى الأسواق والذى يتماثل فى بنيانه مع فندق الفرنسيين (إلا أنه أصغر حجما إذ تبلغ مساحته ٦٢٥ متر مربعا) ، ولكن من الصعب تحديد تاريخ تشييده وما إذا كان فى العهد الحفصى أم فى العهد العثمانى وذلك لعدم تطور طرز المبانى خلال قرون إلا قليلاً .

وفى مدينة الموصل يبدو أن الخانات تنتمى لهذا الطراز من روائع المبانى ، لكن على مساحات متواضعة وتخلو من أيه طموحات معمارية . وهذا هو الانطباع الذى يتولد عند مشاهدة تلك الخانات التى لا تزال قائمة من بين الخمسة وثلاثين خاناً التى كانت بالمدينة فى العصر العثمانى . ونرى مداخل تعلوها العقود ومساحاتها غير مسقوفة ، ونجد المخازن والاسطبلات فى الدور الأرضى والمساكن فى الطابق العلوى (أو الطابقين) : إن خان المفتى [س ٨] الذى يمكن تحديد تاريخ تشييده بدقه تقريباً (قبل عام ١٧٢٢ م . بقليل) هو مبنى مساحته ١٧٠٠ متر مربع وقد وصفه أحد الرحالة فى بداية القرن التاسع عشر بأنه يضم ٢٦ غرفة وهو أمر متواضع للغاية . [٤٢] وكان بالموصل أيضاً قيساريات ذات محلات مسقوفة ويغلقونها أثناء الليل ، وحوانيت متخصصة فى تجارة الجملة لأحد المنتجات أو لعدد قليل من المنتجات التى يمكن أن تتشابه مع الأسواق أكثر من القيساريات .

أما قيساريات العواصم التجارية الرئيسية وهى القاهرة وحلب ودمشق فإنها تختلف تماما سواء من ناحية الضخامة المعمارية أو الطموح الفنى . فقد كانت على

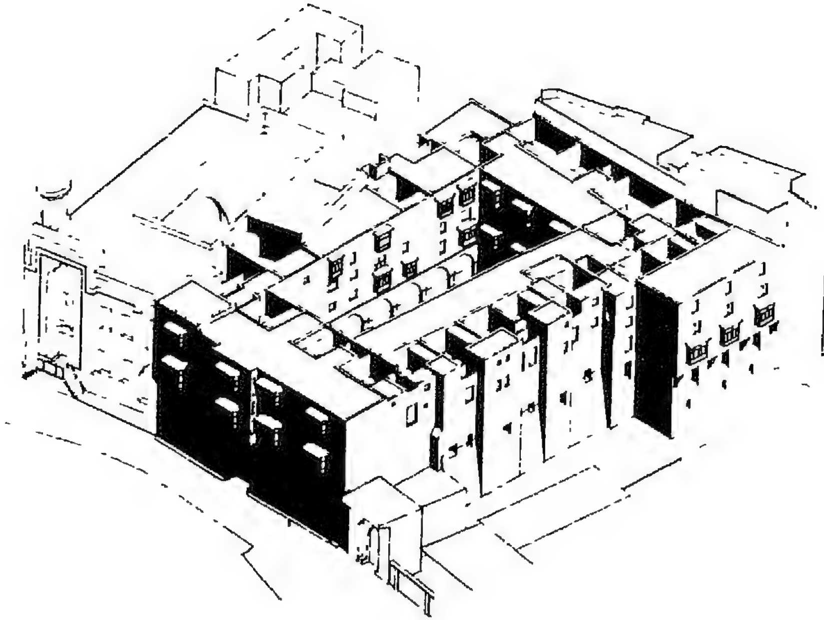
مستوى الأنشطة التجارية التى شاهدتها هذه المدن ، كما أننا نجد فى نوعية منشآتها التقاليد القديمة للمنشآت المملوكية الرائعة والتى لا يزال بعضها قائما حتى يومنا هذا .

إن البنيان الأساسى للوكالات والخانات فى القاهرة قد إستقر قبل ١٥١٧ م . ، وذلك وفقا لما يتضح من الصروح الأثرية مثل وكالة قايتباى [هـ ٥] بالقرب من الأزهر الشريف (١٥٠٤ - ١٥٠٥) . ولم يتغير هذا البنيان إطلاقا خلال الفترة العثمانية إلا فيما يتعلق ببعض الأمور الثانوية (تصميمات المداخل والزخرفة) ومدى اتساع المبانى . ويوجد مثالان لمنشآت معمارية مزامنة إلى حد ما ، وتعطينا فكرة محددة عن هذه الصروح القاهرية . الأول هو وكالة ذو الفقار كتخدا [ن ٥] الكائنة فى حى الجمالية والمشيدة ١٦٧٣ م والتى أصبحت اليوم متدهورة ، ولكن باسكال كوست قام فى بداية القرن التاسع عشر بتقديم بيان رائع بشأنها يجلعنا نعرفها تفصيليا . فهى تقع عندملتقى شارع الجمالية مع شارع النمبكشية ، لها مدخل مدهش يعلوه طابق بارز ، ويمكن لهذا المدخل أن يكون دهليزاً فى أحد القصور . ويؤدى المدخل إلى دهليز منحنى ومسقوف بعقود قوية، ثم نصل إلى ساحة يتوسطها مصلى ومسقاة . وفى الدور الأرضى لهذه الوكالة يوجد ٣٢ مخزنا (حواصل) ، حيث يمكن للتجار إيداع بضائعهم ، ويشمل الطابق الأول ممرا تطل عليه ٣٥ غرفة ، كما يشمل الطابق الثانى رَبْعا (مبنى للإيجار) .[٤٣] إن بعض سمات هذا المبنى مثل التنظيم الأفقى للسطح (طوله ٧٥ مترا وعرضة ٢٥ مترا ومساحة الوكالة الكلية ألفان و٦٢٥ متر مربعا) ، والمساحة الواسعة التى يحتل المبنى وسطها تذكرنا بسوريا، الأمرالذى يجعلنا نتذكر بأن العديد من التجارالسوريين كانوا يترددون على حى الجمالية . وفى المقابل فإن وكالة بازرعة [ز ٥] التى تبعد أقل من مائة متر من هذا المكان فى شارع التومبكشية تتميز بالشكل الرأسى الذى يبدو نموذجا مصرياً خالصاً والتى تعتبر وكالة الغورى مثالاً واضحاً عليه وذلك منذ قبل ١٥١٧ م . إن قبسارية بازرعة التى يعود تاريخها إلى نهاية القرن السابع عشر ذات شكل شبه مستطيل تبلغ أبعاده ٢٥ مترا × ٤٥ مترا ومساحتها الكلية حوالى ألف متر مربع ، كما أن المبنى الذى يرتفع فوق السطح يضم أربعة طوابق مرشوقة بالنوافذ ذات المشربيات وهو أيضا سمة مصرية ، ولهذه القيسارية بوابة مهيبة من ناحية الفن المعمارى تؤدى إلى ممر مزود بالعقود ذات الزوايا البارزة ثم إلى فناء كبير (٢٧ ×١٢ مترا) ترتفع حوله مبان صنعت أدوارها الأرضية من الحجر وطوابقها العليا من القرميد . ونجد فى الدور الأرضى من المستويات الأربعة المخازن ، وفى الطابق الأول مساكن تطل على دهليز ، وفى الطابقين التاليين " ربعا " يضم ١٩ مسكنا وكل مسكن مزود بشرفة ومن صفات هذه الوكالة المميزة المشربيات البارزة فى اتجاه الفناء .[٤٤]

إن خانات مدينة حلب التذكارية تظهر استمرار التأثير المملوكى بنفس الوضوح . ويعتبر خان الصابون [ن ١٩] ، وخان الأبرك [س ٢٢] السابقان للغزو العثمانى

والموجودان حتى يومنا هذا مثلان جيدان على الفن المعمارى الذى استلهمته زخارف وطرز المنشآت المشيدة بعد عام ١٥١٦ م . ويعتبر خان قورت بك [ل ١٨] بمدينة حلب آخر آثار العثمانيين الخالدة ، والرائعة ، والأكثر قدماً (شيد حوالى عام ١٥٤٠ م .) وذلك بسبب أبعاده الرحبة وطرازه المعمارى البارع ، وقبل الدخول إلى هذا الخان نجد سوقاً صغيرة مربعة الشكل لخدمة مستأجرى غرف الخان . ثم نعبر دهليزاً تعلوه قباب قبل الوصول إلى مدخل جميل للغاية يؤدى إلى فناء واسع فى وسطه حوض مياه كبير . وعلى الجانبين الغربى والشمال الشرقى للدور الأرضى توجد مخازن تعلوها عقود - المتوافقة مع عقود دهليز الدور العلوى (مسكن التجار) - وعلى الجانب الجنوبى يوجد إيوان كبير (غرفة تطل على الفناء عن طريق شرفة مقنطرة) . إن أبعاد الفناء ووجود إيوان فى الناحية الجنوبية والزخارف وهيئة المعمار الأفقية تبدو جميعا من سمات النماذج السورية [٤٥] . أما خان الجمرك [ع ٢١] المشيد فى نحو عام ١٥٧٤ فإن أبعاده فريدة . يبلغ طول القيسارية ذاتها ٧٩ متراً وعرضها ٦٥ متراً ، وإذا ماأخذنا فى الاعتبار القيسارية الأخرى التى تعتبر امتداداً لها فى اتجاه الجنوب ، فإن المساحة الكلية تبلغ ٦ آلاف و١٦٧ متراً مربعاً . ويضم هذا الخان ما لا يقل عن ٥٢ مخزناً فى الدور الأرضى و٧٧ غرفة فى الطابق العلوى . ويوجد فى فنائه مسجد صغير وحوض للمياه . ولكن زخارف هذا الخان التى تذكرنا بوضوح بالفن المملوكى لا تقل روعة ، حيث أن مدخله فائق الجمال تسبقه قبة (اختفت الآن) تربط المبنى بالسوق الذى يجاوره من الناحية الشمالية ، كما أن واجهاته المطلة على الشارع وعلى الفناء مزخرفة بأسلوب فريد فى نوعه بالنسبة لصرح كهذا وتمثل إنجازاً كبيرا للفن الحلبى فى ظل العثمانيين . [٤٦] وفيما ينعلق بخان الوزير [ن ١٨] الذى شيد بعد ذلك بكثير (١٦٨٢) ، فإنه لسوء الحظ قد تداعى إلى حد كبير بسبب أعمال تنظيم المدن المعاصرة والتى انتقصت الكثير من مساحاته الأصلية (حوالى ٤٥٦٠ ، متر مربع) . كما أدت إلى الإضرار بتوازنه المعمارى . أما زخرفته فإنها تماثل فى روعتها زخرفة خان الجمرك والتى من الواضح أنها مستوحاة منها (وخاصة ما ينعلق بأعمال واجهات المدخل العظيم الخارجية والداخلية) . وفى هذا الشأن أيضاً يمكننا تذوق مدى عمق البصمات المملوكية ، وقوة تأثير التقاليد السورية بصفة عامة والتى تنغلب على التأثيرات الواردة من الآستانه . [٤٧]

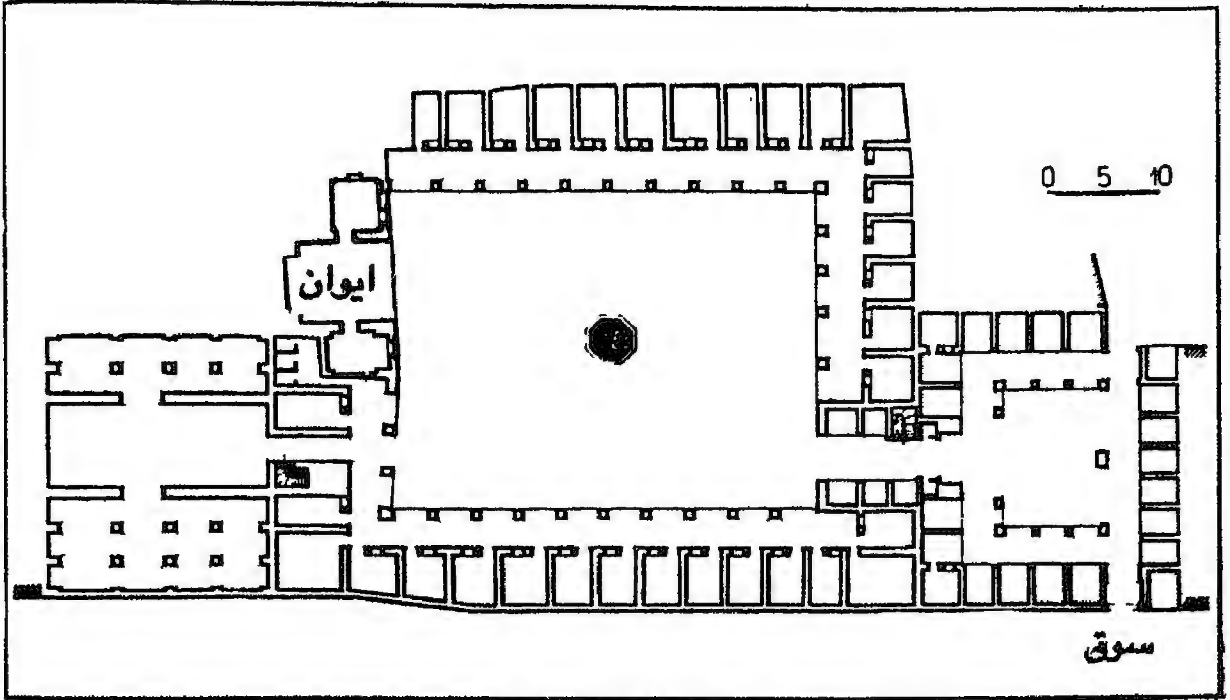
هذا الاستقرار المدهش للطرز المعمارية لقيساريات تونس والقاهرة أو حلب يجعل انتشار نموذج جديد فى دمشق فى القرن الثامن عشر أكثر إمتاعاً و يتميز بتغطية المساحات التى تقع فى وسط القيسارية . كان يوجد فى دمشق عدد كبير من الخانات ذات البنيان التقليدى المزودة بمساحات فضاء غير مسقوفة فى وسطها ، ومع ذلك فإن المنشآت المسقوفة بالقباب لم تكن نادرة . لقد عرفنا من قبل أن البدستان الذى شيده مراد باشا قبل عام ١٦٠٨ كان يتضمن تسع قباب الأمر الذى نتج بلا شك عن التأثير العثمانى المباشر . ويبدو أن هذا الطراز من المبانى قد لاقى نجاحاً كبيراً فى القرن الثامن عشر إذ



شكل ١٨ - وكالة بازرعة بالقاهرة (نقلاً عن . Flemming Aalund The wakalat Bazar a, p 37, fig 3)

تم تشييد مجموعة من الخانات ذات مساحات مسقوفة بالقباب مثل خان سليمان باشا [و ٥] المشيد عام ١٧٣٢ فى عهد أحد الولاه المنتمين لآل العظم ، وكانت أبعاد مساحته المستطيلة تبلغ ٣٠ ر١١ متراً و ٥٠ ر٢٣ متراً ومسقوفة بقبتين كبيرتين مرتفعتين فوق مثلث كروى بين العقود ، وقد أصبحت اليوم مهدمة ، وفى الدور الأرضى للخان يوجد ١٧ مخزناً ، وفى الطابق العلوى ١٩ غرفة تطل على دهليز .[٤٨] ويوجد أيضاً خان السفرجلانية (المشيد قبل ١٧٥٧ .) [و ٤] والمزود بثلاث قباب ،[٤٩] وخان

الصدرانية [و ٤] (المشيد قبل عام ١٧٥٧ .) والمزود بقبتين .[٥٠] ولكن جميع هذه الصروح لم تكن فى مثل ضخامة الخان الكبير (ويسميه المعاصرون لتلك الفترة قيسارية) الذى شيده أسعد باشا العظم (حاكم دمشق من ١٧٤٣ م . إلى ١٧٥٧ م .) . وقد شيد هذا الخان خلال الفترة بين شهرى فبراير - مارس - وأكتوبر - نوفمبر عام ١٧٥٣ ، فى سوق البذورية على بعد يقل عن مائة متر من الصروح الثلاث السابقة [و ٥] .[٥١]



شكل ١٩ – خان قورت بك فى حلب (نقلاً عن : J. Sauvaget : *Alep*, planche LXIII .

هذه القيسارية كانت أوسع قيساريات دمشق إذ يبلغ طولها ٥٢ متراً وعرضها ٤٦ متراً (المساحة الكلية : ٢٥٠٠ متر مربع) . وكانت مساحتها مربعة الشكل (طول الضلع ٢٥ مترا) ومسقوفة بتسع قباب محموله فوق أربعه أعمدة · وتؤدى هذه الساحة إلى محلات تجارية واسعة وإلى سلمين يصلان إلى دهليز فى الطابق العلوى تطل عليه حوالى ثلاثون غرفة . وإذا كان المدخل الفخم يذكرنا بالمعمار المملوكى إلا أن التنظيم الداخلى غير مسبوق فى دمشق ولا مثيل له فى حلب . وفى هذه الحالة فإن التأثير العثمانى يبدو محتملاً للغاية وربما من الواجب أيضا اعتبار هذا الخان المشيد فى القرن الثامن عشر بأنه المرادف للبدستانات المشيدة فى دمشق قبل مائة وخمسين عاما . ومما لا شك فيه أنه يمكن تفسير أسباب إقامة صرح فى مثل هذه الضخامة بأنها النشاط التجارى الكبير لدمشق ، وبرغبة الباشا فى تأمين الحصول على دخول هامة للأوقاف الكبيرة التى أوقفها ، بالإضافة إلى أنه كان مشروعا للحصول على الهيبة ولإظهار قوة صاحبه . إن اللجوء إلى طراز معمارى "إمبراطورى " لا يخلو هو أيضا من مغزى سياسى .

الأنشطة الحرفية

كانت الأنشطة الحرفية فى المدن العربية الكبيرة موضع تعليقات منتقصة لقدرها من

جانب الرحالة الغربيين ، وخاصة بدءاً من القرن الثامن عشر حين كان ضعف المهارات فى البلدان الشرقية يتباين بوضوح مع التقدم الحادث فى أوروبا . ومن الأمثلة الواضحة فى هذا الشأن تعليقات ڤولنى عن مصر والتى كانت شديدة القسوة بنوع خاص حينما زارها فى عام ١٧٨٣ م . كتب ڤفولنى **Volney** " لا تزال الحرف اليدوية " الأكثر سهولة " نوعاً من الحرف البدائية . أعمال النجارة ، والحدادة ، وصناعة الأسلحة رديئة . جميع الخردوات ، والأدوات المعدنية ، والبنادق والمسدسات تجيء من الخارج . وبالكاد نجد فى القاهرة ساعاتى يستطيع إصلاح إحدى الساعات .. وهو أيضا أوروبى . إنهم يصنعون البارود فى مصر ولكن بطريقة أولية . توجد مصانع لتكرير السكر لكنه مملوء بثفل القصب ، أما السكر الأبيض فأسعاره مرتفعة للغاية " ويختم فولنى حديثه قائلا : " فى ظل هذا التخلف العام نستولى علينا الدهشة بأن التجارة لا تزال تحافظ على نشاطها فى القاهرة " . هذه الصورة ليست أقل إظلاما فى فلسطين وفى سوريا . ويقول هذا الرحالة أنهم يمارسون الحرف هناك " مستخدمين أساليب العصور القديمة فى كل شيء . فالأقمشه التى يصنعونها فى حلب مثلاً ليست من ابتكار العرب لكنها منقولة عن اليونانيين . كما أن الصباغة التى يستخدمونها تعود إلى الصوريين . أما الملاط فهو منقول عن اليونان أو الرومان " الخ [٥٢] وعلى هذا ليس من الغريب أن يكون المؤلفون فى العصر الحديث متسرعين إلى هذا الحد . فقد كتب جيب وباون . " إذا ما قارنا المنتجات الصناعية فى مصر وفى آسيا الغربية فى نهاية القرن الثامن عشر بمنتجات أجدادهم فى العصور الوسطى لوجدناها بدائية ورديئة . وكان الطلب قليلا على المنقولات الفاخرة أو المصنوعة ببراعة فنية ، وكانت هذه الصناعات متدهورة فى كل مكان " [٥٣]

سمات الصناعات الحرفية

كانت إحدى السمات الرئيسية المميزة للصناعات الحرفية هى التقسيم الشديد للعمل . وقد تمخضت هذه التجزئة للأنشطة الإنتاجية عن أعداد وفيرة من الحرف ومن المهن الحرفية . ويقول بنيك عن تونس فى القرن التاسع عشر . " كان صنع البنادق موزعا بين ثلاث طوائف ، إذ تقوم الأولى بصنع مواسير البنادق ، والثانية بصنع الخزائن، والثالثة تصنع أعقاب البنادق وتقوم بجمع وتركيب الأجزاء المختلفة . ويقوم البُلغجيون (صانعو الأحذية) بإسناد بعض المهام إلى حرفيين متخصصين حيث يقوم " البَشمَرى " بخياطة ضفيرة من الحرير حول الحافة الخارجية للبوابيج [٥٤] البسكرية ، كما يقوم " القَدمْجى " بتركيب كعوب الأحذية . [٥٥]

وبطبيعة الحال فإن تقسيم العمل هذا كان أكثر وضوحاً فى مدينة القاهرة حيث كانت الأنشطة الحرفية أكثر تقدماً وتنوعاً . وبالرغم من أن القائمة التى وضعها الفرنسيون عام ١٨٠١ م . لم تكن كاملة ، إلا أنها ذكرت ما لا يقل عن ١٠٤ طائفة ذات طابع حرفى . وفى بعض فروع النشاط كان التقسيم يبلغ أقصاه . فقد كان هناك ما لا

يقل عن ست طوائف من الصباغين · صباغون لجميع الألوان ما عدا الأزرق ، وصباغون للون الأزرق ، وصباغون للأقمشة الكتانية والقطنية " كندكى " ، وصباغون للأقمشة الحريرية ، وصباغون للنسيج المسمى " هندى " . أما حرفة الخراطين فقد كانت موزعة على أربع طوائف . خراطو الخشب ، وصانعو الخشب الرقيق المستخدم فى صنع الصناديق ، وصناع المقاعد التى بلا مسند ، وصناع المشربيات . وكانت توجد ست طوائف لصناعة الحديد (الحدادون) . صناع الحديد ، وصناع المسامير ، وصناع الإبر ، وصناع الشكائم ، والبياطرة [٥٦] وصناع السكاكين .. الخ . [٥٧]

ولم تكن هذه التجزئة تعنى تقسيماً فنياً للعمل (الأمر الذى يمكن أن يكون له تأثير ايجابىٍ) ، ولكنها كانت تفتيتاً لعملية الإنتاج (الأمر الذى يدل على ضعفها) . إن الورش الحرفية كانت بصفة عامة صغيرة المساحة ولا تستخدم عادة سوى أسطى وبضع عمال . ويقدر بينيك عدد أعضاء الطوائف الحرفية من الأسطوات بحوالى ثلاثة آلاف، ومن العمال بتسعة آلاف ، ومن الصبية ستة آلاف ، أى بمعدل ثلاثة عمال وصبيين لكل ورشة . وكانت الورش الأسرية تقدم جزءاً كبيراً من الإنتاج . ويقول راسل أنه فى مدينة حلب " كان العديد من صغار الحرفيين يقومون بحرفة أو اثنتين فى منازلهم الخاصة . وتقوم النساء بغزل وتجهيز جزء كبير من الحرير والقطن أثناء الوقت المتبقى لهن من الأعمال المنزلية " . [٥٨] وبالنسبة للقاهرة فى القرن السابع عشر فإن الرحالة التركى ايفليا شلبى يقدم أرقاما ذات مغزى . يوجد ١٣ ألف و١٤٩ حانوت وورشه لـ ١٧٧ صناعة ذات طابع حرفى كما يوجد ٤٥ ألف و ٧٩١ عامل أى بمعدل ٣٫٥ فرد لكل ورشه أو حانوت ، بمعنى أنه كان يوجد أسطى وعاملان أو ثلاثة عمال فى كل ورشة وهو رقم محتمل للغاية ، كما أنه بلا جدال لم يتغير إلا قليلاً وذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر . [٥٩]

وقد أدت هذه التجزئة إلى ازدياد خطورة آثار ركود التقنيات التى لم تحرز أى تقدم يذكر منذ بداية العصر الحديث . وكان الرحالة الأوروبيون متأثرين بموقف متناقض مع الموقف فى الغرب الذى يعيش فى غمرة الازدهار ، واتفقوا على تأكيد رداءة الأدوات التى يستخدمها الحرفيون والطابع الروتينى لأساليبهم حتى وإن كانت براعتهم ومهارتهم تسمح لهم أحيانا بإنتاج سلع جيدة تماما مثل تلك التى يتحدث عنها راسل فى مدينة حلب . [٦٠] وحول هذه النقطة لا توجد مدينة أخرى معروفة لنا أفضل من القاهرة التى توضح لوحات مؤلف " وصف مصر " بدقة فائقة شروح العلماء الفرنسيين بشأنها . لقد كان صناع القدور النحاسية (الذين تعتبر فنونهم قريبة من الكمال) يستخدمون نفس الأدوات التى يستخدمها زملاؤهم الفرنسيون " وإن كانت أقل إتقانا " . ويمكن مقارنة مسابك الحديد فى القاهرة " بمسابك الحديد فى الأرياف " الفرنسية ، وهى تستخدم منفاخاً بسيطاً يشبه المنفاخ الذى كان يستخدم فى أوروبا فى القرن السادس عشر . ويستخدم خراطو الخشب مخارط " رديئة للغاية " ، ولكنهم يعالجون هذا النقص باستثمار مهاراتهم

. ويشبه النول الذى يستخدمه نساجو الكتان النول المستخدم فى الأرياف ، فهو غير متين " وردىء الصنع " . كما أن نول نسج الأقمشة الصوفية " ردىء للغاية مربوط بالمسامير والخيوط " . وبالرغم من براعة معصرة القصب إلا أنها مربوطة بالمسامير والخيوط . أما بالنسبة لآلة الملاط فهى جيدة التصميم لكنها بدائية الصنع " حيث أن جميع قطعها الخشبية أى الرافعة والمحورين مصنوعة من فروع شجر سيئة التشذيب بل وحتى لم تنزع قشرتها عنها " . (٦١)

هذه المجموعة من الأدوات البسيطة الصنع لا تشغل حيزاً كما يسهل حملها ونقلها . ويلاحظ كوتيل أحد مؤلفى " وصف مصر " أن " النحاسين ، والحدادين ، والصياغ ، والخراطين وجميع العمال تقريباً فى مصر ينقلون ورشتهم ويضعونها فى فناء الزبون الذى يطلب خدماتهم .. وتكفى حمولة جمل واحد أو حمار لنقل جميع الأدوات وكل ما يلزم لإقامة ورشتهم وإنجاز عملهم ". (٦٢) وكانت تكلفة هذه الأدوات زهيدة أيضا ، وبسبب صغر مساحة الورشة فإنها تمثل رأسمالاً قليلاً . إن قيمة معدات الورشة فى تركات الحرفيين التى قمت بدراستها فى سجلات محاكم القاهرة تمثل جزءا زهيدا من مجمل التركة . فبالنسبة لأربعة حرفيين فى أعمال النحاس والحديد قدرت قيمة أدوات العمل فى المتوسط بألف و٧٠٣ بارة ، فى حين أن متوسط مجموع التركة قدر بـ ١٣ ألف و٤٤٦ بارة (أى بنسبة ١٣ /) . وفى صناعات النسيج الحرفية ، وهى إحدى النشاطات الرئيسية فى مصر كانت الأدوات المستخدمة متواضعة أيضاً . إن نول النسيج المصنوع من الخشب بدائى للغاية ولا تزيد قيمته على حوالى مائة بارة ، وكذلك كانت الأدوات المستخدمة فى ورش صناع المنسوجات الحريرية (الحريرى) تتطلب استثماراً زهيداً للغاية فبالنسبة لتسعة من هؤلاء الحرفيين كان متوسط قيمة الأدوات التى يعملون بها ٧٩٤ بارة أى ١٤ ٪ فقط من متوسط مجموع التركة (٦٩ ألف و ٢٧٢ بارة) . أما الصناعات الحرفية التى كانت تحتاج إلى أدوات معقدة إلى حد ما وغالية التكلفة ، فإنه من الأمثلة الأكثر أهمية على هذه الاستثناءات نجد معاصر الزيت (تصل تكلفتها إلى ٣٦ ألف بارة وذلك نقلاً عن " وصف مصر ") ومعدات مصانع السكر وتكريره (بضعة ألوف من البارات) . (٦٣)

موضع الصناعات الحرفية من الأنشطة الحضرية

إن ضعف الصناعات الحرفية الذى تظهره دراسة التقنيات المستخدمة وتنظيم هذه الصناعات الاجتماعى يبرر بصفة عامة الحقائق السلبية التى سبق ذكرها . لقد أدت رداءة بعض المنتجات بالمسؤلين السياسيين فى بعض الأحيان إلى الاستعانة بالأجانب وذلك بدءاً من القرن الثامن عشر . ففى عام ١٧٧٢ م . قرر على بك أن يحضر إلى مصر أربعة أو خمسة عمال من صناع الحديد بمنطقة بيمونت الإيطالية للاستعانة بهم فى صناعة المدافع . وفى عام ١٧٨٩ م . أجرى اسماعيل بك إتصالاً مع قنصل فرنسا فى القاهرة

ليطلب من فرنسا أن ترسل له كبير مهندسين ومشرفاً على صهر المعادن " مع عدد من العمال يمكنهم صنع مدافع ومواسير بنادق " ، وكذلك بنائين لتشييد مبان على النيل ، وبعدها بقليل قام داى الجزائر باستخدام أوروبيين فى صهر المعادن وصنع المدافع . (٦٤)

ويتضح هذا الاعتماد على الخارج فى مجال المنتجات الراقية بصفة خاصة ، وهى المنتجات التى كان قد برع فيها الحرفيون المحليون فى العهود القديمة . ويدل هذا التغير على عجز الحرفيين المحليين عن إنتاج المواد التى يطلبها أعضاء الطبقة الحاكمة ، كما دل أيضا على حدوث تغييرات عميقة فى الميول والأذواق ، وذلك فى نطاق تفضيل صفوة المجتمع للسلع المستوردة من أوروبا بأسعار باهظة على السلع التقليدية المصنوعة محليا . وهكذا يمكننا معرفة أسباب النجاح المتزايد للمنسوجات الأوروبية . وقد كتب قنصل فرنسا فى القاهرة فى عام ١٧٤٨ م . قائلا . " إن الإقبال على شراء الملابس المستوردة الذى كان منذ عشرين عاماً مقتصراً على علية القوم فى البلاد بدأ منذ أمد قليل يتزايد بين جميع الأشخاص الميسورين " . وفى تونس كانت عادة ارتداء الملابس الراقية المستوردة (من الشرق عادة) متأصلة بقوة فى البلاد لدرجة أن الداى حمودة باشا وجد أنه من المفيد أن يكون قدوة للأخرين بارتدائه رداء (تَيْلسان) منسوج فى جربة حتى يعطى درساً للمحيطين به ولتشجيعهم على استخدام المنسوجات المصنوعة فى البلاد . (٦٥) ومن الأمور ذات المغزى أيضاً الاستخدام المتزايد للبلاطات الخزفية المستوردة من الغرب فى المساكن الجميلة بالجزائر وتونس بالرغم من جودة الإنتاج المحلى . وفى مصر حقق استيراد المصنوعات الزجاجية من البندقية تقدماً سريعاً خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر لدرجة أنها بلغت وفقا لتقديرات جبرار فى " وصف مصر " ١٠ ر١٤ / من واردات مصر من أوروبا . (٦٦)

ومع ذلك لم تكن حصيلة إنتاج الصناعات الحرفية سلبية تماماً . فإن بعض المدن العربية تقدم لنا أمثلة على عدم خضوعها للحكم العام بالتدهور والذى أعلنه الرحالة ، سواء من ناحية حجم الإنتاج أو دورها فى النشاط الاقتصادى الإجمالى . ومن بين هذه الاستثناءات صناعة الشاشيه فى تونس . فقد قام الأندلسيون الذين جاؤا للإقامة فى تونس فى بداية القرن السابع عشر ببعث الحيوية فى هذه الصناعة وظل صنع القلنسوات مرتبطاً بهذه الجالية التى حصلت بفضله على الرفاهية المادية والنقود . وكانت عملية الإنتاج تشمل عدداً كبيراً من العمليات التى يتم جزء منها فى مدينة تونس . كانت عملية حَبْك الغزل تتم فى قرية أريانا القريبة من مدينة تونس ، وعملية الخياطة تتم فى مشاغل ضاحية حَلْفَوين ، والغسيل والنقع فى تبرسق على نهر مجردة ، وجز الشعر وحلاقته فى تونس ، والصباغة فى زغوان ، والتشكيل وصنع اللِّبد وأعمال التشطيب فى السوق . إن جودة الموا دالخام المستخدمة (صوف أسبانى قرمزى اللون) والعناية التى تتم بها عملة التصنيع تفسر تفوق الشاشيه التونسية على المنتجات الأوروبية المنافسة (وخاصة

المصنوعة فى مارسيليا) . وفى نهاية القرن الثامن عشر كان مجموع الحرفيين ١٥ ألف حرفى يعملون لدى ٣٠٠ صاحب عمل (شواشى) لإنتاج حوالى ١٠٠ ألف دزينة (أى دستة " . إثنتا عشر) من القلنسوات وهو ما يبلغ أكثر من ضعف إنتاج فرنسا . إن إنتاج تونس الذى يبدو أنه ازداد ثلاثة أضعاف خلال الفترة من ١٧٢٠ إلى ١٧٧٠ م أدى إلى حدوث حركة تصدير قوية تجاه ولايات الإمبراطورية العثمانية الأخرى . وكانت مصر تتلقى قلنسوات من المغرب وخاصة من تونس بما قيمته ٤ ر٣٥ مليون بارة (أكثر من ٢٠ ألف دزينة " دستة ") ، أى أن أكثر من ثلث واردات مصر كانت من المغرب . وقد أقام التونسيون شركة فى إستنابول حيث يشرفون على هذه التجارة . كانت صناعة الشاشية تمثل صناعة حقيقية من ناحية تنظيمها وعدد العاملين بها وحجم الإنتاج ، ولم تبدأ هذه الصناعة فى الأفول إلا فى بداية القرن التاسع عشر بسبب المنافسة الأوروبية . (٦٧)

إن صناعة السكر نشاط قديم للغاية ، احتلت مكانة كبيرة فى إقتصاد مصر فى العصور الوسطى ، و احتفظت فيها بأهميتها البالغة ، وقد أدى هذا الأمر إلى وجود مصانع تكرير السكر فى قلب القاهرة بالقرب من القصبة حيث وجدت مراكز البيع (سوق السكرية) . وتقول ايفليا شلبى أنه كان بوجد فى القاهرة أربعون معمل سكر (مطبخ السكر) حيث يعمل ثلاثمائة شخص . وفى تلك الفترة (نهاية القرن السابع عشر) كان صناع السكر أغنياء لدرجة كبيرة بالنظر إلى كونهم حرفيين : لقد عثرت فى سجلات المحاكم عن الفترة بين ١٦٧٩ و ١٧٠٠ م على ١٤ تركة " للسُكَّرى " متوسط قيمتها (١٤٧ ألف و٦٤٩بارة) وهى تزيد بكثير على متوسط تركات الحرفيين (٤٨ ألف و٨٤٥ بارة) . وتدل هذه الرفاهية على ازدهار نشاط إنتاجى ظل يصدر إلى الخارج حتى القرن الثامن عشر حين بدأ إنتاج مارسيليا الفرنسية وفيوم (ريجيكا) اليوغوسلافية فى منافسة الإنتاج المصرى فى أسواقة التقليدية فى المشرق وبدأ تدريجياً يقضى على صناع السكر (السكريين) القاهريين . (٦٨)

كان ازدهار حرفة النسيج أطول أمدا وكانت القاهرة مركزاً نشطا للغاية لهذه الحرفة (نسيج الأقمشة الكتانية والقطنية وبصفة خاصة غزل ونسج الحربر) . إن ثلث الحرفيين القاهريين الذين قمت بدراسة تركاتهم كانوا نساجين وأساسا نساجى الأقمشة الحريرية . وبالرغم من ضعف تقنية الإنتاج ونوعبة المنتج القليلة الجودة ، فأن تصدير المنسوجات المصرية كان نشطاً خاصة إلى بلدان الإمبراطورية العثمانية وحتى إلى أوروبا . وفى نهاية القرن الثامن عشر بلغت قيمة مبيعات مصر من المنسوجات لشمال أفريقيا ٩ر١٢٤ مليون بارة ، ولسوريا ٢ ر٢٦ مليون بارة ، وكانت القيمة الإجمالية لصادراتها من المنسوجات تماثل القيمة الإجمالية لإعادة تصدير البن وهو السلعة التجارية الأساسية لمصر فى تلك الفترة . وقد أدى اجتياح المنسوجات الأوروبية التدريجى للسوق

المصرى ولأسواق المشرق فى النهاية إلى حدوث أزمة عميقة لدى الصناعات المصرية ، وقد بدأت علاماتها الأولى نحو نهاية القرن حين حدث مثلاً انخفاض ملموس فى ثروات نساجى الحرير (الحريريين) القاهريين · انخفض متوسط تركات ١٧ " حريرى " من ٨٧ ألف خلال الفترة ١٦٧٩ - ١٧٠٠ م . الي متوسط قدره ٣٣ ألف و ٣٥٣ بالنسبة لـ ١٣ حريرى خلال الفترة ١٧٧٦ - ١٧٩٨ م . ومع ذلك ظلت حيوية صناعات النسيج المصرية منطلقة ، فقد لاحظنا إقبالا منتظماً للمشتريات من الأقمشة المصرية من جانب تجار مارسيليا الفرنسين والمقيمين فى القاهرة منذ بداية القرن الثامن عشر وحتى نهايته . فقد بلغت قيمة هذه المشتريات ١٤٨ ألف جنيه خلال الفترة ١٧٨٥ - ١٧٨٩ م . (١٧ /) [٦٩]

ولا جدال فى أن أهمية نشاط مدينة حلب الصناعى وخاصة فى مجال المنسوجات والذى وصل ذروته خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر يعود إلى موقعها على الطرق التجارية الكبيرة وإلى الدور الذى لعبته كمركز لإعادة التوزيع . ويرتبط هذا الازدهار بطبيعة الحال بإنشاء الإمبراطورية العثمانية وبالانفتاح على سوق داخلى كبير الأمر الذى أدى إلى إنتعاش الأنشطة " الصناعية " ، وليس من المستبعد أن يكونوا قد ساهموا فى ذلك مباشرة عن طريق تشجيع إقامة مشاغل النسيج · من أكثر منتجات حلب أهمية كانت المنسوجات القطنية المخططة والمسماة " ألاجا " وهو لفظ تركى (الأ تشا : Alaca · " مخطط ") ، الأمر الذى جعل جيت وباون يعتقدان أن العثمانيين قد أدخلوا هذه الصناعة . [٧٠] وفى بداية القرن التاسع عشر ذكر باربييه دى بوكاج أنه كان يوجد فى حلب ١٢ ألف نول نسيج و ١٠٠ مصبغة ، ووضع قائمة طويلة للمنسوجات المصنوعة والشديدة التنوع منسوجات من الحرير ومن الساتان ، وأقمشة مُقَّصبة بالذهب والفضة ، ومنسوجات بيضاء أو غيرها ، وقطنية ، وشيلان من الصوف و " هندى " [٧١] ...الخ . ومن المؤكد أن هذه القائمة الطويلة غير مبالغ فيها لأنه توجد وثيقة مؤرخة عام ١٧٦٢م . خاصة بصناعة النسيج فى حلب وتذكر على الأقل ٤٣ نوعا مختلفاً من الأقمشة المنسوجة فى هذه المدينة . [٧٢]

إن الإحصائيات التجارية الخاصة بمدينة مارسيليا الفرنسية هي مؤشر طيب على ازدهار هذا الانتاج فى القرن الثامن عشر . لقد ازدادت مشترياتها من منسوجات حلب من ٨٥ ألف جنيه فى ١٧٠٠ - ١٧٠٢ م . إلى مليون و٣٢٦ ألف جنيه فى ١٧٨٥ - ١٧٥٤م. ثم وصلت إلى مليون و٦٩٦ ألف جنيه فى ١٧٨٥ - ١٧٨٩ م. أى على التوالى ٤ر١٠٪ و ٩ر٦٣٪ و ٢ر٤٨٪ من مجموع مشتربات مارسيليا من المنسوجات وفي خلال هذه الفترة الأخيرة كانت مارسيليا تستورد من حلب ٦٧٪ من مجموع قيمة المنسوجات التى تستوردها من بلدان المشرق (المجموع الكلى ٢ مليون و٢٩٩ ٥ألف و٧٥٢ جنيه) . [٧٣]

لقد نمت " صناعة " النسيج فى حلب فى الضاحية الشماليه للمدينة بصفة خاصة ،

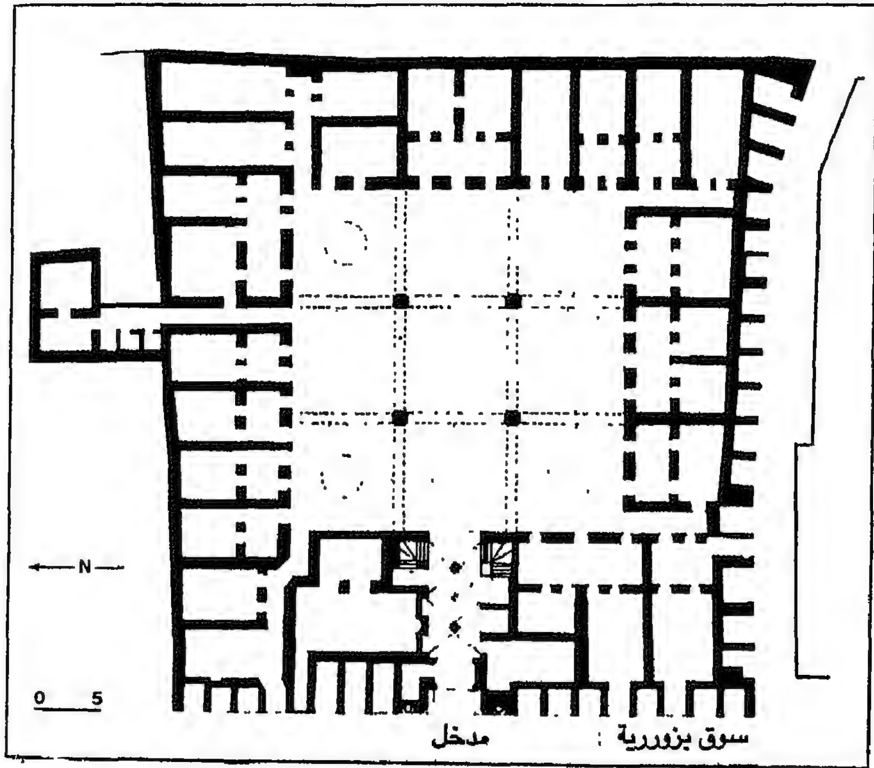
وكانت بلا شك أحد العناصر المحركة لنمو هذه المنطقة : فقد شهدت جميع المنطقة الواقعة شمال باب النصر [ط ١٧] إقامة مشاغل للنسيج أو للصباغة ، ظل العديد منها قائما حتى اليوم . وكان هذا التوسع يتم أساساً داخل بنيان تتميز به مدينة حلب وهو " قيسارية النسيج " التى يجب تمييزها عن القيسارية الأخرى المتمثلة فى سوق مغلق تباع فيه سلع ذات قيمة ، وعن القيسارية التى تضم فندقاً ومخازن للبضائع . ويتم تنظيم قيشاريات النسيج حول ساحة فضاء تتضمن عادة طابقاً علوياً واحداً . وكانت الأنوال توضع فى غرف متفاوته العدد وتطل على دهليز وفناء . إن قيساريات النسيج الثلاث التى شيدت فى حى الجديدة [و٢١] فى إطار وقف إبشير باشا تضمنت على التوالى ٢٧و١٤و١٦ غرفة ذات مساحات متنوعة للغاية (الغرفة الأكثر إتساعاً طولها ٨٠ر٧ مترا وعرضها ٣٠ر٦ مترا أى مساحتها ٤٩ مترا مربعا ويبلغ طول أصغر غرفة ٦٠ر٥مترا وعرضها ٤٠ر٣ أى بمساحة قدرها ١٩ مترا مربعا) ، وهى موزعة على طابقين . وكانت هذه القيساريات مزودة بسلالم غير مسقوفة للوصول إلى الطابق العلوى الذى يتضمن شرفات واسعة حيث يمكن للنساجين القيام بالعمليات التى تستلزم نشر الخيوط . وتم تشييد العديد من هذه القيساريات فى ظل العثمانيين . وكانت تمثل أحد الإستثمارات الشائعة للغاية ، وهذا هو سبب وجودها بأعداد كبيرة فى الأوقاف لأن دخولها تسمح بصيانة المنشآت الدينية أو الآثار التى أقيمت من أجلها المؤسسة الخيرية . (٧٤)

وتستحق صناعات الصابون والصباغة دراسة أكثر عمقاً لا لأهمية دورها الاقتصادى وحسب أو أهمية عدد الحرفيين العاملين بها ، بل وأيضاً لأنها أقامت مبان ذات أهمية معمارية حقيقية بالرغم من أغراضها النفعية . وقد قام بارييه دى بوكاج بإحصاء سبعة معامل للصابون (مّصبنة) فى حلب . توجد منها مصبنه لا تزال قائمة وإلى حد ما سليمة بالقرب من المدرسة العثمانية [ى ٦] وهى عبارة عن مبنى واسع أقيم فى القرن السابع عشر أو الثامن عشر (يشمل أحواضاً لصنع الصابون موضوعة فى ردهات مقنطرة ومناشر فى الطابق العلوى تحميها مناور) . أما المصبغة الكبيرة المشيدة فى القرن السادس عشر (قبل عام ١٥٧٤ بقليل) خارج باب أنطاكية على حافة نهر قويق [س٢٥] ، فإنها اختفت منذ وقت قريب ، ويقدم سوفاجيه صورة عنها فيقول : يبلغ طول هذه المصبغة ١٧٠ مترا وعرضها ٤٠مترا ومساحتها حوالى ٦٨٠٠ مترا مربعا، وتشمل ٥٣ غرفة فى الطابق الأرضى و٥٨ غرفة فى الطابق العلوى . وهى مزودة بحمام مخصص للدباغين ومسجد يقع بالقرب منها ، كما يتكامل مع هذه المجموعة من المنشآت المعمارية التى كانت جزءاً من الوقف الذى شيده محمد باشا عام ١٥٧٤م . (٧٥)

وبصفة عامة لا يجب إهمال الإنتاج " الصناعى " للمدن العربية الكبيرة . فقد لعبت هذه المدن دوراً أساسياً فى مجمل اقتصاد بلادها وذلك بتزويد سكان الأرياف باحتياجاتهم من المنتجات التى لم تكن المشاغل الأسرية ولا الصناعات الحرفية الريفية

تستطيع انتاجها بكميات كافية . ومن بين هذه المنتجات المعدات والملابس والبضائع الفاخرة . ومن ناحية أخرى كانت هذه المدن تنتج مواد تصدرها إلى ولايات الإمبراطورية العثمانية الأخرى التى كان إنتاجها متكاملاً . إن هذا التكامل الإنتاجى بين الولايات سيصبح أكثر وضوحا لنا لو عرفنا بطريقة أفضل مجرى المبادلات الداخلية . فإذا أخذنا حالة مصر والتى نعرف عناصرها الإحصائية أفضل من الولايات العربية الأخرى نكتشف أهمية حصة التجارة القائمة على الإنتاج الحرفى المركز أساساً فى المدن الكبيرة . ويقول جيرار فى مؤلف "وصف مصر" إن مصر باعت لسوريا بما قيمته ١٣١مليون و٣٤٩ ألف بارة يمثل نصفها تقريبا (٥٦مليون و ٢٥٠ ألف بارة) قيمة من ألفين إلى ثلاثة آلاف بالة من المنسوجات الكتانية المصنوعة فى مصر . وكانت قيمة مجموع مشتريات مصر من سوريا . ٢١ مليون و ٥٤٣ ألف و ٦٠ بارة من بينها ٤٣ مليون و ٦٠ ألف بارة قيمة منسوجات مختلفة (منسوجات قطنية فلسطينية ، وأقمشة حريرية وقطنية من دمشق وحلب) و ١٣ مليون و ٢٠٠ ألف بارة قيمة صابون من سوريا وفلسطين . ويقول جيرار أيضا إن مصر كانت تصدر إلى المغرب كمية كبيرة من المنسوجات التى ينتجها الحرفيون المحليون منسوجات كتانيه وقطنية (٢٠٠٠ بالة الى تونس و ٣٥٠ إلى الجزائر) ، ومنسوجات حريرية " قطنى" (من أربعة إلى خمسة آلاف قطعة إلى الجزائر) ، وأقمشة قطنية مصبوغة باللون الأحمر (من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ حمولة إلى المغرب) . وتبلغ قيمة مجموع صادرات مصر إلى المغرب عن طريق البحر والقوافل ٩ر١٢٤ مليون بارة من بين مجموع كلى يقدر ب ١٥٨ مليون و٧٧١ ألف و ١٢٠ بارة . وكانت مبيعات المغرب لمصر من الطرابيش المصنوعة أساساً فى تونس (٣٥ مليون و ٤٠٠ الف بارة) والبرانس (١٠مليون). والأغطية الصوفية (٢ر٧مليون) والشيلان الصوفية (٨ر١مليون) والأحذية الجلدية (٥ر١مليون) ومنتجات الصناعات الحرفية المغربية التقليدية . وكان مجموع هذه المبيعات يصل إلى ما يقرب من ثلثى الواردات المصرية عن الطريق البحرى والنى تبلغ قيمتها ٩٢ مليون و ٩٥١ ألف و٨٧٥ بارة . [(٧٦)] وقد لعب هذا الإنتاج الحرفى دورا لا بأس به فى العلاقات التجارية مع البلدان الأوربية ذاتها . وتقول إحصائيات الغرفة التجارية بمدينة مارسيليا أن الوكالات الأجنبية فى مصر اشترت بين ١٧٨٥ و ١٧٨٩ م . أقمشة يبلغ متوسط قيمتها السنوى ٤٨٠ ألف جنيه . وكان ميزان حلب التجارى مع مارسيليا أكثر إشراقاً . ففى خلال نفس السنوات باعت الوكالة إلى تجار مارسيليا منسوجات متوسط قيمتها السنوى مليون ٦٩٦ ألف جنيه واشترت منهم أقمشة بما قيمته ٦٩٨ ألف جنيه . [(٧٧)] وبالرغم من تغلغل الإنتاج الأوروبى الضخم والمتزايد ، ومن الأزمة التى أحلت بالصناعات الحرفية المحلية . إلا أن مدن المشرق استمرت فى كونها مراكز لإنتاج سلع تتفق مع ذوق المستهلكين المحليين بل وجد جزء منها أسواقا فى البلدان الأوروبيه . ولم تتدهور صناعات النسيج المحلية فى مواجهة المنافسة الأوروبية إلا فى نحو منتصف القرن التاسع عشر ، وتدهورت معها اقتصاديات المدن التقليدية والتى كانت صناعات

النسيج تساهم إلى حد كبير فى توازنها .



شكل ٢٠ - خان اسعد باشا فى دمش : الدور الأرضى نقلا عن :
A. Rîhâwî : Khânât Madîna Dımashq, planche / .

الفصل السادس

المناطق السكنية وأنماط المساكن

المناطق السكنية وانماط المساكن

تمهيـــد :

لا يوجد إلا القليل مـن الموضوعات التى تبدو مألوفة مثل موضوع المسكن فى المدن العربية . كان البيت العربى التقليدى موضع تأملات نظرية (خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين بنيانه وبين التنظيم الدينى والإجتماعى للإسلام) ، كما كان أيضا موضع العديد من الدراسات الوافية والقيمة للغاية .[1] ومع ذلك لا تزال بعض المسائل غامضة بسبب الثغرات الموجودة فى المراجع المتاحة وبسبب الآراء النمطية التى تعوزها الأصالة والتى لا تزال رائجة .

فى الحقيقة نحن لا نعرف على وجه الدقة سوى المسكن المتوسط ، أو مسكن الأغنياء فى المدن العربية والذى كان موجودا قبل بداية العصر الحديث . إنه النموذج الوحيد الذى يقدم علم الآثار الحضرى عنه مجموعة كافية من العينات . إن أسباب هذه الحالة واضحة ولا تحتاج إلا إلى التذكير بها . فالبيوت القديمة (والتى يمكن تحديد تاريخ تشييدها ببعض الدقة) والتى ظلت باقية حتى يومنا هـذا ، هى بطبيعة الحال البيوت جيدة البناء ، وحسنة التجهيز والتى استمر استخدامها من جانب سكان لديهم وسائل وإمكانات صيانتها وإصلاحها . وعندما توافرت الظروف السابقة أمكن دوام هذه البيوت خلال قرو ن : فإن مدينة فاس تحتفظ بقصور تعود إلى عهد بنى مرين ، كما تحتفظ تونس والقاهرة ببقايا المعمار الحفصى أو المملوكى . ولكن هذه حالات استثنائية . فإن عامل الزمن فى الإتلاف قد قضى على غالبية الصروح الأثرية المدنية التى لاقت عناية فـى صيانتها أقل من العناية بالمنشآت الدينية . وفى العهود الأكثر حداثة أدى تحديث المـدن إلـى دمار المناطق القديمة . ففى القاهرة اختفى كل النصف الغربـى للمدينه " التاريخية " بسبب عمليات التعمير التى تمت خلال القرن التاسع عشر . وبالنسبه لما تبقى من المراكز العمرانية القديمة فقد أصيبت بنكبات بسبب التغييرات الاجتماعية – الاقتصادية التى أدت الى إحلال سكان أقل غنى أو فقراء مكان سكان أغنياء . إن ازدياد تدهور ما تبقى من القصور المملوكية أو العثمانية الكبيرة فى القاهرة خلال عشرات السنوات الأخيرة يعود إلى التحول الكبير فى المستوى الاجتماعى – الاقتصادى للسكان أكثر من التقادم الطبيعى للمبانى الأثرية . وبالنسبه للمسكن المتوسط أو الفقير فإن القليل منها لايزال باقيا : هذه المساكن وهى مبنية بمواد أقل جودة وبعنايةأقل لا تدوم لأكثر من فترة جيل أو جيلين وبالتالى فإنها تتجدد على الدوام . وفى غالبية الحالات تكون البقايا الوحيدة من مساكن الشريحة الأكثر فقرا من السكان هى تقسيمات

الأراضى . وعلى هذا فإن الأشكال المعمارية التى تقدمها لنا المناطق التاريخية بالمدن لا تمثل المسكن القديم إلا جزئيا ، حيث أن الباقى منها هى مساكن شريحة السكان الأكثر غنى . وهذه بديهية ما كان يجب التذكير بها لولا أن مؤرخى المدن بسقطونها أحيانا من حسبانهم .

إن المصادر التاريخية المتاحة لا تسمح لنا حقا بتصويب هذا الاختلال . يوجد عدد كبير ومتنوع للغاية من وثائق المحفوظات مثل الصفقات العقارية المحفوظة فى سجلات المحاكم ، ووثائق إنشاء الأوقاف وهى لا تتعلق عادة إلا بمساكن الجزء الأفضل من الروضة العقارية بالمدن . فهى إما وثائق تخص عقارات التركات الأكثر أهمية (الوحيدة المحفوظة بأعداد كبيرة) والتى تتضمن العقارات الهامة التى تبرر تسجيلها عند القيام ببيعها ، وإما وثائق العقارات التى تدر ريعاً يجعلها تدخل فى نطاق نفقات صيانة منشآت تابعة لمؤسسة خيرية . ولا تظهر فى هذه الوثائق مساكن الشريحة الأكثر فقرا من السكان ، ولكن يمكننا أن نحصل أحيانا على مؤشرات عن طريقة مسكن الجزء الأكبر من سكان المدن عن طريق غير مباشر وهو روايات الرحالة والتى تكون على مستوى علمى مرتفع مثل كتاب " وصف مصر" . ولسوء الحظ لا توجد كتابات روائية أدبية تسد هذا النقص .

وبطبيعة الحال تجتذب اهتمام الباحثين بقايا المعمار المدنى الأكثر روعة والأكثرجاذبية بالنسبة لمؤرخى الفنون . ولم يكن ما تبقى من مسكن متوسط موضع دراسات منهجية إلا حديثا .[٢] وعلى هذا يجب أن نسلم بأنه لا يمكن إعادة تمثل مظهر أساسى للغاية لحياة أكبر عدد من سكان المراكز الحضرية الكبيرة وأسلوب توطنهم إلا بصفة جزئية .

وبالإضافة إلى الثغرات المشار اليها والمترتبة على نقص المعلومات التى يمكن أن نستمدها من المحفوظات ومن علوم الآثار الحضرية نجد أيضا تأثيرات الأفكار العديدة المسلم بها والتى ساهمت أيضا فى حجب الضوء عن بحوث المساكن الخاصة فى المدن العربية الكبيرة . إن الفكرة الأولى المسلم بها هى عدم التفرقة المكانية المبنية على المعايير الاجتماعية – الاقتصادية .إن التعبير الأكثر حداثة عن هذا المفهوم ورد فى مؤلف أنطوان عبد النور الخاص بالمدن السورية والذى يقول . " تتميز أحياء المدن بتعدد العناصر الاجتماعية المكونة لها وذلك لأنها تتسم ببعض التجانس العرقى والإقليمى وغالباً بالتجانس الطائفى . إن تجاور الأسر الغنية والفقيرة هى عادة متبعة تقليديا فى المدن العربية " .[٣] إن مثل هذا المفهوم يرتكز إلى حد ما على فكرة أن المجتمع الإسلامى التقليدى كان مجتمعا نصيراً للمساواة إلى حد كبير . لقد ذكرت فيما سبق أن البحوث التى أجريت فى سجلات المحاكم المصرية تثبت خطأ هذا الاعتقاد ، وعلى أية حال فإن عدم المساواة الاجتماعى – الاقتصادى كان قويا للغاية فى القاهرة فى العصر العثمانى ، وهى ظاهرة كانت ستبدو أكثر وضوحا لو كانت سجلات المحاكم تتضمن عددا أكبر من

الممتلكات العقارية الصغيرة للغاية ، وخاصة لو كانت أيضا تتضمن العقارات التى يمتلكها أكبر الأغنياء وهو الأمر النادر أيضا . (٤) إنه من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأن هذا التباين المادى الكبير لم يجد له تعبيرا جغرافيا فى تغاير موقع السكن وفقا لمستوى السكان الاجتماعى – الاقتصادى . وحول هذه النقطة فإننا نجد أن نقص المعلومات الإحصائية عن البنيان الاجتماعى لسكان المدن ، وقصور المعلومات الرقمية عن ظروف السكن (والتى تسمح بإقامة علاقة بين مواصفات المسكن وبين المستوى الاجتماعى – الاقتصادى) تساهم فى الحفاظ على التصورات السابق ذكرها . إن القاهرة هى المدينة الوحيدة التى يمكن بالنسبة لها إقامة مثل هذه الارتباطات المتبادلة وذلك على ضوء الحالة الراهنة لمعلوماتنا عنها . فى الواقع أنه نادرا ما أجريت بالنسبة للقليل من المدن دراسات شاملة حول طبيعة المسكن التقليدى وتوزيعه الجغرافى مع الأخذ فى الحسبان حجم ونوعية المسكن والمستوى الاجتماعى – الاقتصادى للمقيمين فيه .

ومن القوالب الفكرية المؤذية أيضا حول سمات المسكن التقليدى توصيفه بأنه ينتمى إلى نموذج وحيد لا يتغير عبر الزمان والمكان : فإنهم يصفونه بالانعزال داخل المدينة عن طريق شبكة شوارع معقدة تنتهى بدروب مسدودة منطوية على ذاتها تماما ، كما أنه مغلق كلية تجاه الخارج ومنفتح فقط على الداخل عن طريق "صحن " الدار . إن مثل هذا البيت يحقق بطريقة كاملة الطموحات الاجتماعية وحتى الدينية للمسلمين وهو المنزل الذى يمكن أن نسميه " إسلاميا " . ويضع جورج مارسيه تعريفا لهذا البيت فى مقاله المعنون " الدار" والمنشور فى "موسوعة الإسلام" يستحق اقتباس جزء مطولٍ منه لتوضيح هذا المفهوم . يقول مارسيه . " من المؤكد أن إعداد مساحة فضاء فى الوسط تحيط بها غرف سكنية هو أمر لا يختص بالعالم العربى وحده . إن نفس هذا الوضع يميز المنزل الرومانى البدائى .. والمنزل الإغريقى . ولكن يبدو أن هذا الطراز السكنى يقدم للحياة الإسلامية إطارها المثالى . إنه بطبيعة الحال يتوافق مع مفهوم النظام الأسرى القائم على سلطة الأب ويحقق له بيئة مغلقة . وهو يساعد على تحقيق الانغلاق الذى يحيط به الرجل المسلم حياته الخاصة .. إن المسكن الإسلامى حتى وإن كان فاخراً إلا أن مظهره الخارجى بسيط وجدرانه الخارجية جرداء .. ويعطى الاهتمام كله إلى مساحة الفراغ الداخلية . ويبدو الفناء بأنه الجزء الرئيسى للمسكن" . ومن الاعنبارات الاجتماعيه – الثقافية ننتقل إلى المفهوم شبه الفلسفى لهذا المنزل والذى وضع له أنطوان عبد النور الصياغة الأكثر تطرفاً . " لا يمكن أن يحقق البيت ذاته إلا إذا كان محجوباً ومنعزلاً ... إن البيت المنغلق على الخارج نجده على النقيض بالنسبه للداخل فهو منفتح تماماً على الفناء ، ثم ينفتح على الفضاء عبر الفناء . ويحقق الفناء " السماوى " أيضا الاتصال ليس فقط مع الرجال الآخرين بل ومع العالم الخارجى " . (٥)

ولم تظهر إلا مؤخراً للغاية الشكوك القوية حول صحة هذه التعميمات ، سواء من

زاوية التاريخ الإسلامى أو من زاوية الفناء الإسلامى . وفى دراسة عن البيوت المملوكية يعلق جارسين بقوله . " لقد شيدت فى عصوركان الإسلام يختلف فبها عما أصبح عليه فيما بعد . ولهذا لا يمكن أن نطبق على هذه المبانى شروحاً وتأويلات وكأن شيئاً لم يتغير بالنسبة " للدار الإسلامية " . ومن منطلق وجهة نظر أخرى يبدى أوليج جرابر نفس الشكوك تجاه البيت المزود بفناء فى وسطه " والذى كثيرا ما يعتبر طرازا إسلاميا نموذجيا لأنه يسمح بإنشاء مساحات فضاء خاصة ، وشبه خاصة ، وعامة " . وفى الواقع أن جرابر يعلق قائلا . " إن هذا التصميم المعمارى الفريد لا يستخدم فى الجزء الأكبر من العالم الإسلامى الواقع فى المنطقة الاستوائية أو فى المناطق الشمالية الباردة والتى تغلغل الإسلام فيها أيضا . وفى كلمات أخرى فإنه للمناخ وبالتالى للإقليم أهمية بالنسبه للمنزل والفناء تفوق أهمية إمكانية توافقه مع الأنظمة الاجتماعية للعقيدة " . (٦) وعلى هذا يجب أن يتعلق الباحثون بإجراء دراسة تهتم أكثر بالتطورات الحتمية لطرز المساكن عبر القرون ، وبالتنوعات المحلية الواضحة ، وبالمساكن ذات الأشكال" النموذجية " (وخاصة المساكن الجماعية) .

ولم يبق اليوم سوى القليل من المساكن المدنية الأكثر فخامة والتى تم الحفاظ عليها أكثر من غيرها . وقد تمكن بيقو من دراسة المئات من بيوت العصر العثمانى فى تونس ، ولكن الجماعة التى أجرت دراسة بشأن قصور القاهرة لم تكن تملك سوى مجموعة عينات تضم عشرين مبنى . إن المسكن المتوسط الذى لم يبدأ الاهتمام بدراسته إلا مؤخراً للغاية هو فى طريقه للاختفاء كلية . (٧) ولا تزال بضع نماذج نادرة للمساكن المؤجرة (الربوع) باقية . كما أن المسكن الشعبى لم يعد قائماً سوى فى حالة بقايا قليلة . وعلى هذا يجب اللجوء بنوع خاص إلى المحفوظات المتعلقة بوثائق الصفقات العقارية ، وبتكوين الأوقاف ، والتى تسمح بإثبات العلاقة بين طبيعة المسكن وبين الحالة الاجتماعية – الاقتصادية لشاغليه . إن مثل هذا البحث ليس إلا فى بدايته ، وعلى هذا فإننا لانستطيع اليوم أكثر من تقديم افتراضات دون أمل فى الوصول إلى معرفة محددة تماماً وذلك بسبب الثغرات القائمة فى الوثائق التى تحت تصرفنا . فمهما كانت التفاصيل الواردة فى هذه الوثائق عن أوصاف المسكن إلاّ أن انعدام الخرائط تماما ونقص المعلومات عن المساحات والأبعاد يؤديان إلى غموض لا يستطيع علم الآثار الحضرى تبديده فى جميع الأحوال . ومن المؤسف أيضاً عجز هذه الوثائق شبه الكامل عن تقديم دلالات على القيمة التجارية للأراضى ، فإنها عادة لا تذكر سوى الأسعار الشاملة للمنشآت ولاتشير إلى سعر الأرض وخاصة فيما يتعلق بالأوقاف إلاّ فى صورة قيمتها الإيجارية والتى يصعب على أساسها معرفة الثمن (بسبب عدم الإشارة إطلاقاً إلى المساحات) . وهكذا فإننا محرومون من معرفة متغير أساسى ، الأمر الذى يصعب معه إجراء أى تحليل رقمى أو (خرائطى) للعلاقة بين حالة السكان الاجتماعية – الاقتصادية وبين المسكن ، وبالتالى وضع أى توصيف محدد لجغرافية المساحات السكنية .

جغرافية المناطق السكنية

أسس تحديد المواقع

يفرض بنيان المدينة الاقتصادى نفسه إلى حد كبير على تحديد مواقع المناطق السكنية . وكان تمركز الأنشطة الاقتصادية فى وسط المدينة عاملاً طارداً لوظائفه السكنية . وكما رأينا من قبل لم تتحسب الحوانيت والورش عادة وجود مساحات لمساكن التجار والحرفيين . وكان الأهالى العاملون فى مناطق الأسواق التى تمثل الجزء المركزى للمدينة يهجرونها منذ غلق هذه الأسواق عند هبوط الليل وحتى بزوغ النهار . وعلى هذا كان وسط المدينة على التعاقب مركزاً للجذب ثم للطرد بالنسبة للسكان النشطين اقتصادياً .

وبدءا من وسط المدينة ، اتجهت المناطق السكنية إلى اتخاذ مواقعها على هيئة هالات متتابعة وفقاً لمبدأ التوزيع الإشعاعي الصادر من المركز وهو المبدأ الذى كان سائداً بالنسبة لمواقع الأنشطة الاقتصادية . وحاول الحرفيون والنجار الإقامة فى أقرب موقع ممكن من أماكن عملهم ففى القاهرة فى القرن الثامن عشر لم يكن متوسط المسافة بين الورشة أو الحانوت وبين المسكن يزيد إطلاقاً على ٤٠٠ متر . وبصفة عامة استأثرت شريحة السكان المحليين الأكثر ثراء بالمناطق الأكثر قربا من منطقة وسط المدينة ، ذلك لأن ندرة الأراضى الفضاء وارتفاع ثمنها جعل السكان يتجهون إلى تشييد عمائر رأسية نسبياً وأكثر تكلفة . وعلى هذا فإن ممثلى البورجوازية المحلية وخاصة التجار هم الذين أقاموا فى هذه المنطقة القريبة من أسواق وسط المدينة الكبيرة والمخصصة للتجارة الدولية . واختلط هؤلاء بأعضاء أسر العلماء الراغبين فى الإقامة بالقرب من الجامع الكبير حيث يمارسون مهامهم فى التعليم والعبادة وفى العدالة .[8]

وحينما نبتعد عن الوسط يقل ارتفاع المسكن وكثافته . ولأن الأراضى أقل ندرة والطلب عليها أقل كانت فى متناول الشريحة المتوسطة من السكان . إن التثبت من هذه الدلائل العامة بالنسبة لعصور قديمة وتحويلها إلى أرقام لا يتم إلا عن طريق واحد وهو إجراء دراسة تفصيلية عن مستوى ثروة سكان البيوت وأسعار هذه البيوت الأمر الذى يتماثل مع الأرقام البيانية التى يقدمها الجنابى بشأن الموصل القديمة فى العصر العثمانى والتى تبين تناقص أسعار الأراضى كلما ابتعدت عن منطقة الأسواق . فقد كان سعر المتر المربع من الأراضى فى سوق باب السراى[ن ٨] وسوق العطارين [م ٧] . ٢٥٠ ديناراً ، وفى حى سراجخانة [ن ١٢] القريب من الأسواق : ٢٠٠ دينار ، وفى باب الطوب [ن ٦] ١٥٠٠ دينارا ، وفى المناطق السكنية الأكثر بعداً ، كان ثمن المتر المربع يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ ديناراً .[9] وأخيراً كانت شريحة السكان الأكثر فقراً تسكن فى

أطراف المدينة الخارجية ، فإن تواضع إمكانيات هذه الشريحة المادية تمنعها بصفة عامة من الإقامة بالقرب من المركز ، كما كان من الواجب عليها التأقلم والتوافق مع العديد من المنغصات الناتجة عن الأنشطة الحرفية الملوثة أو الكريهة والموجودة عادة فى المناطق المتطرفة . وبطبيعة الحال أنه كان يعيش فى هذه المناطق أيضا العناصر التى أصبحت من سكان المدن حديثاً والقادمة من الأرياف مؤخراً ، والتى تحتفظ بسلوكيات معيشية شبه ريفية . (١٠)

ومع ذلك لم يكن هذا الترتيب المنتظم للأحياء قائما بمثل هذه الدقة فى أية مدينة عربية . وهكذا ، كما سنرى فيما بعد ، سمح اللجوء إلى المسكن الجماعى لفئات أكثر تواضعاً بالإقامة فى المناطق الأكثرقربا من وسط المدينة وحيث كان المسكن الفردى عادة مرتفعاً أو متوسط المستوى . وقد لعبت القيساريات هذا الدور فى جميع المدن الكبيرة بالإضافة إلى أنه أقيمت فى القاهرة المبانى المخصصة للإيجار (الربوع) . والعامل الثانى الذى أدى إلى الإخلال بهذا الترتيب المنتظم هو اتجاه الأفراد الأكثر غنى إلى الإقامة فى الأطراف المحيطة بالمدينة فى الأراضى الفضاء التى لا تشغلها أنشطة حرفية أو تجارية . ويعود هذا أولا إلى الرغبة فى تفادى ضجيج واضطرابات منطقة وسط المدينة . ومن ناحية أخرى كانت المناطق المتطرفة تضم عادة مناطق غير مبنية حيث يمكن تشييد مساكن أكثر سعة من مساكن وسط المدينة حيث اتساع الأراضى محدود للغاية : وبذلك يمكن تشييد قصور شاسعة بدرجة تكفى لإيواء العديد من " البيوت " ، والكثير من الخدم ، وإنشاء حدائق حقيقية ، وهى رفاهية لم تكن متاحة بدرجة كافية فى الوسط . وفى البلدان التى حرارة موسم الصيف فيها شديدة الوطأ ة ، كانت هذه البيوت تحقق متع وبهجة الحياة الريفية . وعلى هذا كان تجارالقاهرة الأغنياء يشيدون البيوت بمحاذاة ضفة الخليج أو على ضفاف البرك فى الجزء الغربى من المدينة حيث يقضون فيها فصل الصيف (وهو فصل فيضان النيل أيضا) ، ثم انتهى الأمر بأن أصبحت هذه البيوت الثانوية بيوتاً رئيسية يقيمون فيها طوال العام .

ويوجد عامل ثالث أدى إلى الإخلال بهذا التنظيم وهو اتجاه الطبقة الحاكمة إلى الانعزال عن باقى السكان لأسباب أخرى بالإضافة إلى الأسباب السابق ذكرها والتى دفعت البورجوازية إلى الإقامة فى المناطق المتطرفة . ومن الطبيعى أن يكون أساس اتجاه العزلة لدى الطبقة الحاكمة هو رغبتها فى التميز وفى إظهار تفوقها الاجتماعى والسياسى على " الرعيَّة " وذلك عن طريق أسلوب الإقامة وقد أعرب عن هذه الرغبة فى العزلة عن "الرعيَّة " أحد الأمراء الأكثر زهواً فى القاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر وهو محمد بك الألفى الذى شيد على الضفة الغربية للأزبكية قصراً فاخراً ، وقد كتب الجبرتى عن هذا الأمير . " كان غالب إقامته بقصوره التى عمرها خارج مصر ... وكان إذا خرج من داره لبعض تلك القصور لا يمر بوسط المدينة ، وكذلك إذا رجع ، فسئل عن سبب ذلك فقال

استحى أن أمر من وسط الأسواق وأهل الحوانيت والمارة ينظرون إلى وأفرجهم على نفسى " . [11] وإلى جانب هذا " الزهو " ، ورغبة علِيّة القوم فى عدم الإعلان كثيراً عن أسلوب حياتهم المرفهة وبعض وجوهها الأخرى ، فقد انساق الأمراء وراء تفادى المرور بوسط المدينة لأسباب أمنية واضحة لأنه يوجد فى هذه المنطقة سكان عديدون وتسودها الاضطرابات أحياناً وقد يتعرضون للأخطار المترتبة على الاتصال المباشر . وكان من المفيد لهم أيضا الحصول على تسهيلات فى المرور والانتقال الأمر الذى لا تتيحه لهم شوارع وسط المدينة المزدحمة والضيقة . وأخيراً كانت قصور الأمراء أيضا قواعد لسطوتهم ونفوذهم · كان من الضرورى لهم الاحتفاظ فى قصورهم بحاشية كبيرة وأتباع كثيرين بل وأحياناً بقوات خاصة . وكانوا أيضا يقيمون فيها اصطبلات واسعة وأماكن لتخزين المواد التموينية . ولا يمكن إعداد مثل هذه التجهيزات إلاَّ فى المناطق ذات المساحات الفضاء الواسعة وغير المحدودة أى فى المناطق البعيدة عن وسط المدينة بل والتى تقع فى الأطراف الخارجية من حولها .

وفى عدد من المدن العربية الكبيرة كان أفراد الطبقة الحاكمة والبورجوازية يشيدون لأنفسهم دوراً جميلة يستخدمونها صيفا كمقار للإقامة . ويذكر مارسيه عن أمراء الجزائر " بأنه يبدو أنهم كانوا يميلون بشدة إلى الإقامة فى الريف .. كانوا ينتقلون إلى هناك مع عائلاتهم عند حلول شهور الصيف ... " . وكانت منطقة الضاحية القريبة من مدينة الجزائر مرصعة بڤيلات قباطنة القراصنة (مثل الڤيلا الخاصة بحميدو قبطان القراصنة االشهير ، وڤيلات علية القوم بالدولة (ڤيلا داى مصطفى التى أصبحت نسمى بالقصر الصيفى وڤيلا يوسف ، وقصر الأغا) . [12] ونفس الشىء حدث فى تونس حيث كان الريف كما يقول الرحالة تيفو فى نحو عام ١٦٦٠ م . مكتظاً " بالدور الترفيهية المبنية كالبيوت الريفية فى أراضى مدينة مارسيليا الزراعية " . وفى نحو نفس الفترة كتب كاتب الحوليات التونسى ابن أبى دينار يقول : " إن الرفاهية التى يتمتع بها سكان هذه المدينة تؤكدها بيوت الأرياف التى يمتلكها أغلبية السكان والتى يقضون فيها مع أسرهم فصل الصيف وفصل الخريف . إن اولئك الذين يعملون بالتجارة يتفرغون لأعمالهم أثناء النهار ، وفى المساء يذهبون للنوم فى حدائقهم حيث يمرحون ، ثم يعودون فى اليوم التالى إلى المدينة فى ساعة مبكرة " . [13] ولا يزال العديد من هذه القصور والدور باقية حتى اليوم . وفى المقابل فإننا لا نعرف سوى القليل عن الڤيلات والقصور التى بناها أمراء القاهرة فى منطقة الحدائق التى تقع بين المدينة والنيل وعلى ضفة النيل اليسرى . ومن بين هؤلاء الأمراء مراد بك الذى يقول عنه الجبرتى بأنه كان يقضى غالبية أوقاته فى القصور العديدة التى بناها لنفسه فى تلك المنطقة وبصفة خاصة فى قصر الجيزة حيث أقام حديقة مزروعة " بجميع أنواع أشجار الفاكهة " ، وكان يتنقل من قصر إلى آخر ويقضى وقته بين " الصيد والملذات " . ويؤكد الجبرتى أنه " خلال ست سنوات متعاقبة لم يأت مراد بك إلى القاهرة إلا مرة واحدة " . [14] لقد اختفت اليوم جميع هذه القصور والدور بسبب

توسع القاهرة الحديثة والمعاصرة ، ولا نستطيع تكوين فكرة عن جمال تجهيزاتها وسحرها إلاّ من خلال رسومات ونقوش ذلك العصر وحدها .

ويوجد عامل آخر أحدث اضطراباً فى التنظيم السكانى الذى تطور تحت تأثير البنيان الاجتماعى - الاقتصادى ، وهو عامل التجمع السكانى المترتب على ضرورات الحياه المشتركة للأقليات الدينية أو القومية والتى رأينا من قبل تنوعها فى ظل العصر العثمانى . كان هذا النوع من التجمع اتجاهاً قديماً للغاية فمنذ تأسيس القاهرة الفاطمية وجدت مثل هذه الأحياء لسكنى الفئات العرقية المتباينة المكونة للجيش الغازى . وفى العصر العثمانى ازداد هذا الاتجاه قوة لأنه كان من الضرورى أن يتمخض البنيان القوى للجاليات (وخاصة جاليات الذميين من اليهود والمسيحيين) عن واقع جغرافى وذلك بإقامه أحياء يسودها التجانس أكثر فأكثر . وفى جميع المدن العربية الكبيرة كان يوجد حى يهودى (حارة اليهود) ، وفى جميع مدن الشرق الأوسط يوجد حى أو عدة أحياء مسيحية (حارة النصارى) . وبالمثل تبلورت أيضا خلال هذه القرون الأربعة أحياء للطوائف المسلمة (علويين فى أنطاكية وشيعة فى بغداد) وأحياء تضم غالبية عرقية (الأحياء الكردية فى دمشق وحلب أو بغداد والأحياء الأندلسية فى الجزائر أو تونس) . وقد خضع تحديد مواقع هذه الأحياء إلى عوامل تاريخية أو إلى منهج اجتماعى -اقتصادى الأمر الذى جعل منها حالات خاصة داخل تنظيم المدينة العام والذى حاولنا تقديم صورة شاملة له ولكنها كانت صورة بالضرورة مبسطة أكثر من اللازم . وفى بعض الحالات التى كانت فيها المدينة مجزأة بشدة لدرجة أنها لا تخضع لسيطرة عنصر واحد أو جالية دينية واحدة ، كان البنيان الحضرى أيضا ينتظم وفقاً لهذه التجزئة وبالتناقص مع المبادىء والأسس التى سبق تفصيلها . إن الحالة الأكثر إثارة للدهشة فى هذا المجال هى بلا ريب حالة مدينة أنطاكية التى ضمت ٤٥ حيا موزعة على منطقتين مسيحيتين ومنطقتين علويتين وتحيط جميعها بمنطقة تركية (أنظر الشكل ٨) . وكانت القدس أيضا حالة متميزة فهى مجزأة إلى أربعة قطاعات أحدها مسيحى (ثمانية أحياء) ، والثانى أرمنى (أربعة أحياء) ، والثالث إسلامى (ثمانية أحياء) ، والأخير يهودى (حيَّان اثنان) (أنظر شكل ٧) . أما بالنسبة للمدن ذات التكوين المتجانس نسبياً ، فإن أحياء الأقليات بها لم تخضع لقواعد الإشعاع متحد المركز والذى سبق وصفه . وكان هذا مثلاً شأن حى الجديدة فى حلب [و ٢١] والذى تكون فى ضاحية المدينة الشمالية فى منطقة تميزت بمسكن أقل جودة . [١٥] وكان هذا أيضا شأن حى صودون [ح ٩] وحى جنينة [ح ٩] فى القاهرة حيث تجمع فى القرن الثامن عشر المسيحيون السوريون وهم جالية تضم العديد من التجار الأثرياء والذين كان أمثالهم من المسلمين يسكنون منطقة " قاهرة المعز " الملاصقة لمنطقة الأسواق . وفى هذه الحالة أيضا أدت الخصوصية الدينية إلى تفرقة جغرافية تتناقض مع المبادىء المألوفة والتى تتحكم فى تحديد المواقع السكنية .

جغرافية المناطق السكنية فى مدينة الجزائر

نتفاوت معرفتنا بجغرافية المناطق السكنية من مدينة لأخرى . وهى بصفه عامة معرفة ضئيلة لأنه لم يتم دراسات دقيقة إلا بشأن عدد قليل من المدن ، وعلى هذا فعلينا بصفة عامة أن نرضـى بعلـم الآثار كمدخل لمعرفة جغرفية هـذه المناطق ، وهـو العلم الذى سبـق أن أظهرنا قصوره .

كان التوزيع الجغرافى للمسكن فى مدينة الجزائر نسخة متطابقة تقريباً مع تقسيم المجتمع إلـى طبقة حاكمة (الفرق العسكرية للإنكشارية) وقباطنـة القراصنة(الرؤسـاء) وإلـى " الرعية " وهم الأهالى المحكومون . وقد عبر هذا التقسيم عن نفسه فى إختلافات المواقع والعمائر السكنية التى سبق ذكرها .(١٦)

لقد تطور الجزء المنخفض من مدينة الجزائر حول المنطقة التى تجمعت فيها الأنشطة الاقتصادية (بدسـاتـات وأسواق) ، والمراكز الكبيرة للسلطة السيـاسية والعسكرية (جَنينه) ، والمزارات الدينبة الأساسية . وفى هذه المنطقة التى تمر عبرها شوارع المدينة الثلاثة الرئيسية والتى ربطت وسط المدينة بالأبواب الثلاثة وهى باب عزون [٨] وباب الواد [ج ٥] وباب الجزيرة [ج ٩] ، كانت شبكة الطرق ذات طابع منتظم للغـاية وشوارعـها مستقيـمة نسبياً ، غير مسقوفة ، وتتقاطع فى أغلب الأحيان عند زاوية قائمة . وكنا نجد فى هذه المنطقة " حى الرؤسـاء " (حى قباطنة القراصنة) ، ونجد مساكنهم جميلة متينة البنيان وتقع بالقرب من الميناء . ومن بين هذه المساكن قصر الرئيس يحيى ، وقصر الرئيس شيوبالى بالقرب من السوق الكبير [ح ٧] ، وقصر مامى أرناؤوط الذى كان يستخدمه سرفانتس (١٧) (كان سجيناً فى الجزائر من ١٥٧٥ الى ١٥٨٠ م .) ، وقصـر حمـيدو أحد كبار قباطنة الفـترة الأخيـرة فى الجـزائـر ، والذى شيد فى وقت متأخر بالقرب من شارع باب الجزيرة . وشيدت فى هذه المنطقة أيضا قصور كبار رجال الدولة . دار أحمد [هـ ٦] ودار مصطفى باشا [و ٦] ودار حسن باشا [و ٦] . إن النماذج القليلة من هذه الدور الباقية حتى اليوم بفضل استخدامها بعد الغزو الفرنسى (دار العمدية ، ودار البلدية ، والمكتبة الوطنية) يمكن أن تعطينا فكرة عن حياة الرفاهية التى كانت تعيشها الطبقة الحاكمة . وفى هذه المنطقة أيضا كانت توجد الثكنات الثمانى حيث أقام عشرات الألوف من الإنكشارية فى ظل ظـروف تبـدو علـى جـانب من الراحـة وقد أمـكن المحـافظة على سكنيين منها بسبب تحويلهما إلــى نـاد للضباط وهما كائنتان فـى شارع ميديه (« القديمة » أو « العليا » ، و « الجديدة » أو « الدنيا ») [ك ٧] . وتتسع هاتان الثكنتان لإقامة ألف و٩٥٠ رجل فى ٥٥ عنبر نوم للجنود . ويتضح من قائمة الجرد التى وضعت عام ١٨٤٠ م بشأن الثكنة " العليا " أن بنيانها المعمارى يشبه بنيان القيساريات تماماً بالإضافة إلى وجود مسجدين أحدهما فى الدور الأرضى والثانى فى الدور العلوى (١٨) (فناء واسع تبلغ أبعاده ٢٠ مترا × ٢٠ مترا ومحاط بغرف تطل أسفل

عقود ، ونجد نسخة من نفس الشكل فى الدور العلوى حيث تطل الغرف على دهليز) .

وكانت المدينة المرتفعة الممتدة غرب المحور الطولى الكبير المؤدى من باب عزون إلى باب الواد على منحدرات " الجبل " تستخدم كمنطقة سكنية للأهالى المنتمين إلى " الطبقة المتوسطة " . وكان هؤلاء " البَلْدى " يمارسون أنشطة حرفية وتجارية فى مناطق الأسواق بوسط المدينة . ففى هذه المنطقة الوعرة للغاية وجدت الأحياء (الحومات ، مفرد · حَوْمة) وهى حالة نجد تفسيرها فى التضاريس الوعرة مثلما نجده فى سمات شبكة الطرق غير المنتظمة بوجه خاص والتى تضم نسبة كبيرة من الأزقة المسدودة . وكانت هذه المنطقة سكنية بصفة شبه مطلقة . لم توجد بها أية أنشطة اقتصادية متباينة ، سوى مجموعة من الحوانيت لا غير ، والتى تعادل الأسواق غير المتخصصة (السويقات) فى مدن الشرق الأوسط . ونحن نجهل كيف كان السكان موزعين داخل هذه المنطقة ، ولكن يبدو بوضوح أن العناصر الأكثر فقراً أو الأقل اندماجاً كانوا مستبعدين إلى الأطراف الخارجية المحيطة بالمدينة ، إذ يتحدث هايدو عن العرب القادمين من القرى والذين كانوا يسكنون الأكواخ بالقرب من باب عزون ، ونحن نعلم أيضا أن المناطق المحيطة بباب الواد ضمت العناصر الفقيرة وغير المستقرة من السكان .(١٩)

... وفى مدنية تونس

إن الوضع بالنسبة لتونس هو على نقيض الجزائر إذ يمكن القيام ببعض الفرضيات حول جغرافية المناطق السكنية على أساس مؤلفات ريڤو عن قصور ودور مدينة تونس . هذه الجغرافية كانت تتشابه مع الجزائر من حيث خضوعها لمجموعة عوامل يرتبط بعضها ببنيان المدينة العام ويرتبط البعض الآخر بتضاريس أرضها . وكانت الظاهرة الأساسية بلا جدال هى قوة الجذب التى مارستها المنطقة المركزية الاقتصادية الممتدة بانتظام حول جامع الزيتونه الكبير [٦ – ٧] . وقد نمت منطقة الكثافة القصوى للدور الكبيرة (والتى قام ريڤو بدراستها) فى جنوب وشمال منطقة الجامع والأسواق بصفة خاصة · فمن ناحية الغرب اعترض وجود القصبة [ك ٩] نمو المسكن الخاص الثرى ، كما أن انحدار الأراضى التى توسعت عليها منطقة " المدينة " فى تونس أدى إلى وجود مفارقة بين المناطق المرتفعة نسبياً فى الغرب وبالتالى أكثر متعة للسكن ، وبين المناطق الأكثر انخفاضاً فى الشرق والقريبة من البحيرة الشاطئية والأقل جاذبية . وعلى هذا فمن الطبيعى أن تقام المساكن الجميلة فى نصف المدينة الغربى (المرتفع) بينما يقيم السكان الأكثر فقراً فى النصف الآخر (المنخفض) ·ومن الأمور ذات المغزى أن الحى اليهودى [د – هـ – ٧ – ٨] وحى الإفرنج (الكائن بالقرب من باب البحر) [ح ٢] كانا يقعان فى هذا الجزء المنخفض من المدينة .

وهكذا بعد تحديد مناطق امتداد المساكن الثرية نجد أن الجزء الشمالى لمنطقة "المدينة " (الكائنة عبر خط يربط بين القصبة والزيتونة وباب البحر) يضم، نقلا عن ريڤو،

٣١ قصراً وداراً من بين مجموع قدره ٣٨ ، كما أن الجزء الجنوبى يضم ٦٤ من بين ٦٨ . وهذه المنطقة هى أساساً " الأحياء الجميلة " بالمدينة ، وتضم مساكن الحكام (أعضاء الحكومة المركزية) ، والبورجوزايين من الأهالى ، و " العلماء " . ومن هذه الناحية فإن الإنسلاخ فى تونس كان قائماً بين البورجوازيه والأرستقراطية التى اختلط فيها الحكام والرعيَّة الذين على مستوى اجتماعى واحد وبين باقى السكان ، بينما كانت الحدود الفاصلة فى مدينة الجزائر مرسومة بوضوح بين الطبقة الحاكمة وبين الأهالى . ومن الطبيعى أنه يجب البحث فى تاريخ هاتين الولايتين عن منشأ هذا الاختلاف الأساسى . وكانت المساكن رفيعة المستوى تنتشر فى هذه الأحياء ، وقد نشر ريڤو منها النماذج الأكثر إثارة للإعجاب . وتسمح الخرائط المساحية بتقدير عظمة مساكن هذه المنطقة وبذخها النسبى . ففى مجموعة الدور الكائنة بين شارع دارجلد وشارع سيدى بن عروس (حيث درس ريو ستة قصور يعود تاريخها إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر) [ز – ح ٨ – ٩] ، يبلغ متوسط مساحة ٢١ داراً ٤١٠ متراً مربعاً . وفى مجموعة المساكن المحصورة بين شارع القصبة وشارع سوق الواد . (قام ريڤو بدراسة ١٢ دار) [ح – ط ٥ – ٦] نجد متوسط مساحة ٣٠ داراً ٢٧٠ متراً مربعاً . وأخيرا نجد أن متوسط مساحة ٣٤ داراً ٢٣٠ متراً مربعاً وذلك بين مجموعة المساكن المحصورة بين شارع العبرى ، وشارع تربة الباى ، ونهج الغنى ، وشارع عبا (قام ريڤو بدراسة ثمانية منها) [ل – م ٦] .(٢٠) (أنظر الشكل٢٨) .

وفى منطقة الأطراف الخارجية " للمدينة القديمة " من ناحية شمال وجنوب ، وخاصة شرق هذه الأحياء الغنية ، نجد مسكنًا أكثر تواضعاً حيث البيوت قليلة الارتفاع وفى أغلب الأحيان بلا طابق علوى ، وتتناسب بوضوح مع سكان أكثر فقراً . وفى تجمع سكنى يقع فى الشمال بالقرب من باب البنات [جـ ١١] يبلغ متوسط مساحة ٥٦ بيتاً ١٦٩ متراً مربعاً فقط ، وإلى الجنوب ليس بعيداً عن الباب الجديد [س ١١] يبلغ متوسط مساحة البيت ١٤٧ متراً مربعاً (بين ٦٧ منزلا) . وتقع البيوت الأصغر مساحة فى الشمال الشرقى بالقرب من باب قرطاجنة [د – هـ ٤ – ٥] حيث يبلغ متوسط مساحة البيت ١٢٢ متراً مربعاً بالنسبة لـ ٦٥ بيتاً . وتتعلق الحالة الأخيرة بالجزء الأكثر انخفاضاً فى المدينة ويحده من ناحية الغرب الحى اليهودى .

وكان سكان الضاحيتين الشمالية (باب السويقة) ، والجنوبية (باب الجزيرة) أناساً تبدو ظروفهم أكثر تواضعاً ، حيث أنهم وصلوا حديثًا من الريف بل وكان من بينهم أجانب . وكانت هاتان الضاحيتان تتسمان بمظهر القرى وخاصة الضاحية الجنوبية التى لا يزال مظهرها شبه الريفى واضحاً للغاية حتى اليوم . وبالرغم من أن المساحات الفضاء كانت فى هذه المناطق أقل ندرة عنها فى وسط المدينة حيث تتمركز الأنشطة الاقتصادية إلاَّ أن مساحات البيوت كانت أقل نسبياً . إن متوسط مساحة البيوت فى

قطاعين مـن الضاحية الشمالية خارج باب البنات [جـ ١١] وباب سويقة [ا ٩] كان ١٤٨ متراً مربعاً (٦٧ بيتاً) و ١٧٥ متراً مربعاً (٤٩ بيتاً) . وفى مجموعتين للإسكان فى الضاحية الجنوبية خارج باب المنارة [ل ٩] والباب الجديد [ع ٥] ، كان المتوسط ١٦٧ (٥٧ بيتاً) و ١٣٦ متراً مربعاً (٧٤ بيتاً) . وتقع القطاعات الأكثر فقراً علـى الأطراف المحيطة ، بل وحتى خارج الضواحى بالقرب من أبواب المدينـة : ولا جدال فى أن المنطقة الأكثر بؤساً هى تلك الكائنة خارج باب البحر بالقرب من المدابغ ، وتلال القمامة ، والمجارى المكشوفة التى تنقل مياه المدينة المتسخة إلى البحيرة الشاطئية . ولكن ظهرت أيضا مناطق سكنية بورجوازية منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر فى جزء من الضاحية الشمالية يقع بالقرب من حدود " المدينة " القديمة ، وذلك بسبب ازدحام السكان النسبى فى المنطقة الواقعة داخل الأسوار . ويشير ريڤو إلى العديد من الدور الكبيرة فى هذه المنطقة والتى توج تعميرها فى عام ١٨١٥ م بتشييد جامع صاحب الطابع الأمر الذى يدل أيضا على تقدم هذا الحى تدريجيا .

وبالرغم من أن جغرافية المسكن فى تونس ليست معروفة لنا إلا بطريقة سطحية ، فإنها على ما يبدو تتطابق تماماً مع المبادىء العامة السابق ذكرها . وفى حالة السكان الأندلسيين يبدو بوضوح للغاية أن عملية " الانتقاء " كانت تتم وفقاً لمعايير إجتماعية – اقتصادية . فالأندلسيون الأكثر غنـى كانوا يسكنون الأحياء البورجوازية فـى وسط المدينة (حيث يدل شارع الأندلسيين [م ٦] اليوم أيضا على رفاهيتهم ونفوذهم) ، بينما الأكثر فقراً أقاموا بأنفسهم حياً متواضعاً للغاية على أطراف حى باب السويقة . إن حالة الأندلسيين تظهر بأن الاعتبارات الطائفية كانت هى الأقل شأناً بالمقارنة بالمعايير الاجتماعية – الاقتصادية .

... فى القاهرة

كانت المناطق السكنية فى القاهرة فى مجموعها منظمة على هيئة هالات متتابعة بدءاً من الوسط ، مع حدوث اختلال فى هذا التنظيم النظرى ، أدى إلى عدم اتساق نمو القاهرة ، وهو الأمر الذى تحدثت عنه فيما سبق .

إن الناحية الممتدة حول منطقة النشـاط الاقتصـادى الرئيسى (التى كانت القصبة محورها) ، كانت هى مكان الإقامة المعتاد للتجار البورجوازيين والطبقة المتوسطة من التجار والحرفيين الذين يعملون فى أسواق منطقة الوسط . وهذه هى الظاهرة الأساسية التى يكشف عنها تحليل تركات الحرفيين والتجار خلال الفترة ١٧٧٦ – ١٧٩٨م .(أشارت وثائق ٣٣٤ تركة إلـى محـل الإقامة) . وفـى منطقة " قاهرة المعز " . وأسـاسـا فـى القطاعات المركزية كـان يقيم ٥ ر٣٥ / من الحرفيين والتجار الذين تقل تركاتهم عن خمسة آلاف بارة ، و٣ر٤٦ / من أولئك الذين تتراوح تركاتهم بين ٥ آلاف وواحد وبين ٥٠ ألف بارة ، و٧١ / من أولئك الذين تتجاوز تركاتهم ٥٠ ألف بارة أى خاصة كبار تجار البن

والتوابل والمنسوجات . وتبين دراسة أجريت بشأن تجار البن والتوابل وحدهم أن نسبة أولئك الذين كانوا يسكنون داخل " قاهرة المعز " ظلت ثابتة خلال قرنين وقد بلغت هذه النسبة ٧١ ٪ خلال الفترة ١٦٢٧ - ١٧٠٠ م . (٢٢ من ٣١) ، و ٥ ر٧٢ / خلال الفترة ١٧٠١ -١٧٥٠ (٢٩ من ٤٠) ، و٩ر٧١ / من ١٧٥١ إلى ١٧٩٨ (٢٣ من ٣٢) . كانت هذه الدور معروفة بفخامتها الرصينة (كانت أحياناً قصوراً حقيقية) ، وكانت فى أغلبها تشيد فى الشوارع المجاورة لأسواق القاهرة الرئيسية . ومن النماذج المثالية لهذه الدور : دار جمال الدين الذهبى شاهبندر التجار (شيخ التجار) (١٦٣٤ م .) الكائنة على بعد بضعة عشرات الأمتار من سوق الغورى [ك ٦] ، أو دار مصطفى جعفر تاجر البن فى بداية القرن الثامن عشر والكائنة بين القصبة والجمالية [ز ٦] . (٢١) وفى هذه المنطقة نفسها أقام العديد من المشايخ دوراً جميلة للسكنى مباشرة بالقرب من جامع الأزهر فقد أمكن معرفة موقع ٣٩ داراً للعلماء من بين ٦٧ خلال الفترة ١٧٧٤ - ١٧٩٨ م . (أى ٢ ر٥٨ /) كانت كائنة فى " قاهرة المعز " ، من بينها عشرون داراً (أى ٨ ر٢٩ /) تقع فى نطاق مساحة ٢٠٠ متر مربع حول الجامع . ومن النماذج الموضحة لطرز هذه الدور نجد دور المولى (١٦٥٤ م .) [ط ٧] وشبشيرى (القرن السابع عشر) [ل ٦] . (٢٢) وكانت منطقة " قاهرة المعز " تلعب فى جغرافية مساكن الأهالى فى القاهرة دوراً معادلاً لدور منطقة " المدينة " فى تونس . ومن الأمور ذات المغزى المقارنة بين قيمة تركات الحرفيين والتجار الذين يسكنون منطقة " قاهرة المعز " وبين تركات أولئك الذين كانوا يقيمون فى المنطقة الجنوبية . وقد بلغ متوسط قيمة الثروة ١٢٨ ألف و ٩٤٤ بارة بالنسبة لـ ١٦٦ فرداً تمت دراسة حالتهم خلال الفترة ١٧٧٦ - ١٧٩٨ م . وكانوا يسكنون فى " قاهرة المعز " بينما بلغ هذا المتوسط ١٥ ألف و ٦ بارة لـ ٦٢ فرداً كانوا مقيمين فى المنطقة الجنوبية . (٢٣)

كان الجزء الأكثر فقراً من الأهالى يقيم فى الأطراف الخارجية المحيطة بالمدينة حيث كونت الأحياء الشعبية حزاماً متصلاً إلى حد ما فى اتجاهات شمال وشرق وجنوب المدينة . وقد نمت فى هذه المنطقة الكائنة على المحيط الخارجى أحياء سكنية (حارات) ، والتى كتب عنها نيبهور بأنها كانت تستخدم عادة كمساكن للحرفيين ولسكان فقراء آخرين والذين يعملون فى حوانيت صغيرة بالسوق أو على طوال شوارع التجار . (٢٤) وقد تأكدت صحة هذا القول بما نعرفه عن مستوى ثروات المقيمين فى هذه (الحارات) : فمن بين ٥٧ حالة تمت دراساتها خلال الفترة ١٧٧٦ - ١٧٩٨ م . بلغ متوسط الثروة ٤٠ ألف و ٩٤٣ بارة (بلغ متوسط الثروة بالنسبة لمجموع مدينة القاهرة ١٠٩ ألف و ١٠١ بارة بالنسبة لمجموع الحالات التى درست والتى وصلت إلى ٣٣٤ حالة) .

أدى عدد من المخالفات والشذوذ عن القاعدة إلى الإخلال بدقة هذه الصورة المجملة المبسطة . فقد أقام قاهريون أغنياء فى المناطق المشبعة بالهواء والكائنة بمحاذاة

خليج القاهرة (حيث أقاموا نوعاً من المساكن الصيفية التى يسميها باسكال كوست "بيوت ريفيه " كما قام فى نحو ١٨٢٠ - ١٨٣٠ م . بعمل بيان بها ورسومات دقيقة لها) . [٢٥] وحول برك الضفة الغربية وخاصة بركة الأزبكية [ح ١٢] حيث سكن العديد من التجار منذ بداية القرن السابع عشر مثل عائلة شرايبى . وعلى هذا تم اختراق حزام الأحياء الفقيرة الكائنة غرب " قاهرة المعز " حيث أقيمت أحياء بورجوازية امتدت نحو بركة الأزبكية وهى منطقة مساكن مرفهة ومتوسطة قريبة من الوسط . ومن جهة أخرى كانت أحياء الأقليات محصورة داخل مناطق يسكنها المسلمون · فقد كان الحى اليهودى [ح - ط ٧ - ٨] يقع مباشرة بالقرب من المركز الاقتصادى المرتبط به لوجود سوق الصاغة [ط -٦] . وكانت جميع الأحياء المسيحية السبعة تقع خارج " قاهرة المعز " حيث توجد خمسة منها فى المنطقة الغربية [ز ٩ و ١٢ ى ١٣ ن - س ١٢ ن ١٠] واثنان فى جنوب المدينه [ن ٦ت ٩] ، أما الحى المسيحى الرئيسى فقد احتل حوالى خمسة هكتارات على ضفة الأزبكيه الشمالية التى كانت أيضامقراً لإقامة الأمراء والتجار المسلمين الأغنياء . وأخيراً برهن أفراد الطبقة الحاكمة من ناحية مقار إقامتهم على اتجاههم لاتخاذ موقف انعزال ذاتى صارم إلى حد ما . وقد تجمع هؤلاء فى القرنين السابع عشر والثامن عشر حول بركة الفيل فى المنطقة الجنوبية ، وحيث يعيش سكان تبدو أحوالهم أكثر تواضعاً . ومنذ بداية عام ١٧٥٠ م ذهبوا فى أعدادا متزايدة للإقامة حول بركة الأزبكية التى أصبحت فى نهاية القرن الحى " الراقى " بلا منازع . وفى عام ١٧٩٧-١٧٩٨م قام محمد بك الألفى أحد الأمراء المصريين الأكثر نفوذاً فى تلك الفترة بتشييد مقر باذخ [ح ١٣] حول ضفاف هذه البركة ، وقد اتخذ بونابرت فى عام ١٧٩٨ م . هذا المقر مركزاً للقيادة العامة لجيش الغزو الفرنسى . وكتب الرحالة الرقيق سافارى وصفاً مفعماً بالحماس عن مفاتن الأزبكية فى نفس الوقت تقريباً الذى كتب فيه الشيخ حسن العطار شعراً يتغنى فيه بنفس المكان . كتب الرحالة يقول : " يشكل هذا المكان ، وهو أكبر مكان فى المدينة دائرة طول محيطها نصف فرسخ . [٢٦] ويكون حوضاً ضخماً محاطاً بقصور الأمراء المضاءة بأنوار متنوعة الألوان . وتعلق الألوف العديدة من المراكب الفوانيس فوق أشرعتها والتى تخرج منها أضواء متحركة يختلف منظرها فى كل لحظة " . ويقول الشيخ العطار فى وصف هذه المنطقة ما معناه . " اننى أتغنى بأيام شبابى التى قضيتها فى الأزبكية .... هناك حيث نرى المراكب سابحة فوق المياه كالنجوم السابحة فى القبة الزرقاء .. وتكون المساكن الفخمة دائرة حول الحوض وتشكل إطاراً لأروع أنواع الجمال .. قصور تظلها أشجار خضراء ويغرد فوقها الحمام العذب " . [٢٧]

وبالرغم من أن الاستثناءات قد اعترضت المبادىء التى تحكم مواقع الأحياء السكنية فى القاهرة ، إلاَّ أن القاعدة العامة ظلت ترتيب السكان بصفة عامة وفقاً لمفهوم الهالات ، حيث أن الفئات الثرية والمتوسطة تقيم بالقرب من الوسط بينما الفئات

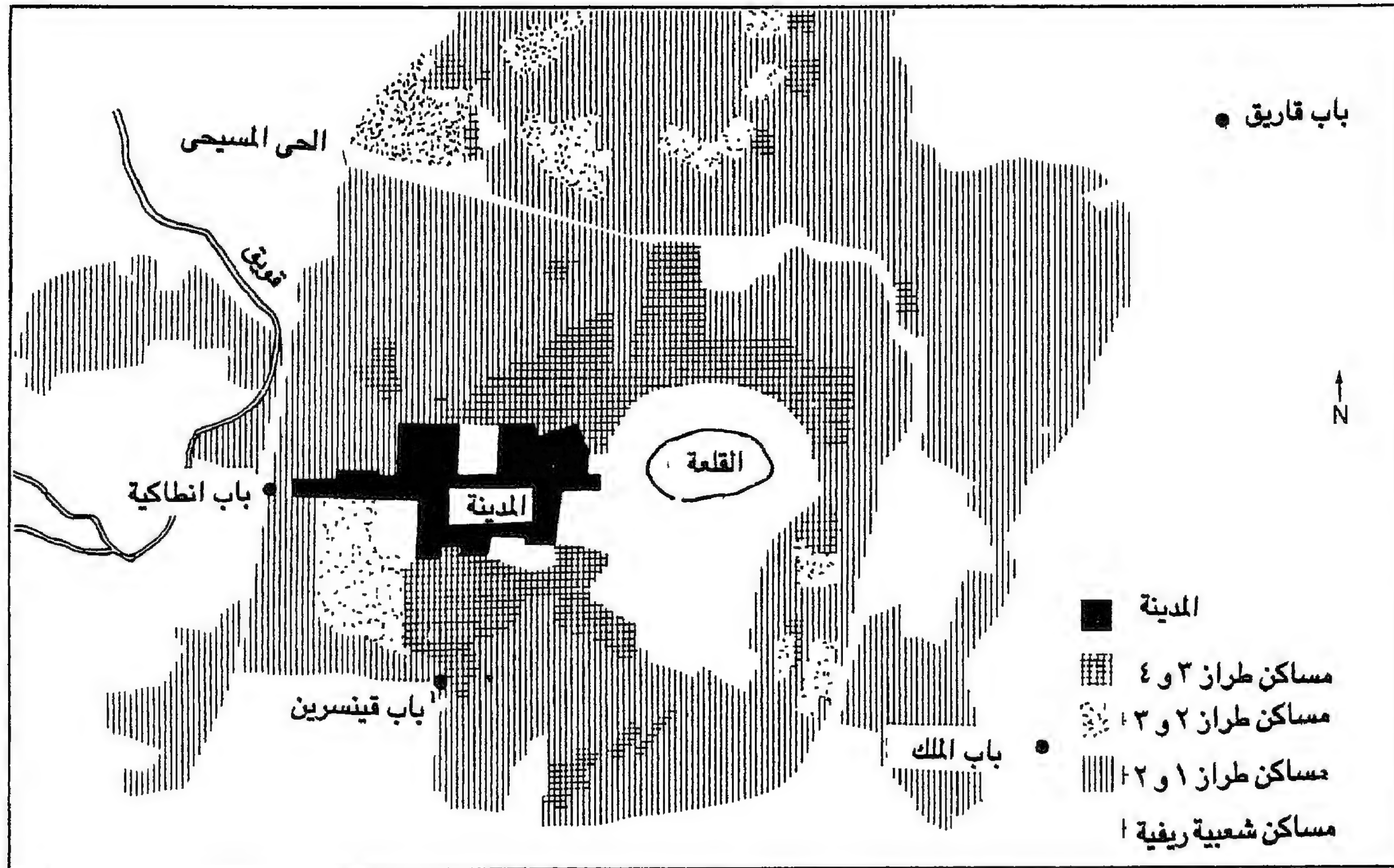
الأكثر فقراً مستبعدة تجاه الأطراف الخارجية المحيطة . وعلى هذا أظهر توزيع المناطق السكنية على الطبيعة الحدود التى تفصل بين الطبقات الاجتماعية بالإضافة إلى الفواصل بين مكونات السكان المتنوعة (أحياء الأقليات الدينية وأحياء الطبقة الحاكمة) .

. . . فى حلب

لا يبدو أن الوضع فى مدينة حلب كان مختلفاً ، فهى المدينة السورية الوحيدة التى نمتلك بشأنها معلومات محددة نوعاً ماحول هذه المشكلة . وفى الواقع ، أنه من المستحيل فى هذا المجال الموافقة على تحليل أنطوان عبد النور حين يكتب قائلا وكانت بعض قطاعات التجمعات السكنية بصفة إجمالية أكثر رفاهية مثل قطاع " المدينة " ... بينما اتخذت الضواحى مظهرا أكثر تواضعاً ، ولكن دون أن يؤدى ذلك الى انسلاخ الأحياء الأرستقراطية عن الأحياء الشعبية . لم يكن يوجد فى (حلب) تمييز حقيقى بين القطاعات الغنية والقطاعات الفقيرة " . (٢٨) لقد أظهرت الأبحاث التى أجراها دافيد حول النماذج المختلفة للمساكن التقليدية عكس ذلك ، إذ دلت على قوة الاتجاه نحو توزيع المساكن على أساس مفهوم الهالات بدءاً من " المدينة القديمة " ومن القلعة .

ففى المنطقة الكائنة على حافة المركز الاقتصادى تمتد الأماكن المتميزة بالمسكن " البورجوازى " من الطرازين ٣ و ٤ وفقاً للتصنيف الذى وضعه دافيد ، وهى مساكن يتراوح متوسط مساحتها بين ٤٠٠ و ٩٠٠ متر مربع وتضم صحناً للدار (يضم الصحن حوض المياه ومُنْبسَط سلَّم الدار) ، وإيواناً (غرفة صيفية مكشوفة تطل على الصحن) ، وقاعة (غرفة استقبال مزخرفة بفخامة) ثم طابقاً علوياً . ونجد عدداً كبيراً من الدور التى من هذا الطراز فى أحياء سويقة على [م ١٩] ، وفرافيره [ك ١٦] وصفاحية [ص ١٩] والتى يقيم فيها تجار أغنياء . أما الدور التى من الطرازين ٣ و ٤ فإنها تتميز بمساحة أقل ، وبتجهيزات أقل فخامة وهى تتكامل مع المساكن البورجوازية فى منطقة الوسط إذ تقع فى منطقة جلوم [س ٢٣] وفى المنطقة الكائنة جنوب شرق القلعة . والبيوت الأكثر بساطة (الطرازين ١و٢) والتى تتراوح مساحتها من ٨٠ إلى ٢٠٠ متر مربع وتتباين تجهيزاتها قليلاً فهى تتناسب مع صغار التجار والحرفيين : وتنتشر هذه البيوت حول محيط المدينة الكائنة داخل الأسوار فى الضاحية الشماليه ، وفى الجزء من الضاحية الشرقية المجاور للأسوار . وأخيراً نجد على حافة ضاحية المدينة الشرقية وفى الضواحى الجنوبية السكان الفقراء المهاجرين حديثاً ، والذين نقلوا إلى المدينه أسلوب الحياة الريفية " شبه الريفية " والنى تميز مثلاً حى قارلق [ز ٤] وحى تاتارلار [ط ٤] . (٢٩)

إن الضاحية الشمالية هى الاستثناء الوحيد الهام فى هذا التوزيع التقليدى للمسكن حيث من الواضح وجود علاقة بين امتداد المساكن الأكثر فخامة وبين وجود جالية مسيحية قوية وغنية . ولايزال ارتفاع معدل جودة نوعية الدور البورجوازية والتجانس بينها



شكل ٢١ – جغرافية المناطق السكنية فى حلب (نقلاً عن : J C David *Alep*, carte 12.)

واضحاً للغاية حتى اليوم فى أحياء صليبة [و ٢٢] والجديدة . وفى مدينة حلب ، كما فى القاهرة ، نمت أحياء الأقليات وفقا لمنطق الحياة المشتركة غير المرتبط كلية بالحتمية الاجتماعية - الاقتصادية التى تحكمت أساسا فى تنظيم مناطق السكان المسلمين .

الأحياء السكنية

كان وجود الأحياء السكنية ، كما تبينا ، هو إحدى السمات المميزة للمدينة العربية . فقد ساهمت بقوة فى تنظيم المدينة فى المجال الطبوغرافى ، وزودتها بهيكل يخفف إلى حد ما من آثار عدم وجود إدارات أو هيئات من نوع البلديات ، كما أصبحت الخلية الاجتماعية الأساسية التى تحقق إطاراً للسكان على المستوى الجغرافى ، مثلما فعلت الطوائف الحرفية على المستوى المهنى ، وذلك لأن الجزء غير العام من حياة سكان المدن كان يدور كله فى إطار الحى أساساً . [٣٠]

أحياء الأقليات اليهودية والمسيحية

إن تمركز الذميين ، وخاصة اليهود ، فى قطاعات واضحة من المدن ، هو ظاهرة تقليدية ، ولكن ليس من المؤكد وجود "جيتو" حقيقى حيث يجبر اليهود على الإقامة فى مكان معين وذلك منذ العصور الأكثر قدماً . ولم يجبر يهود مدينة فاس ثم يهود مدن المغرب الأخرى على الإقامة فى أحياء خاصة تسمى " ملاح " إلاَّ فى القرن الخامس عشر فقط. . وفى تونس فى ظل العهد الحفصى كانت الجالية اليهودية منظمة ومتجمعة ولكننا نجهل إذا ما كان هذا التجمع قد فرض عليها . وفى مدن الشرق الأوسط كان الاتجاه نحو تجمع الجاليات قوياً للغاية وذلك لدواعى الحماية والراحة . ويقول لابيدوس : " كان يوجد فى القاهرة لكل مذهب مسيحى ويهودى شارعه الخاص . لقد ثبت وجود أحياء يهودية فى دمشق ، كما أن الأرمن والمارون كانت لهم أحياء خاصة فى الجزء الشمالى الغربى من مدينة حلب . وفى مدينة القدس كانت توجد أحياء يهودية ومسيحية " وبالرغم من وجود اتصالات مع باقى السكان إلاَّ أن المسيحيين واليهود " عاشوا فى أحياء منفصلة لكنها مجاورة لشوارع المسلمين ، وبذلك كان هناك بعض الفصل بين الأفراد على أساس طائفى ، لكن لم يكن هناك عزل للطوائف من نوع (الجيتو) " [٣١]

لقد ازدادت هذه التفرقة قوة خلال العصر العثمانى لأسباب متنوعة ، ولاجدال فى أنه لم تكن الرغبة فى استتباب الأمن هى الأساس ، لأن هذه الجاليات كانت تجد معامله لائقة بصفة إجمالية ونادراً ما كانت موضع اضطهاد . ولكن اتجاه العثمانيين إلى تدعيم بنيان جاليات الأقليات لتسهيل السيطرة عليهم وإدارة شئونهم واستثمارهم قد إقترن برغبة الذميين ذاتهم فى تأمين استقلالهم الدينى والإجتماعى عن طريق الانتظام فى تجمعات منفصلة . وعلى هذا يتضح أن الاتجاه نحو تكوين أحياء متجانسة ومغلقة نسبياً تديرها السلطات الدينية ذاتها قد وجد تدعيماً فى كل مكان . ويذكر أنطوان عبد النور أنه

حدث تطور فى حلب نحو تجمع الجاليات اليهودية فى حى بحسيتا [ط ٢٢] الذى نركه المسلمون ، ثم يختتم قائلا بأن المدينة تطورت نحو حالة " شبه تجانس مذهبى" الأمر الذى أصبح من سماتها المميزة فى القرن التاسع عشر . لقد كان الفصل المذهبى فى ذلك القرن شبه كاملً فى مدينه دمشق ، حيث احتشد مجموع المسيحيين واليهود تقريباً فى أحياء خاصة بهم ، ويبدو أن هذا كان نهاية لعملية تدريجية . ويعتقد تومان أن غلق حى باب مُصلّى [د ٨] المسيحى عن طريق سد الشوارع القادمة من الأحياء المسلمة كان حديث العهد نسبياً " (فى القرن التاسع عشر) .[٣٢] وتبدو قوة الاتجاه نحو إقامة أحياء متجانسة بوضوح أشد فى مدينة القاهرة حيث نجد أن جالية حديثة مثل المسيحيين السوريين الملكانيين والتى لا يعترف بها العثمانيون رسمياً (فهم يعتبرونهاجـزءاً من الجاليه الأرثوذكسية) تقيم عياناً فى حى خاص فى القرن الثامن عشر . وكان موقع هذا الحى يحمل معنى هامــاً إذ نجده فــى منطقة تقــع بين الحــى القبطى (المسيحيون المحليون) وحــى الإفرنج (المسيحيون الأوروبيون الذيين أقام المسيحيون السوريون معهم علاقات عمل وكانوا يسعون للحصول على حمايتهم) [ح ٩] .

وإنتهى هذا التطور إلى إقامة الذميين فى أحياء منظمة للغاية ، وتعتبر "حارة " اليهود فى تونس التى درسها بول سباج النموذج الأمثل لها [د – هـ ٦ – ٨] . لقد ازدادت مساحة هذا الحى الكائن فى شمال " المدينة " القديمة من ١ر٣ إلى ٥ر٥ هكتار خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، وهو توسع يبين تقدم هذه الجالية الذى ازداد نوطداً بوصول يهود جدد من الأسبانيين والليجورنيين (إيطاليا) . إن التسعة أو عشرة آلاف يهودى المقيمين فى تونس (وهو تقدير قد يكون مبالغاً فيه) ، استمتعوا بحرية دينية كبيرة فى إطار هيئات مستقلة انشطرت فى القرن الثامن عشر إلى شعبتين حين انفصل اليهود الذين من أصل أوروبى (ليجورنيون والذين أشتق منهم اسم " جرانا ") عن إخوتهم فى الدين من الأهالــى (التونسيين توانسة) هذه الهيئات هى مجلس أعيان ، ومعبدٌ ، وهيئة حاخامات ، ومحكمة حاخامية ، ومدرسة ، وصندوق مساعدات ، ومجزرٌ ، وشيخ الجالية .[٣٣]

ومن الأمور التى تكشف عن نهضة جاليات الأقليات نطور حى الجديدة [و ٢١] المسيحى فى حلب . لقد تم تخطيط هذا الحى منذ بدايات الاحتلال العثمانى لاستقبال المسيحيين الذى أحضروا إلى هناك بقصد المعاونة فى نمو المدينة الاقتصادى الحرفى (خاصة النسيج) وفى التجارة ، وجرى تنظيمه على أساس تقسيم الأراضى إلى قطع . وكان سكان هذا الحى المسيحى متعددى المذاهب . وقد ذكر الرحالة بيترو ديللا ڤالى وجود خمس كنائس ، من بينها اثنتان أرمنيتان وواحدة يونانية ورابعة مارونية والخامسة سورية يعقوبية .[٣٤] وكان هذا الحى فى البداية مخصصاً للسكنى وحدها ، ثم بدأت تظهر فيه الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات فــى إطار وقف بهرام باشا عام ١٥٨٣ م . (

حمام ، وسوق وقيسارية) ثم وقف ابشير باشا فى ١٦٩٣م . (سوق وثلاث قيساريات ، ومصبغة ومقهى ، وسبيل) . وأدت منجزات هذين الوقفين إلى جعل " وسط حى الجديدة منطقة للاستمتاع بوقت الفراغ وساحة عامة غير دينية هى والأكثر فخامة فى المدينة " (٣٥)

سكان الأحياء

تمثل الأحياء اليهودية والمسيحية الحالات الأكثر تطرفاً لإقامة جاليات قومية ودينية فى أحياء منفصلة ، ولكن توجد إيضاً حالات أخرى مثل : الأحياء الأندلسية (فى مدن المغرب) ، والكردية (خاصة فى دمشق) ، والعلوية (فى أنطاكية) ، والشيعة فى (بغداد) . وفى هذه الحالات كان تجانس السكان من أصل عرقى واحد هو بطبيعة الحال القاعدة المتبعة . ولكن يبدو أن هذه القاعدة لم تكن ظاهرة شاملة وسارية المفعول بالنسبة للأحياء غير المذهبية وغير العرقية . ويذكر لوتورنو أن سكان الأحياء فى مدينة فاس كانوا بصفة عامة خليطا . ويدلى كوهين ولويس بنفس الملاحظة بالنسبة لمدن فلسطين " توجد بعض الدلائل على أن الأحياء الرئيسية بالمدن الفلسطينية ... خضعت لتأثير بشرى متبادل .. مهما كان التجانس الذى كان قائما فى العهد المملوكى فإنه يوجد بعض الظن أنه تم فى ظل العثمانيين إدخال عناصر مغايرة داخل مختلف الأحياء " (٣٦) يضاف إلى ذلك أنه لم يثبت وجود طابع مهنى للأحياء السكنية أو ارتباط بين المهنة والحى ، وحتى إن وجدت أمثلة على مثل هذه الحالة ، فهى تبدو استثنائية ، ويمكن أن تكون نتيجة لقرب أحد الأنشطة جغرافياً من الحى .

وفى المقابل فإن الأقرب إلى الحقيقة هو أن الأحياء ضمت بصفة عامة السكان المتجانسين نسبياً على المستوى الاجتماعى – الاقتصادى . وبالرغم من أن أنطوان عبد النور يميل إلى التقليل من شأن هذه الاختلافات . إلاَّ أنه يعترف بوجود تمييز بين أحياء مدينه حلب إذ يقول : " بعض الأحياء أكثر رفاهية من غيرها مثل حى فرافيره[ك١٦] حيث نجد مساكن فخمة بنوع خاص . بينما تضم أحياء أخرى مساكن متواضعة مثل أحياء الزبالين[ط ٥]والدلالين [ز – ح ٦] أو الصبانين [ك – ل ٢١ – ٢٢] " . (٣٧)

هذه الحقيقة تبدو عامة وهى نتيجة طبيعية لتقسيم المدن إلى قطاعات نجد فى داخلها حتماً أحياء ذات سمات اجتماعية – اقتصادية متشابهة . إن هذا التعارض بين الأحياءالغنية والأحياء الفقيرة نلاحظه اليوم أيضا أثناء زيارة المناطق القديمة فى المدن ؛ وذلك بالرغم من الاستثناءات العديدة التى نواجهها ، حيث أن الأحياء الغنية كثيراً ما تضم بيوتاً متواضعة ، كما أن الضواحى الشعبية تضم مساكن فاخرة .

ولا يمكننا تقديم البراهين على هذا التجانس النسبى إذ لم تكن لدينا بيانات

إحصائية بشأن سكان المدن تسمح بمعرفة العلاقة بين المستوى الاجتماعي – الاقتصادى (الحرفة والثروة) وبين مكان السكن . ولا توجد مثل هذه الاحصاءات فيما عدا بالنسبة للقاهرة وبطريقة سطحية . ففى منطقة " قاهرة المعز " توجد اختلافات محسوسة بين ثروات سكان ثلاث حارات (أحياء) " غنية " هى دالويدارى [ل ٤] والمبيضة [ز ٥] والجعيدية [ح ٤] (متوسط تركة ١٢ فرد مقيم ١٠٨ ألف و ٩٥ بارة) بينما يبلغ متوسط تركة ١٠ أفراد فى باقى الأحياء الأخرى فى(قاهرة المعز) ٢٩ ألف و٥٤ بارة . ونلاحظ أن متوسط قيمة ثروة المقيم فى أحياء " قاهرة المعز " الفقيرة يتناسب مع متوسط قيمة الثروة فى الأحياء الفقيرة الأخرى والتى تقع فى المنطقة الجنوبية (٧ حالات . متوسط تركتها ١١ ألف و ٥٦٦ بارة) ، وفى المنطقة الغربية (٢٨ حالة متوسط تركتها ٢٣ ألف و ٧٥٥ بارة) .

تجهيزات الأحياء

حيث أن الأحياء معدة للسكن، فمن الطبيعي ألاَّ تضم سوى أنشطة إقتصادية قليلة. كان سكان الحي يذهبون إلى وسط المدينة للعمل ، وكذلك لشراء المنتجات الخاصة التى يحتاجون إليها . ولكن عزلة الأحياء النسبية وبعدها عن وسط المدينة تطلب وجود حوانيت فى الحى حيث يمكن للسكان الحصول على السلع العادية واحتياجاتهم الأساسية . ولهذا وجدت أسواق غير متخصصة سميت عادة " سويقة " ، وقد سبقت الإشارة إليها ، وأيضا أفران حيث يمكن للسكان طهى خبزهم . وفى الجزائر وجدت أحياء عديدة تحمل اسم " حوانيت " أو " كوشة " (كلمة عامية تعنى " فرن ") مثل : كوشة على ، وكوشة بولعبة ، وحوانيت بن راحيبه ، وحوانيت السيدى عبد الرحمن . وتضمنت " تجهيزات " الأحياء فى الأغلب مسجداً ، أو على الأقل مُصلى صغير لإقامة الصلوات اليومية . أما صلاة الجمعة (التى تتضمن خطبة الجمعة) . فقد كانت تتم فى المساجد الكبيرة (الجوامع) والمشيدة عادة فى المناطق المركزية بالمدينة ، ومع ذلك كان يوجد بمدينة الموصل ٢٢ جامعا موزعين على ٢٠ حى من مجموع عدد أحياء المدينة البالغ ٣٥ حياً . وفى العديد من المدن كان يوجد أئمة فى الأحياء وخاصة فى دمشق وحلب ، حيث أشارت إليهم وثائق المحاكم مرات عديدة .[٣٩] وكان وجود حمام داخل الحى أمرا استثنائيا : يبدو أن الحمامات كانت توجد فى الأغلب فى مناطق المدينه العامة . وفى عدد من المدن زودت الأحياء بساحات حيث يمكن للسكان أن يجتمعوا وللأطفال أن يلعبوا . ومن الواضح أن هذا كان هو الشأن فى حلب وفى صنعاء حيث يقول المثل السائر " لكل حارة سرحة " (" أى لكل حى ساحة ")[٤٠] وفى مدينة حلب يتضمن حى ساحة بيزا [ش ١٨] الكائن فى الجزء الجنوبى من المدينة الواقعة داخل الأسوار ساحة مركزية تظللها الأشجار ، ويوجد فيها حمام عام ، وسبيل ، وجامع ، ومقهى . وفى حى قسطل المشط [ز ١٥ – ١٦] (فى ضاحية حلب الشمالية) ، نجد اليوم أيضا تجهيزات حضرية كاملة هى بلا جدال قديمة :

يوجد جامع (شيد عام ١٦٣٧ م .) ، وسبيل(قسطل) الذى يطلق اسمه على الحى كما هو الحال دائما فى حلب) ، وساحة صغيرة مستطيلة مزودة بحمام وبمسجد صغير . إن حى قصيلة [ش ١٤] هو حى مزدوج به ساحتان (ساحة عليا (" فوقانى ") وساحة سفلى "تحتانى ") ، وفى كل ساحة يوجد مسجد وقسطل . وفى العصر العثمانى كانت الحياة الجماعية تدور فى الأغلب فى المقاهى التى وجدت فى الأحياء والتى تعتبر ثورة حقيقية فى أسلوب الضيافة (التى كانت مركزة من قبل فى الجوامع) وهى ثورة لم يتم التأكيد على أهميتها ولا دراسة نتائجها . ويروى السيوفى عن مقهى يحيى الكركور الكائن فى " محلة " (حى) رأس الكور [ط ٤] فى الموصل ، أنه كان مقر اجتماع سكان الحى ، ولكن تصرفات بعض " الشباب " أثارت استياء كبار السن . وقرر هؤلاء الكبار حينئذ إقامة مقهى آخر انتقل إليه السكان المتقدمين فى السن .(٤١)

معيشة الأحياء

كانت الأحياء هى الخلية الأساسية للمدينة ، وقد جرى استقصاء معاصر لتلك الفترة للمقيمين فى حى السكرية بالقاهرة [ل ٦] . ويقول المقيمون فى تعليقاتهم التى تحتفظ بقيمتها دائما " الحياة فى الحارة (الحى) ، وخاصة فى حارة مغلقة كأننا نعيش فى مملكتنا الخاصة ... المكان مراقب بصفة دائمة ولا يستطيع أى شخص من خارجه الولوج داخله . ففى نفس اللحظة التى يمر فيها هذا الشخص من باب الحى يشد الانتباه إليه ... فجميع أطفال الحى يعرفون بعضهم البعض وكذلك الوالدين ... إن الحى يماثل القرية " .(٤٢) كانت الأحياء تشبه جاليات صغيرة الحجم إذ يسودها التضامن والحماية المتبادلة خاصة ضد الاعتداءات المحتملة من خارج الحى . وفى هذا المجال كان رؤساء الحى (الشيوخ) يقودون أهالى الحى ويمثلونهم ، وكان أعيان الحى يقومون أيضا بدور هام ، وهم ليسوا منتخبين ولا معينين ولكن تنبع سلطاتهم من اتفاق جماعى غير محدد لكنه فعال . ويروى الجبرتى كيف كان السيد بدر الدين يمارس مهام رئاسة حى الحسينية بعد شقيقه السيد على فيقول أنه لم يكن يترك أية فرصة لحماية السكان " والسعى إلى حوائج الناس والتصدى لأهل حارته وفصل خصوماتهم وصلحهم والذب عنهم ومدافعة المتعدى عليهم ولومن الأمراء والحكام فى شكواهم وتشاجرهم وقضاياهم حتى صار مرجعا وملجأ فى أمورهم ومقاصدهم " .(٤٣)

هذا التضامن بين سكان الحى كان يعنى مراجعة متبادلة بل وحتى رقابة . وبما أن سكان الحى مسئولون جماعياً عن الاضطرابات التى تقع فى حيهم ، فقد كان على سكان "الحارة " مراعاة السيطرة على أية قلاقل محتملة ، وزجر الجريمة ، الأمر الذى أدى فى حالات عديد ة إلى ممارسة رقابة جماعية على آداب السلوك . وتحدث كاتب الحوليات البديرى الدمشقى عن أحداث عام ١٧٤٣ ، فقال أن أخ زوجة أحد الشيوخ " أتى بامرأة

إلى بيته وكانت من الخطيئات " فذهب الشيخ إلى " أكابر " (أعيان) الحى ولكنهم لم يستمعوا إليه " لأنهم فوق ذلك بالانغماس " (أى لأنهم كانوا يفعلون ما هو أسوأ) .[٤٤] وفي القاهرة ذهب سكان أحد الأحياء يشتكون إلى الوالى بأن أحد الجيران استقبل لديه شخصا مريب المظهر ، ثم طلبوا اتخاذ الإجراءات لمنعه من العودة مرة أخرى . وفى حالة أخرى قدم سكان أحد الأحياء شكوى ضد ثلاث نساء كان من عادتهن التجديف والتعارك مع جيرانهن والتفوه بالبذاءات والشتائم وطلبوا طردهن من الحى . ومن الممكن أيضا طرد المتهمين بشرب الخمر أو بالثرثرة ونشر الشائعات حول سكان الحى .[٤٥] وكان من الممكن حدوث ما هو أسوأ : ففى عام ١٨٠٤ م . تم شنق أحد الأفراد فوق سبيل باب الشعرية لأن سكان الحى اتهموه بأنه قواد . ولا شك أن الخوف من الصعوبات التى من هذا النوع هو الذى جعل الناس يستقبلون العزاب فى الأحياء ببعض التحفظ حتى أن المستشرق البريطانى لين واجه نفس هذه المشكلة فى القاهرة فى نحو ١٨٣٠ م . ، حين ذهب سكان الحى الذى اشترى منزلا فيه يقترحون عليه شراء امرأة من العبيد (أمَة) " الأمر الذى يخفف عنه عار أنه ليس متزوجا ".لم ينفذ المستشرق البريطانى هذا الاقتراح ، لكن الشاعر الفرنسي جيرار دى نرفال روى كيف أن شيخ الحى الذى يقيم فيه خيره بين مغادرة الحى أو الزواج ، وكيف أنه قرر فى النهاية شراء أمة من أهالى جزيرة جاوة بمبلغ ٦٢٥ فرنكا اسمها " زينب " التى أصبحت " زوجته الآسيوية " .[٤٦] ويمكن الافتراض بأن هذه الرقابة المتبادلة أثارت نزاعات عديدة داخل الأحياء . إذ تشير الأوامر السلطانية الخاصة بمدينة حلب مراراً إلى حالة سكان الأحياء الذين يبررون طلبات نقل مقر إقامتهم بالخلاف مع الجيران (أو حتى بسبب سوء المعاملة) .[٤٧]

وكان التضامن الداخلى فى الحى يعبر عن نفسه فى حياة جماعية نشطة . ففى مناسبات خاصة سعيدة (أفراح أو ختان) ، أو فى الاحتفالات الدينية (بمناسبة الأعياد الكبيرة ، أو العودة من الحج ، أو عيد أحد الأولياء الصالحين) ، تنظم المواكب فى الحى بمصاحبة الآلات الموسيقية ، والأعلام والمشاعل ، والمصابيح . ويسير شباب الحى فى هذه المواكب صائحين وراء رئيس " الكورال " (شيخ الشباب) الجاثم مفرشحا فوق كتفى أحد الشبان ، ثم يطلق صيحات يرددها الشباب فى لحن جماعى . . وكانت طقوس هذه المواكب المسماة "عراضه " فى دمشق محددة بدقة " .[٤٨] ويصف المستشرق البريطانى لين الاحتفالات المماثلة تماماً فى القاهرة والتى تقام بمناسبة أعياد عامة وخاصة وتسير فيها مواكب حاملى المشاعل والموسيقيين (الطبول والمزمار) ، والمغنين .[٤٩]

وتأخذ هذه العادات فى بعض الأحيان صبغة أقل هدوءاً ، وذلك حين تنتظم مجموعات الشباب فى مليشيات للدفاع الذاتى يتولونه بأنفسهم عندما تفرض الظروف القيام بحماية الحى من تهديدات قادمة من خارجه . وكان كتاب الحوليات المنتمون بصفة

عامة إلى البورجوازية الحضرية يطلقون علـى هذه " الجماعات " شبه العسكرية المشكلة فـى الأحياء الشعبية وفـى ضواحـى المدينـة أسماء تنتقص مـن قدرهـا الأمر الذى يدل ببلاغة علـى مـا كانت تثيره هذه " الجماعات " مـن مخاوف مشوبـة بالحذر لـدى البورجوازية . ونجد فـى كتابات الجبرتـى مجموعـة مـن المصطلحـات التـى يطلقهـا علـى هـذه الجماعـات مثل " العُصَاب " (العصائب) و " الشطار " (الخبثاء) و "الزُعار" (سيئـو الخلـق) . (٥٠) وكانت السلطـات فى بعض الأحـيان تستعين بعدوانية هذه الجماعات التى استخدمتها كمليشيات إضافية . ففى عام ١٦١٣ م أرسل باشا القاهرة " طائفة " حى الفوالة لإخماد تمرد العسكريين ، كما قام إسماعيل بك فى ١٧٧٧ م بتجنيد "سكان الحى والجماعات " .

وكانت هذه الحمية للجماعة تتجسد يومياً وبصورة أقوى فى العلاقات بين الأحياء . لقد سادت هذه العلاقات نظم معقدة تحدد مثلا كيفية مرور مواكب أحد الأحياء عبر الأحياء المجاورة والحوارات التى يتم تبادلها . ولا تزال هـذه الحوارات محفوظة بالنسبة لأحياء مدينة دمشق ومن أمثلتها : " نحن قادمون إليكم – فى البداية السلام عليكم ... الشباب الجسور قادم إليكم – مرحبا بالقادمين ، الله يحرسكم هذا المساء ويحرس حينا – إلى اللقاء نحن ذاهبون – اذهبوا فى سلام فالطريق ملك للجميع " . وكانت هذه العلاقات تتسبب أيضا فى نشوب صراعات إذ يتفاخر كل حى بسموه ورفعته . وهكذا كانوا يقولون فى دمشق : " نحن أهل القنوات [ب ٤] طَلّقتنا تزن رطلا وأوقية . ومن لا يصدق فليخرج إلى الريف " ، أو " سوق ساروجا لا يرهب شيئا .. إن واحداً منا يقتل مائة من رجالكم .. واه يا تركيا " (٥١)

ومن الممكن أن تتمخض هذه العدوانية الكامنة عن نزاعات بين الأحياء تنتهى فى الأغلب إلى معارك مخططة كانت بدورها ذات طابع تقليدى . ويتحدث على باشا مبارك عن المعارك شبه المعتادة التى كانت تدور فى منطقة غير آهلة بالسكان شرق القاهرة بين أهالى أحياء الحسينية [جـ ٥] والعطوف [و ٤] والحطابة [ف ٣] والتى استمرت حتى إبان القرن التاسع عشر . (٥٢) وفى بغداد كانوا يسمون هذه الصراعات بين الاحياء " كيسار " : كان شباب الأحياء يخرجون لتصفية مشاجراتهم مـع شباب الأحياء المجاورة ، وهم مسلحون بالعصى بل وبالسكاكين . وقد وقعت آخر هذه " الكيسارات " عام ١٩٢٠ بين حى بن سعيد وحى الأكراد فى باب الشيـخ وتطلب الأمـر تدخـل رجـال الشرطة . (٥٣) وحتى فى بداية القرن العشرين كانت تقع المعارك بين أحياء مدينة الموصل ويشترك فيها أحيانا خمسون أو ستون شخصا . وكانوا يقيمون المتاريس ، ويستخدم المتنازعون العصى ، والهراوات ، والأحجار ، بل وحتى المسدسات . (٥٤)

أنماط المساكن

ليست الدار العربية " التقليدية " ذات الفِناَء فى وسطها سوى النمط الأكثر شيوعاً

والذى تمت دراسته أفضل من غيره ، وهو ليس النمط الوحيد داخل عالم البحر الأبيض المتوسط ، بل وداخل العالم العربى والعالم الاسلامى . ولم تحدث أية دراسة منهجية لأشكال المساكن الأخرى (المسكن بلا فناء فى وسطه والمسكن الجماعى) ، وعلى هذا يجب علينا أن نقتصر عل تقديم عينات منها دون نقديم الامتدادات الجغرافية الحقيقية ولا البيانات الاحصائية الدقيقة عن أنماط المساكن المختلفة .

الدار التقليدية ذات الفناء فى وسطها

كانت الدار التقليدية فى شمال أفريقيا ، وفى مصر وسوريا موضع دراسات تفصيلية اقتصرت على المبانى من طراز " القصور " ، أو فى القليل مبانى الدور البورجوازية . وتتجاوب البنية العامة لهذه الدور ، وسمتها الأكثر وضوحاً وهى وجود الصحن فى وسطها ، مع ظروف مناخية محددة بدقة والتى تميز منطقة البحر الأبيض (درجات حرارة مرتفعة نسبيا ، وشمس ساطعة ، وأمطار متفرقة ونادرة) . كما تتجاوب أيضا مع تنظيم اجتماعى يفرض العزلة النسبية على الحياة الأسرية (مع بعض الانزواء للمرأة) ، والتى تعتبر طابعاً عاماً لمنطقة البحر المتوسط مع بروزها الشديد وتأكيدها فى المجتمع الإسلامى . وعلى هذا فإن الأمر يتعلق من ناحية بنمط سكنى قديم للغاية (نحن نعرف انتشاره الكبير فى مدن الشرق منذ الأزمنة القديمة وفى المدن الإغريقية والرومانية)، كما نعرف من ناحية أخرى أنه يتلائم بصورة مذهلة مع المجتمع الإسلامى حيث انتشر بوفرة فى مناطق البحر المتوسط العربية .

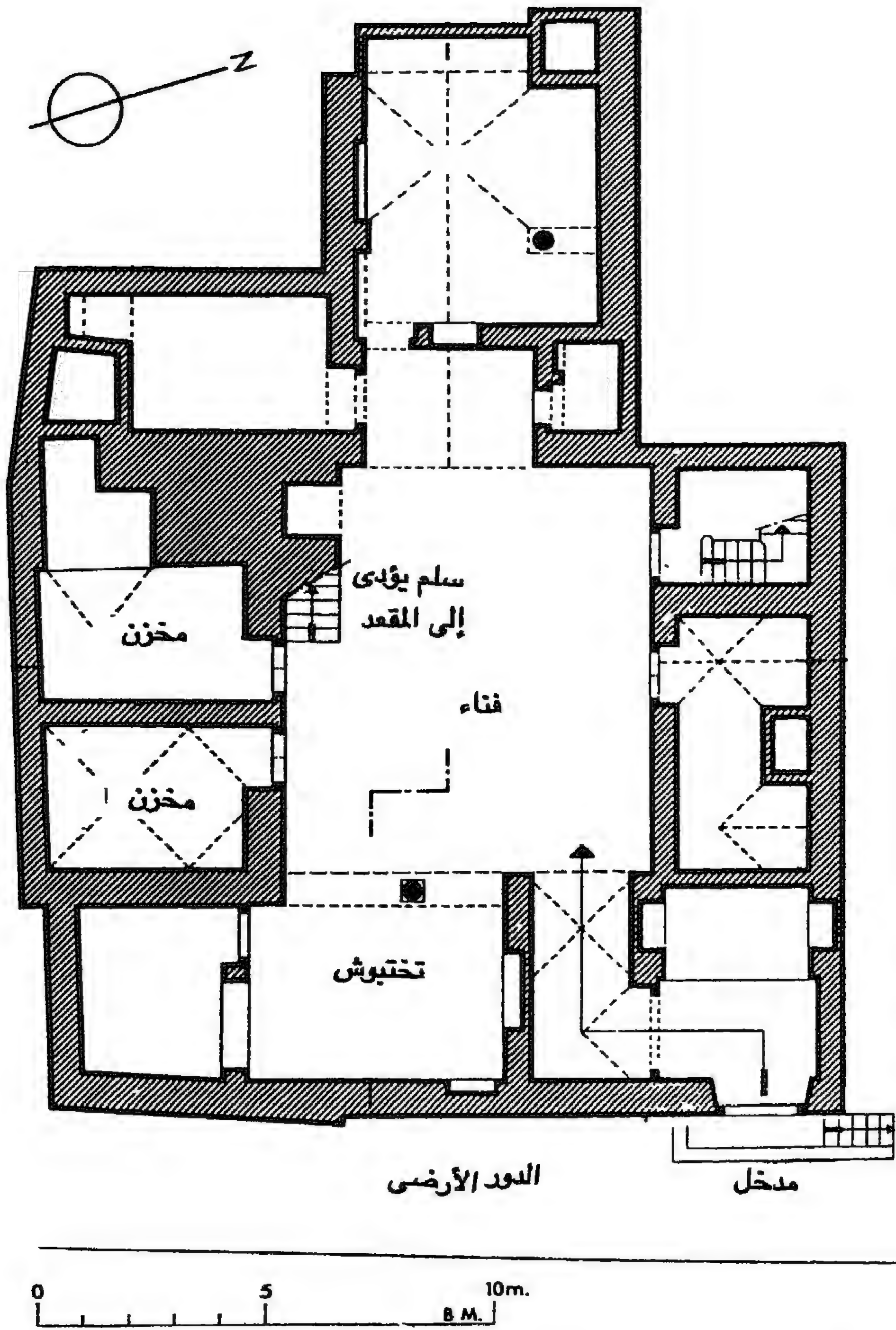
وكانت الظاهرة الأكثر وضوحاً داخل منطقة النفوذ العثمانية هى تنوع الأشكال الإقليمية ، الأمر الذى يتناسب بطبيعة الحال مع تقاليد محلية ظل تأثيرها قوياً . وبالرغم من الروابط التى قامت بين مختلف الولايات بعضها مع بعض وبينها وبين مركز الإمبراطورية إلاّ أنه لم يظهر أسلوب عثمانى فى البناء يمكن التعبير من خلاله عن عادات معيشية سائدة حملها ألوف العسكريين والإداريين معهم والذين ذهبوا للاقامة لفترات طويلة فى عواصم الولايات ، وهى عادات كان من الممكن أن تقلل من شدة خصوصية الثقافات المحلية . ومع ذلك لم يحدث شىء من هذا واقتصر النفوذ " العثمانى " على تجهيزات ثانوية للغاية ، وعلى تفاصيل زخرفية لا تخلو من أهمية ولكنها لم تمس التنظيم الرئيسى لهذه الدور .

ويتضح أن المغرب قد شكل منطقة متجانسة إلى حد كبير فبالرغم من الاختلافات القائمة بين قصور ودور كل من الجزائر وتونس إلاّ أن التشابه واضح . ويزداد هذا التشابه وضوحاً من خلال الأهمية المعطاة للرواق (السَقيفة) ولغرف الانتظار التى يستخدمها رب الدار لاستقبال زواره دون دخولهم حقيقة إلى الدار ذاتها . وهذا سبب إتساع هذه الغرف وتزويدها بمقاعد من الحجر ومن الرخام أو بمقاعد مبنية ووجود زخارف متقنة الصنع بصفة خاصة . ويتضح هذا التشابه أيضا فى الفناء الداخلى الذى

بضم دهاليز وعقود فى الدور العلوى ، والذى كان يلعب فى الحياة اليومية دوراً أكبر من مجرد ساحة للانتقال الأمر الذى تظهره غرف الاستقبال الكائنة فى الدور الأرضى . وأخيرا نتكشف وحدة الإلهام بوضوح فى هذه المنطقة من خلال أهمية الدور الذى يلعبه الخزف المحلى أو المسنورد فى الزخارف الداخلية .

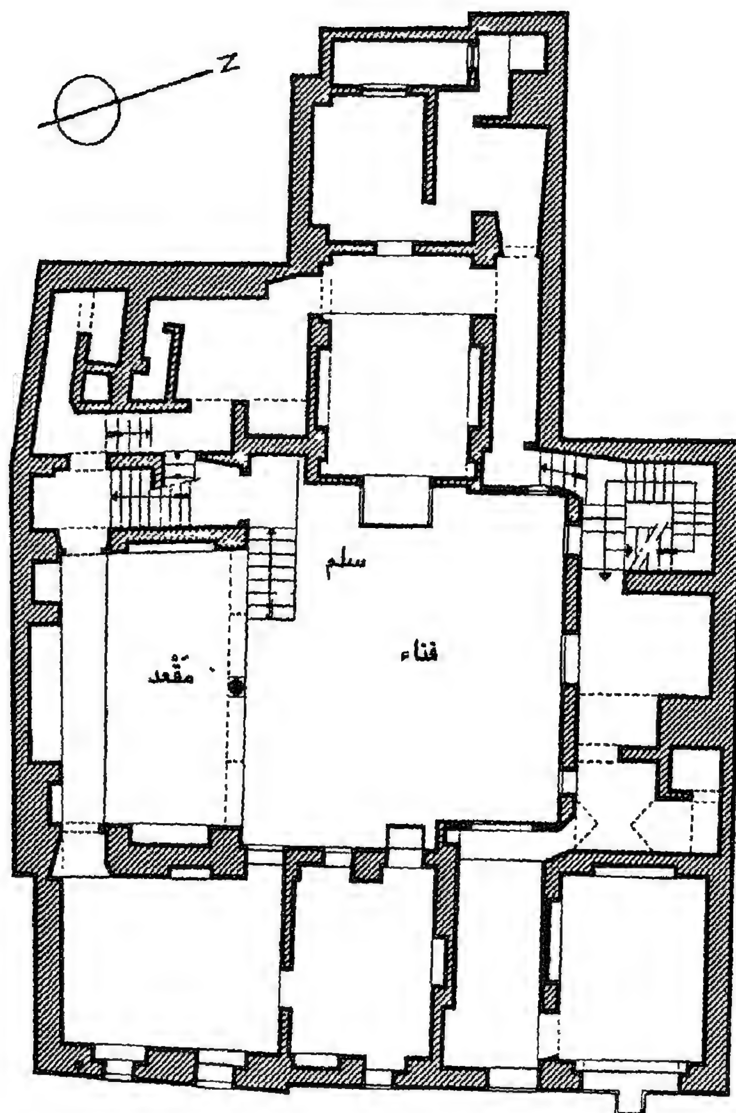
وتتميز قصور ودور الجزائر بفناء غالباً ما يكون مربع الشكل ، ويتفاوت اتساعه تبعاً لأهمية المبنى ، وهو محاط عادة برواق تطل عليه الغرف ، وتحد ارتفاع هذا الرواق الفجوات القائمة بين عوارض السقف . أما الفناء الرئيسى المستخدم للاستقبال فمن الممكن أن يمتد عن طريق فجوة فى الجدار نصلح غرفة للنوم . وتضم الدار فى أحيان كثيرة طابقين علويين يطلان على فناء عن طريق ممرات . ولا جدال فى أن سبب هذا الامتداد إلى أعلى هو ندرة الأراضى الفضاء المتاحة ، بالإضافة إلى طبيعة الموقع الوعرة الأمر الذى كان بحث على إقامة عمائر رأسية بدلاً من الامتداد الأفقى .[٥٥] ونحن نمتلك بالنسبة لتونس مجموعة من المبانى الفاخرة للغاية والمتنوعة نسبياً نضم قصوراً ودوراً بورجوازية . وفى المساكن الأكبر ضخامة يوجد ممر خاص " الدريبة " يسبق غالباً "السقيفة " التى تتفرع إلى أجزاء عديدة الأمر الذى يصون خصوصية الدار . ويضم الفناء فى الدور الأرضى رواقين أو ثلاثة . وتحت أحد هذه الأروقة تطل قاعة فاخرة مرسومة على شكل " T " ، وتوجد فيها فجوة عميقة " القبو " والتى تستخدم كغرفه استقبال . وحين يكون بالمنزل طابق علوى فإنه يزود بدهاليز مناظرة للأروقة الكائنة بالدور الأرضى . ويتضمن الدور العلوى فى الدور الأكثر فخامة غرفة مرتفعة(كشك) مخصصة لرب الدار . ولا يختلف القصر عن المسكن البورجوازى الكبير إلاَّ من ناحية أنه أكثر اتساعا ووجود استعدادات إضافية (صحن مرتفع ، وغرف مخصصة للضيوف (دار الضيافة التى إزدادات اتساعا فى القرن الثامن عشر) .[٥٦]

كانت قصور ودور القاهرة موضع دراسات دقيقة اقتصرت على المبانى الفاخرة . ويتميز المعمار السكنى فى القاهرة باستمراره حتى القرن الثامن عشر فى تطبيق مبادىء التنظيم المعمارى وأنماط الإنشاء الموروثة عن العهد المملوكى ، وظل النفوذ العثمانى مقتصراً على مساهمات زخرفية . ويتصف هذا المعمار بالامتداد الرأسى (ترتفع الدور الخاصة طابقين أو ثلاثة) ، وبوجود غرف الاستقبال المتنوعة الأشكال والوظائف بعضها فوق بعض . وتتضمن الدار ممراً متعرجا يؤدى إلى الفناء الداخلى ، هو ليس إلاَّ مساحة فضاء للانتقال تطل عليه الملحقات (الاسطبلات) وغرفة الاستقبال على شكل فجوة عميقة وواسعة " تختبوش " مخصصة للزوار الأكثر تواضعاً ، ثم قاعة مسقوفة " مندرة " لاستقبال أفراد الطبقات الأعلى شأناً . ويوجد سلم للصعود إلى " المَقْعد " ، وهو مقصورة صغيرة تطل على الفناء عن طريق عقدين أو ثلاثة عقود ، ويستخدم كغرفة استقبال صيفية ويتجه نحو الشمال . وفى الطابق الأول أو الثانى نجد " القاعة " التى تستخدم كإطار

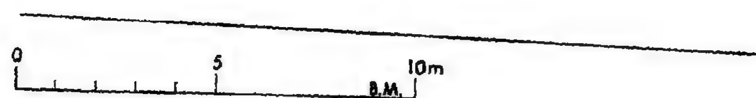


شكل ٢٢ – دار شبشيرى بالقاهرة (نقلاً عن ·

Bernard Maury et *al.* : *Palais et Maisons du Caire*, II.



الطابق الأول



للحياة الأسرية وللمناسبات ، وهى بهو كبير داخلى مجهز بفخامة .[٥٧] وتتميز هذه الدار السكنية أيضا بمجموعة كبيرة متنوعة من النوافذ الجميلة ذات " المشربيات " ، طريق المعلومات ، والنقوش المعاصرة لتلك الفترة (كتاب " وصف مصر " وأعمال باسكال كوست مثلا) .

إذا كان المسكن القاهرى الخاص الفخم يتميز ببنيانه الرأسى وبكثافته ، الأمرالذى نتج بلا جدال عن إشغال قوى للغاية للمساحة الحضرية ، إلاَّ أن سوريا تقدم نمطاً مختلفاً تماماً . ففى دمشق ، وحماه ، وحلب كانت الدور تمتد أفقياً حول الصحن الذى تبلغ مساحته ثلث أو خمس المساحة المبنية . وفى الدور الأكثر اتساعاً يشتمل الفناء على حوض مستطيل كبير ومنصة من الحجر - يمكن أن يجلس عليها الموسيقيون - ونباتات (أشجار أو شجيرات مزهرة) . ويستخدم " الإيوان " كغرفة استقبال صيفية ويلعب دور " المقعد " فى بيوت القاهرة ، وهو حجرة مستطيلة مكشوفة تقع على مستوى الدور الأرضى وتطل على الصحن عن طريق عقد كبير حاد وتتجه عادة نحو الشمال . وتتضمن الدور الكبيرة " قاعة " مزخرفة بفخامة بواسطة بلاطات من الرخام وبتكسية خشبية للجدران وبسقف مصنوع من الخشب وتستخدم كغرفة استقبال . ونجد فى الطابق الأول من جميع البيوت تقريباً " المُرَبَّع " وهو غرفة مخصصة لإستقبال ولإقامة الضيوف . ونجد فى بيوت مدينة حلب أيضا كهوفاً واسعة وطابقاً محفوراً فى المنطقة الصخرية تحت البدروم يسمى " مغارة " ويستخدم كمخزن للمؤن وللحماية ضد حرارة الصيف . وتتفاوت رفاهية التجهزات وتتنوع تبعاً للطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها شاغلو الدار . فكان صغار التجار وصغار الحرفيين يسكنون الدور الأكثر تواضعاً (أقل من مائة متر مربع) بينما يسكن التجار الأغنياء البيوت الأكثر اتساعاً (تتراوح مساحتها بين ٤٠٠ و ٩٠٠ متراً مربعاً) . ومن الطبيعى أن تكون هذه المنازل الأخيرة هى المبانى التى تم الحفاظ عليها أكثر من غيرها . وهى أيضا المنازل التى يمكن تحديد تاريخ إنشائها بدقة ، وبالتالى فإنه بالنسبة لهذه المدن الثلاث كما لجميع المدن العربية الأخرى لا نعرف سوى المسكن البورجوازى بصفة خاصة .[٥٨]

بيوت بلا فناء

بالرغم من أن الدور ذات الفناء فى وسطها هى نموذج المسكن الخاص الأكثرشيوعاً فى العالم العربى وذلك كما يتضح من خرائط المدن أو الصور الجوية ، إلاَّ أنه لا تعوزنا الأمثلة عن دور ذات نمط مختلف ولكنها " تقليدية " أيضا . وسأتحدث هنا عن بيوت مدن رشيد وجده وصنعاء .

إن البيوت الجميلة للغاية بمدينة رشيد الكائنة فى الدلتا المصرية تمثل مجموعة شديدة التجانس ويعود تاريخها إلى العصر العثمانى الذى يمثل الذروة فى نمو هذا الميناء . وفى الدراسة التى أجراها ليزين **Lézine** وعبد التواب والمخصصة لبيوت هذه

المدينة تمكنا من دراسة ٢٢ داراً (من بين الثمانى والثلاثين داراً التى تم تصنيفها فى البداية) . وتتميز هذه الدور بالامتداد إلى أعلى · إذ يرتفع دار منديلى إلى أكثر من ١٧ متراً . ونتضمن هذه الدور عادة ثلاثة أو أربعة مستويات ، وتتميز واجهاتها بالبروزات وخاصة على مستوى الطابق الأول . وترتكز زخارفها على استخدام مواد متنوعة مجموعة (من الألوان والزخارف باستخدام القرميد ودعامات خشبية) ، وعلى وجود العديد من النوافذ ذات المشربيات . ولا توجد بهذه الدور أفنية ، وإن وجدت فهى تقتصر على كونها مناور جانبية للحصول على الضوء ولا تقع فى الوسط إطلاقا . ويمكن الوصول إلى الغرف الموزعة على الطوابق سلالم شديدة الانحدار . وتحصل هذه الغرف على ضوء النهار والهواء من الشارع إذ توجد للمبنى عادة واجهتان أو ثلاث تطل على الشارع . إن جميع ما جاء فى هذا الوصف يتناقص كلية مع أوصاف الدار ذات الفناء . ومن الطبيعى أن يكون حل اللغز الذى نواجهه هو الاتجاه إلى التصور بأنه ثمرة للنفوذ التركى . ويعترف ليزين بهذا النفوذ فى بعض التفاصيل وفى الزخرفة لكنه يستخلص من دراسته أن هذا النموذج نموذج محلي يعود إلى تقاليد الدلتا بل وحتى إلى تقاليد منطقة أكثر اتساعاً تشمل البحر الأحمر .[(٥٩)]

وتنتمى الدور القديمة بمدينة جدة إلى نفس هذا الطراز إذ تتميز واجهاتها بنوافذ ذات مشربيات (يسمونها " راوشين ") وذات بروز قوى تجاه الشارع . ويتسم بنيان هذه الدور بالارتفاع الرأسى الذى يصل إلى أربعة مستويات وبعدم وجود أى فناء داخلى . ويستخدم الدور الأرضى لاستقبال الزوار الذكور (حيث توجد قاعات كبيرة [مجالس " المفرد : مجلس "] وأماكن لإعداد القهوة) ، أما الحياة الأسرية فإنها تنتشر فى الطوابق العليا · ويوجد للدار فى أحيان عديدة مدخلين الأمر الذى يساهم أيضا فى الفصل بين الجنسين .[(٦٠)]

ولانستطيع مع ذلك اعتبار هذا المعمار بأنه معمار " بحرى " فحسب ، الأمر الذى قد توحى به مقارنته بالمعمار السكنى بمدينة سواكن الميناء السودانى على البحر الأحمر . وتتسم الدور اليمنية ، خاصة بيوت صنعاء ، بنفس الصفات العامة لمساكن مدينة رشيد أو جدة . ويتضح طابع إنفتاح المسكن كلية على الخارج من عدد النوافذ الوفير للغاية ومن تنوعها الشديد إذ نجد نوافذ صغيرة فى غرف الدور السفلى ، ونوافذ أخرى مستديرة ومزخرفة بشرائح رخامية رقيقة وبزخارف زجاجية (عَقْد) ، وخرائن فى الجدران بارزة فى اتجاه الشارع ، ومبنية بالقرميد ، وتسمح بدخول الهواء والضوء وبرؤية الساكن للخارج دون أن يراه أحد من الخارج ، وكذلك مشربيات من الخشب (كُشك) ، كما نغمر الواجهات زخرفة وفيرة بالدرابزين الحجرى وبالقرميد المكسى بالجبس . وتمتد الغرف فى الداخل رأسياً على خمس أو ست مستويات ، ويتضمن المستوى الأعلى قاعات اسقبال (مُقْرج) يغمرها الضوء عن طريق نوافذ واسعة . وبطبيعة الحال أن هذه الدور تخلو نماماً

من الأفنية الداخلية . إن جميع هذه السمات تتناقض كلية مع السمات التى نعتبرها عادة بأنها تميز الدار " الإسلامية " لدرجة أن جولڤين يقترح فى هذا الشأن وضع تعريف مناقض للتعريف التقليدى الذى وضعه مارشيه **G. Marçais** " تحصل مساكن اليمن على الضوء بوفرة من الشارع ... إن بهجة زخارف الواجهات وفخامتها هى الهدف الذى يسعى إليه المهندس المعمارى ، كما أنها بالنسبة لصاحب الدار هى الدليل على الثراء والسعة " . [٦١] إن البيوت اليمنية تنتمى إلى تقليد " الأبراج - السكنية " القديم للغاية والذى ثبت وجوده فى الحجاز منذ قبل الإسلام ، والذى كان أيضا منتشراً للغاية حول البحر الأبيض منذ العصور القديمة (أنظر " الإنسولا : " **Insulae** " الرومانية) . وليس لهذه البيوت أية علاقة بالدار ذات الفناء التى بالرغم من ذيوعها فى العالم العربى إلاً أنها فى الواقع لا تمثل إلاً نموذجاً واحداً من نماذج متنوعة للغاية .

مسكن الطبقات المتوسطة

فى المدن حيث كانت الدار ذات الفناء فى وسطها هى النموذج شبه الوحيد للمسكن العائلى ، تمت المواءمة بين هذا الطراز البنيانى وبين السكان الأقل غنى من أولئك المقيمين فى القصور وفى الدور السابق ذكرها . وتم ذلك طبعا بتخفيض المساحات وتقليل عدد الطوابق وتبسيط وظائف أجزاء الدار المختلفة . وهذا هو ما تظهرة الدراسات التى أجريت على النماذج السكنية المختلفة بالأحياء القديمة فى مدن مثل تونس وحلب . [٦٢] ففى تونس بينما تحتل الدور البورجوازية بالمدينة مساحات تتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠متراً مربعاً ، نجد دوراً ذات صحن تتراوح مساحتها بين ١٠٠ و ١٥٠ متراً مربعاً يمتلكها أفراد ينتمون إلى الطبقة المتوسطة . وفى حلب نجد أن البيوت المنتمية إلى النموذجين ١ و ٢ طبقا للتصنيف الذى وضعه دافيد **J. C. David** والتى يسكنها صغار التجار والحرفيين تشتمل على صحن فى وسطها ولكنها ذات مساحات أقل (بين ٨٠ و ١٩٠ متراً مربعاً بدلا من ٤٠٠ و ٩٠٠ متراً مربعاً للدور المنتمية للنموذجين ٣ و ٤) ، كما يوجد أيضا تباين أقل فى وظائف غرفها.

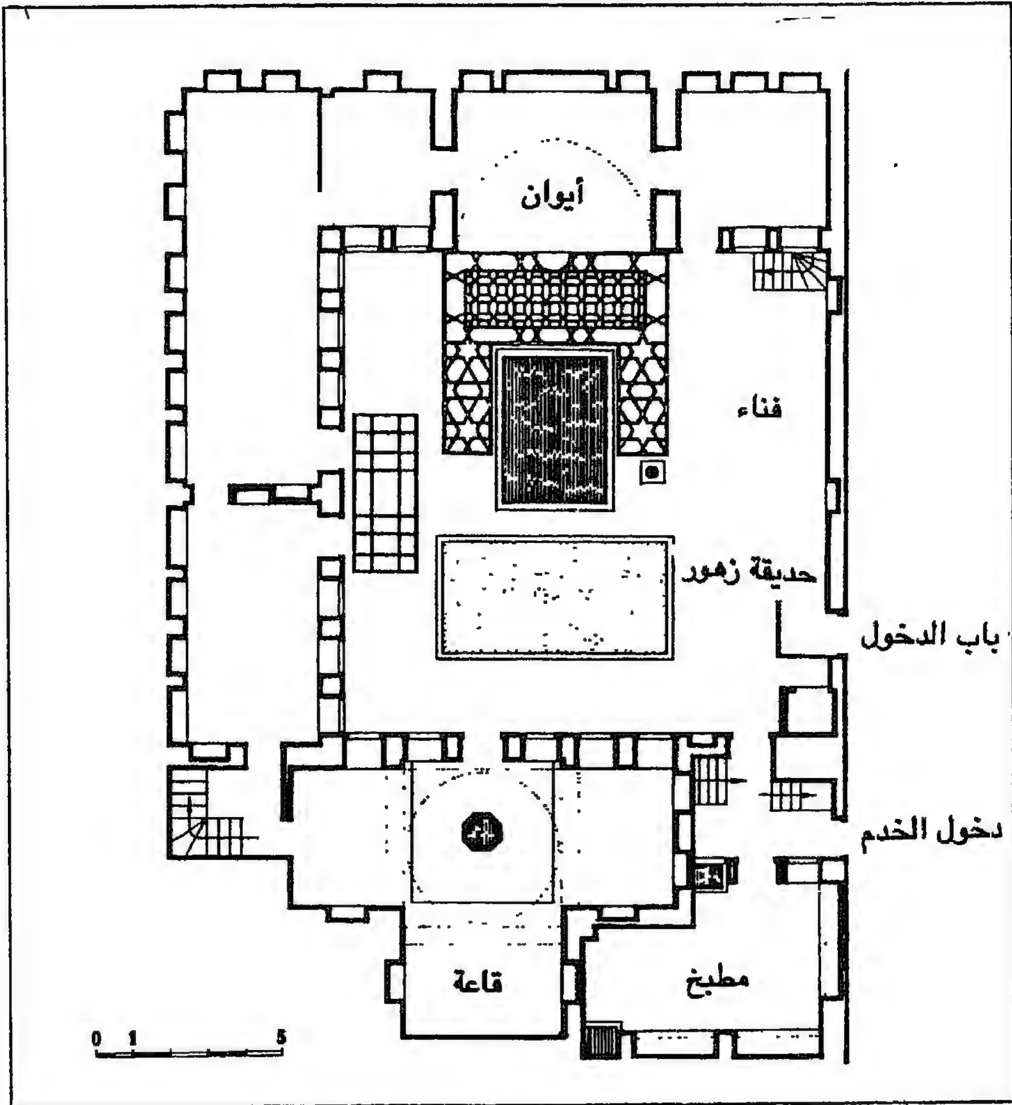
ولا جدال فى أن إجراء دراسة يقظة عن أساليب المعيشة لدى هذا المستوى الاجتماعى - الاقتصادى ستساعد على اكتشاف انحرافات عن النموذج " التقليدى " وقد أدت دراسة أجريت بالقاهرة على مسكن الطبقة المتوسطة فى العصر العثمانى إلى لفت الأنظار تجاه نموذج سكنى مبتكر للغاية وكان واسع الانتشار ، ولكن آخر بقايا هذه المساكن تختفى من الوجود سريعاً لأنه لم يكن هناك اهتمام بمنشآت خالية من القيمة الفنية ، ولأن شاغليها الحاليين لا يملكون الوسائل للقيام بصيانتها . وكان يقيم فى هذه المساكن أفراد ما يمكن أن نسميهم بالطبقة المتوسطة من حرفيين وتجار وشيوخ أى شريحة السكان الأكثر أهمية من الناحية العددية . وقد نشرت نيللى حنا هذا النموذج إذ قدمت " بيت الاسطمبولى " فى بولاق بالقاهرة والذى يعطى فكرة دقيقة عن هذه البيوت

"المتوسطة " . يخلو هذا البيت من الفناء الداخلي لأسباب اقتصادية أساساً وهي الرغبة في الإستفادة إلى أقصى حد ممكن من الأرض المتاحة . وحين نجد فناءاً في الدور الماثلة فإنه يقع على جانب الدار ويكون مشتركاً مع المنزل المجاور(كما هو الحال في مدينة رشيد كما سبقت الإشارة) . ولا يوجد في بيت الاسطمبولي حمام خاص الأمر الذي يفرض على شاغليه استخدام الحمام العام . وينقسم هذا البيت إلى خمس وحدات سكنية يتم الوصول إليها عن طريق مدخلين وسلمين موزعين على عدة طوابق . (٦٣)

ولا جدال في أن هذا النموذج الذي يستجيب إلى احتياجات فئة محددة من السكان لم يكن قاصراً على القاهرة وحدها . ففي مدينة " المدينة " حيث يبدو أن الدار ذات الفناء كانت هي السائدة كمافي باقي المدن العربية الإسلامية الأخرى ، إلاّ أن صالح حتلول يصف دوراً مماثلة إلى حد كبير للنموذج الذي نتحدث عنه ، فهو يصف" الدار ذات القاعة " التي تحتل وسطها قاعة الاستقبال (والذي يشتمل على طابقين أو ثلاثة) ، و " الدار ذات المشربية " التي تطل على الشارع عن طريق نوافذ بارزة (أربعة أو خمسة طوابق) . (٦٤)

وفي القاهرة كانت توجد صعوبة في التوفيق بين الرغبة في الإقامة في أقرب مكان ممكن من مركز الأعمال وبين ضرورة توافر وسائل مالية هامة للبناء في هذا الموقع المحجوز في الواقع للبورجوارية . وقد تم حل هذه الصعوبة جزئيا باللجوء إلى نموذج للسكن الجماعي مبتكر للغاية وهو " الرَبْع " ، والذي سمح لأفراد من الطبقة المتوسطة بأن تجد مسكناً بأثمان معقولة بالقرب من الأسواق المركزية . إن " الرَبْع " الذي لا نجده إلاّ في مصر هو نوع من المنشآت قديم للغاية حيث ثبت وجوده منذ القدم وخاصة في العصر المملوكي . (٦٥) إنه عبارة عن عمارة سكنية جماعية للتأجير ونجد منها نوعين . يرتفع النوع الأول إلى طابقين أو ثلاثة فوق الدور الأرضي الذي يضم حوانيت أو مخازن . إن ربع التبانه [ن – س ٥] يبلغ طوله ٦٤ متراً وعرضه ١٣ يضم ١٥ وحدة سكنية . ويشيد النوع الثاني فوق وكالة ، ويضم طابقين أو ثلاثة وهو مستقل تماماً عن القيسارية ويحتل الطوابق التي فوقها . وفي الحالتين لا يوجد اختلاف في مبادىء بناء الشقق : إذ يوجد في الربع طابقان أو ثلاثة وسلالم داخلية تؤدي إلى الشقق ، كما يشمل غرفة استقبال تمتد على مستويين (رواق) بالإضافة إلى شرفة . ويمكن أن يبلغ عدد سكان الرَبْع حوالي مائة شخص .

لقد تمكنت من التحقق وتحديد أماكن ٤٦ ربعاً في القاهرة أقيمت خلال العصر العثماني ، ولكن لأن العديد من وكالات القاهرة البالغة ٣٦٠ وكالة كانت تشتمل على ربَع، فإن عدد الربوع يمكن أن يصل إلى حوالي المائة . وتقع غالبية الربوع التي أمكن تحديد مواقعها في " قاهرة المعز " (٣٦ ربعاً) على طوال القصبة [ح ٦] وفي الشوارع المؤدية إلى هذا الشريان الكبير أي تقع في مركز الأنشطة الاقتصادية ذاته .



شكل ٢٣ – دار بالحى المسيحى فى حلب (القرن السابع عشر):

K. Moaz et J Sauvaget *Alep*, planche LXVI)

وتظهر دراسة تركات الأفراد المقيمين فى الرَبْع أنهم حرفيون وتجار متوسطو الحال يملكون حنوانيت ، ولا شك أنهم لا يملكون الوسائل لامتلاك أو لتأجيرمنزل خاص فى وسط المدينه ويبلغ متوسط قيمة تركة ٢٩ مقيم خلال الفترة ١٧٧٦- ١٧٩٨م . مبلغ ٢٢ ألف و ٦٤٦ بارة الأمر الذى يضع هؤلاء الأفراد على مسافة متساوية بين البروليتاريا والبورجوازية فى القاهرة . ويبلغ متوسط ثمن الشقة ما يقرب من أربعة آلاف بارة وهو مبلغ كبير نسبياً ولذلك لم يكن العديد من سكان الربوع سوى مستأجريـــن لشققهم . وعلى أساس عدد الربوع التقديرى يمكن تقدير عدد سكانها بما يتراوح بين ١٠و٢٠ ألف شخص . وعلى هذا فقد كان نموذجاً معمارياً منتشراً ساهم فى حل مشكلة إقامة الطبقة المتوسطة بالقرب من المركز الإقتصادى . وقد تمكن بنيان الشقق الرأسى من التوفيق بمهارة شديدة بين ضرورة الحياة المشتركة في مبنى جماعى ، وبين الطموحات التقليدية فى عزلة الحياة الخاصة التى وجدت حلاً مرضياً للغاية من خلال نظام الانتقال الداخلى ووجود شرفات خاصة .

المسكن الجماعى

إذا كان الربع يبدو حلاً قاهرياً محضاً لسكن أفراد الطبقة المتوسطة ، فالمسكن الجماعى كان فــى جميع الأزمنة منتشراً إلــى حد كبير وبأشكـال متنوعة للغاية فــى جميع أنحاء العالم العربى .

كانت المنشآت التى تتخذ طابع " القيسارية " (فندق ، وكالة ، خان) تستضيف فى جميع المدن العربية عدداً كبيراً للغاية من السكان " غير الدائمين " والمتنوعين تنوعاً شديــداً . وكان هؤلاء بطبيعة الحال من الغرباء عن المدينة وبصفة خاصة من التجار العابرين الذين جاؤا لـلإقامة فى القيسيارات وفى الفنـادق المزودة فى نفس الوقت باسطبلات لدوابهم التي يستخدمونها في النقل ، وبمخازن لبضائعهم (الموجودة عادة فى الدور الأرضـى) ، وبمساكن للتجار أنفسهم (الكائنة عادة فى الدور العلوى) . ومن الطبيعى أن يتجه هؤلاء الغرباء إلى التجمع فى قيسياريات معينة . ففى مدينة فاس كان أهالى مدينـة تَفْلت يتجمـعون فى فندق اللمطى . وفى القاهرة كان السوريون يقيمون فى خان الحمزاوى [ى ٦ – ٧] ، وفى وكالة التفاح [ز ٥] والفلسـطينيون فـى وكالة الصابون [و ٥] ، والاتراك فى خان الخليلى [ط ٥] . وفي دمشق سمى خان سليمان باشا [و ٥] بخان الحماصين لأن تجار مدينة حمص كانوا يقيمون فيه ... الخ.[٦٦] وعلي أثر هذا التجـمع اتجهت غالبية مدن المغـرب والمشرق العربى تدريـجياً إلى تشييد قنصليات لإقامة قناصل " الأمم " الأوروبية (فندق الفرنسيين فى تونس وخان البندقيين فى حلب) . وحول هؤلاء التجار الذى يمكن امتداد إقامتهم (ويمكن أن تصبح نهائية فى بعض الأحيان) كان يتجمع أعضاء نفس " الجالية " الأجنبية التى تضم فى الأغلب الشيوخ والطلبة الذين هم أيضا من المقيمين بصفة مؤقتة تقريباً .

وذهب إلى الإقامة فى القيساريات أيضا العديد من العسكريين غير المقيمين فى ثكنات . ففى تونس كان الجنود الأتراك يقيمون فى " الفنادق " الكائنة بالقرب من الجامع الكبير ومن جامع القصر . وفى القرن السابع عشر قامت مجموعة من الجند الأتراك المقيمين فى فندق القماش بثورة ضد الباى مراد (١٦٥٥٩ - ١٦٧٥ م .) ، وبعد أن تمكن الحاكم من إخضاعهم هدم الفندق وبنى مكانه مدرسة المرادية . وفى القاهرة أيضاً كان عسكر الأوجاق يقيمون فى أغلب الأحايين فى الوكالات التى أدخلوا فيها عادات محرمة دينياً مثل شرب الخمر ومخالطة المومسات الأمر الذى أدى الى ردود فعل من جانب السلطان . واضطرت السلطات فى النهاية فى نحو عام ١٧٣٠ إلى اتخاذ قرار بهدم ثلاث وكالات بحى القدرية [ك ٧] حيث كان سلوك العسكريين فاضحا بنوع خاص (٦٧)

ونجد أيضا فى المنشآت التى من نمط " القيسارية " سكانا جاؤا من داخل البلاد لكى يعملوا فى العاصمة و يمكن أن تصبح إقامتهم فيها دائمة . والأمثلة على هذا الأمر عديدة . ففى فنادق مدينة فاس المتجمعة حول أبواب المدينة كان يقيم الريفيون المنتمون للقبائل المجاورة للمدينة ، والأهالى القادمون من الجبال الشمالية (جبالة) ، والقادمون من المناطق المجاورة للصحارى ، والذين كانت بعض المجموعات المنظمة تسعى إلى تأخير استيعابهم . وكان الأهالى القادمون من وادى السوس (سَواسَه) يعملون كأصحاب مطاعم قذرة ، وتجار زيت ، والقادمون من وادى دراع (دراعْوه) يعملون بنائين وحمالين لنقل المياه . وفى مدينة الجزائر كان أهالى الأغواط يقيمون بالقرب من شارع الأسواق الكبير ، وخاصة فى فندق الزيت [ح ٨] حيث كانوا يعملون فى تصفية الزيت الذى يحضره القبيليون ، وكان بعض هؤلاء القبيليين يأتون إلى الجزائر حيث يقيمون فى الفنادق القريبة من باب عزون [ك ٨] . (٦٨) وفى تونس كان يتجمع الأهالى القادمون من داخل البلاد فى الفنادق وخاصة فى الوكالات وذلك وفقا للمناطق القادمين منها وهو تقليد قديم للغاية ولكنه ازداد شدة . كان الجربيون الذين مارسوا تجارة الصوف والذين احتكروا فى عصر أكثر حداثة محلات البقالة يقيمون فى وكالة الليفة (المسماة أيضا سوق الجرابة) [ك ٧] ، وفى وكالة سوق القماش [ى ٧] ، وكان أهالى توات (تواتيه) الذين يعملون حراساً و طباخين وخدم يقيمون فى أربع وكالات بالضاحية الجنوبية ، أما اولئك القادمون من ورجلة (ورجلية) فكانوا يعملون فى البيوت وفى الحمامات والمقاهى ويقيمون فى أنماط شبيهة بالفنادق كائنة فى جنوب " المدينة القديمة " . (٦٩) وفى مدينة حلب كانت توجد خانات حيث يؤجر التجار القادمون من خارج المدينة المخازن والغرف خلال فترة إقامتهم بالإضافة إلى " القيساريات " حيث يقيم الأجانب الفقراء والعرب والبدو . (٧٠)

ومن الصعب تقدير عدد السكان الوفير الذين كانوا يقيمون فى مساكن

جماعية والتى كانت شديدة التنوع مثل شدة تنوع سكانها : ومن الواضح أن عدد هؤلاء كان وفيراً للغاية إذ نجد من بينهم تجاراً أغنياء يقيمون فى القيساريات الفخمة بمناطق وسط المدينة ، وأهالى فقراء تكدسوا فى " الوكالات " الكائنة فى الضواحى . ويقول الرحالة دارڤيو الذى كان فى حلب حوالى ١٦٨٣م ، أنه يوجد فى هذه المدينه ١٨٧ قيسارية و٦٨ خاناً . وفى القاهرة كانت توجد ٣٦٠ قيسارية يمكن أن يأوى البعض منها حوالى مائة شخص . وبالرغم من أن طبيعة إقامة سكان القيساريات المؤقتة تجعلهم غير معرضين للوفاة أثناء إقامتهم وبالتالى عدم ظهور ثرواتهم فى سجلات المحاكم ، إلاً أننى تمكنت من التحقق من وفاة ١٧ مقيم فى وكالات وخانات القاهرة من بين ٣٣٤ حرفى وتاجر توفوا بين أعوام ١٧٧٦ - ١٧٩٨م وذكرت محال إقامتهم . إن هذه النسبه (٥ ٪) ليست بالهينة ، ومن المحتمل أن تكون أقل من الحقيقة بكثير لأن العديد من المقيمين فى الوكالات لا يشار إليهم فى الوثائق بهذه الصفة . ونجد أن أقل من نصف هذا العدد (٨ من ١٧) قد أشير إليهم باعتبارهم أجانب الأمر الذى يؤكد أن المصريين كانوا أيضا يقيمون فى الوكالات وليس فقط التجار القادمون من الخارج . ويبين متوسط قيمة ثروة المقيمين فى القيساريات (٥٣ ألف بارة بغض النظر عن الجنسيات) أنهم ينتمون إلى االطبقة المتوسطة التجارية ، ولكننا نجد أن ثرواتهم متفاوتة للغاية إذ من بينهم " قهوجى" ترك ثروة متواضعة قدرها ألفين و ٢٦٩ بارة ، وتاجر أقمشة " قمصانجى" وصلت تركته إلى ١٤١ ألف و ٩٩١ بارة ، ولكن من المحتمل أن يكون المقيمون الدائمون فى القيساريات الكائنة فى الأطراف الخارجية المحيطة بالمدينة من أصول متواضعة عادة ، وأن شريحة السكان غير المحترمة والمشبوهة كانت تقيم فى هذه الضواحى . ويذكر ا. حنيا أن الكثير من الجرائم الجنسية (المرتبطة بالدعارة) ترتكب فى الفنادق التى كانت " محال إقامة المجرمين " بصفة عامة .[٧١]

المسكن الشعبى

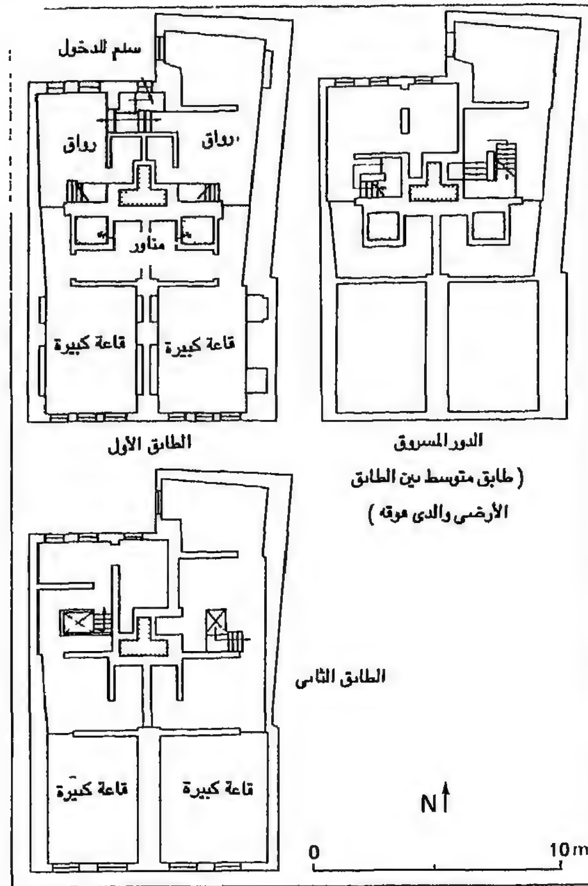
إن معلوماتنا كما سبق الإشارة ضئيلة بالنسبة لمسكن شريحة السكان الأكثر فقراً ، فى حين أنها كانت أيضاً الأكثر عدداً . ولم يرد ذكر هذه المساكن إطلاقا فى الحوليات التاريخية ولا فى الوثائق المحفوظة . كما لاتوجد منها عادة أثرية بقايا تساعدنا علي التحقق منها وتحديد تواريخها . ومع ذلك من السهل تصور أنها مساكن ضيقة بنيت بمواد كيفما اتفق كائنة في أطراف المدينة كان أحد أحياء مدينة فاس (بالقرب من باب الخوخة) ، وإحدى مناطق مدينة تونس الكائنة بين باب البحر [ح ٢] والبحيرة الشاطئية يحملان إسم " النويل " الذى يدل علي " أكواخ من اللبن مغطاة بسقوف من القش " .[٧٢] ويتحدث أحد المؤلفات التونسية الصادر في القرن الثامن عشر عن " الأكواخ المتداعية " الكائنة في حى بعيد عن المدينة بالقرب من السور. كما أن خريطة القاهرة الواردة فى مؤلف " وصف مصر " تعين موقع " المساكن المتداعية " أو " البيوت

الصغيرة الحقيرة " المرتبطة عادة " بالأنقاض" بأنه كائن على المحيط الخارجي للمدينة فى المناطق الأكثر فقراً ، وبأنه يذكرنا بالمسكن البائس بنوع خاص . وأخيراً فى حلب فإنهم يشيرون إلى مناطق ضواحى المدينة الشرقية التى تضم " أكواخ العرب" أو الخيم والعشش بحي قربات وسكانها الذين هم " أجناس من المنشردين البوهيميين الذين نقابلهم كثيراً حول المدن التركية " [ت ١٢] . (٧٣)

كما نعرف معلومات أكثرتحديدا بالنسبة لمسكن جماعى يسمى "حَوْش " ، وقد ثبت وجوده فى مصر وسوريا والحجاز ويبدو أنه من كان السمات المميزة للقطاعات الفقيرة جداً فى المدن . ويصف جوما ر " أحواش " القاهرة بأنها " ساحات واسعة أو أماكن مسورة مليئة بالأكواخ التى يبلغ ارتفاعها أربعة أقدام وحيث يقيم جمهور من الفقراء المكدسين بلا نظام مع حيواناتهم .. مساحات واسعة مسورة .. وأماكن خالية .. توضع فيها القاذورات والمخلفات .. ويقيم فى هذه الأكواخ السكان الأكثر فقرا " .. ولا شك أنه توجد فى هذه الأحواش بيوت العمال الأكثر فقراً والتى تحدث عنها شابرول قائلا : " نوع من الأكواخ التى يبلغ إيجارها أقل من ١٠ بارة .. ويتكون الأثاث من قطعة حصير حيث ينامون مع زوجاتهم وأطفالهم . إنهم يرتدون مثل زوجاتهم قميصا بسيطا أزرق اللون .. أما الأطفال فهم عرايا أو يرتدون الأسمال البالية " . (٧٤) ويقول كليرجيه إن الحوش " يمكن أن يضم مايصل إلى ثلاثين أو أربعين أسرة " . لقد كان "مثل كفر صغير منفرد " . (٧٥) إن تحديد موقع ٣١ حوشاً التى أشار إليها مؤلف " وصف مصر " يتوافق مع المناطق السكنية الفقيرة بالقاهرة .

ويتسم الحوش فى فلسطين وسوريا أيضاً بصفات متشابهة تقريباً . ويقول أنطوان عبد النور أنه " ساحة محاطة بمساكن متواضعة للغاية وتقيم فيه أسر مختلفة " ، وهو نوع من البناء الريفى مثلما هو حضرى . (٧٦) ويصف عبد النور أحد أحواش دمشق فى القرن السادس عشر والكائن فى الحي اليهودى فيقول أنه مكان يشتمل على " ساحة كبيرة مكشوفة تحيطها البيوت من جوانبها الأربعة.. ولكل بيت من هذه البيوت .. مدخله الخاص . ويوجد فى الساحة بئران للمياه الصالحة للشرب وثمانية مراحيض .. ولكل مسكن باب يطل على الساحة " . (٧٧) ويصف الرحالة راسل فى حلب فى القرن الثامن عشر ما يسميه " قيسارية " والتى هى فى الواقع ليست إلاّحوشاً فيقول : " يوجد نوع من المبانى المخصص بصفة عامة للطبقة الأجنبية الأكثر فقراً وتضم العرب والأكراد إلى جانب الأتراك الذين هم من أصل أجنبى والأرمن المسيحيين . إنه عبارة عن ساحة فضاء واسعة محاطة بعدد من المساكن المنخفضة الرديئة . ويتكون كل مسكن من غرفتين أو ثلاث ، والساحة المشتركة بين جميع السكان مبلطة بطريقة غير منتظمة فيما عدا أمام باب كل بيت حيث توجد بعض الشجيرات المزروعة . لا يوجد سبيل بل عدة آبار ، وينتشر فى المدينة والضواحى عدد كبير من هذا النوع " . (٧٨) وفى مدينة " المدينة " كانت

توجد منشآت مماثلة تماما ، حيث كانت الأحياء مقسمة إلى أحواش وصفت بأنها مناطق " شبه مستديرة محاطة بالبيوت ولها باب يغلق عند غروب الشمس (٧٩)



شكل ٢٤ – ربع التبانة (نقلاً عن M Zakariya "Le rab de Tabbana" *Annales Islamologiques* 16 1980 pp 282 - 284 fig 5 7) plan de deux appartements

وبطبيعة الحال لم يتبق من هذه الأحواش شيءً ، ولكن نجد آثار هذا النموذج السكنى فى رسومات بعض شوارع حى قارلق فى الشمال الشرقى لمدينة حلب والمبينة على الخرائط المساحية القديمة : وتتطابق هذه الرسومات تماماً مع الخريطة التى وضعها حثلول لحوشين من أحواش المدينة ، ويوجد بأحدهما ٢٤ مسكناً وبالآخر ١٣ مسكنا تحيط بساحة ، كما أن زقاقاً مسدوداً يربطهما بالشارع الرئيسى . (٨٠) واعتقد أن عبد النور كان على حق حين يفترض أن المسكن الجماعى بعيد عن كونه نتيجة لتدهور أشكال سكنية أعظم شأنا ، بل هو بلا جدال نتيجة مواءمة المدينة مع المسكن الريفى الأمر الذى يفسر جزئياً أسباب وجوده عل الأطراف الخارجية : " بما أن الرجال الأكثر فقراً لم يستطيعوا الإمتلاك فناء خاص لذا قاموا بتنظيم المساحة المبنية بطريقة تجعلهم ينشئون فناءاً مشتركاً وسط مبانٍ حضرية .. ومن المحتمل أن يكون هذا قد تم بأسلوب عفوى للغاية " . (٨١)

إن الانتشار المذهل لشكل سكنى يختلف كل هذا الاختلاف عن الصورة المعطاة

تقليدياً للدار " العربية " يدعو إلى الاهتمام أكثر بالمسكن الفقير ، وإلى إعادة النظر على الأقل جزئياً بالنسبة لنموذج لا يتفق مع نماذج بورجوازية أخرى منتشرة للغاية (كما رأينا) ولا مع أشكال فردية وجماعية للمسكن المتوسط . إن الفكرة بأنه كان يوجد فى العالم العربى " مفهوم وحيد للمسكن " . (٨٢) لا تأخذ فى الحسبان التغييرات التى أحدثها تطور تاريخى طويل الأمد ، ولا التنوعات الإقليمية التى فرضتها الحقائق الجغرافية والمناخية ، ولا الاختلافات التى بررتها ظروف اجتماعية - اقتصادية وثقافية متنوعة .

الخاتمــــة

لم يكن العصر العثماني سوى فصل من فصول تاريخ المدن العربية ، لكنه فصل دام ثلاثة أو أربعة قرون وفقاً لكل حالة ، وقد طال أمده أكثر من العصر الحفصى فى تونس ، ومن العصر الفاطمى فى مصر ، أو من العصر المملوكى فى سوريا . ومن ناحية أخرى كان هذا الفصل مرحلة رئيسية فى تاريخ هذه المدن وذلك قبل أن يفرض ثقل الاستعمار الغربى والوجود الاستعمارى الأوروبى تحديثاً كان له تأثير حاسم على البنيان الحضرى ، وعلى التنظيم الحضرى .

وقد استمرت المدن العربية الخاضعة للسيطرة العثمانية فى الالتزام إلى حد ما بمبادئ التخطيط المكانى والتنظيم الحضرى التى حددت تطورها خلال القرون السابقة . ولكن العصر العثمانى قد غير هذه المبادىء بالنسبة لبعض النقاط . فقد ازدادت أهمية العوامل الاقتصادية فى بنيان المدينة خلال عصر نمت خلاله التجارة نمواً غير مسبوق ، وذلك بسبب تكوين إمبراطورية حول البحر الأبيض المتوسط وتغلغل الروح التجارية الأوروبية . وهكذا وصلت المراكز الحضرية بالمدن التجارية الكبيرة إلى أبعاد عمرانية لم تشاهد مثلها من قبل .

ولا شك أيضا أن تأثير المفاهيم العثمانية بشأن استقلال الجاليات قد أدى إلى تنظيم المدن على أساس المجموعات المهنية والعرقية والدينية والجغرافية التى قدمت الكوادر لإدارتها . وقد شهدت الطوائف الحرفية تطوراً غير مسبوق ، وإن كانت لم تظهر إلى الوجود لأول مرة خلال ذلك العصر كما كانوا يفترضون منذ وقت قريب . وازدادت الطوائف الدينية والقومية قوة وخاصة جاليات " الذميين " من اليهود والمسيحيين وذلك بسبب نمو المبادلات وتشجيع الإمبراطورية لتنقلات السكان ، وبسبب تسامح السلطات العثمانية النسبى تجاه جاليات الأقليات ، وإذا كان نمو الحياة المشتركة للطوائف قد حقق رفاهية الأقليات ، وساهم فى ازدهار المدن الإقتصادى (والسكانى) إلا أنه أدى أيضاً إلى زيادة تجزئة المدن .

إن ظروف الحياة الاجتماعية ذاتها إنقلبت أوضاعها بسبب الأثار الناجمة عن أنماط استهلاكية جديدة تماماً . لقد أدى إدخال البن والدخان وظهور المقاهى كأماكن جديدة للضيافة إلى حدوث تأثير عميق على الحياة الاجتماعية الأمر الذى لم تتم دراسته بدرجة كافية حتى الأن . وبالرغم من أن الحياة الثقافية والفكرية اتسمت ببعض الوهن ، إلا أن المدن شاهدت فى ظل العثمانيين مرحلة أساسية من النمو المستقل تم خلالها المحافظة على الرأسمال المعمارى الموروث عن عصور قديمة بل وإثرائه .

وعلى هذا سيكون من الظلم ألا نعترف بالأهمية التى كانت لهذه الفترة بالنسبة

لتاريخ هذه المدن الطويل . لقد حدث الانقطاع الحاسم فى تاريخ المدن العربية ، وبدأت التحولات التى لاتزال جارية أمام أنظارنا بعد العثمانيين لا قبل ذلك . إن المدن العربية التى نعرفها ، أو بالأحرى بقاياها الكائنة فى أحياء هذه المدن القديمة ، هى تلك التى ورثناها عن العصر العثمانى ، والتى يمكننا اليوم من خلالها الكشف عن ماضيها الأكثر قدماً .

خـــرائط

ف · فندق

ح : حارة

خ . خان

م : مدرسة

مَ . مسجد

ب باشا

ج · جس

حَ . حى

ش شارع

س سوق

و · وكالة

★ تكنة

+ كنيسة

▲ فندق

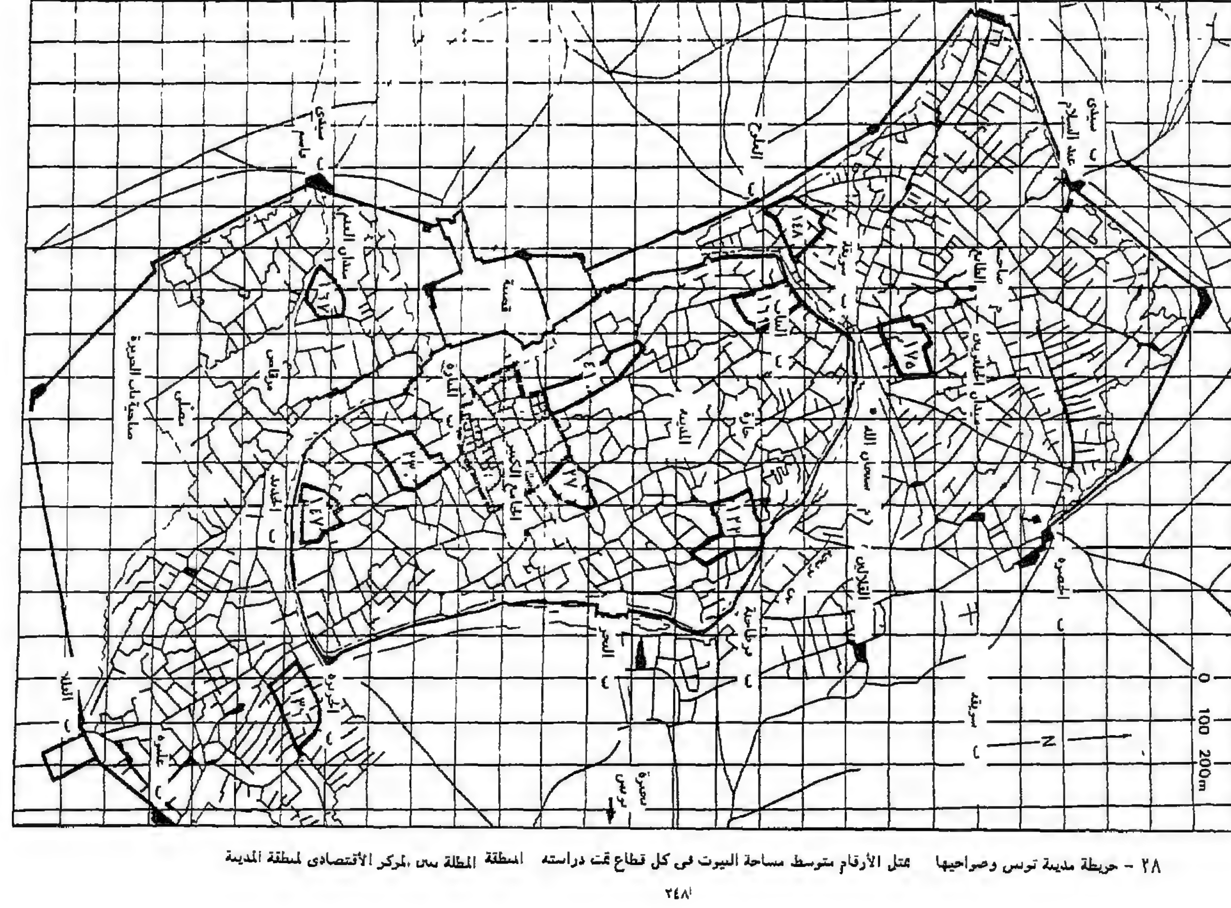
■ سوق صغير

* معبد



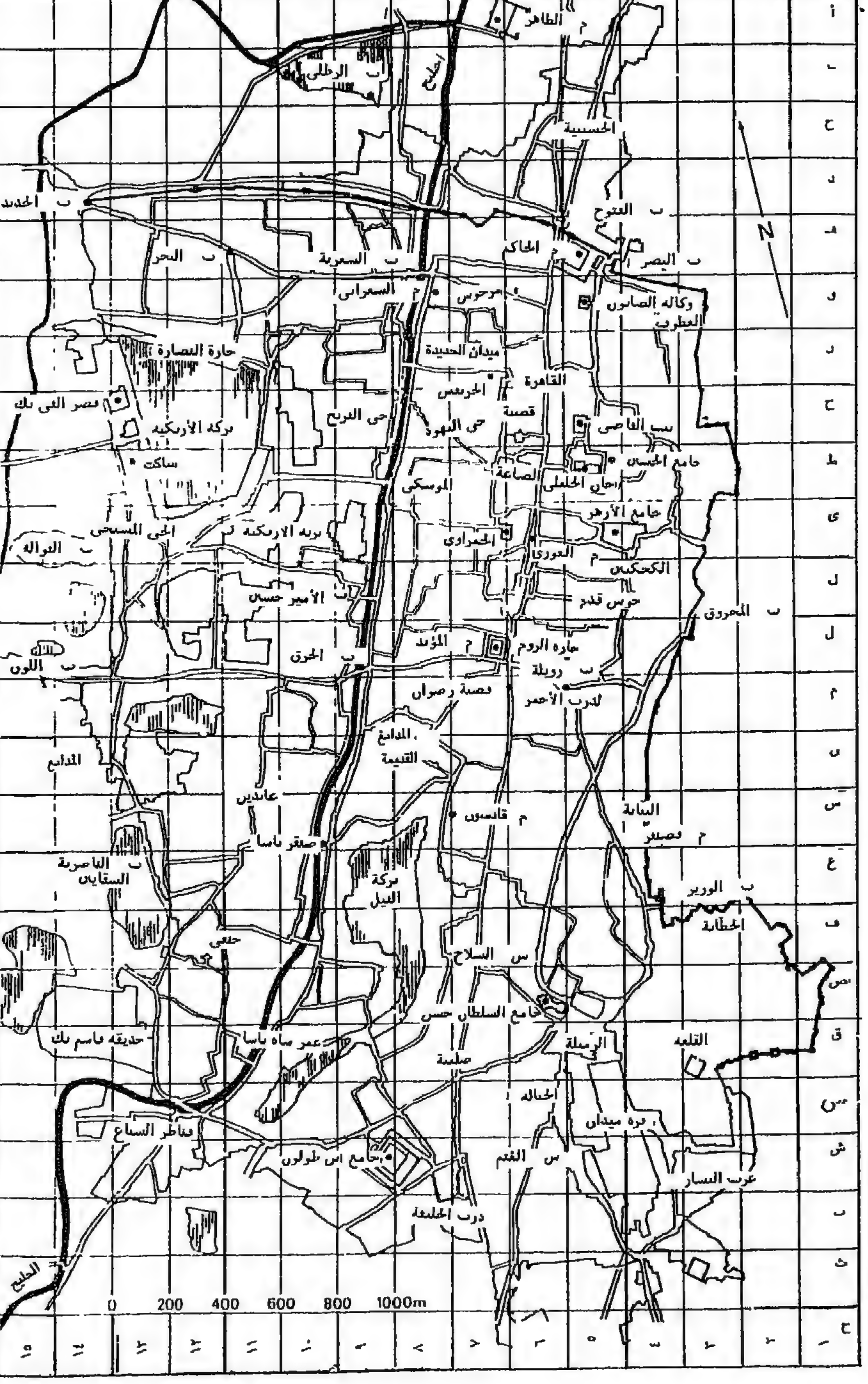
٢٦ - خريطة الجزائر

٢٧ - خريطة مدينة تونس

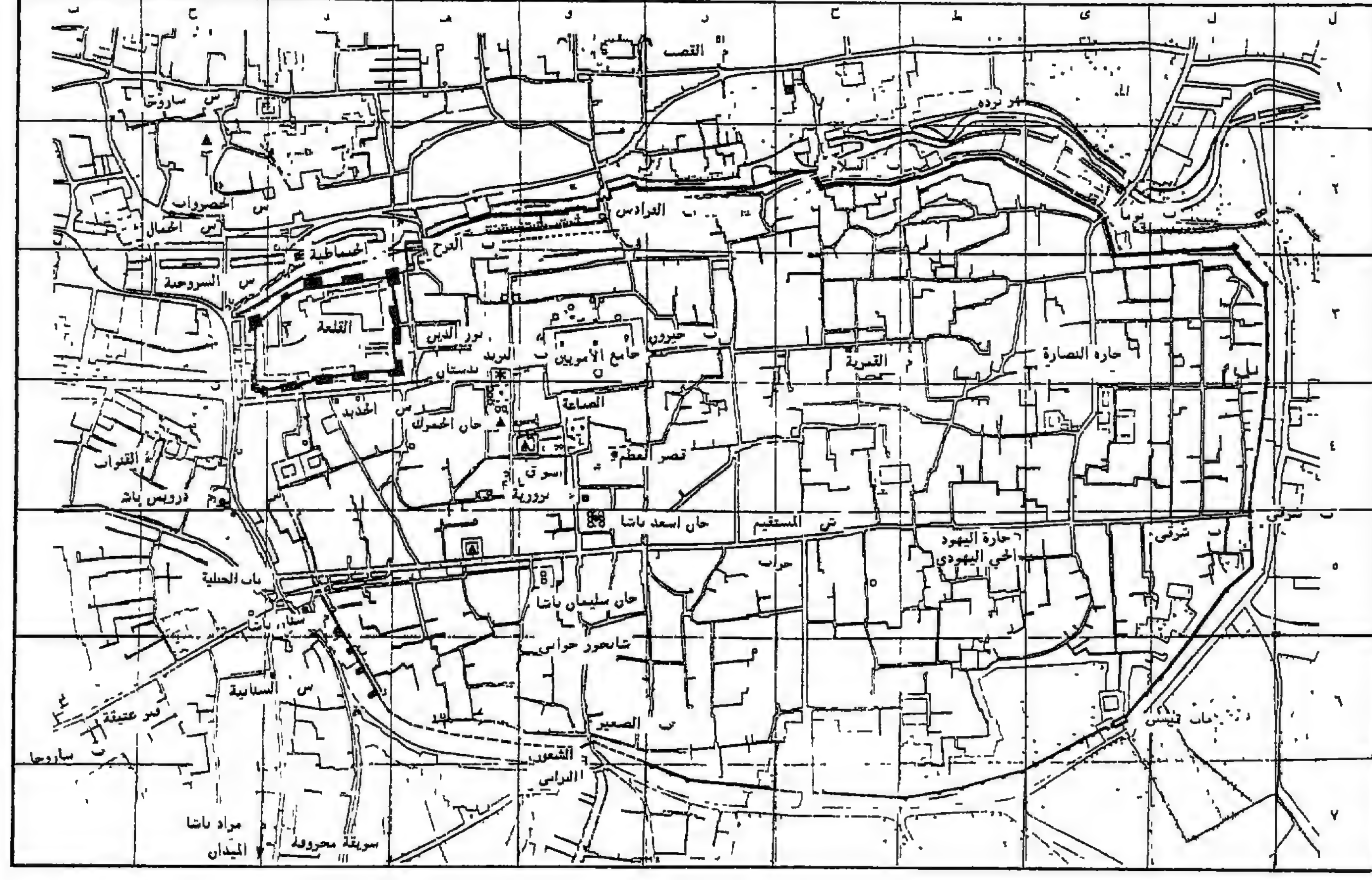


٢٨ - خريطة مدينة تونس وضواحيها   تمثل الأرقام متوسط مساحة البيوت فى كل قطاع تمت دراسته   المنطقة المظللة بين المركز الأقتصادى لمنطقة المدينة

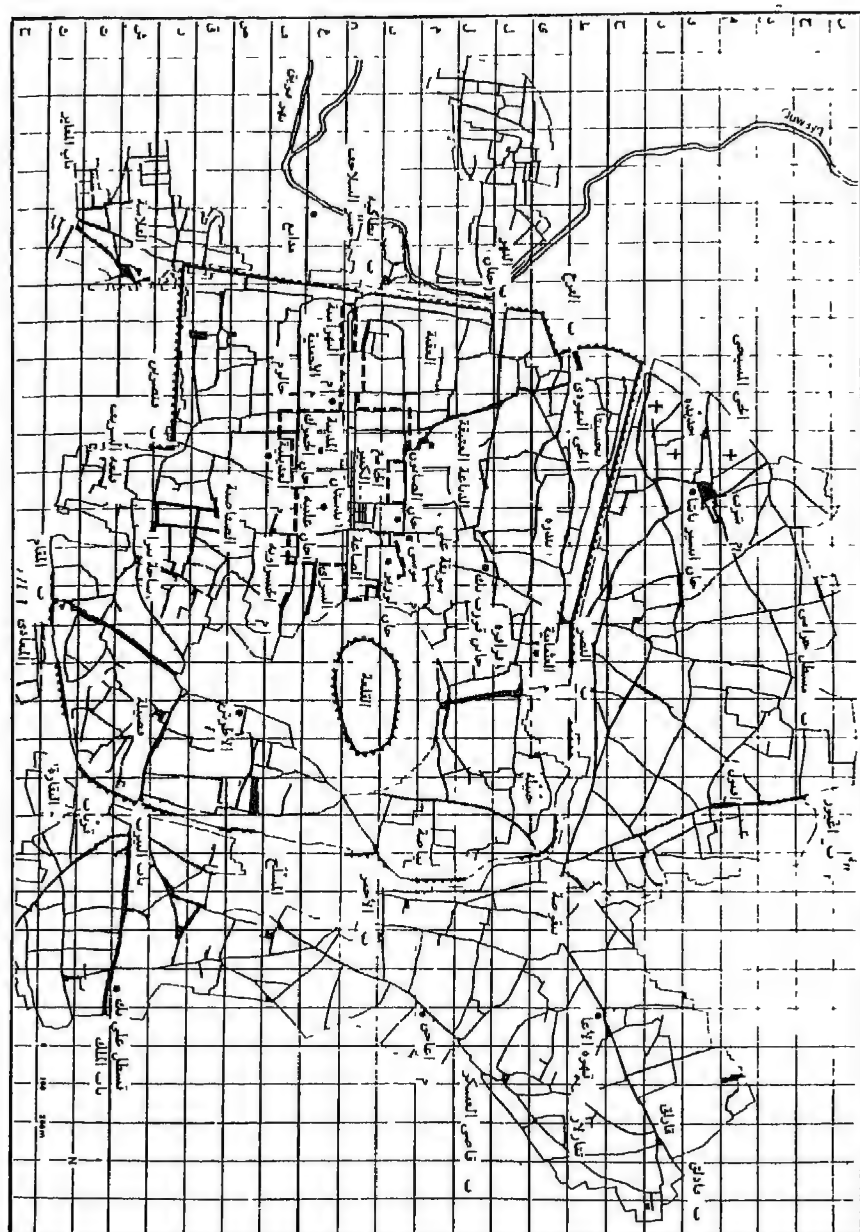
٢٤٨



٢١ - خريطة القاهرة



٣٠ – خريطة دمشق


القلعة
الجامع الكبير
الصاغة
السراي
خان الوزير
خان الصابون
سويقة علي
الدباغة العتيقة
العقبة
الجلوم
الحي المسيحي
الحي اليهودي
باب النصر
العثمانية
بانقوسا
قارلق
قاضي العسكر
الأحمر
المشارقة
باب النيرب
باب الملك
تسطل علي بك
قنصرين
باب المقام
باب الفرج
باب أنطاكية
مستطل حرامي
حان اسير باشا
الصاحبة
الخسراويه
المدينة
العلاسة
باب المغاير
تراب
٣١ - خريطة حلب

52 Detachements de Janissaires

٣٢ - خريطة الموصل

٣٣ - خريطة بغداد

مراجع وهوامش الكتاب

مقدمة الكتاب

١- نشير بنوع خاص إلى

I.M. Lapidus, éd., *Middle Eastern Cities*, Berkeley, 1969;

A.H. Hourani et S.M. Stern éd., *The Islamic City*, Oxford, 1970;

D. Chevallier, éd., *L'espace social de la ville arabe*, Paris, 1979;

R.B. Serjeant, éd., *The Islamic City*, Paris, 1980;

A. Bouhdiba et D. Chevallier, éd., *La ville arabe dans l'Islam*, Tunis, 1982.

I Serageldin et S.El-Sadek, éd., *The Arab City*, 1982 .

٢ - من بين الدراسات العديدة التي أجراها ا . ورث حول هذه المشكلة انظر :

"Villes islamiques, villes arabes, villes orientales ?" , dans A. Bouhdiba et D. Chevallier, éd., *La ville arabe dans l'Islam*, Tunis, 1982.

٣، ٤ - "Habitat médiéval et histoire urbaine" , J.-C. Garcin *et al.*, *Palais et Maisons du Caire, I , Epoque Mamelouke*, Paris, 1982, 216.

"Reflexions on the Study of Islamic Art", *Muqarnas*, I (1983), 8.

٥- S J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization of Ottoman Egypt*, Princeton, 1962; A. Rafek, *The Province of Damascus*, Beyrouth, 1966.

٦ - قام الجنود الإسرائيليون بقتل أنطون عبد النور يوم ٢٥ يونيو ١٩٨٢ عند احتلال جنوب لبنان

الفصل الأول

١ - حول المراحل الرئيسية للفتح العثماني ، انظر
Donald Edgar Pitcher, *An Historical Geography of the Ottoman Empire*, Leiden, 1972; P.M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent, 1512-1922*, Londres, 1966, Ch.-André Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord*, II, *De la conquête arabe à 1830*, par Roger le Tourneau, Paris, 1956.

٢ - Ibn Iyâs, traduction Gaston Wiet, *Journal d'un bourgeois du Caire*, II, Paris, 1960, 14.

٣ - إن المؤلف الذى وضعه لونجريج يظل كتاباً أساسياً بشأن تاريخ العراق منذ القرن السادس عشر

٤- Stephen H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq*, Oxford, 1925

R.B. Serjeant et R. Lewcock, *San'â, an Arabian Islamic City*, *Londres*, *1983*

وبصفة خاصة الفصل الثامن من هذا الكتاب .

٥ - D.E. Pitcher, *An Historical Geography*, 124-129
التواريخ المذكورة بين قوسين هى تاريخ تكون الولاية أو تاريخ أول إشارة إليها .

٦ - بالاضافة الى بيتشر الذى سبق ذكره انظر
Abdul-Karim Rafeq , *The Province of Damascus*, 1723-1783,Beyrouth, 1966; Karl K. Barbir, *Ottoman Rule in Damascus*. 1708- 1758, Princeton 1980; Muhammed Adnan Bakhit, *.The Ottoman Province of Damascus*, Beyrouth, 1982, Jean-Paul Pascual, *Damas à la fin du XVIe siècle*, Damas, 1983.

٧ -انظر K. Barbir *Ottoman Rule* ,40-41.
وقد إستخدمت هذا الكتاب بكثرة لتقديم هذا العرض (صفحات ٢٨-٥٣)
انظر أيضاً article "Eyâlet" de H Inalcik, dans *l'Encyclopédie de l'Islam 2e éd.*, II, 740-743; et H.A R. Gibb et H Bowen, *Islamic Society and the West*, 2 vols., Oxford.

٨ - فيما يختص بالقاهرة انظر
S.J.Shaw, *The Financial and Administrative Organization of Ottoman Egypt*, Princeton, 1962, 1-3, et A Raymond, *Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe siècle*, *2 vols.*, Damas, 1973-1974, 1-6.

٩- Gibb et Bowen, *Islamic Society*, I, 60; K. Barbir, *Ottoman Rule*, 90, M H. Chérif, *Pouvoir et Société dans la Tunisie de Husayn Bin ' Ali (1705 - 1740)*, thèse, Paris, 1979, ex dact. I, 440,II, 933.

١٠ - Gibb et Bowen, *Islamic Society*, *I*, 121-133; A.Raymond, *Artisans*, II, 418; Galal H El -Nahal, *The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the seventeenth century*, Minneapolis et Chicago, 1979.

١١- أحمد البديرى " حوادث دمشق اليومية " - القاهرة ١٩٥٩ صفحة ١٥٢ .

١٢ - A.H. Hourani, "The changing face of the Fertile Crescent in the XVIIIth century ", *Studia Islamica*, 8 (1957)

١٣ -
Archives du Public Record Office, Londres, Tunis, FO 102 48 Baynes à Clarendon, 8 Juillet , 1855

١٤ - أحمد البديرى " حوادث " صفحة ١٨٤ .

١٥ - وبشأن هذه الحوادث انظر ، كامل الغزي ، " نهر الذهب " ، الجزء الثالث ، ص ٢٨٥ (عام ١٦٥٦) ، ٣٠٩ (عام (١٧٩١) و ٣٢٤ - ٣٢٧ (عام ١٨١٩) ، وراغب الطباخ ، " إعلام النبلاء " ، الجزء الثالث ، ص ٢٦٥ (١٦٥٦) و ٣٦٨ (١٧٩١) .
وحول هذه النزاعات بين الأشراف والإنكشارية - انظر

Herbert L. Bodman, *Political Factions in Aleppo* (1760 - 1826), Chapel Hill, 1963

١٦ - بشأن دمشق انظر الكتابين الذين سبق ذكرهما

A. Rafeq, *The Province of Damascus,* K. Barber, *Ottoman Rule*

وبشأن الموصل انظر ·

S. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq*

وبصفة خاصة رسالة دكتوراه

Percy Kemp, *Mosul and Mosuli Historians of the Jalîlî Era,* Oxford, 1979.

١٧ - حول بغداد انظر .

S .Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq;* article "Baghdâd" par A .A Duri, dans *Encyclopédie de l'Islam*, 2e éd., I, 921-936 .

١٨ A .Raymond, *Artisans*, I, 1-16; S.J Shaw, *The Financial*, 1-10 et 304.

انظر أيضاً Daniel Crecelius, *The Roots of Modern Egypt,* Minneapolis et Chicago, 1981.

١٩ - بشأن هؤلاء الأمراء انظر -

D. Crecelius, *The Roots*,88-89, 107, 164-165 .

٢٠ - H.de Grammont, Histoire d'Alger, Angers, 1887; R. Le Tourneau, *Histoire de l'Afrique du Nord*, II, 273-275, 289-294;,P. Boyer, "Introduction à une Histoire intérieure de la Régence d'Alger", *Revue Historique*, 478 (1966) et "Des Pachas Triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey (1571-1817)", *Revue Historique*, 495 (1970) .

٢١ - H de Grammont , *Histoire d'Alger*, 285, et P. Boyer, " Introduction," 308 n.2.

٢٢ - حول هذه الفترة انظر

R. Le Tourneau, *Histoire de L'Afrique du Nord,* II; et les travaux de Jean Pignon, " La Tunisie turque et husseinite", *Initiation à La Tunisie*, Paris, 1950; *Un document inédit sur la Tunisie,* Tunis, 1963, "La milice des Janissaires de Tunis au temps des Dey", *Cahiers de Tunisie,* 15 (1956)

وانظر أيضاً

Taoufik Bachrouch (*Formation Sociale Barbaresque et Pouvoir à Tunis au XVIIe siécle,* Tunis, 1977) qui mentionne l'affaire de 1676 (178 - 179).

وبشأن المحاولة التى حدثت عام ١٧٠٨ انظر :حموده بن عبد العزيز " الكتاب الباشى " - تونس .

Hammûda bin 'Abd al-'Azîz, al-Kitâb al-Bâshî, ms. B.N. Tunis, Or. 351, 235 et M.H Chérif, *Pouvoir et Société*, I, 240 - 243 .

٢٣ - حول هذه المشكلة انظر انظر رسالة دكتوراه

A. Raymond, *British Policy towards Tunis (1830-1881),* thèse, Université d'Oxford, 1954 .

٢٤ -خصص دومنيك سورديل صفحة واحدة عن هذه القرون الاربعة فى كتابه الأخير " تاريخ العرب " والذى يضم ١٢٨ صفحة . ويمكن الاستشهاد بالجملة التالية التى تلخص التقييم العام لهذه الفترة · شاهدت المناطق العربية الخاضعة للسلطة التركية ركوداً إقتصادياً وثقافياً لم تستطع الخروج منه إلا فى القرن التاسع عشر " (Dominique Sourdel: *Histoire des Arabes*, Paris, 1976, 105) .

٢٥ - Marcel Clerget, *Le Caire*, 2 vols., Le Caire, 1934, I, 178; J Sauvaget, *Alep*, 238-239 .

٢٦ - نقلاً عن ·

A.A. Duri, art. " Baghdâd ", E.I, I, 931

٢٧ - Jean Sauvaget, " Esquisse d'une histoire de la ville de Damas", *Revue des Etudes Islamiques*, 1934, 467 .

٢٨ - ابن أبى دينار القيروانى " المؤنس " - ١٣٥٠هـ . / ١٩٣١ م . صفحة ١٤٦ - ١٤٧

٢٩ – J. Sauvaget, *Alep*, 210 - 211

٣٠ – نقولا السيوفي " مجموع الكتابات " دار الديواجي للنشر – بغداد عام ١٩٥٦ صفحات ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٤ .

٣١ – أحمد بن أبي ضياف ، " إتحاف أهل الزمن" – تونس عام ١٩٦٣ ، ج ٣ ، ص ٣٨ .
وحول إتمام السلام انظر .
Alphonse Rousseau, *Les Annales Tunisiennes*, Paris, 1864, rééd. Tunis, s.d., 342-343 .

٣٢ – J . Sauvaget, "Esquisse",464 وحول مجمل هذه المشكلة انظر.
A Raymond, " La conquête ottomane et le développement des grandes villes arabes" , dans *Revue de l'Occident Musulman et de la Meditéranée* (*ROMM*) , 27 (1979 - 1) .

٣٣ – Daniel Panzac, "Affréteurs ottomans et capitaines français à Alexandrie", *ROMM* , 34 (1982-2); M.H. Chérif, *Pouvoir et Société*, I, 298

٣٤ – J. Sauvaget, Alep, 200- 204, 221.

٣٥ – عن مصرانظر .
A. Raymond, " L'impact de la pénétration européenne sur l'économie de l'Égypte au XVIIIe siècle", *Annales Islamologiques*, 18 (1982).

٣٦ –يشمل مقدار هذه المساحات الجامع الكبير ، وقد تم تحديده بالمقارنة بين الخريطتين اللتين وضعهما سوقاجيه (*Alep*, II) لمدينة حلب فى بداية القرن السادس عشر (خريطة ٦٢) وفى منتصف القرن التاسع عشر (خريطة ٧٠) .

٣٧ – هذه الارقام مأخوذة من كتاب "Esquisse",464
A. Raymond et G.Wiet, *Les marchés du Caire*, Le Caire, 1979

٣٨ – K. Barbir, *Ottoman Rule*, 108 à 177
٣٩ – S.J. Shaw, *The Financial* , 239-271. A. Raymond, *Artisans*, I, 126 - 129 .

٤٠ – أحمد البديرى " حوادث دمشق اليومية " ص ٢٠٦
٤١ – J. Sauvaget, "Esquisse" ,471.

٤٢ – André Raymond, "*Le Caire sous les Ottomans*", dans B.Maury et al , *Palais et Maisons du Caire*, II, *Epoque ottomane*, Paris, 1983, 35

٤٣ – R. Le Tourneau, *Histoire del'Afrique du Nord*, II, 277-281
وبشأن الجزائر
Salvatore Bono, " Pascia e Rais Algerini di Origine Italiana ", *Italia e Algeria*, 199-222.

وبشأن تونس
J. Pignon, "La Tunisie turque et husseinite", 103-104; et "Osta Moratto Turcho Genovese", *Cahiers de Tunisie*, 3e série, II (1955); Taoufik Bachrouch, *Formation sociale*, 38-44

٤٤-بشأن الأندلسيين انظر بصفة أساسية ·
Études sur les Moriscos Andalous en Tunisie, M. de Epalza et R. Petit, éd., Madrid, 1973.
وبصفة خاصة مقالة J . D Latham. :
" Contribution à l' étude des immigrations andalouses et leur place dans l' histoire de la Tunisie", 21-63. J. Pignon, " Un document inédit ",98.
وعن الشواشين انظر .
Lucette Valensi, "Islam et capitalisme Production et commerce des chéchias ", *Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine*, 16 (1969); Sophie Ferchiou, *Technique et Société Exemple de la fabrication des chéchias en Tunisie*, Paris, 1971

٤٥ - انظر .
A. Raymond, " La conquête ottomane ".

٤٦ -
A. Raymond, " Le Caire sous les ottomans ", 15.

٤٧ - بشأن دمشق انظر
Muhammad Bakhit, *The Ottoman Province*,
J.P. Pascual, *Damas à la fin du XVIe siècle*
وبشأن حلب
André Raymond, "The Population of Aleppo in the 16th and 17th centuries" , IJMES, 16 (1984-4)

٤٨ - انظر ·
J Sauvaget, " Esquisse" , planches VIII et X; *Alep* , planches LXII et LXX

٤٩ - انظر
André Raymond, " Signes urbains et étude de la population des grandes villes arabes", BEO, 27 (1947); et les réserves exprimées par Antoine Abdel Nour, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane*, Beyrouth, 1982, 53-56.

٥٠ - يبين الحساب الدقيق (مع مراعاة ان هذه التقديرات تقريبية) أن نمو هذه المدن الثلاث كان وفقاً للنسب التالية
القاهرة ٤٧٪، دمشق ٤٨/ ، حلب ٥٤/ انظر . .
A. Raymond, "Le Caire sous les Ottomans", 16-18.
وانظر الهامش رقم ٤٨ بالنسبة لسوفاجيه .

٥١ - انظر بصفة خاصة مؤلفات Torres Balbás حول المدن الأندلسية فى القرون الوسطى .
"Les villes musulmanes d'Espagne et leur urbanisation" *Annales* de l'IEO, 6, (1942-1947); "Extension y demografia de las ciudades hispano musulmanas", *Studia Islamica*, 3, (1955)
يطرح هذا البحث عدد ٣٤٨ مساكن فى المتوسط للهكتار الواحد . وانظر إلى البحوث التى أخرجها فى هدا المجال·
Alexandre Lézine, *Deux villes d'Ifriqiya*, Paris, 1971. A. Raymond, " Signes urbains "
إنّ التقدير الوحيد المبنى على أسس صحيحة هو الوارد فى (وصف مصر) الذى وضع قبل القرن ألتاسع عشر بشأن القاهره ويتضمن ٣٩٨ ساكن لكل هكتار (٢٦٣ ألف ساكن فى مساحة مبنية قدرها ٦٦٠ هكتاراً) .

٥٢ - تقول إحدى التقديرات التى طرحها مؤرخ الاحداث العربى ابن ابى دينار (" المؤنس " ص ١٤٦ - ١٤٧) وهو يتحدث عن نهب مدينة تونس فى عام ١٥٣٥ ، إن عدد السكان المدينة كان قبل وقوع هذه الكارثة ١٨٠ الف نسمة ، وهو رقم غير محتمل الى حد كبير .

٥٣ - بالنسبة لحلب انظر
A Raymond, " The population of Aleppo "
ويفترض أنطوان عبد النور أيضاً أن عدد سكان حلب فى القرن السادس عشر كان ٦٠ الف نسمة ، وفى عام ١٦٨٣ كان ٧٨ ألف نسمة ثم ١٢٠ الف فى ١٨٠٠ . هـــده التقديــــرات معقـــولة لكنهـــا غيـــر موثقـــة (*Introduction* , 66-72)
بالنسبة لدمشق أنظر : (*Introduction* 72-74)

٥٤ – A. Raymond, "Le Caire sous les Ottomans" , 15- 25.

٥٥ –نظراً لعدم وجود بيانات دقيقة بشأن المدن العراقية فإنه من المناسب الاستشهاد بالملاحظة التي أوردها دومينيكو لانزا Domenico Lanza الذى عرف مدينة الموصل جيداً حيث عاش فيها لفترة طويلة بدءاً من عام ١٧٦٠ . فقد كتب يقول : "يقول الناس المسنون إن الموصل كانت فيما سبق مهدمة وخالية من السكان ، وإن عدد سكانها كان ثلثى عددهم الحالى " (لانزا ، " الموصل فى القرن الثامن عشر " ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص ١٢) .

٥٦ – يقدر دانييل بانزاك Daniel Panzac أن نمو السكان كان فى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بمعدل ٥ لكل الف نسمة .
("Endémies, épidémies et population en Egypte au XIXe siècle", dans *l'Egypte au XIXe siècle*, R Mantran éd., Paris, 1982).

٥٧ – عبد الرحمن الجبرتى " عجائب الآثار " بولاق – ١٩٧٩ . المجلد الثانى . ص ٢٣٨ و ٢٣٩ .

٥٨ – Paul Sebag, " La peste dans la Régence de Tunis ", *IBLA*, 109 (1965-1), 41- 42

٥٩ – Jacques Revault, *Palais et demeures de Tunis,* 4 vols., Paris 1967-1978, I, 171, 323; II, 100, 129 .

انظر أيضاً Slimane - Mostafa Zbiss *La Medina de Tunis* , Tunis , 1981 , 51 , 52 , 54.
A. Abdel Nour, Introduction, 119.

٦٠– A. Abdel Nour, *Introduction,* 118.

٦١ – J. Sauvaget, *Alep*, 226 - 229, note 852 .A. Abdel Nour, Introduction, 119.

٦٢ – André Raymond, " Le déplacement des tanneries à Alep, au Caire, et à Tunis, à l'époque ottomane ", *Revue d'Histoire Maghrébine*, 7-8 (1976) .

٦٣ – إننى أطلق إسم " القاهرة " على الجزء الأكثر قدماً والذى شيده الفاطميون أى المنطقة التى تقع داخل أسوار المدينة (من باب الفتوح إلى باب زويلة ، ومن السور الشرقى إلى الخليج / قناة القاهرة) . أما المنطقة الجنوبية فهى المنطقة التى تقع جنوبى السور الفاطمى (باب زويلة) وشرقى الخليج . والمنطقة الغربية هى كل المنطقة التى تقع غرب الخليج .

٦٤ – انظر إلى أعمال Jean - Claude David
" Urbanisation spontanée et planification : Le faubourg ancien nord d'Alep (xve - XVIIIe) ", *Cahiers de la Recherche Architecturale,* 10/11 (1982), carte pp. 16-17; *Le waqf d'Ipshîr pâshâ à Alep* (1063-1653), Damas, 1982, 62.
وانظر الفصل الرابع

٦٥ – هذه الأحياء لاتزال باقية في مدينة حلب ، على عكس ماحدث فى القاهرة إذ إختفت جميع المنطقة الغربية (على الجانب الآخر من الخليج) منذ القرن التاسع عشر بسبب أعمال التحديث . وتعتبر خريطة " وصف مصر " الوثيقة الوحيدة لدراسة هذه الأحياء القاهرية المختفية . وأنظر أيضاً الملحوظات الثاقبة التى أدلى بها ليزين حول تعمير المدن وبصفة خاصة حول مدينة موناستير التونسية
A. Lézin*Deux villes*, 127-132 .

٦٦–انظر خريطة دمشق (الشكل ١٢)

٦٧ – نحن لانملك بالنسبة لمجموعة العواصم العربية التى ندرسها سوى تقديرات غير مؤكدة ، وهى ليست سوى تكهنات وذلك باستثناء القاهرة التى يمكن إعتبار تقديرات عدد سكانها فى عام ١٨٠٠ قد وضعت على أسس قوية .

٦٨ – بشأن أرقام الكثافات السكانية انظر .
A. Raymond, " Signes urbains ", 188.

٦٩ – رقم متوسط الكثافة في تونس مرتفع نسبياً وهذا هو أحد الأسباب التى جعلتنى أعتقد أن سكان تونس كانوا أقل من ١٠٠ ألف نسمة (أى بكثافة ٤٣٣ / هكتار ١) ، كما ويقدرونهم فى الاغلب بـ ١٥٠ ألف نسمة (٦٤٩ / هكتار ١) وهى بلاشك تقديرات بلا أساس . وعلى هذا فإننى أعتقد أن الأرقام التى يطرحها ج. جانياج هى الاقرب إلى الحقيقة

J.Ganiage, "La population de La Tunisie vers 1860", *Population,* 21-5, 1966.
Nancy Gallagher, *Medecine and Power in Tunisia*, Cambridge, 1983, 107 .

٧٠ - إحصائيات سكان المدن الفرنسية منقولة عن

Histoire de la France Urbaine, éd. G Duby, volume III, *La ville classique*, E. Le Roy Ladurie, 297.

وتقديرات سكان العالم العربي تم طرحها نقلاً عن

Charles Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa*, New York, 1982, et Roger Owen, *The Middle East in the World Economy*, Londres, 1981, 24.

الفصل الثانى

١ - انظر Raymond, *Artisans*, I, 2-3
٢. - Barbır, *Ottoman Rule*, 90.
٣- an Pıgnon, " La milıce des Janıssaires de Tunis", *Cahiers de Tunısie*, 15 (1966)
Daniel Crecelius, *The Roots*, 21. P. Kemp, *Mosul*, 39. M.A.Bakhıt, *The Ottoman ovince*, 96 Ammon Cohen, *Palestıne in the 18th Century*, Jerusalem, 1973, 271 .
٤ - أجريت بحوث قيمة حول هذا الموضوع بالنسبة لـ... الجزائر
ın Deny, "Les registres de solde des Janissaires ", *Revue Africaine*, 61 (1920); 'hansons des Janıssaires turcs d'Alger", *Mémoires René Basset*, Paris, 1925, vol. II; et arcel Colombe, " Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger", *Revue ricaine*, 87, (1943)
انظر أيضاً . Boyer, *La vie quotidienne à Alger*, 127-146.
٥ - Deny, " Chansons des Janıssaires ", 80 - 83 ;
Boyer, *La vie quotidienne à Alger*, 137.
٦- Raymond, *Artisans*, II, 757, 729 .
٧ - .H. Chérif, *Pouvoir et Société*, II, 1014; A. Rafek, *The Province*, 167, 209, 224;
L. Bodman, *Political Factions*, 57-59; 63- 65, P. Kemp, *Mosul*, 39 .
٨ - H. Hourani, " The changing face of the Fertile Crescent ", *Studia Islamica*, 8- 957), 99
٩ - Cohen, *Palestine* , 279-280. S.H. Longrigg, *Modern Iraq*, 84
١٠ - Rafeq, *The Province*, 31, 166-167, 211-212 , 223-224; K Barbir, *Ottoman Rule*, 89-92.
وانظر أيضاً أحمد البديرى " حوادث " صفحات ٥ ، ٦٦ - ٦٨ .
١١ - H. Longrigg, *Modern Iraq*, 163 - 166, 170, 201, 251.
١٢- ego de Haedo, "Topographia e historia general de Argel" *Revue Africaine*, 14 370), 501 T. Bachrouch, *Formation sociale*, 38 - 42 .
١٣ - ippi, *Fragments historiques et statistiques sur la Régence de Tunıs* dans Charles onchicourt, *Relations inédites*, Paris, 1929, 93, 134-136
١٤ - عبد الرحمن الجبرتى " عجائب " الجزء الرابع ص ١١٣ .

١٥ -انظر
erre Boyer, " Le Problème Kouloughli dans la Régence d' Alger ", *ROMM, 1970*, *tes du IIe Congrès International d" Études Nord- Africaines*, et *Vie quotidienne*, 146-9. M. H Chérif, *Pouvoir et société* ,I, 172, 434-435
١٦ - انظر Gilbert Delanoue, *Moralistes et politiques musulmans dans l'Égypte du Xe siècle* , Le Caire, 1982, 2 vols., I, XVIII -XIX .
١٧ - P Pascual, *Damas*, 62-63 (Liste) , 103
١٨. - A.Bakhit, *TheOttomanProvince*,136,n 109
١٩- Kemp, *Mosul*, 136, 137
٢٠- I. Shaw, *Financial*, 231 - 236

٢١ - Crecelius, *The roots*, 139-144, " The waqfîyah of Muhammad Bey Abû Dahab ", *Journal of the American Research Center in Egypt*, 15 (1978), 16 (1979), 9-131 .

٢٢ - ber Johansen, "The Servants of the Mosques" , *The Maghreb Review*, 7 (1982),

٢٣ - ابن ابى الضياف " إتحاف أهل الزمان " الجزء الثانى ص ٩٥ .
.H. Chérif, *Pouvoir et Société*, I, 479.

٢٤ – انظر دراسات عفاف لطفى السيد .
Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, et notamment "The Political and Economic functions of the 'ulamâ ", JESHO, 1973 .
٢٥ – عبد الرحمن الجبرتى " عجائب " الجزء الثانى ص ١٠٣ وحول دور العلماء انظر

A.H. Hourani, " The changing face ", 97.

٢٦ – M.H. Chérif, *Pouvoir et société*, I, 187-188, 193 (1705); II , 662 (1728) , 1001-1002 (1735)

٢٧ - André Raymond, "Une révolution au Caire sous les Mamelouks", *Annales Islamologiques*, 6 (1965), III .
٢٨ – أحمد البديرى " حوادث " الجزء الثالث .
٢٩ – عبد الرحمن الجبرتى " عجائب " الجزء الثانى ص ١١٠ .
٣٠ – Arnold Green, *The Tunisian Ulama*. 1873-1915, Leiden, 1978, 77 - 78.
٣١– P. Kemp, *Mosul*, 104 et suiv

٣٢ – A H. Hourani, " The changing face " , 96 - 97
٣٣ –انظر هذه المشكلة في مؤلفات
J. Sauvaget, *Alep*, 196-197; H. Bodman, *Political Factions*, 91-95; H.A R. Gibb et H Bowen, *Islamic Society*, 92-94, 100-101 .

٣٤ – A. Rafeq, The Province, 50, 51; J Sauvaget, Alep, 198-200 (citation p. 198).

٣٥ – A. Raymond, *Artisans;* et "Le Caire, Économie et société urbaines à la fin du XVIIIe siècle", dans *L'Egypte au XIX e siècle*, R. Mantran éd., Paris, 1982 .

٣٦ – جميع أرقام المبالغ الخاصة بالقاهرة هى بالبارة ذات القيمة الثابتة (بالنسبة لأساس ١٠٠ وهو قيمة البارة بين ١٦٨١ و ١٦٨٨ م .)
انظر A. Raymond, *Artisans*, LIII-IV . *Artisans*, I, 238 يحتوى الجدول رقم ٣٠ الخاص بمتوسط ثروة الحرفيين بين ١٧٧٦ و ١٧٩٨ م . على خطأ تم تصويبه فى هذا الكتاب .

٣٧ – A. Raymond, *Artisans*, II, 373 - 375.
وللمقارنة نلاحظ أنه فى فرنسا فى عام ١٩٧٥ كانت الارقام المناظرة هى ١٠٪ من الأسر تملك ٥٧٪ من المواريث الكلية و ٥٠٪ من الأسر تملك ٥ر٥ ٪ من مجموع المواريث (جريدة " لوموند " فى ٧ نوفمبر ١٩٨١)

٣٨ – A. Raymond, *Artisans*, II, 373 - 375.
ثروة قاسم الشرايبى المذكوره أعلاه مقدرة بالبارة الجارية وفقاً لما ورد فى سجلات المحكمة ولكن ثروته الحقيقيه كانت أضخم من الثروة المسجله بالمحكمة .
٣٩ – لقد تفضل موسى أغا سليل أسرة أغا بإرسال وثيقة هذا الوقف إليا . قامت جيهان تات بترجمة الوثيقة وبدراستها
Jihane Tate *Une waqfiyya alépine du XVIIIe siècle* , mémoire de maîtrise, Université de Provence, 1980, ex. dact
٤٠– السيوفى ، " مجموع " ، صفحات ٣٣ ، ٤٧ ، ٦٢ ، ٨١ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٥٤ .
P Kemp, *Mosul*, 114.
٤١ – A. Raymond, *Artisans*, II, 720-722, M H Chérif, *Pouvoir et Société* II,1015-1016.
٤٢– André Raymond, "L'impact de la pénétration européenne sur l'économie de l'Égypte au XVIIIe siècle", *Annales Islamologiques*, 18 (1982), 231-233.

Lucette Valensi, Le *Maghreb avant la prise d'Alger,* Paris, 1969, 54-57; " Islam et capitalisme". -٤٣

A.Raymond, *Artisans*, I, 213-225. -٤٤

A. Raymond, *Artisans*, II, 388 - 392; " Le Caire, Économie et Société ", 125-126. -٤٥

٤٦ - أحمد البديرى " حوادث " ص ١٣١
وانظر الدراسة التى أجراها :
George M. Haddad, "The Interests of an Eighteenth Century Chronicler of Damascus", *Der Islam*, 38 (1962-1963).

٤٧ - البديرى " حوادث " ص ١٣١.

٤٨ - البديرى " حوادث " ص ٢١٥.

٤٩ - البديرى - " حوادث " ص ٩١ - ٩٢

M. H.Chérif, *Pouvoir et société*, I, 76 . -٥٠

A. Raymond, *Artisans*, II, 383 - 387 . -٥١

R. Lespès, *Alger*, Paris, 1930, 181; Marcel Emerit, "Alger en 1800", *Revue d'Histoire Maghrébine*, 2, (1974) 175; P. Boyer, *La vie quotidienne*, 164 . -٥٢

Abdelhamid Henia, "Prisons et prisonniers à Tunis vers 1762", *Revue d'Histoire Maghrébine*, 31-32 (1983), 245, 251 . -٥٣

٥٤ - انظر H.A.R. Gibb et H. Bowen, *Islamic Society*, II, 181-182, 225-231
وبالنسبة للقاهرة أنظر
A. Raymond, *Artisans*, II, 671-677 .

Uriel Heyd, *Ottoman Documents on Palestine (1552-1615)*, Oxford, 1960, 68. C.F. Volney, *Voyage en Egypte et en Syrie*, éd. J. Gaulmier, Paris, 1959, 101. -٥٥

٥٦ - كماحدث عام ١٦٩٤ انظر " تراجم السوائق " - دار الكتب - القاهرة - تاريخ ٢٢٦٩ . انظر.
A. Raymond, *Artisans*, II, 729 - 734.

A. Raymond, *Artisans*, II , 660 - 771. -٥٧

A. Raymond ,*Artisans*, II ,757 -٥٨

٥٩ - البديرى " حوادث " ص ٢١٢ و A. Rafeq, *The Province*, 223 - 224 .

André Raymond, "Tunisiens et Maghrébins au Caire au XVIII^{e} siècle", *Cahiers de Tunisie*, 26-27 (1959); *Artisans*, II, 470-476; "Les quartiers de résidence des commerçants et artisans maghrébins au Caire", *Revue d'Histoire Maghrébine*, 31-32 (1983). -٦٠

A. Rafeq, *The Province*, 38-42 . -٦١

M H. Chérif, *Pouvoir et societé*, I, 442 - 443 . -٦٢

٦٣- المحفوظات الديبلوماسية لوزارة الخارجية . باريس . وتونس، De Lagau ٣ يناير ١٨٤٣

Richard Thoumin, "Deux quartiers de Damas", *Bulletin d'Etudes Orientales*, I, (1931). -٦٤
والبديرى، " حوادث " ص ١٤٨ و ١٨٥ - ١٨٦ .

A. Raymond, *Artisans*, II, 464 - 469. -٦٥

Venture de Paradis, *Tunis et Alger au XVIII^{e} siècle*, Sindbad éd., Paris, 1983 . -٦٦

Venture de Paradis, *Tunis et Alger*; William Shaler, *Sketches of Algiers*, Boston, 1826, 88 - 89; R. Lespès, *Alger*, 180 - 181. - ٦٧

٦٨ - ابن ابى دينار " مؤنس " ص ١٨٥ .

Jean Weulersse, " Antioche. Essai de géographie urbaine", *BEO*, 4, 1934. - ٦٩

٧٠ - حول المسيحين واليهود انظر ·

Cl. Cahen , article " Dhimma", E.I., 234-238 .

وعن الفترة العثمانية Benjamin Braude et Bernard Lewis ed., *Christian and Jews in the Ottoman Empire* , New York, 1982, 2 vols.

٧١ - الجبرتى " عجائب " الجزء الثانى ص ١١٥ (١٧٨٦) و ١٥٥ (١٧٨٧) والبديرى " حوادث " ص ١١٢ .

A. H. Hourani, " The changing Face ", 103 . -٧٢

J.-M. Fiey, *Mossoul chrétienne*, Beyrouth, 1959. P. Kemp. *Mosul*, 29-32. Jean-Marie Merigoux, *Les chrétiens de Mossoul et leurs églises pendant la période ottomane*, mémoire de maîtrise, Université de Provence, 1983, ex. dact . - ٧٣

J. Sauvaget, *Alep*, 200-207, 226; A. Raymond, "Les grands waqfs et l'organisation de l'espace urbain", BEO, 31 (1979), 117-120; J.-Cl. David, " Le waqf d'Ipshîr Pacha". - ٧٤

Archives Nationales, Caire, BI 336; "Notice sur l'Égypte", de Digeon, 1778; A. Raymond, *Artisans* , II, 456-459; Doris Behrens-Abouseif, "The Political Situation of the Copts", dans B. Braude et B. Lewis, *Christian and Jew,s* 186-187. - ٧٥

وقد رويت قصة قافلة الحج القبطية فى مصدرين:

D'Orvalle dans *Relation du Caire*, ms. Bibliothèque de Bourges, n. 285; consul De Lironcourt, Archives Nationales, Caire, BI 328, 21 mars 1749 .

وانظر فى الجبرتى " عجائب " الجزء الأول ص ١٨٨ .

A.H. Hourani, "The Syrians in Egypt in the Eighteenth and Nineteenth Centuries", *Colloque International sur l'Histoire du Caire*, A. Raymond, M. Rogers et M. Wahba éd., D.D.R., (1972) . - ٧٦

انظر أيضاً ·

A. Raymond, *Artisans*, II, 483-497 .

S.D Goitein, *A Mediterranean Society*, Berkeley, 1967 . -٧٧

٧٨ - إن يوسف سمبارى كاتب الحوليات اليهودى الذى كان يعيش فى القاهرة فى القرن السابع عشر " لم يتردد فى الإعراب عن إمتنانه للسلاطين العثمانيين الذين وصفهم بالرحمة " ، خاصة لأنهم إستقبلوا اليهود المطرودين من أسبانيا . انظر :

D. Bonan, Sefer Divre Yosef, thèse de III^{e} cycle, Université de Paris III, 1984, ex. dact. Norman A. Stillman, *The Jews of Arab Lands*, Philadelphia, 1979, 88.

٧٩ - صغير بن يوسف "مشرى الملكى " .

R. Lespès, *Alger*, 178-179; P. Boyer, *La vie quotidienne*, 55, 169-177. Paul Sebag, *La Hâra de Tunis* , Paris, 1959. A. Raymond, Artisans, II , 459-464. A. Abdel Nour, *Introduction*, 173-180. P. Kemp, *Mosul*, 35-36. Tom Nieuwenhuis, *Politics and Society in Early Modern Iraq*, La Haye, 1982, 72-75. - ٨٠

Histoire du Commerce de Marseille, V, Robert Paris, *De 1660 à 1789.*; *Le Levant*, 414-415 M. Clerget, *Le Caire*, II , 323-329, P. Boyer, *La vie quotidienne*, 254- 255. - ٨١

D. Panzac, "Affréteurs ottomans ." ٨٢

A. Raymond, *Artisans*, II, 452 - ٨٣

P. Boyer, *La vie quotidienne*, 22-24 . - ٨٤

الفصل الثالث

١ – J . Sauvaget, "Esquisse", 455-456.
٢ – J. Sauvaget, *Alep*, 247-248
٣ – M. Clerget, *Le Caire*, I, 178 - 180; J. Sauvaget, *Alep*, 238-239.
٤– J . Sauvaget, Alep, 238- 239
٥ – بشأن هذه المشكلة انظر مؤلف بابرجوهانس ·
Baber Johansen : "Eigentum, Familie und Obrigkeit in hanafitischen strafrecht", *Die Welt des Islams*, 19 (1979), "The claims of Men and the claims of God", Pluriformiteit en Verdeling, Nijmegen, 1980, "The All-embracing Town and its Mosques", *ROMM*, 32 (1981-2).
وانظر أيضا الملاحظات المتعلقة بهذا الموضوع والواردة فى كتاب أنطوان عبد النور
A. Abdel Nour, *Introduction*, 184
٦ – يعتبر العمل الرائع الذى أنجزه عبد الكريم رافق فى هذا مجال حالة فريدة من نوعها حتى الآن . فقد قام بدراسة سجلات مدينة غزة خلال فترة أربع سنوات (١٨٥٧ – ١٨٦١) ، ونشرها فى كتابه " غزة " – دمشق – ١٩٨٠ . انظر أيضا كتاب جلال النحال .
Galal H. El-Nahal, *The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Seventeenth Century*, Minneapolis, 1979).
ولا تقدم هذه الدراسة سوى بعض الملامح التى تجعل المرء يأسف لعدم وجود دراسات أكثر إفاضة .
٧ – انظر مؤلف دعد حكيم " السلاطنة العثمانيون فى حلب من خلال أوامرهم السلطانية " (باللغة العربية) فى
Annales Archéologiques Arabes Syriennes, 31 (1981).
٨ – J. Sauvaget, "Esquisse", 455.
٩ – بشأن القاهرة انظر ·
A. Raymond, *Artisans*, II , 593 - 595
١٠ – A. Raymond, *Artisans*, 608-609 Laugier de Tassy, *Histoire du Royaume d'Alger*, Amsterdam, 1727, 273-275. Miriam Hoexter, "La *shurta* à Alger à l'époque turque", *Studia Islamica*, 56 (1982),120-123 . ابن أبى ضياف ، " إتحاف " الجزء الثالث ، ١٤٤ و ٢٠٧ .
١١ – لا يقدم فى هذا الشأن أنطون عبد النور إلا معلومات قليلة
(*Introduction*, 185-188).
١٢– J.A. Peyssonnel, *Relation d'un voyage sur les côtes de Barbarie. . en 1724 et 1725*, Paris, 1838, 432, A. Devoulx, *Tachrifat, receuil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d' Alger* , Alger, 1852, 22, 23.
وانظر أيضا . Miriam Hoexter, " La *shurta* ", 123.
١٣ – A. Raymond, "Le Caire", 42.
١٤ – André Raymond, "Le déplacement des tanneries à Alep, au Caire, et à Tunis ", *Revue d'Histoire Maghrébine*, 7-8 (1977), 198-199.
١٥ – البديرى · " حوادث دمشق اليومية " ص . ١٩٦

١٦ – M. Hoexter, "La *shurta* ", 123-124. A Raymond, "Le Caire", 42. J. Sauvaget, *Alep*, 236
١٧ – G H. El-Nahal, *The Judicial Administration*, 52-53.
١٨ – Robert Brunschvig, "Urbanisme médiéval et droit musulman", *Revue des Études Islamiques*, 1947.
١٩ – انظر إلى المقالات المشار إليها فى الحاشية رقم ٥ . ويشير جوهانسن فى مقاله " The All - embracing Town " إلى بضع عبارات أدلى بها كل من مارسيه William Marçais وجرونيوم G. von Grunebaum وهى عبارات ذات مغزى كبير . يقول مارسيه . " إننا لا نستطيع أن نطلب من الكتاب العرب فى القرون الوسطى ومن الفقهاء والجغرافين أو كتاب الحوليات تقديم تعريف نظرى ورزين عن التجمع الحضرى " . ويقول جرونيوم . " إن القانون الإسلامى الذى يرفض الإستثناءات لا يظهر تسامحا لكى يمنح المدينة مركزا خاصا " . ويشير جرونيوم فى قوله بطبيعة الحال إلى سوفاجيه . (انظر الحاشيه رقم ١ من هذا الفصل)

٢٠ - Saleh Ali Al-Hathloul, *Tradition, Continuity and Change in the physical environment the Arab-Muslim City*, thèse MIT, Cambridge, 1981, 83-128.

٢١ - استندت فى الدراسة التي أجريتها حول الأوامر السلطانية الخاصة بمدينة حلب ، إستندت فيها إلي تحليلات باللغة العربية للوثائق التركية ، وعلى أساس السجلات التى تحمل الأرقام من ١ إلى ٥ والمودعة فى المحفوضات السورية القومية فى دمشق . ويسعدنى فى هذا المجال تقديم الشكر إلى السيدة دعد حكيم مديرة المحفوظات السورية على تعاونها وعلى مساعداتها .

٢٢ - A.H. Hourani, "The Changing Face", 97.

٢٣ - توجد االعديد من المطبوعات التي تتناول موضوع الطوائف الحرفية ونذكر منها هنا

Gabriel Baer "The organization of labour ", *Handbuch der Orientalistik, Wirtschaftsgeschichte desVorderen Orients*, I

وعن تونس

Pierre Pennec, *Les transformations des corps de métiers de Tunis*, Tunis,1964, thèse de droit, 157 et suiv.

وعن القاهرة: A. Raymond, *Artisans* , II, 503-585.

وعن دمشق ظ عبد الكريم رافق " مظاهر من التنظيم الحرفى " ,دراسات تاريخية (١٩٨١) ص ٣٢

٢٤- André Raymond,"Problèmes urbains et urbanisme au Caire" *Colloque international sur l'histoire du Caire*, D.D R (1972).

٢٥- المحفوظات السورية القومية بدمشق " اوامر سلطانية " حلب - السجل رقم ٢ صفحات ٥٤- ٥٥ رقم ٧٨.

٢٦- عبد الكريم رافق . " مظاهر" ص ٣٧

Elia Qoudsî, "Notice sur les corporations de Damas", *Actes du Sixième Congrès International des Orientalistes*, Leiden,1885.

٢٧ - محمد بيرم " صفوة الإعتبار " القاهرة عام ١٨٨٤ المجلد الثاني ص٣ . وبشأن الطوائف التونسية انظر

A. Atger, *Les corporations tunisiennes*, Paris, 1909; J Abribat, "Notes sur la Hisba (police)", *Revue Tunisienne*, 18 (1911); Gabriel Payre, *Les Amines en Tunisie*, Paris, 1940; P Pennec, *Les transformations des corps de métiers*.

٢٨- Voir M Hoexter ," La *shurta*", 135-137

٢٩ - Paul Sebag, *La Hara de Tunis*, citation p 15.

٣٠ - Ira M. Lapidus, *Muslim Cities in the later Middle Ages*, Cambridge, 1967, 85-95.

٣١ - J. Sauvaget, " Esquisse", 425-453, *Alep*, 105-106.

وانظر أيضاً بشأن باب المصلى R . Thoumin , " Deux quartiers de Damas"

٣٢- André Raymond, "La géographie des *hâra* du Caire au XVIIIe siècle", dans *Livre du Centenaire de l'IFAO, MIFAO*, 104 (1980), 419.

هاشم الجنابى . البنيان الداخلى لمدينة الموصل القديمة - بغداد ، ١٩٨١.

٣٣- يعتقد انطوان عبد النور انه كان يوجد فى دمشق وحدات أكثر اتساعا من الأحياء (" الأثمان ") ، ولكن لا يوجد مايشير إلي وجودها قبل القرن التاسع عشر. ولا يوجد ما يؤكد بان متل هذه الوحدات كانت موجودة فى حلب (*Introduction*, 158-160).

٣٤-الجبرتى "عجائب" الجزء الثالث ص ٢٢٥.

٣٥- ابن ابى الضياف " اتحاف اهل الزمان " مجلد ٣ ص ٢٠٨ . المحفوظات القوميه السورية بدمشق " أوامر سلطانية" حلب ، سجل رقم ٤ صفحات ٢١٧- ٢١٨ رقم ٤٤٨ . البديرى "حوادث " ص٢١٨ .

٣٦- كانت هذه المليشيات موجودة فى تونس فى ظل الحفصيين

(R. Brunschvig, *Berbérie Orientale*, II, 79).

وفى شأن تونس انظر " اتحاف " إبن أبى ضياف مجلد ٤ ص ٩٦ (١٨٤٦) . وفى شأن دمشق انظر " حوادث " البديرى ص ٢٠٣ (١٧٥٧) وفى شأن حلب انظر " نهر " الغزى مجلد ٣ ص ٣٣٣ (١٨٢٢) .

٣٧- احمد شلبى "أوضح الإشارات" تحقيق عبد الرحمن - القاهرة عام ١٩٧٨ - صفحات ٥٤٥-٥٤٦. احمد البديرى " حوادث" صفحة ٦٩. الجبرتى . "عجائب" المجلد ص ١٤٩.

٣٨ - G.H. El-Nahal, *The Judicial Administration*, 53, 55

٣٩ - M. Hoexter,"La *shurta*", 119-124,132-135;

انظر ايضا:

P. Boyer, *La vie quotidienne*, 120-126.

٤٠- A. Raymond, "Problèmes urbains", 360; "Le Caire sous les Ottomans", 44.
٤١-يصف الشاعر الشيخ حسن الحجازى جولات على أغا فيقول

أحل البلايا والرزايـا وما دهى   وما كان قاعا بمن دأبه الظلـم
فارجع ميزانا وأوفي مقابــلا   وأخمد نيرانا وقام به سلـــم

وذلك نقلا عن الجبرتى (مجلدا) صفحات ١٠٢-١٠٤- المترجم.

٤٢- J. Sauvaget , *Alep*, 194, 198,199,236

٤٣- H. de Grammont, *Histoire d'Alger*, 228. R Le Tourneau, *Histoire de l'Afrique du-Nord*, II, 274, 292.

٤٤- احمد البديرى " حوادث دمشق اليومية" صفحات ١٢٠و٢١٤و ٢١٥

٤٥- M. Delaporte, *Abrégé chronologique de l'Histoire des Mamelouks d'Egypte*, dans *Description de l'Egypte*, État moderne, II, Paris, 1812, 166.
André Raymond, "Une 'Révolution' au Caire".

٤٦- يقدم المؤرخون الأوربيون بصفة عامة وجهات نظر مبالغا فيها عن "وحشية " العصر العثمانى . وتعتبر حالة الجزائر بصفة خاصة نموذجا فى هذا الشأن .

٤٧- H de Grammont ,*Histoire d'Alger*, 309 A. Raymond, *Artisans*, II, 795.

٤٨- A Raymond ,*Artisans* , II, 805.

٤٩-انظر الفصل الأول - العنوان الفرعى (الأوضاع المحلية)

٥٠- W. Shaler, *Sketches of Algiers*, 52. Marcel Emerit, "Un astronome français à Alger en 1729", *Revue Africaine*, 84 (1940), 253.

٥١- M. de Chabrol, *Essai sur les moeurs des habitants modernes de l'Egypte*, *Description de l' Egypte* , État moderne, II, Paris,1822, 424. Ibn Abîl-Surûr, Kitâb al-Kawâkib, ms. B.N. Paris, Arabe 1852, 75b. 169a .

٥٢- كان المتشردون الذين يقبض عليهم مشايخ المدينة والضواحى فى تونس أثناء الليل معرضون للسجن بتهمة التشرد وحدها دون ارتكابه لأية جريمة
. انظرفى هذا الشأن A.Henia,"Prisons et prisonniers, 245

٥٣ - لا نملك دراسات عن " الخدمات العامة " إلا بالنسبة لمدينة القاهرة .
(A . Raymond " Le caire sous les Ottomans " , 51 - 57) .
ويوجد بالنسبة للمدن السورية عرض مختصر فى مؤلف :
(Abdel Nour Introduction , 207 - 217) .
ولم يتم تناول مشكلة تموين المدن إلا بالنسبة لمدينة دمشق وذلك فى مؤلف أنطوان عبد النور Introduction , 213 - 253) .

٥٤- Archives de Vincennes , Mémoires Historiques , N 539 , Carnet de Kleber . Correspondance de l' Armée Francaise en Egypte , Paris , An VII , 185 - 186 .

٥٥ - الجبرتى " عجائب " مجلد ٣ صفحة ٣٣ .

٥٦- A . Devoulx , Tachrifat , 22 ; Claude Rozet , Voyage dans la Régence d' Alger , Paris , 1833 , 3 vols ., III , 18, III - 112 . A Abdel Nour , Introduction , 207 - 208 .

٥٧- P Boyer , la vie quotidienne , 25 , 56 , 67 .
حموده بن عبد العزيز : الكتاب الباشى . ص . ب ٥٠٧ . الجبرتى " عجائب " مجلد ١ صفحة ٢٥ ابن أبى الضياف " إتحاف أهل الزمان " المجلد ٣ ص ٣٨ .

٥٨- Paul Eudel L'orféverie algérienne et tunisienne , Alger , 1902 , 26 .

٥٩ - سرد الجبرتى فى كتابه " عجائب " المجلد ٣ صفحة ٧٩ ابيات الشعر التاليه والتى أسندها للشيخ حسن الحجازى

" حارات اولاد العرب   سبعا حوت من الكرب
بولا وغائطا وكـــذا   ترب غبار ســو ادب
وضجـة وأهلـــها   شبه عفاريت التـرب

A. Abdel Nour, *Introduction* , 210. A. Devoulx, *Tachrifat*, 22; P. Boyer, *La vie quotidienne* , 51. Marcel Gandolphe, *Histoire de la ville de Tunis*, ouvr. coll. Benattar *et al.*, Alger, 1926, 170, 171. A. Raymond, " Le Caire sous les Ottomans ", 56.

٦٠- ابن ابى السرور " كتاب الكواكب" صفحة ١٦٩- محفوظات وزارة الأوقاف المصرية بالقاهرة " وقفية عبد الرحمن كتخدا " رقم ٩٤١ صفحات ١٧٧-١٧٨ - دار المحفوظات بالقاهرة ب ١٣٢١. بيانات عام ١٧٣١ ص ٣٢٧، ٥ اكتوبر ١٧٤٦ الجبرتى " عجائب " المجلد الثالث ص ٤ (١٧٩٨)والمجلد٤ ص ٢٧٩(١٨١٧) .

٦١ -- Robert Mantran, *Istanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle*, Paris, 1962, 30-36.
من أكبر حرائق إستانبول الحريق الذى اندلع عام ١٦٦٠، والذى قيل إنه قضى على ٢٨٠ ألف منزل ، وبلغ عدد ضحاياه ٤٠ ألف شخص . .

٦٢- Henri Laoust, *Les gouverneurs de Damas*, Damas, 1952, Ibn Jum'a, 207, 216, 231, 233. K.Ghazzî, *Nahr*, III, 265, 291.

٦٣- J.J. Marcel, *Contes du Cheykh el-Mohdy*, Paris, 1835, 3 vols., I, 499.
احمد شلبى : أوضح الأشارات ص ١٧٠(١٦٧١) و ٢٠٩ (١٧٠٣) -الجبرتى مجلد ٢ صفحات ١٠٦، ١٤٢-١٤٣.

٦٤- A. Raymond et G. Wiet, *les Marchés du Caire*, le Caire, 1979, 196. A. Raymond, "Le Caire sous les Ottomans", 55. S.J. Shaw, *Ottoman Egypt in the age of the French Revolution*, Cambridge, 1964, 40.

٦٥ -A. Raymand, "Problèmes urbains", 363-364. J.P. Daguereau, *Journal de l'Expédition d'Égypte*, Paris, 1904, 70. Abraham Parsons, *Travels in Asia and Africa*, Londres, 1808, 320.
الجبرتى " عجائب " مجلد ٣ صفحة ٤٤

٦٦- M. Clerget, *Le Caire*, II, 69.

٦٧- Louis Massignon, *Mission en Mésopotamie (1907-1908)*, Le Caire, 1912, 2 vols., II, 86. G.A. Olivier, *Voyage dans l'Empire ottoman*, Paris, an IX, 6 vols., IV, 272. H.E. Wilkie Young, "Mosul in 1909", *Middle East Studies*, 7 (1971), 230.

٦٨- André Raymond, "Les porteurs d'eau du Caire ", *BIFAO*, 57 (1958); "Les fontaines publiques (*sabîl*) du Caire", *Annales Islamologiques*, 15 (1979); "Problèmes urbains ", 362-363. Fra Francesco Suriano, *Treatise on the Holy Land*, Jerusalem, 1949. Gaston Wiet, "Le Caire et les voyageurs européens ", Revue du Caire, 12 (1944).
- محفوظات وزارة الأوقاف - القاهرة وقفية ابراهيم اغا " ارقام ٩٥٢و ٢٢٥- ٢٢٦ و "وقفية ابراهيم كتخدا " ارقام ٩٤١، ١٧٥- ١٧٩.
Richard Thoumin ,"Notes sur l'aménagement et la distribution des eaux à Damas", *BEO*, 4 (1934); *Géographie humaine de la Syrie centrale*, Tours, 1936, 76-86. Michel Ecochard et Claude Le Coeur , *Les bains de Damas* , Beyrouth, 1942, 2 vols, I, 11-16.

٦٩- البديرى " حوادث" ص١٨١ (١٧٥٣) ، ٢٢٤ (١٧٥٩). Abdel Nour, *Introduction*, 199-201.

٧٠- حول تزويد مدينة حلب بالمياه فإن الدراسة الأساسية لا تزال دراسة ·
S. Mazloum, *L'ancienne canalisation d'eau d'Alep*, Beyrouth, s.d.
انظر ايضا:. J. Sauvaget , *Alep* , 233; A. Abdel Nour, *Introduction* , 202-205

٧١ -. R. Brunschvig, *La Berbérie Orientale*, I, 353. J. Pignon, "*Un document inédit* ", 79
إبن أبى دينار " المؤنس " ص ١٨٥ - صغير بن يوسف " مشرى الملكى " ص ١٣ ، ٤٤٦ - حمودة بن عبد العزيز " الكتاب الباشى " ص ٥٠٣ - أحمد بن أبى الضياف " اتخاف أهل الزمان " المجلد الثانى ص ١٧٤ .

٧٢ - Jean-Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, Paris, 1956, 2 vols.,II, 348.

٧٣- حول هذه المشروعات انظر
Mémoire sur les eaux qui alimentent la ville d'Alger, rédigé par Guyot-Duclos, le 28 février 1840, et déposé aux Archives du Génie, Vincennes (article 8, Alger, carton 4, n. 6, 3 pages). M. Dalloni, "Le problème de l'alimentation en eau potable de la ville

d'Alger ", *Bulletin de la Société de Géographie d'Alger*, 113 (1928).

بالنسبة للأرقام الواردة فى هذين المقاليه عن معدل تدفق القنوات وفى الجزائر فانها تتفاوت الى حد كبير
.بالنسبة لقناة تيليملى يرى دوكلو انها تتراوح بين ١٢٠ , ١٥٠ إلف لتر يوميا بينما يرى داللونى انها ٥٦١
الف لتر يوميا . وعن قناة بيرتراريا يرى دوكلو انها تترواح بين ١٢٠و ١٥٠ ألف لتر يومياً بينما يرى
داللونى أنها ٥٦١ ألف لتر يوميا. وعن قناة بيرتراريا يرى دوكلو أنها ١٠٠ ألف لتر يومياً بينما يقول
داللونى أنها بين ١٢٦، ١٤٢ ألف لتر . ويقول دوكلو ان مياه قناة حما تبلغ من ٤٠٠إلى ٤٥٠ ألف لتر
يوميا فى حين يقول داللونى أنها ٧٧٧ ألف و٦٠٠ لتر . ويعتقد دوكلو ان مياه زوبودجه تتراوح بين ١٠٠و
١٢٠ ألف لتر يوميا فى حين يقدرها داللونى ب ٧٣٤ ألف لتر يوميا.

انظر ايضا Lespès, *Alger*, 175-177; W. Shaler , *Sketches*, 72.

٧٤ M Dalloni, " Le problème de l'alimentation ", 9-11.

٧٥- Albert Devoulx, "Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger", *Revue Africaine*, 6 (1862), 204; P. Boyer, *La vie quotidienne* , 98.

٧٦- H. de Grammont, *Histoire d'Alger*, 309, 314. Gabriel Colin, *Corpus des Inscriptions arabes et turques de l'Algérie*, I, Paris, 1901, inscriptions 77 à 88. Citation : inscription n. 87 (page 126).

الفصل الرابع

Louis Massignon, "Les corps de métiers et la cité islamique", *Revue Internationale de Sociologie* , 28 (1920), 473-475. J. Sauvaget, "Esquisse", 454 Xavier de Planhol, "Forces économiques et composantes culturelles dans les structures commerciales des villes islamiques", 227; Eugen Wirth, "Villes islamiques, villes arabes, villes orientales?", 197 · ces deux articles dans A. Bouhdiba et D. Chevallier, éd., *La ville arabe dans l' Islam* , Tunis, 1982. – ١

٢- سعيد الديواجى " قلعة الموصل " بغداد - ١٩٥٤

L. Massignon, *Mission en Mésopotamie* , II, 84.

J. Sauvaget , *Alep* , 232 –٣

Baber Johansen, "Eigentum, Familie", 19-24; "The claims of Men", 64-66 S Al-Hathloul, *Tradition,* 128. André Raymond, "Remarques sur la voirie des grandes villes arabes", *Proceedings* du dixième Congrès de l'UEAI, R. Hillenbrand éd., Edinburgh,1982. –٤

J. Sauvaget , *Alep* , 239. –٥

J W.J. Hopkins, "The four quarters of Jerusalem", *Palestine Exploration Quaterly* , 103 (1971). –٦

J Weulersse, "Antioche". –٧

A Abdel Nour, *Introduction*, 170-179. –٨

D. Latham," Contribution à l'étude des immigrations andalouses" ,45 –٩

André Raymond, "Les quartiers de résidence des commerçants syriens et palestiniens au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècles". –١٠

R. Thoumin, "Deux quartiers de Damas", 101-102. –١١

١٢- حول هذه المشاكل انظر

Xavier de Planhol, *Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, Paris, 1968, 49

André Raymond, "Le centre d' Alger en 1830", *ROMM*, 31 (1981). –١٣

A. Raymond, *Artisans* , I, 369- 370; *"Le Caire sous les Ottomans"* , 60-66. – ١٤

J. Sauvaget , *Alep,* 214, 221 –١٥

١٦- إن الدراسات الأساسية الخاصة بالمراكز الاقتصادية في مدينتي الموصل وبغداد هي :

Hashim al-Genabi, *The Old City of Mosul* , Baghdâd, 1981; *Der Suq (Bazar) von Bagdad* , Erlangen, 1976.

G A Olivier, *Voyage*, IV, 314. Texte de Thévenot cité par M. Clerget, *Le Caire* , I, 284. Le Tourneau, *Les villes musulmanes,* 20 –١٧

–١٨

A Lézine, *Deux villes d' Ifriqiya*, Paris, 1971, 131, 132, 136.

Jean Sauvaget, "Décrets Mamelouks de Syrie, I", *BEO*, 2 (1932), 29-30; "Esquisse", 452-453, *Alep* , 105 A. Raymond, *Artisans* , I , 267. –١٩

تم الإشارة إلى مواقع الحوانيت فوق خريطة مدينة الجزائر المنشورة فى الملحق (شكل رقم ٢٦) .

Jihane Tate, *Une Waqfiyya alépine* ٢٠

٢١- فيما يتعلق بشمال أفريقيا انظر

R Le Tourneau, *Les villes*, 16-17

J. Sauvaget, *Alep* , 228-230. A.A. Paton, *The Modern Syrians*, Londres, 1844, 251-252. –٢٢

J. Sauvaget, "Décrets Mamelouks, I", 13-15, 35-40. A. Raymond, *Artisans*, I, 343-350 –٢٣

٢٤- R Brunschvig, *La Berbérie orientale*, I, 347; *Deux récits de voyage inédits au XVe siècle en Afrique du Nord*, Paris, 1936, 187-188.

٢٥ - Gaston Wiet, "Fêtes et Jeux au Caire", *Annales Islamologiques*, 8 (1969), 116, 119, 128.

٢٦ - الجبرتى "عجائب" الجزء الثالث صفحات ٢١٨-٢١٩ و ٢٤٣.
116,119, 128

٢٧- Abdelaziz Daoulatli, *Tunis sous les Hafsides*, Tunis, 1976, 139-141. A. Raymond, "Cairo's Size and Population in the Early Fifteenth Century", *Muqarnas* , 2 (1984).
Doris Behrens-Abouseif, " The North- Eastern Extension of Cairo under the Mamluks", *Annales Islamologiques*, 17 (1981).

٢٨ - J. Sauvaget, "Esquisse", 466, planche VIII; *Alep*, 174-176, 183 .

٢٩ - Léon l'Africain, *Description*, II, 382. J. Pignon, "Un document inédit" note 59, p. 76-77. Paul Sebag, "Une ville européenne à Tunis au XVIe siècle" *Cahiers de Tunisie* , 33-35 (1961). A.Daoulatli, *Tunis*, 140.

٣٠- J. Sauvaget, " Esquisse", 471- 472 .

٣١- J. Sauvaget, *Alep*, 211, 223-231. A. Raymond, "The Population of Aleppo".

٣٢- C.A. Rozet, *Voyage*, III, 121-122. R. Lespès, *Alger*, 185.

٣٣- James Felix Jones, "Memoirs on the Province of Baghdad", *Selections from the Records of the Bombay Government*, 43 (1857). F. Sarre et E. Herfeld, *Archäologische Reise im Euphrat-und-Tigris-Gebeit*, Berlin, 1911, 3 vols., II.

٣٤- A. Raymond, *Artisans*, 1, 365-369.

٣٥- A. Sauvaget, *Alep*, 230.

٣٦- بلغ متوسط تركة الفرد في المنطقة الغربية ١٥٤ الف و ٧٣٨ بارة (تمت دراسة ٨٧ حالة) . ولا يحمل هذا الرقم أية دلالة بالنسبة للموضوع الذي نبحثه وذلك بسبب وجود أحياء غنية عديدة في هذه المنطقة.

٣٧- A. Raymond, *Artisans*, II, 444-446. J. Sauvaget, *Alep*, 231 .

٣٨- A. Guellouz, *L'avènement de Hussein Bey, fondateur de la dynastie husseinite* (1705-1706), mémoire de maîtrise, Sorbonne, ex. dact., 112, Saghîr bin Yûsuf, *Mechra el-Melki*, 319.

٣٩- E.W. Burgess, "*The growth of the City* ", R.E. Park et E.W. Burgess éd., *The City*, Chicago, 1925.

٤٠- Jean-Baptiste Tavernier, *Les six Voyages. en Turquie, en Perse, et aux Indes,* Paris, 1724, 3 vols., II, 238.

٤١- انظر الهامش رقم ١٧ الذى يشير إلى أقوال أوليفيه Olivier وثيفنو Thévenot لوتورنو LeTourneau ص . ١٨٤- ١٨٥

٤٢- علي باشا مبارك " خطط جديدة" بولاق عام ١٨٨٨ مجلد رقم ٣ ص . ٨٣٠ .

٤٣- A. Raymond, "Remarques sur la voirie", 73.

٤٤- A. Abdel Nour, *Introduction,* 211.

٤٥- ابن أبى الضياف " إتحاف أهل الزمان " المجلد ٣ ص ١٤٢.

٤٦- البديرى " حوادث " ص . ١٩٦.

٤٧- H Laoust, *Gouverneurs*, 207, 217.

٤٨ - الجبرتى " عجائب" مجلد ١ ص ٢٩.

٤٩- مصطفى قينلى ، " مجموع لطيف " ، مخطوط بمكتبة فيينا ، BN HO 38 , 43a وابن أبى الضياف مجلد ٣ ص ٣٤

٥٠- Sauvaget, *Alep* , 236-237.

٥١- A. Raymond, *Artisans* , II, 610. A. Abdel Nour, *Introduction*, 138-140.

٥٢- M. Hoexter, "La *shurta*", 123.

٥٣-انظر إلى ملاحظات الحثلول حول " الفناء" S.A. Al-Hathloul, *Tradition*, 92-102,105-128

وانظر ايضا : G. El-Nahal, *Judicial*, 52-54.

٥٤- S.A. Al-Hathloul, *Tradition*, 87.

٥٥- André Raymond, "La géographie des *hâra* du Caire", *MIFAO*,104, (1980), 428 (quartiers 41 et 42).

٥٦-قامت بدراسة هذا الحى مجموعة أبحاث دمشق التابعة للمعهد الفرنسى للدراسات العربية . وقد تمكن ج . ب باسكوال Pascual ولابيرى Labeyrie من تحديد تاريخ المنزل (القائم بالقطعة رقم ٩٦) وإننى أشكرهما بحرارة لأنهما تفضلا بإبلاغى بنتيجة أبحاثهما (انظر الشكل رقم ١٢) .

٥٧ Jean-Claude David, "Urbanisation spontanée et planification", *Les Cahiers de la Recherche Architecturale*, 10/11 (1982).

٥٨- J.-C. David, " Urabanisation spontanée" ,17 .

٥٩- André Raymond, "Les grands *waqf* et l' organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire à l'époque ottomane (XVIe - XVIIe siècles)", *BEO*, 31 (1979).

A. Abdel Nour, *Introduction*, 189-192.

٦٠- Albert Devoulx , *Notice sur les corportations religieuses d'Alger*, Alger, 1912, 15.

٦١- A.Raymond, "Le Caire sous les Ottomans", 46.

٦٢- لدراسة هذه العمليات فإننا نستخدم بطبيعة الحال أبحاث سوفاجيه الواردة فى مؤلفه .

Alep, 216-217.

٦٣-انظر

A. Raymond, "Les grands *waqf*", 117-118. J.C. David et B. Chauffert-Yvart, *Le waqf d' Ipshîr Pâchâ à Alep 1603-1653*, Damas, 1982.

٦٤- انظر إلى مدلولات " الأوامر السلطانية " الخاصة بتدخلات الحكومة السلطانية فى مدينة حلب .

الفصل الخامس

١ – برزت أهمية هذه المنتجات خلال المعارض التى أقيمت حديثا ، وفى الكتالوجات الصادرة عن هذه المعارض. Yanni Petsopoulos ed., *Tulips, Arabesques and Turbans*, New York, 1982; J.M. Rogers, *Islamic Art and Designs 1500 - 1700*, Londres, 1983.

٢ – D Panzac, "Affréteurs ottomans".

٣ – Bernard Lewis, *Comment l'Islam a découvert l'Europe*, Paris, 1984, 287.

٤ – Lucette Valensi, *Le Maghreb* , 93.

٥ – André Raymond, "L'impact de la pénétration européenne sur l'économie de l'Égypte au XVIIIe siècle", *Annales Islamologiques*, 18 (1982), 223-225.

وحول مشكلة البن نشرت مقالاتان فى *Le café en Méditerranée*, Aix-en-Provence, 1981 : M.Courdurié, "Du café du Yémen au café des Antilles"; A. Raymond, "Les problèmes du café en Égypte au XVIIIe siècle".

٦ – J . Sauvaget, *Alep* , 191, 206-207 .

٧ – L Valensi, *Le Maghreb*, 83.

٨ – X. de Planhol, "Forces économiques ", 234.

٩ – L. Massignon, *Mission*, II, 92 .

١٠ – R. Le Tourneau, *Fès*, 371-376 Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, II, 198.

١١ – H. al - Genabi , *Der Suq* , carte 2 .

١٢ – Eleanor Sims, "Markets and Caravanserais", G. Michell éd , *Architecture of the Islamic World*, New York, 1978, 109.

وحول البدستان فى المجال التركي انظر

Halil Inalcık, "The Hub of the City: the Bedestan of Istanbul", *International Journal of Turkish Studies*, I (1979-1980); K. Kreiser, "Bedesten-Bauten in Osmanischen Reich", *Istanbuler Mitteilungen*, 29 (1979).

١٣ – J. Sauvaget, *Alep*, 221.

١٤ – Albert Devoulx, *Edifices religieux de l'Ancien Alger*, Alger, 1870, 140. G. Colin, *Corpus des inscriptions*, 79.

١٥ – J.P. Pascual, *Damas* , 109-110

١٦ – L. Massignon, *Mission*, II, 90

١٧- نقلا عن رواية المقريزى التى وردت فى :

A. Raymond et G. Wiet, *Les marchés du Caire*, 221 J.J. Ampère, *Voyage en Egypte et en Nubie*, Paris, 1881, 136.

١٨- J. Sauvaget, *Alep* , 214, 221.

١٩- انظر أوصاف الحوانيت فى :

R. Le Tourneau, *Fès*, 315-316, Paul Eudel, *L'orfèvrerie algérienne et tunisienne* , Alger, 1902, 70, Edward Lane, *The Modern Egyptians*, Londres, 1954, 322-324; J Sauvaget, *Alep*, 120-121

٢٠- مثلما حدث فى دمشق فى عام ١٧٤٨م (البديرى " حوادث "ص ١١٨) وفى القاهرة فى عامى ١٧٩٨م . ١٨٠٠ م (الجبرتى " عجائب " مجلد ٣ صفحتى ٢٥ و ٩٢) .

٢١- ابن أبى ضياف "إتحاف" مجلد ٢ ص ٣٤ - الجبرتى " عجائب" مجلد ٣ ص ١٦١.

٢٢- بشأن القاهرة انظر A. Raymond, *Artisans* , I, 272 وعن دمشق (تقويم سورية) عام ١٢٨٨/١١٨٧١-٢، ١٣٤. وعن تونس محفوظات الحكومة التونسية ٥٦-٦٢١ ، - ١٧ رمضان ١٢٧٦. وعن الجزائر انظر R. Lespès, *Alger*, 162 (d'après Haëdo)

٢٣- A. Atger, *Les corporations tunisiennes*, Paris, 1909, 31 . كان المحتسب فى العصور الوسطى مكلفا بتحديد مكان معين لكل طائفة حرفية ." وبذلك كان كل حرفى يجد نفسه فى حى معين ثابت مع زملائه ، وهذه أفضل طريقة للعمل وأكثرها صوابا " (E. Lévi-Provençal, *Séville musulmane Le traité d'Ibn 'Abdun*, Paris, 1947, 95).

٢٤- J. Weulersse, "Antioche", 76-77

٢٥- ≠J Sauvaget, *Alep* , 228-229 (et figure 60)

٢٦- ≠Mikhâ'il Brayk, *Wathâ'iq Târîkhiyya*, Harîsâ, 1930, 113.

٢٧- M.H Chérif, *Pouvoir et société* , I, 69-70, 120

(نقلا عن المؤرخ وزير)

٢٨— ابن أبى دينار "مؤنس" ص . ١٨٤.

Georges Marçais, *L'architecture musulmane d'Occident*, Paris, 1954, 480-481.

٢٩ - P.M Holt, "The exalted lineage of Ridwân Bey", *Studies in the History of the Near East*, Londres, 1973

٣٠- Edmond Pauty, *Les Palais et les Maisons d'époque musulmane au Caire*, Le Caire, 1932, 81-82. A. Raymond, "*Les grands waqf*", 121

٣١ - J. Sauvaget, *Alep*, 216- 217.

٣٢- M. Hoexter, "La *shurta*", 122-123, 131, 137-138 Étienne Buthaud, "Le gardiennage des Souks de Tunis", *IBLA*, 5 (1942), 257-259.

٣٣- المحفوظات القوميه السورية "أوامر سلطانية " - حلب - السجل رقم ٤ ص ١٧ رقم ٣٣ . أحمد البديرى "حوادث " ص ١٧٦ . الجبرتى " عجائب" المجلد ٢ ص ١١٦، ١١٧ .

٣٤ - حول هذه المجموعة من التسميات انظر · A. Raymond, *Artisans*, I, 251-254.

وحول اليمن انظر : A. B. Serjeant et R. Lewcock, San'â', 277

٣٥ - *Précis de l'Histoire d'Égypte*, II, G. Wiet, *L'Égypte musulmane*, Le Caire, 1932, 274.

٣٦ - المحفوظات القومية السورية فى دمشق (حلب) . سجل رقم ١ صفحة ٣٨٢ رقم ٦٩٨ .

A. Raymond, *Artisans*, I, 255.

٣٧ - وهى الطائفة رقم ١٨٢ فى القائمة التى وضعها الفرنسيون عام ١٨٠١ م

A. Raymond, *Artisans*, II, 522. .

٣٨ - Nelly Hanna, *An Urban History of Bûlâq in the Mamluk and Ottoman Periods*, Le Caire, 1983, 95.

٣٩ - A. Raymond, *Artisans* , I , 258-259.

٤٠ - إن دراسة نيلى حنا "An Urban History of Bûlâq" بمثابة خطوة أولى فى الطريق إلى دراسة أكثر اطراداً عن هذا الطراز من المنشآت المعمارية .

٤١ - J. Revault, *Palais et demeures de Tunis*, I, 27; II, 396.

٤٢ - عماد رؤوف " موصل " النجف ص ٤٥٥ .

H. Al-Genabi, *al-Mawsil*, 18

٤٣ - Pascal Coste, *Architecture arabe ou Monuments du Kaire mesurés et dessinés de 1818 à 1825*, Paris, 1839, planches 43 et 44, p. 40 A. Raymond, *Artisans*, I, 257.

حول " الربوع " انظر الفصل السادس من هذا الكتاب .

٤٤ - Flemming Aalund, "The wakalat Bazar'a", M. Meinecke ed., *Islamic Cairo, AARP*, Londres, 1980.

٤٥ - Jean Sauvaget, "Inventaire des monuments musulmans de la ville d'Alep", *REI*, 1931, 97; *Alep*, 215.

٤٦ - K. Ghazzi, *Nahr*, II, 516 - 517. J. Sauvaget, "Inventaire", 101; *Alep*, 216.

٤٧ - J. Sauvaget, "*Inventaire* ", 101; *Alep*, 215.

٤٨ - Fouad Yahia, *Inventaire archéologique des caravansérails de Damas*, thèse de IIIe cycle, Université de Provence, 1979, ex. dact , 402 - 408. Jean Sauvaget, *Les monuments historiques de Damas*, Beyrouth, 1932, 86; "Esquisse", 470.

٤٩ - F. Yahia, *Inventaire*, 440-445 .

٥٠ – F. Yahia, *Inventaire*, 436-439.

٥١ – البديرى " حوادث ص . ١٥٩ و ١٧٤

J. Sauvaget, *Les monuments historiques.*, VII. F. Yahia, *Inventaire,* 409 - 415.

٥٢ – C.F. Volney, *Voyage en Égypte et en Syrie*, Paris, 1822, 2 vols., I, 166 - 167 (Le Caire); II, 274 (Syrie).

٥٣ – H. A. R. Gibb et H. Bowen, *Islamic Society*, I, 295, 298-299.

٥٤ – البوابيج (جمع بابوج وهو نوع من الأحذية بلا كعوب) – المترجم

٥٥ – P. Pennec, *Les transformations*, 195

٥٦ – الشكائم : (جمع . شكيمة وهى الحديدة الموجودة فى لجام الفرس والتى تعترض فمه) – البياطرة (أو المبطرون وهم صناع حدوة الفرس) – المترجم .

٥٧ – A. Raymond, *Artisans*, I, 215.

٥٨ – P. Pennec, *Les transformations*, 185 - 186 Alexander Russell, *The Natural History of Aleppo*, Londres, 1794, 2 vols., I, 161-162.

٥٩ – Evliya Chelebi, *Seyahatname*, X, *Misir*, *Sudan*, *Habesh*, Istanbul, 1938, *passim.*

٦٠ – A. Russel, *The Natural History*, I, 161.

٦١ – *Description de l'Égypte*, Explication des planches, VII, XIII, XIV, XV, XXI, XXVI.

٦٢ – *Description de l'Egypte*, Explication des planches, XXI.

٦٣ – A. Raymond, Artisans, I, 220, 221.

٦٤ – Archives Nationales, Alexandrie B 1 110, 9 Août 1772; Affaires Etrangères, Le Caire, 25, 6 mars 1789 C A. Rozet, *Voyage*, III, 102.

٦٥ – Archives de la Chambre de Commerce de Marseille, J. 585, De Lironcourt , 26 Juin 1748.

ابن أبى ضياف " إتحاف " . المجلد الثالث ص . ٧٧ – ٧٨ .

٦٦ – A. Raymond, *Artisans*, I, 183.

٦٧ – حول صناعة الشاشيه التونسية انظر :

P. Pennec, *Les transformations*, 162-168, 202-205; Lucette Valensi, "Islam et capitalisme". Sophie Ferchiou, *Techniques et Sociétés.*

٦٨ – A Raymond, *Artisans*, I, 221, 233, 314 - 315, "L'impact ", 231-233 .

٦٩ – A. Raymond, *Artisans*, I, 180-182, 191, 229-231, "L'impact ", 225- 231. *Histoire du commerce de Marseille*, V, R. Paris, *Le Levant*, 383, 534.

٧٠ – H.A.R. Gibb et H. Bowen, *Islamic Society*, I, 296 Dominique Chevallier, *Villes et travail en Syrie*, Paris, 1982, 96.

٧١ - J.G. Barbié du Bocage, *Description de la ville de Hhaleb*, Paris, 1825, 242.

المحفوظات القومية السورية فى دمشق (أوامر سلطانية) حلب - سجل رقم ٦ ص . ٤٦ رقم ٩٦) .

٧٢ - هندى (نوع من النسيج القطنى مطبع ومشجر كان يصنع أصلاً فى االهند) - المترجم .

٧٣ - R. Paris, *Le Levant*, 416, 532.

٧٤ - J. Sauvaget, *Alep*, 222-223. J.C. David et B. Chauffert-Yvart, *Le Waqf d'Ipshîr Pâchâ*, 8-18

٧٥- J Sauvaget, *Alep*, 221-222, Planches XXVIII, XXIX.

٧٦ - P.S. Girard, *Mémoire sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Égypte, Description de L'Égypte*, État Moderne, II -1, Paris, 1812, 640-650.

٧٧ - R. Paris, *Le Levant*, 383, 416.

الفصل السادس

١- من الطبيعى أننا لن نسرد فى هذا المجال جميع الدراسات التى أجريت بشأن المسكن العربى . وقد قدم مارسيه صياغة للمفهوم الكلاسيكى عن المسكن التقليدى فى مقاله

G. Marçais, "Dâr", *Encyclopédie de l'Islam*, seconde édition, II, 116 -118.

وقدم أنطوان عبد النور صياغة حديثة لهذا المفهوم فى

A. Abdel Nour, "Types architecturaux et vocabulaire de l'habitat en Syrie aux XVIe et XVIIe siècles", D.Chevallier, éd , *L'espace social de la ville arabe*, Paris, 1979, 67-70.

ومن بين الدراسات المنهجية التى أجريت حول المساحات الجغرافية المحدودة بمدينه تونس انظر.

Jacques Revault, *Palais et Demeures de Tunis* , Paris, 1967-1978, 4 vols.

وبالنسبه للقاهرة انظر الكتابين التاليين والذى اشترك مجموعة من المؤلفين فى إصدارهما .

J.C. Garcin, B. Maury, A. Raymond, J. Revault et M. Zakariya, *Palais et maisons du Caire*, I, *Époque Mamelouke*, Paris, 1982, et II, *Époque Ottomane*, Paris, 1983.

٢- انظرالدراسة التى أجرتها نيللى حنا .

Nelly Hanna, "Bayt al-Istambullî, an Introduction to the Cairene Middle-class house of the Ottoman period", *Annales Islamologiques*, 16 (1980).

٣- A. Abdel Nour, *Introduction*, 165; *"Habitat et structures sociales"* 89.

٤- A. Raymond, *Artisans*, II, 374-375.

٥- G. Marçais, EI², article "Dâr", 116. A.Abdel Nour, "Types architecturaux", 83.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن تعبير الفناء "السماوى" يعنى المكشوف أو غير المسقوف "

٦- J.C. Garcin , *Palais et Maisons du Caire*, I, 216 Oleg Grabar, "Reflexions on the study of Islamic Art" , *Muqarnas* , I (1983) , 8 .

٧- لقد هدم بيت الأسطمبولى الذى أجرت نيللى حنا دراسة عنه فى مقالها المنشور عام ١٩٨٠ .

R. Le Tourneau, *Les villes musulmanes* , 17

٩- H. al-Genabi, *al-Mawsil*, 23.

١٠- Le Tourneau, *Les villes musulmanes* , 17

١١- الجبرتى " عجائب" المجلد الرابع ، ص ٤٠

١٢- Georges Marçais, *L'architecture musulmane d'Occident* , Paris, 1954, 445.

١٣- Textes de Thévenot (1633-1667) et d'Ibn Abî Dînâr (mort vers 1700), cités par J. Revault, *Palais et Résidences d' été de la région de Tunis (XVIe - XIXe siècles)*, Paris, 1974, 30.

١٤- الجبرتى " عجائب" مجلد ٣ ص ١٦٧-١٦٩

١٥- انظر J.-C. David, "Alep, Dégradation et tentatives actuelles de réadaptation des structures urbaines traditionnelles", *BEO*, 28 (1975), figure 12.

١٦- انظر الفصل الرابع صفحتي ٢٠٧- ٢٠٨

١٧- سرفانتس هو الكاتب الإسباني الشهير ومؤلف رواية "دون كيشوت" المعروفة وقد أصيب في إحدى المعارك وظل أسيرا لدى البربر في الجزائر لمدة خمس سنوات - المترجم .

١٨- وضعت هذه البيانات في ٣١ مارس ١٨٤٠ وموجودة لدى

Archives de Vincennes, Génie, Article 8, Section I, carton n.4.

وانظر أيضا : P. Boyer, "La vie quotidienne", 55-56, 134.

١٩- R. Lespès , *Alger*, 182 .

٢٠- حصلنا على جوهر هذه الملاحظات من المؤلف . J. Revault, *Palais et Demeures de Tunis*

تم تقدير مساحات البيوت في المناطق التونسيه المختلفة على أساس قطاعات تبلغ مساحاتها حوالى الهكتار وتقع خريطة تونس المساحية بمقياس رسم ٥٠٠ (انظر الشكل ٢٨ حيث توجد عليه بعض أرقام الخرائط التي تبين مواقع هذه المساحات) .

٢١- انظر B. Maury *et al.*, *Palais et Maisons du Caire*, II, 142-151 , 221-223

حول مصطفى جعفرانظر :

A. Abdul Tawab et A. Raymond, "La *waqfiyya* de Mustafâ Ga'far", *Annales Islamologiques* , 14 (1978) .

٢٢- B. Maury *et al* ., *Palais et Maisons du Caire*, II , 236-242, 152-169.

٢٣- مع عدم أخذ المسيحيين واليهود في الحسبان وهذا هو سبب الاختلاف مع تقدير متوسط التركات الوارد في الفصل الرابع .

٢٤- C. Niebuhr, *Voyage en Arabie* , Amsterdam, 1776, 2 vols., 1, 88.

حول هذه الأحياء الشعبية وحول الحارات (الأحياء) في القاهرة انظر :

A.Raymond, "Quartiers et mouvements populaires au Caire au XVIII[e] siècle", P.M. Holt éd., *Political and Social Change in Modern Egypt*, Londres, 1968; "La géographie des *hâra* du Caire".

٢٥ - P. Coste, *Architecture arabe*,planches XLVIII et XLIX.

٢٦- الفرسخ : (حوالى أربعة كيلو مترات) - المترجم .

٢٧- Savary, *Lettres sur l' Égypte* , Paris, 1798, 3 vols., II, 183.

أورد الجبرتي أشعار الشيخ حسن العطار في مؤلفه " عجائب" الجزء الثالث ص . ٩٧

٢٨- Abdel Nour, *Introduction*, 165.

٢٩ - J. C. David, "Alep, Dégradation" carte 12

٣٠ - حول الأحياء انظر الفصلين الثالث والرابع .

٣١- R Le Tourneau, *Les villes musulmanes*, 18. Brunschvig, *La Berbérie Orientale*, \I, 415-418. I. Lapidus, *Muslim Cities*, 85-86.

٣٢- A. Abdel Nour, Introduction, 173-180. R. Thoumin, "Deux quartiers", 101.

٣٣- Paul Sebag, *La* hara *deTunis*, Paris, 1959.

٣٤- Pietro della Valle, *Les fameux voyages*, Paris, 1670, IV, 499.

٣٥- J.C. David et B. Chauffert-Yvart, *Le* waqf *d'Ipshîr Pacha*, 66.

٣٦- R. Le Tourneau, *Fès*, 219. A. Cohen et B. Lewis, *Population and Revenue*, 38.

٣٧- A. Abdel Nour, *Introduction*, . 165

٣٨- J Sauvaget, "Décrets mamelouks", I, 29-30. R. Le Tourneau, *Fès*, 223 وانظر الفصل الرابع .

٣٩- البديرى "حوادث " ص ٢١٦. المحفوظات القوميه السورية فى دمشق . سجلات المحاكم بمدينة حلب السجلرقم ٥ عام ١٥٥٥/٩٦٢ ص ١٤و١٥ و١٨، ١٩ ...الخ

٤٠- R B. Serjeant et R. Lewcock, *San'â*, 276.

٤١- نقولا السيوفى " مجموع الكتابات " ص ١١٠.

٤٢- Nawâl al-Messiri Nadim, "The concept of the Hâra. A Historical and Sociological study of al-Sukkariyya", *Annales Islamologiques*, 15 (1979) 337.

٤٣- الجبرتى" عجائب " الجزء الأول ٣٧٣

٤٤- البديرى " حوادث " ص ٥٠ .

٤٥- G H Al-Nahal, *The Judicial Administration*, 55.
الجبرتى " عجائب " المجلد ٣ ص ٢٩٦.

٤٦- E W Lane, *Manners and Customs* , 160-161. Gérard de Nerval, *Voyage en Orient*, Paris, 1927, 3 vols., I, 186-187, 306-308.

٤٧- المحفوظات القوميه السوريه بدمشق ، " أوامر سلطانية " حلب سجل رقم ١ ص٢٩٦ (عام ١٧٤٨) رقم ٥ ص ٢٤ (عام ١٧٤٣ ص ٤٦٠ (عام ١٧٤٤) .

٤٨- أمكن معرفة هذه الحياة فى الأحياء خاصة بفضل الدراسة التى أجراها .
J. Lecerf et R. Tresse, "Les 'Arâda de Damas" , *BEO*, 7-8 (1937-1938).

٤٩- E.W. Lane, *Manners and customs* ,174-176.

٥٠- A. Raymond, "Quartiers et mouvements populaires", 111.

٥١- J. Lecerf et R. Tresse, "Les 'Arâda", 242-245.

H.E. Wilkie Young, "Mosul in 1909", *Middle East Studies* , 7 (1977),231 -٥٤

G Marçais, *L'architecture musulmane d'Occident*, 441-442 ٥٥

J.Revault, *Palais et demeures de Tunis* , I, 54-74; II, 45-59 - ٥٦

B Maury *et al.*, *Palais et maisons du Caire*, II, 93 - 107. - ٥٧

J.C. David "Alep, Dégradation ", 20-26. - ٥٨

A. Lézine et A. Abdul Tawab, "Introduction à l'étude des maisons anciennes de-٥٩ Rosette", *Annales Islamologiques*, 10 (1972).

Talal M Kamel Kurdi, "Influence of Arabian Tradition on the Old City of Jeddah: - ٦٠ House form and culture", I. Serageldin et S. el-Sadek éd ., *The Arab City*, 1982, s. 1.

Lucien Golvin, "Quelques aspects de l'architecture domestique en République Arabe-٦١ du Yémen", P. Bonnenfant éd., *La Péninsule Arabique d'aujourd'hui*, 2 vols., II, Paris, 1982, 156. R. Lewcock et R. B. Serjeant, "The Houses of San'â'", *San'â*, 436-500.

نجد هذه السمات المميزة للمعمار السكني في اليمن موجودة ليس في صنعاء وحدها بل في مدن جبلية مثل مدينة ثولا انظر

L. Golvin et M.C. Fromont, *Thula. Architecture et urbanisme d'une Cité de Haute montagne*, Paris, 1984.

٦٢- بشأن تونس انظر :

G. Cladel et Ph. Revault, *Médina, approche typologigue*, AUASM, mars 1970. J.C. David, "Alep, Dégradation", 20-26.

Nelly Hanna, "Bayt al-Istambulli". - ٦٣

S.A. Al- Hathloul, *Tradition*, 119. -٦٤

٦٥- بشأن الربع المملوكي انظر :

Laila 'Alî Ibrâhîm, "Middle class living units in Mamluk Cairo", *AARP*, 1978. Mona Zakariya, "Le *rab'* de Tabbâna ", *Annales Islamologiques*, 16 (1980). André Raymond, "The *rab'*, a type of collective housing", Publication 4 de *The Aga Khan Award for Architecture*, 1980 .

R. Le Tourneau, *Fès*, 191. A. Raymond, *Artisans*, II, 468-480. 'Abd al-Qâdir al--٦٦ Rîhâwî, "Khânât madîna Dimashq", *Annales Archéologiques Syriennes*, 25 (1975), 6Θ٦٨

A. Raymond, *Artisans* , I, 256. . ٦٧- ابن أبي الضياف " إتحاف" المجلد الثاني ص ٤٢

Tourneau, *Fès*, 190-192 R. Lespès, *Alger*, 181. C.A. Rozet, *Voyage*, II, 16.

G. Marty, "A Tunis : éléments allogènes", *IBLA*, II (1948), 167-169. "Les Algériens -٦٩ à Tunis", *IBLA*, 11 (1948), 323, 325.

.J. Sauvaget, *Alep*, 222. Louis Laurent d'Arvieux, *Mémoires*, Paris, 1735, 6 vols., -٧٠

٧١- A. Hema, "Prisons et prisonniers", 245.

٧٢- R. Le Tourneau, *Fès*, 221; *Villes musulmanes*, 17. Marcelin Beaussier, *Dictionnaire pratique arabe-français*, Alger, 1958, 1011 (réédition).

حمودة بن عبد العزيز (كتاب الباشى) ص ٦٥٣. صغير بن يوسف (مشرى الملكى) ص ٢٨٤.

٧٣- *Description de l' Egypte*, Explication du plan du Kaire: 317 D 9; 335 D 12 ; 208 E7 ; 156 H 8; 28 I 3. J.G. Barbié du Bocage, "Description de la ville de Hhaleb", *Recueil de Voyages* , Paris, 1825, 234-235.

٧٤- *Description de l'Égypte* , État moderne, II-2, Paris, 1822, E.F. Jomard, "Description de la ville du Kaire", 662, 696; M de Chabrol, "Essai sur les mœurs des habitants modernes de l'Égypte", 516-517.

٧٥- M. Clerget, *Le Caire* ,I, 312.

٧٦- A.Abdel Nour, *Introduction*, 132.

٧٧- A. Abdel Nour, *Introduction*, 132.

٧٨- A. Russell, *The Natural History*, I, 36.

٧٩- M.S. Makki, *Medina, Saudi Arabia. A geographic analysis of the City and Region*, 1982, 37.

٨٠- S.A. Al-Hathloul , *Tradition*, 100, fig. 25.

٨١- A. Abdel Nour, *Introduction*, 133-134.

٨٢- لاستعادة هذه العبارة المنقوله عن أنطوان عبد النور انظر مؤلفه *Introduction* ص ١٢٥.

فهرست الأشكال والخرائط

	الصفحة
الشكل ١ : الولايات العربية للدولة العثمانية فى بداية القرن السابع عشر نقلاً عن بيتشر D - E . Pitcher	٢٦
الشكل ٢ : نمو دمشق خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، نقلاً عن سوڤاچيه . J . Sauvagat	٤٣
الشكل ٣ : نمو حلب من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ، نقلاً عن سوڤاچيه	٤٦
الشكل ٤ : مقارنات بين المدن العربية الكبرى فى نهاية القرن الثامن عشر (المساحاتالمبنية وعدد السكان)	٥٣
الشكل ٥ : أحد أحياء دمشق ، نقلاً عن سوڤاچيه	٥٤
الشكل ٦ : قنوات المياه بالجزائر ، نقلاً عن م د . اللونى M . Dalloni	٥٤
الشكل ٧ · مناطق القدس الأربع ، نقلاً عن كوهين ولويسA . Cohenet B . Lewis	١٠٣
الشكل ٨ : جاليات مدينة أنطاكية ، نقلاً عن ڤولريس J . Weulersse	١٢٣
الشكل ٩ . منطقة " المدينة " فى حلب	١٣٢
الشكل ١٠ : سويقة جيرون بدمشق ، نقلاً عن سوڤاچيه	١٣٤
الشكل ١١ : سوق بانقوسة بمدينة حلب ، نقلاً عن سوڤاچيه	١٣٨
الشكل ١٢ : تقسيمات الأراضى بحى الميدان بدمشق	١٤٢
الشكل ١٣ : تقسيمات الأراضى بحى الجُدَيِّدة بحلب	١٤٦
الشكل ١٤ : وقف رضوان بك بالقاهرة	١٦٤
الشكل ١٥ : سوق خان الديوان (خان الجمرك) بحلب .	١٦٦
الشكل ١٦: سوق بهرام باشا بحلب ، نقلا عن سوڤاچيه .	١٨٤
الشكل ١٧: وكالة ذو الفقار كتخدا بالقاهرة ، نقلا عن كوست P.Coste.	١٨٤
الشكل ١٨: وكالة بازرعة بالقاهرة ، نقلا عن فليمنج اولاند .	١٩١
الشكل ١٩: خان قورت بك بحلب ، نقلا عن سوڤاچيه .	١٩٢
الشكل ٢٠: خان أسعد باشا بدمشق ، نقلا عن رحاوى .	٢٠١
الشكل ٢١: جغرافية المناطق السكنية بحلب نقلا عن داڤيد J.-C.David	٢٢٠
الشكل ٢٢: دار شبشيرى بالقاهرة نقلا عن مورى B. Maury	٢٣٠
الشكل ٢٣: دار بالحى المسيحى بحلب نقلا عن مواز وسوڤاچيه .	٢٣٦
الشكل ٢٤: رَبْع التَبَّانه بالقاهرة نقلا عن زكريا .	٢٤١
الشكل ٢٥ : حوش الجمال بمدينة " المدينه " ، نقلا عن حتلول .	٢٤٢

الشكل ٢٦: خريطة مدينة الجزائر . ٢٤٦
الشكل ٢٧ . خريطة مدينة تونس . ٢٤٧
الشكل ٢٨: خريطة مدينة تونس وضواحيها . ٢٤٨
الشكل ٢٩ : خريطة القاهرة . ٢٤٩
الشكل ٣٠ . خريطة دمشق . ٢٥٠
الشكل ٣١ : خريطة حلب . ٢٥١
الشكل ٣٢ · خريطة الموصل . ٢٥٢
الشكل ٣٣ خريطة بغداد . ٢٥٣

محتويات الكتاب

الصفحة

مقدمة المؤلف للطبعة العربية ٥

هذا الكتاب ... كلمة المترجم ١١

مقدمة... ١٣

الفصل الأول : المدن العربية فى العصر العثمانى : ١٩

الغزو العثمانى وتنظيم الامبراطورية : الغزو العثمانى ،

تنظيم الولايات العربية

تطور الولايات العربية ، الأوضاع المحلية .

المعطيات الأساسية لنمو المدن الكبيرة · تدهور المدن العربية الكبيرة

قبل العثمانيين ،

إعادة توطيد الأمن ، النمو الإقتصادى ، دور الحج، تنوع السكان .

الفصل الثانى : سكان المدن ٥٣

الطبقة الحاكمة : العسكريون ، المماليك ، و" المرتدون " ، الخلاصة العلماء

والأشراف : السمات المميزة للعلماء ، دور العلماء ، الأشراف

الرعايا · التجار والحرفيون ، البورجوازية التجارية الكبيرة

، الحرفيون والتجار أعضاء

الطوائف المهنية ، عامة الناس من سكان المدن .

الراويط بين الفئة الحاكمه والرعيَّة .الأقليات طوائف

الأقليات المسلمة ، المسيحيون ،

اليهود، الأوروبيون ، الخلاصة

الفصل ألثالث : وظائف المدن ٨٩

إدارة المدن : المشرفون على شئون المدينة ، السلطات السياسية

دور القضاة ، الحكومة المركزية .

المؤسسات الشعبية . الطوائف المهنية الجماعات العرقية والدينية ، الأحياء

أمن المدن : المؤسسات الأمنية ، أعمال العنف ، الأمن اليومى العادى
" الخدمات العامة " : تنظيف المدن ، إنارة الشوارع
، مكافحة الحرائق ، وسائل النقل فى المدينة ، توصيل المياه
الفصل الرابع : التنظيم المكانى ١٢٥
مبادئ التنظيم المكانى ، هيمنة الوظائف الاقتصادية
، تقسيم المدينة إلى قطاعين مختلفين تمام الاختلاف ، الفصل بين الجاليات
البنيان الحضرى : التمركز الحضرى ، الأحياء السكنية
أحياء أطراف المدينة الخارجية ، الضواحى .
المخالفات فى نظام البنيان المكانى : الجزائر وتونس
، دمشق وحلب ، المدن العراقية
تخطيط المدن بين الفوضى والتنظيم : فوضى تخطيط
المدن ، أمثلة على التخطيط الحضرى واسع النطاق :
دور الأوقاف ، الخلاصة
الفصل الخامس : الأنشطة الاقتصادية ١٦٩
المناطق الاقتصادية الرئيسية : النقاط المركزية ، مواقع الأنشطة
مقار الأنشطة الاقتصادية : الحوانيت ، الأسواق والقيساريات
: الحوانيت ، الأسواق ، القيساريات
الفصل السادس : الأنماط السكنية وأنماط المساكن ٢٠٣
تمهيد :
جغرافيه المناطق السكنية : أسس تحديد المواقع
، جغرافية المناطق السكنية فى مدينة الجزائر ... وفى مدينة تونس
... فى القاهرة ... وفى حلب
الأحياء السكنية . أحياء الأقليات اليهودية والمسيحية
سكان الأحياء ، معيشة الأحياء
أنماط المساكن : الدار التقليدية ذات الفناء فى وسطها

، بيوت بلا فناء ، مسكن الطبقات المتوسطة ، المسكن الجماعى ، المسكن الشعبى

خاتمة ٢٤٣

خرائط المدن ٢٤٥

فهرست الأشكال والخرائط ٢٨٤

محتويات الكتاب ٢٨٦

رقم الإيداع ٩٦١١ / ١٩٩٠

I . S . B . N . : 977 - 5091 - 04 - 7

الغلاف : عماد حلم

المدن العربية الكبرى في العصر العثماني

هذا الكتاب

أندريه ريمون ، مؤلف هذا الكتاب ، يعتبر مرجعاً أساسياً لكل الدارسين والباحثين فى التاريخ الاجتماعى - الاقتصادى والعمرانى للعالم العربى بفضل معرفته الوثيقة به وبفضل عديد من الدراسات الميدانية الجادة التى أنجزها .

وفى دراسته هذه ، الأولى من نوعها ، ينطلق المؤلف من نقطة بدء جديدة كل الجدة : فالمدن العربية الكبيرة : القاهرة وحلب ودمشق وبغداد والموصل والقدس وتونس والجزائر ، شهدت خلال العصر العثمانى ذروة تطورها حيث تأصلت العمارة العربية وأثرت ، وتعززا الاستقلال الذاتى للجماعات المختلفة نتيجة لتنظيمها على أسس مهنية وعرقية ودينية ، فى ظل تجارة مزدهرة ، وطوائف مهنية قوية .





دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع

الثمن ١٥ جنيها